الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العالـــي و البـــحث العلمـــي

ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ ـــ

- جامـــعة وهـــران-

كليـــــة العلـــوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

رسالة لنيل درجة دكتوراه

في العلوم الاقتصادية

سياسات التعديل الهيكلي و الشغل

-التجربة الجزائرية-

إعداد الطالب: مدني بن شهرة **إشراف الأستاذ الدكتور: بشير بولنوار**

السنة الجامعية
2006/2007

مقدمة عامة:

بعد الاستقلال عملت الجزائر على القضاء على التخلف الذي و رثته عن الفترة الاستعمارية، واعتمدت على الصناعات الثقيلة كسبيل لذلك، عن طريق الاستثمار في صناعة الحديد و الصلب، و الصناعات الطاقوية و المحروقات و البيتروكيميائية، حيث سخرت لها إمكانيات ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة ما بين 1966 و 1990، و لكن ما فتئ أن بدأ الاقتصاد الجزائري في التراجع والضعف نتيجة لعدة عوامل من بينها : التبعية الاقتصادية، النمو الديمغرافي و الاعتماد الكامل على تصدير منتوج واحد هو النفط، حيث يشكل 95% من الإيرادات المتحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر.

فالمؤسسات العمومية التي أنشئت في إطار النظام الاشتراكي، لم تحقق مستوى الطموحات المنتظرة، لذلك قررت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة و التوجه إلى تدعيم المنشآت القاعدية (الطرقات، السدود، قطاعات البناء و الزراعة و الصناعات الخفيفة)، مما أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، و جعل اقتصادنا يعتمد كليا على الواردات الخارجية في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات و قطاع غيار، حيث عرفت بداية الثمانينات استيراد لسلع الاستهلاك النهائي خصصت له عشرة مليار دولار سنة 1981، على حساب الاستثمار و التشغيل بالإضافة إلى الانخفاض المتواصل لأسعار النفط من 21.07 دولار للبرميل في نهاية الثمانينات إلى ما دون 10دولارات سنة 1994، و قد تزامنت فترة الثمانينات قيام الدولة بجملة من الإصلاحات الاقتصادية غرضها التخفيف من الضيق الناجم عن التدخل المتجاوز للدولة، و إدخال مرونة أكبر في قواعد النشاط و جعل الثقة في جهد المواطن، و يكون ذلك باستقلالية المؤسسات و القائمين بالنشاط، و تعبئة جميع الجهود دون استثناء حتى تنتقل البلاد من عهد البترول إلى عهد الاعتماد على النفس، كما أن الانتقال من الصناعات الثقيلة و الاهتمام بالقطاعات الأخرى كالخدمات في بداية الثمانينات كانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية، و تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

كما أن مـــرحلة التسعينات تميـــزت بـتراجع النمـو الاقتصـــادي بحـوالي 2% و ارتفـاع التضخم إلى 20.5% بالإضـــافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشـــكل كبير واستمـــر ميـزان المدفوعات في الانخفاض مع انعدام إمـــكانية اللجـوء إلـى الأســـواق الماليـة العالميـة، وانخفاض في احتياطات الجزائر من العـــملة الصعبة، و تفاعل العوامـل الخارجيـة الغيـر ملائمة من تدهور في شروط التبادل الدولي و الصـدمة البتروليـة المعاكسـة مـع العوامـل الداخليـة الناجمـة عـن السياسـات الاقتصـادية المتبعـة و مـا رافقهـا مـن سـوء إدارة الـدين الخارجي و ارتفاع خدمة الدين إلى الصادرات من 27% سنة 1980 إلى أكثر مـن 54% سنة 1986 و تجاوزت 80% سنة 1994، الأمر الذي جعـل السـلطات الجزائريـة مجـبرة على اللجوء إلى المنظمات العالمية من بينـــها صـندوق النقـد الـدولي، حيـث دخـــلت فـي المفاوضات معه و تم إبرام اتفـــاقيات بيـن الطرفيـن و تـم تبنـي برامجـه الإصـــلاحية و التي عرفت في المرحلة الأولى بمجموعة مـن البرامـج لمـدة سـنة، و الـذي يقتضـي القيـام بإيقـــاف تراجع النمو الاقتصادي، واحتواء وتيرة التضخم، تحديد التجارة الـــخارجية مـع تخفيض خدمـة الـــديون الخارجيـة، و فـي المرحلـة الثـــانية تـم تطـبيق برنامـج التعـديل الهـــيكلي (أفريل 95- مارس 98) من أجـل إنعـاش الاقتصـاد الوطـــني، و الحفـاظ علـى مستـــوى تشغيل دائم، بالإضـــافة إلى خوصصة المؤسسات العـــمومية من أجـل الانتقـال إلى اقتـــصاد السوق، لكـن هـذه الإصـلاحات كـانت ســـببا فـي تـــزايد حـدة الفقـر بفعـل انخـــفاض القدرة الشرائية و تدهور المستوى المعيـــشي للأفراد، وحرصا علـى التخفيـف من الـــكلفة الاجتماعية لتطبيق التصحيح الاقتصادي فقد رافقه بترتيبات لحماية الطـــبقات الضـعيفة الـتي تفتقـد إلـى دخـل، و بالنـــظر إلـى عمليـات الفصـل الجمـاعي و إغـــلاق المؤسسات التي نتجت عن إعادة الهيكلة و الخوصصة، فإن مشـــروع الحماية الاجتماعية أقـــام ترتيبات تخص التأمين عن البطالة و الإحالة على التـــقاعد المسبق بالإضـافة إلـى إنشاء وكـــالات التشغيل خصصت لفئة الشباب البطالين، الذين استـــفحلت فـي أوسـاطهم ظاهرة البطـــالة و التي شملت أيضا فئة خريجي الجـــامعات.

و أمام هذه الأحداث يتمثل أهمية موضوع البحث في تحليل الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي و خاصة على جانب العمل و البطالة و تقويم الآليات التي أنشئت لمواجهة هذه الآثار و يستلزم ذلك الإجابة على الإشكالية التالية:

-ما هي فلسفة و مضمون البرامج الإصلاحية الموصوفة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للجزائر؟ و ما مدى تأثيرها على جوانب الحياة الاقتصادية و خاصة جانب الشغل؟

وسنحاول في هذا البحث الإجابة عن هذه الإشكالية الأساسية، فضلا عن التساؤلات الفرعية التي تثار أثناء البحث.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

-تحليل الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي و خاصة الأثر على الشغل و البطالة، و تقويم الآلية التي أنشأت لمواجهة هذه الآثار فيما يعرف بالبرنامج المرافقة من إنشاء شبكات للأمان أو وكالات للشغل و تخفيف من حدة البطالة و ذلك بعد اهتمام مصممو هذه البرامج و خاصة المنظمات الدولية بهذه الآثار التي تجعل الحياة الاجتماعية للبلدان التي طبقت هذه البرامج الغير لائقة و من ضمن هذه المنظمات برامج الأمم المتحدة الإنمائي، و خاصة الالتزامات العشرة لمؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية بكونيها من عام 1995، و اهتمام الخبراء الاقتصاديون الجزائريون من ضمنهم الأستاذ حسين بن يسعد الذي نشر عدة أعمال بهذا الخصوص أو على مستوى المؤسسات كالمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الذي قام بتقديم تقرير مفصل و تحليلي حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي في نوفمبر 1998 كذلك الملتقى الذي عقده مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية و الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي تحت عنوان " **حوصلة حول تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و آفاق الاقتصاد الجزائري**" و كذلك الدراسة التي قام بها البنك الجزائري حول "**الجزائر تثبيت و تحول نمو اقتصاد السوق**" و هي وثيقة جد غنية أو الملتقى الدولي الذي عقدته جامعة

وهـــران في ماى 1997 حول **التعديل الهيكلي و التنمية**، و أن هذه الدراســـات ركزت في أغلبها إما عـــلى الآثار الاجتماعية أو على عناصـــر الاقتصاد الكلـي بشـــكل عـام و مـن جهتنـا ســـنحاول فـي هـذا البحـث الـتركيز علـى الآثـار عـــلى مستوى الشـــغل و البطـــالة.

-إن تقيم الـــبرنامج الاقتصادي بآثاره الاقتصادية و الاجتـــماعية، فلا يكـــفي أن نبين أنـه نجـح علـــى مستوى معيـن و فشـل فـي مســـتوى آخـر و إن الغـالب فـي ذلـك قيـــاس مؤشـرات الإنـــجازات الماليـة و النقديـة فـــقط و المنهـج المتبـع عـادة لتقيـم برنامـــج الإصلاح الاقتصادي يتم بتجاهل الآثار الاجتـــماعية بحجـة أن هـذه الأخيـــرة ظرفيـة و مؤقتة، فلـــم يعد التقييم بالنجـاح لمجـــرد انخفـاض عجـز المـــوازنة العامـة و انخفـاض عـــجز المدفوعات وفي ذات الـوقت تتصـــاعد معـدلات البطالـة و تتزايـد نســـب الفقـر لسنوات طويلة.

-تحليل الآثـــار الاقتصادية و الاجتماعية لبـــرنامج الإصلاح الاقتصادي بوضـــع جدوى استمرار هذه الـــبرامج فـي التطـبيق بـالجزائر لأن التـــحول الاقتصـادي فـي الجـــزائر بفعل سياســـة التعديل الهيكلي يعتبر تحولا جذريا، أهدافه ليست أكيـــدة و عليه لابد مـــن إجراء تقييم شامل و كـــامل و رصـد لنتـائجه سـوا كـان علـى المستـــوى الكلـي أو علـى المـــستوى الجـــزئي و مـن ثـم لإبـداء الملاحظـات اللازمـة، لمـــا لـه مـن انعكاسـات مـــباشرة على حياة المـــواطن.

فروض البحث:

تمـــثل فروض البحـث تقديرات مبدئيـة لطبـــيعة المشكلة موضـوع البحـث و الحـــلول الممكنة لها، و تستقى مـــصادرها من الدراسات السابقة المتعلقة بالمـــشكلة في الدول التي طبـــق هذا البـــرنامج و من البيانات المتـــاحة يمكن حصر هذه الفـــروض فيما يلي:

-تطـــبيق برامـج الإصـلاح الاقتصـادي (برامـج التثـــبيت و التعـديل الهيكلـي) الـتي يصمـــمها و يتابع تنفيذها كلا من صـــندوق النقد الـدولي و البنـك الـدولي تحـــت غطـاء تصحيح الإختلالات الهيكـــلية الداخلية و الخارجيـة و ذلـك مـــن خلال تصـــحيح عجـز

الموازنة العامة، التقليل من حدة التضخم، انخفاض عجز ميزان المدفوعات، و حجم المديونية الخارجية.

-برنامج الإصلاح الاقتصادي، آثار اقتصادية و اجتماعية ملموسة و خاصة الأثر على معدلات البطالة و الشغل و إمكانية خلق فرص عمل جديدة و الأثر على نسب الفقر، و الأثر على التفاوت في توزيع الدخل.

-نظرا للآثار الاجتماعية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي قامت بعض المنظمات الدولية و البنك الدولي بإنشاء شبكات الأماكن أو لصناديق و الوكالات الاجتماعية لمواجهة الآثار الاجتماعية غير أنها غير فعالة و محدودة الجدوى لقلة الموارد المخصصة لها مع ظهور أن هذه الحلول مؤقتة و ذات طابع ظرفي و يختلف من فترة زمنية لأخرى .

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث عن العديد من مصادر المعلومات منها الدراسات التي أجريت عن آثار تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ي دول العالم الثالث و ذلك من خلال الدراسات التي اعتمدها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي من جهة و الدراسات التي قامت بها منظمة العمل الدولية، منظمة العمل العربية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لشمال إفريقيا، منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة الدول الإسلامية، و هناك مصادر أخرى داخلية تتعلق بالاقتصاد الجزائري سواء قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي أو بعده. كان الاعتماد على الدراسات و البيانات و الإحصائيات من المجلس الوطني للإحصاء، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وزارة العمل و الشؤون الاجتماعية، مصالح الحكومة المختلفة، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، البنك المركزي، الوكالات المختلفة منها وكالة التنمية الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .... و غيرها بالإضافة إلى مصادر أخرى متنوعة.

و قد استخدمت في تحليل المعلومات و البيانات على أسلوب التحليل المنطقي بنوعية الاستقراء و الاستنباط بالاعتماد على الأرقام الرسمية سواء تلك الصادرة من

الهـيئات الرسمية الـجزائرية و المنشورة داخليا أو المـنشورات الخارجية المقدمـة مـن المؤسسـات النقدية الدولية. كما حاولت قـدر الإمكان أن أكون مستقلا فـي الحـكم عـن الأشياء و هذا فقـط من خلال الأرقـام و البيانات.

أشير إلى أنني استعـملت بعض المصطلحات المتـرادفة مع بعضها فـي هـذا البـحث و هذا لتنويع القارئ له حيث أن التكـيف الهيكلـي هـو نفسـه التعـديل الهيـكلي، و التثبيت الاقتـصاد هـو نفسـه الاستـقرار الاقتصـادي أمـا برنامـج الإصـلاح الاقتصـادي فـإنه يعتمـد على التثبيت (الاستقرار) الاقتصـادي و التعديل (التكيف) الهيكلي مـعا، و ذلـك نتيجة التحـركات التي قام بها كـلا مـن صـندوق النقـد الـدولي باتـجاه البنـك الـدولي و اتجـاه البـنك الـدولي نحـو صـندوق النقـد الـدولي. و تـداخل المـهام و الوظـائف كمـا أتطـرق إلى ذلك من خلال هذا البـحث.

الصعوبات التي واجهت الباحث:

إن أهم المصـاعب التي واجهـتنا هي:

-قلة المراجـع العربية عـن آثـار برامـج الإصـلاح الاقتصـادي و خاصـة عـن الآثـار الاجتماعيـة على مستوى العمل و البطالة سـواء مـن جـانب الهيـئات الرسـمية أو مـن جانب الباحثين رغم الاهتمام الكـبير بأدبيات آثار هـذه البرامج الإصلاحية مـن جـانب الهيئات و المنظمـات الدولية.

-عدم تـوافر قاعد بيانات إحصائية دقيقة عن القضـايا الاجتماعية مثل الـفقر، التعليم و الصحة و ظـروف معيشة السـكان، و في حالة توافر قاعدة بيانات عـن ظـاهرة معينـة كالشغل و البطـالة نجدها غير دقيقة بـل و متـناقصة مـن مصـدر لآخـر و لا شـك أن غياب البيانات الدقيـقة تؤدي إلى صعوبة مهمـة البحث و التحليل و عـدم دقـة النـتائج التي يتم التوصل إليها و منها صعوبة وضـع الحلول الممكنة لهذه المشـاكل.

-طابع السـرية الذي يلازم هذه البرامج سواء بمراحـل تطبـيقية أو مـن خـلال التقييم الجزئـي مـن قبـل خبـراء صـندوق النقـد الـدولي و البنـك الـدولي لإنجـاز الحـكومة الجزائرية و بالتالي فـإن هـذه السرية تـؤدي إلـى صـعوبة التعـرف علـى الآثـار لهـذه البرامـج بدقة و رغم هذه الصعوبات حاولت تقـديم تحليل منطقي و موضـوعي لآثـار

الإصلاح الاقتصادي لموضوع الشغل و ظاهرة البطالة و كيفية مواجهة هذا الأثر بواسطة الحلول التي تم تطبيقها من قبل الجزائر و قد تمت الاستعانة بالمراجع و البيانات العربية و الأجنبية المتاحة.

خطة البحث:

من خلال الإشكالية و محاولة الإجابة عنها في ضوء فروض البحث وباستخدام المنهج السابق، ذلك من خلال مجموعة من الفصول نلخصها فيما يلي:

الفصل الأول، فلسفة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي:ما من شك أن أي برنامج اقتصادي ينبع من فلسفة تتجسد على شكل أفكار ضمن مدارس معينة هذه المدارس تضاربت أفكارها و اختلفت في الكثير من أسباب الإصلاح الاقتصادي و اتفقت على مفهوم الإصلاح الاقتصادي ضمن آليات موحدة و هدف هذا الفصل هو إبراز أهم النظريات ضمن أفكار المدارس الاقتصادية المرتكزة على تصحيح الاختلالات و خاصة ميزان المدفوعات ، مع إبراز أهم المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي

الفصل الثاني، الثنائية العالمية و سياسة الإصلاح الاقتصادي، و هو يتألف من مجموعة من الأفكار هدفها التعريف بالمؤسسات المالية العالمية و المفاوضات التي جرت لإنشائها في ظروف متميزة حتى وجد صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و الإعلان الرسمي على تنفيذ بنود الاتفاقية مع إعطاء المهام الموكلة لكل منهما في إطار الإصلاح الاقتصادي و حاجة أشكال الدعم و التسهيلات التي تقدمها للدول النامية ومنها الجزائر

الفصل الثالث، نماذج الإصلاح الاقتصادي الرئيسية المقترحة من خبراء صندوق النقد الدولي، عند تأسيس صندوق النقد الدولي و البنك العالمي، ظهرت الحاجة إلى إجراء إصلاحات في اقتصاديات الدول المدينة و بمرور الوقت و تطور الأحداث، ظهر التركيز على إتباع مجموعة من النماذج و إن تفرقت إلا أنها ارتكزت بالدرجة الأولى على نموذج ج جاك بولاك حيث كان له الفضل الكبير في وضع مختلف السياسات التي انتهجتها المؤسسات المالية الدولية و أن هذه البرامج تأخذ في

الحســـاب بعض الفرضيات إلا أنها لـم تسـلم مـن الانتـــقادات و التطـرق إليهـا لمـــعرفة آليات عمل صندوق النقد الدولي و الـــبنك العالمي.

الفصل الرابع ، الجزائر و صـــندوق النقد الدولي، حاولت التـــطرق في هذا الفـــصل إلى الأسباب التي جعـــلت الجزائر تتجه إلى المؤسسـات المـــالية الدوليـة و خاصـة صـندوق النقـد الـدولي و مختلـف الاتفـــاقيات مـع إظهـار محتـوى كـل اتفـــاقية و الإجـراءات المصـــاحبة لكل اتفاق.

الفصل الخامس ، تحـــليل تطور سياسة التشغيل في الجزائر(1966-1999)، تطـــرقت في هذا الفصل إلى التطور التاريخي للشغل فـي الجزائـر و مـن خلالـه مـــعرفة الأسـباب الحقيقية التي أدت إلى ظهور البطالة حيث كـان التقـــسيم حسـب فـترات تميـزت بإدمـاج مجمـــوعة من الإصلاحات الاقتصادية كالمخطـــطات التنموية و اقتصـاد الســـوق، مـع إظهار حالة الشـــغل ضمن كل اتفـــاق مع صندوق النقد الدولي و ان برنامـــج الإصـلاح الاقتصادي يقودنا إلى دراسة سوق الشغل فى الجزائـر سـواء مـن جـانب الطلـب او مـن جانب العرض مع دراسة أهم خصائصه.

الفصل الـسادس :، آثار سياسة الإصلاح على مستوى التشغيل، تطرقت في هذا الفـــصل إلى أهم الآثار التي نتـــجت عن تطـبيق سياسـة الإصـــلاح الاقتصـادي و خاصـة علـــى مستوى التشغيل و البطالة حيث بينـت هـذه الآثـــار مـن خلال جملـة الإجـــراءات الـتي طبقتها الحزائر من خلال وصـــفة صـندوق النقـد الـدولي لهـا، و كـــان هـذا الأثـر مـــن إجراءات خفض سعر الدينار، تحرير الأســـعار، إصـلاح القطـاع العـام، الخوصصـــة، تحرير التجارة الخارجية، تـــرشيد الإنفاق العام

الفصـل السـابع البطالـة نتيجـة حتميـة لتطـبيق الإصـلاح الاقتصـادي، مـن آثـار تطـبيق برنـــامج الإصلاح الاقتصادي ظهور البـــطالة و بالتالي تطرقت إلى هـــذه الظـاهرة مـن خلال أنواعها و أسباب ظهـــورها، و أهم نظريات البطـــالة بدايـة مـن المدرسـة التقليديـة إلى النظرية الحـــديثة مبينا أهم سمات كل نـــظرية حـول مشـكلة البـــطالة، مـع التطـرق إلى تصـــنيف العمالة و مرونة العمل و أســـباب تقام ظاهرة البطالـة سـواء أكـــانت هـذه

الأسباب ساهمت الحـــكومة الجزائرية في إيجـــادها أو كـانت خـارج مسـاهمة الجـــزائر فيها.

الفصل الثامن ، الإجـــراءات المرافقة لبرنامـج التعـديل الهيـــكلي للتخفيـف مـــن آثـاره، تطرقت في هذا الفصل إلى الإجـــراءات المرافقة للتخـــفيف من حدة الآثـــار الـتي تركهـا تطبيق برنامـــج التعديل الهيـــكلي و كان ذلك ضـمن سيـــاسة تشـغيلية تبنتهـا الحكومـات الجزائرية للتخفيف مـــن حدة البطالة و كان ذلك مـــن خلال مختلـف البرامـــج السـاعية إلى إيـــجاد فرص للعـــمل.

تمهيد:

إن الإصلاحات الهيكلية المتمثلة في السياسات و الإجراءات الهادفة إلى رفع الطاقة الإنتاجية و درجة مرونة الاقتصاد و تظهر الحاجة إلى هذه الإصلاحات عند

وجود اختلال ما بين الطلب الكلي و العرض الكلي الذي ينعكس على تدهور الميزان الخارجي، هذا الاختلال قد ينجم عن عوامل خارجية مستقلة مثل تدهور شروط التبادل أو ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. و قد ينجم عن السياسات المحلية غير الملائمة التي تؤدي إلى توسع الطلب أكثر من نمو العرض، و كذلك تشوه الأسعار النسبية، و إذا تم تحويل هذا الاختلال بالاستدانة من الخارج فإن ذلك يؤدي إلى توسع عجز ميزان المدفوعات و تدهور تنافسية البلد الناجمة عن تشوهات الأسعار المحلية و تراكم المديونية، و بالتالي تهدف البرامج أو السياسات التصحيحية إلى تعديل الاختلال مابين الطلب و العرض الكليين للوصول إلى ميزان مدفوعات مستدام، و يسمح بتطبيق هذه السياسات بالاتفاق مع المؤسسات المالية العالمية. إلا أن هذه البرامج نابعة من أفكار و مفاهيم و محاور سياسات تبلورت من خلال بعض المدارس في الفكر الاقتصادي.

المبحث الأول: تطور مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى مدارس الفكر الاقتصادي

إن مدارس الفكر الاقتصادي وإن كانت لا تختلف كثيرا حول مفهوم الإصلاح الاقتصادي إلا أنها تختلف كثيرا على أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي، و من ثم تختلف على نوع السياسات اللازمة لتحقيق هذا الإصلاح الاقتصادي و سوف نتناول بعض هذه المدارس:

1- المدرسة التقليدية:

إن ظهور الفكر الاقتصادي التقليدي يعكسه نضج الاقتصاد الإنجليزي ببلوغه مستوى من التطور تصبح معه الحرية الاقتصادية داخليا و خارجيا و سيمته في الهيمنة على الاقتصاديات الأخرى الأقل نضجا حيث أنه يبني الفكر التقليدي على فروض التشغيل الكامل من خلال التفاعل الحر بين العرض و الطلب و تصوره بعدم وجود بطالة على مستوى الاقتصاد ككل و بالتالي يرون أن التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي في الأجل القصير سوف تتلاشى في الأجل الطويل و ذلك وفق عوامل الاستقرار الذاتية الكامنة في الجهاز الاقتصادي، و الذي يتمثل أهمها في مرونة الأجور و الأسعار و سعر الفائدة، إن هذه التقلبات القصيرة الأجل في النشاط

الاقتصادي الذي يـؤثر على مستوى التشغيل الكامل ترجـع مـن وجـه نظـر التقليـدين إلى عدة عوامل خارجية[1] منها.

1-تدخل الحكومة في النـشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى إعاقة سير العـوامل الاقتصـادية المختلفة في طريقـها نحو التوازن.

2-جمود الأجـور و الأسعار نتيجة ظهور الاحتكار

3-تعاقب الموجات الاقتـصادية التي تتمثل في:

أ- تقلب الناتـج الزراعـي مـن سنة لأخرى و مـا ينتـج عن ذلـك مـن آثـار علـى حالـة المنتجين الزراعيين مما يؤدي إلى التأثير عن الناتج الصناعي.

ب- التـطور التكنولوجي و إدخال آلات حـديثة في المجال الصناعي الذي يـترتب عنـه آثار إيجابية و سلبية على الجهاز الإنتاجي.

4- الأسـباب الكامنة في بنيـة النظـام الاقتصـادي الحـر فـي عـدم الانسـجام و التجـانس بـين العناصر المختلفة للنـظام و التناقض بين الإنتـاج و الاستهلاك حيث يميـل النظـام بطبيـعته نحو تحقيق فائض في الإنتاج عـن الاستهلاك مـا يـترتب عـن ذلـك مـن عـدم قدرة الاستهلاك على امتصاص النتائج[2].

بيد أن طول فـترات الكسـاد الاقتصـادي و خـاصة فـي مرحلـة الثلاثينيـات مـن القـرن العشـرين جـاءت مغـايرة بحـكم التقليـديين فبـالرغم مـن انخفـاض الأجـور مقارنـة بالأسـعار فلم يؤدي ذلك إلى عـودة الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل، بل لقـد استمـر الركود الاقتصادي بمظاهر متعددة تمثلت في:

- زيادة مـعدلات البطالة حيث بلغـت 25% مـن قـوة العمـل فـي الولايـات المـتحدة الأمريكية، 33% في ألمانيا، 20% في بريطانيا[3].
- انهيـار أسـعار الأسهـم و السـندات المتداولـة فـي بورصـات الولايـات المتحـدة الأمريكـية، و ألمانيا و بريطانيا.

---

[1] - فراح العيد محمد، برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، 2001 جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية ، ص 80

[2] - د/ رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الصفاه، الكويت 1987، ص 66

[3] - فراح العيد محمد، برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص 81

- انخفاض مستوى الأسعار بـ 25 % في الولايات المتحدة الأمريكية و بنسبة 20% في سويسرا.

كل ذلك ترتب عنه انخفاض كبير في حجم الإنتاج و معدل الاستثمار و من ذلك في الطلب الكلي الفعال، و ظهور البطالة على نطاق واسع، و هذا ما كشف عن ضعف الفروض التي بني عليها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي و يتضح ذلك بما يلي:

1- اختلاف مفهوم الرأسمالية الحديثة عن مفهومها في الفكر الاقتصادي التقليدي، فلم تعد الرأسمالية الواقعية تعمل في ظل المنافسة الكاملة التي تتعادل فيها قوى العرض و الطلب بطريقة آلية، و يقوم فيها جهاز الأسعار بتوزيع الدخل و تخصيص الموارد، بل أصبحت المنافسة تدور حول إنتاج سلع جديدة باستمرار و استخدام أحدث التكنولوجيات و السيطرة على مصادر المواد الأولية و التحكم في الحياة الاقتصادية.

2- استخدام الفكر التقليدي لنظرية التوازن الجزئي كأساس لتحليل التوازن العام و إن كان ذلك ممكننا عندما كانت أحجام المشروعات الإنتاجية في معظمها صغيرة، لكن مع توسع النشاط الاقتصادي و ظهور المشروع الاحتكاري و المؤسسات الحديثة التي تتسم بتضخم حجمها و تنظيمها، و أوضح أن التوازن الجزئي لا يؤدي إلى التوازن الكلي إذ أن التوازن الجزئي على مستوى المشروع الاحتكاري يتم عند مستوى من الناتج أقل مما تسمح به طاقاته الإنتاجية الفعلية، و هو ما يعني أن التوازن العام لا يتحقق عن مستوى التشغيل الكامل للموارد و الطاقات الإنتاجية القائمة، بل عند مستوى أقل من ذلك.

2- المدرسة الكينزية:

لما عجزت المدرسة التقليدية في تغيير الأزمة الاقتصادية التي أصابت العالم في سنوات الثلاثينيات من القرن العشرين. و عدم إيجاد الحلول لها برزت المدرسة الكينزية التي تصدت لتفسير العوامل التي أدت إلى ظهور هذه الأزمة مع اقتراح

السياســـات الضـرورية لعلاجهـا فـي الآجـال القصـــيرة، ونجـد أن كينـز يعالـج الأزمـة بافتـــراض ثبات التغير في مجمـــوعة من العوامل في الآجال القصـــيرة و هي:

-كمية العـــمل و خصائصه الفنية.

-حجم الـــجهاز الإنتاجي و نوعه.

-الفن الإنتـــاجي القائم.

-درجة المنافســـة و الاحتكار.

-مـــستوى الإدارة و التنظيم.

-البنيان الاجتماعي الذي يحـــكم كيفية توزيع الدخل.

-أدوات و عادات المستـــهلكين، لأن هذه العوامل تلعـــب دورا أساسيا فـي تحديـد جـــانب العرض و علـــيه فإن كينز قد بين أن التقلبـات فـي مستويـــات الـدخل القـومي، و بالتـالي مســـتويات الناتج و التوظف هي نتيجة لـــثلاث عوامل:

- الميل الحـــدي للاستهلاك.
- الكفاءة الحديـــة لرأس المال.
- ســـعر الفائدة.

و معنى ذلك أن هـــذه العوامل تلعب دورا أساســـيا في تحديد جانب الطلب.

وعندما افتـــرض كينز ثبات الميل الحدي للاستهـــلاك في الآجال القصـيرة فهـــذا يـؤدي إلى تغيير النشاط الاقتصـــادي حيث يحفز الســـلوك الاستثماري و هذا يعني أن التغييـــر في مستوى النشاط الاقتصادي إنمـا يتوقـف علـــى التعـديل فـي خطـط الاستثـــمار بفعـل العوامل التالية: [1]

- التفضـــيل النقدي.
- تغيير كميـــة النقود.
- الكفاءة الحـــدية لرأس المال.

و مع زيادة الدخـــل القـومي فـإن الميـل الحـدي للاستهـــلاك يأخـذ فـي التنـاقص التدريجـــي و هذا ما يؤدي إلى زيادة الميـل الحـــدي للادخـار فالمـدخرات تتـــزايد عنـد

[1] - د/ عبد الفتاح عبد الرحمن، د/ المعتز بالله جرجن، د/ سعيد الشريف. تطـور الفكـر الاقتصـادي، 1986 ص 165، بدون إسم الناشر و بلد النشر

الرواج و معـــدل الكفاءة الحدية لرأس المـــال تكون في الانحدار و من ثم يزيد الـــعرض الكلي عن الطلب الكلـــي و هذا ما يؤدي إلى الزيـادة فـي حجـــم الإنتـاج و مـن ثـم وجـود بطـــالة شديدة[1].

و من هنا يتضـــح أن الفكر الكينزي يـــرى أن التقلبات التي تحـدث فـي مستـــوى النشاط الاقتصادي ترجع إلى مســـتوى التغيير الذي يحـــدث في كمية النقود و إن السياسة النقـــدية تؤثر في الطلب الكلي مثلما تؤثر الســـياسة المالية في هذا الطلب و مـن هـذا فـإن الكينزين قـد اعتـبروا السياسـة الماليـة أداة رئيسـية لتحقيـق الاستـــقرار الاقتصـادي و إن اعتـــقادهم في هذا الدور الهام الذي تلعبه السيـــاسة الماليـة إنمـا يرجـع إلـى أن التقلـــبات الاقتصادية تعزى لأسبـــاب حقيقية منها: [2]

- عدم التأكد الذي يكتنـــف سلوك و قـرارات الوحـدات الاقتصـــادية و خاصـة قـرارات الاستثـــمار و الإنتـــاج.
- قيام المنـــشآت الإنتاجية بتحديد أسعار منتجـــاتها فـي ضـوء تكـاليف الإنتـــاج، و هـذا يعني أن السوق التي تعـــمل فيها هذه المنشآت هي سوق منافسة غير كاملة.

إن المحدد الرئيـــسي لعرض النقود هو الطلب عن الائتمـــان و أن فترة السبعينات تبيـــن أن النموذج الكينزي غير قادر عـــلى تفسير ظاهرة الركـــود و التضـخم والتعـايش بينهما بحيـــث أن بروزه يرجع إلى:

- هيمنـة المشـروعات الاحتـــكارية[3] علـى النشـاط الاقتصـادي مـن إنـــتاج و توزيـع واستهلاك و تمويـــل.
- محاربة التضـــخم قد أثرت على الاستقرار المالي و ذلك نتيـــجة السياسة النقدية المقيدة.
- التضخم كظاهرة احتكـــارية ناشئة عن جمود كل من الأجـــور و الأسعار فـي الاتجـــاه النزولـي، ففـي حالـة الانكمـاش فغالبـا مـا تلجـــأ المؤسسـات الإنتاجيـة ذات الطـــابع الاحتكاري إلى تخفيض الإنتـــاج دون الأســـعار.

---

[1] -د/ سامي خليل، النظريات للسياسات النقدية المالية، شركة كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيـع، الكـويت 1982، ص 266

[2] - د/حمد سليمان البازعي. النظرية الداخلية للنقـود، دراسـة فـي النظريـة النقديـة مـا بعـد الكينزيـة، مجلـة الاقتصـاد و الإدارة، جامعة الملك سعود، الرياض، بدون تاريخ، ص 15

[3] - أبقى كينز على القروض الكلاسيكية بشأن الاقتصاد الجزئي كما هي في تحليله دون تعديل

و يترتب عن ذلك وجود بطالة في ثنايا التضخم أو ما يسمى بالركود التضخمي وهي حالة لا تستجيب للمفهوم الكينزي الهادف إلى محاربة التضخم مع الحفاظ على العمالة الكاملة و منها نجدها ذات اتجاه واحد فقط محاربة الكساد والانكماش دون مكافحة التضخم و لم توافق النظرية الكينزية في سياسة تحديد ديناميكية الأجور و الأسعار وهي عنصران رئيسيان في تحديد البطالة والتضخم.[1]

3- المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو):

إن مدرسة شيكاغو و هي فرع من فروع المدرسة النقدية حيث تتخذ من تغلب كمية النقود سببا رئيسيا لتفسير تغلب النشاط الاقتصادي و يتخذ موقف مدرسة شيكاغو فيما يتعلق بالسياسة النقدية، المرونة و الاستقرار الاقتصادي إلى عدة فرضيات.

1-إن الاقتصاد الحر لديه عوامل استقرار ذاتية تضعف تيار عدم الاستقرار الاقتصادي و من أهمها:

-استقرار حالة الطلب على النقود في الأجل القصير و الطويل و بالتالي سوف تتصرف الزيادة في كمية النقود إلى زيادة الطلب الكلي.

-استقرار دالة الإنفاق الاستهلاكي الذي يعتمد إلى حد كبير على الدخل الدائم الذي يتسم بدوره بالاستقرار خلال الآجال الطويلة.

2-ضعف السياسة النقدية التوسيعية في تخفيض معدل البطالة بشكل دائم في الآجال الطويل.

3-الهدف الأول لتحقيق الاستقرار هو تحقيق الاستقرار في الأسعار[2]

4-إن التضخم و الانكماش و اختلال ميزان المدفوعات هي مجرد ظواهر نقدية

5-التحكم في كمية النقود من قبل السلطات النقدية.

و تفسر مدرسة شيكاغو لعدم الاستقرار الاقتصادي يرجع في التقلبات في عرض النقود و هذا من خلال:

---

[1] - أي أن السياسة الكينزية الهادفة لمحاربة التضخم و هي سياسة تتم على مستوى الاقتصاد الكلي تفشل بالضرورة في ذلك، حيث أصبح التضخم يتحدد في سياق الاقتصاد الجزئي و هو اقتصاد كان كينز قد فصله و تركه لنظرة السوق الكلاسيكية

[2] - يرى كينز أن تخفيض معدل البطالة هو الهدف الأول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي

1- التضخـــم كظاهرة نقدية

2- اختلال ميـــزان المدفوعات كظاهرة نقدية

3-1- التضخم كظاهرة نقدية

يرى مفكـــروا هـذه المدرسـة أن زيـادة كميـة النـــقود فـي الأجـل القصـير يـؤدي حتـــما إلى الزيادة في مستويات الدخل و الناتـــج و التوظيف، بينما يقرون أن زيادة كميـة النقود تؤدي إلى زيادة معدل التضخم لكن في الآجـال الطويلـة دون الزيـادة فـي مسـتويات الـدخل و الناتـج و التوظيـف و علـى هـذا الأســـاس يـرى أنصـار مدرسـة شيـــكاغو أن محـــاولات الحكومـة تخفيـــض معـدلات البطالـة عـن معـدلها الطبـــيعي الـذي يرتفـع باستمرار نتيجة التغيرات الديناميكـــية الـتي يمـر بهـا اقتصـاد حركـي إذ سيتـــم فقـط مـع زيادة كبـــيرة في معدل التضخم،[1] و بالتالي نجدهم ينكـرون العـــلاقة بيـن التضـــخم و البطالة أي ينكرون منحنى فيليبس الذي يقـــرر أن ثمـة علاقـة تحكميـــة بيـن التضـخم و معدل البطـــالة عنـدما تكـون عنـد مسـتوى أدنـى مـن مـــعدلها الطـبيعي، فـإنه إذا مـا تـم الاحتـــفاظ بمعدل البطالة أقل من معـــدلها الطبيعي في الأجل الطويل فيصـــاحبه في ذلـك معـــدل التضخم بارتفاع مستمر في عـــرض النقود و منه تتم التضـــحية بالاسـتقرار فـي المستوى العـــام للأسـعار الـذي يزيـد بمعـدلات كبـــيرة و منـه يـؤدي إلـى الاختلال فـي الاســتـــقرار الاقتصادي.[2]

3-2- اختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية:

كمـا يـرى مفكـرو هـــذه المدرسـة أن اختلال ميـــزان المـدفوعات ظـاهرة نقديـة تظـــهر كنتيجة لعرض النمو بمستوى أعلى مـــن معدلات الناتـج الحقيقـي أو فـــي زيـادة معـدل نمـو عـــرض النقـود عـن معـدل الطلـب عليـــها[3]، و يظهـر الاختلال مـن خلال زيـــادة أو نقصـان الأرصـدة النقديـة الـــذي يـؤثر علـى مســـتوى الاحتياطـات النقـــدية الأجنبية و عليه فإن زيادة عرض النقـــود سـوف تـؤدي إلـى زيـادة الطلـب الكلـــي علـى

---

[1] - يرى الباحث أن أنصار مدرسة شيكاغو إنما يفسرون الارتفاع في معدل البطالـة تفسيرا يبـدو موضـوعيا بريئـا مـن الأسباب الاجتماعية السياسية التي تحكم التطور الفني و الاقتصادي للنظام الرأسمالي

[2] - بإدخال ميزان المدفوعات في التحليل يتضح الإنكار المطلق من قبل أنصار مدرسة شيكاغو لمنحنى فيليبس

[3] - فراح محمد العيد، برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي، -رسالة ماجستير ،مرجـع سـبق ذكره، ص 89

السلع و الخدمات و الأصـــول المالية الأجنبية. و منه تتم الزيـــادة في الطلب على النقد الأجنبي و هو ما يعكـــس بالضرورة في زيادة أو تخفيض فائـــض ميزان المدفوعات.

و يرى الباحـــث أن تحليل مدرسة شيكاغو لتفســـير عدم الاستقرار هو نفسه المنهـــج التقليدي بحيث أن كلاهمـــا يتماثلان في:

1- يأخـــذان مبدأ تأثير النقود على النشـــاط الاقتصادي و خاصة مستوى الناتج القومي

2- الاعتماد على الأجل الطويل و إهـــمال الأجل القصير

3- يدعو كل مـــنهما بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتـــصادي بأي شكل كـان حتـــى لا تعيق الأداء التلقائي لعوامل الاستـــقرار الذاتية.

و بالتالي نستـــخلص أن كلا من المنهج التقليدي و منـــهج مدرسة شيكاغو قد تنـــاولا موضوع الاستقرار الاقتـــصادي من منظور واحد بالرغم من تباعد مـــدة وجودهما الأولى في القـــرن التاسع عشر و الثانية في القرن العشـــرين و ما شهده هذا الأخير من تغيرات هيـــكلية و تكنولوجية جد متطورة و نجد أن الدول المتقدمة تبـــنت غالبيتها السياسة الاقتصادية المنبـــثقة من هذا المنهج، قصد مواجه مشكلات التضخـــم و البطالة والركود و أدى ذلك إلى تـــفاقم معدل البطالة و تـــدهور معدلات النمو الاقتصـــادي وانتشار المضاربات في أســـواق النقد و المال و ضعف الاستـــثمار و أدى ذلك إلى ركود اقتصادي اســـتمر لسنوات طويلة.

و على هذا الأساس فإن زيـــادة معدل عرض النقود بما يساوي معـــدل نمو الإنتاجيـــة في الآجال الطويلة لن يؤدي إلى الاســـتقرار الاقتصادي ذلك لأن الاستهلاك ســـوف يميل إلى التـــناقص في الأجل الطويل لضعـــف التشغيل.

4- المدرسة الهيكلية:

إن مفكـــرو المدرسة الهيكلية يرجعـــون مشاكل البلدان التي تعاني من عـــدم الاستقرار الاقتصادي إلى جذور الخلل في الجوانب الاقتصـــــادية و الاجتماعية منها:

-الاعتماد على عملية التصدير للمواد الأولية.

-المبالغة في التخصـــص في الإنتاج.

-الارتفاع النسبي للزيادة السنوية لعـــدد السكان مقارنة مع ضآلة عرض المـــواد الغذائية.

-قلة النقد الأجنبي لمواجه ظـــاهرة الاستيراد المتزايد من السلع الضـــرورية.وبالتـالي فـإن الهيكليـــون يرون بأن ضعف مرونة الجـــهاز الإنتاجي و ما يترتب عليه مـــن ضعف قوى للعرض،[1] هذا هـــو الـذي يـؤدي إلـى وجـود ظـــاهرة التضـخم فـي مختلـــف قطاعـات الاقتصـاد الـوطني[2]، إن العـــوامل الهيكليـة (الاقتصـادية، الاجتماعيـة، السياسية) هـــي السبب الرئيسـي فـي زيـادة كميـة النـــقود مـع ضـعف الإدارة الماليـة والنـــقدية لهذه الدول، و على هـذا الأســـاس يـرى مفكـرو المدرسـة الهيكليـة أن عـدم الاستقـــرار الاقتصادي في البلدان النامـــية يرجع إلى:

-عجز مـــيزان المدفوعات.

-الاختناقات القطاعـــية.

-التعاون بين معـــدلات نمو الأجور و نمو الإنتاجية.

-زيادة مستـــويات الأسعار في الأجل الطويل.

المبحث الثاني: المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي:

لقد شكلت بدايـــة السبعينيات تحول في سياسة صـــندوق النقد الـدولي فـي تصـميم البرامـــج و آثارهـا علـى المتغيـرات الأساسيـــة فـي الاقتصـاد باسـتخدام النمـاذج الاقتصـــادية[3]، بحيث اتجه الصـــندوق في بداية هـــذه الفترة نحو تحقيق الاستقـــرار في الأوضاع التي بدت مضطـــربة في ذلك الحين[4] بعدما كان اهتمامه في بداية النشـأة علـى فرض بعـــض القيود الكمية علـى استخـــدام مـوارده و أمـــام ضـعف الثقـة فـي الـدولار وعلى الرغم أن بعـــض الدول قامت بتحويل أرصـــدتها الدولارية إلى ذهـــب، سـارعت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلانها تخليـــها عن التزامهـا بقابليـة تحويـل الـــدولار إلـى ذهب و بذلك انتـــهت مهمة صـــندوق النقد الـدولي الـذي كـان مؤسســـة نقديـة محـدودة

---

[1] - يؤكد أصحاب النظرية أن تغيرات الأسعار النسبية ترجع إلى تغيرات هيكل الاقتصادي القومي، و بالتـالي فالتضـخم في البلدان المتخلفة لا يتطلب ظهور فائض الطلب الكلي.

[2] - د/ سهير محمود معتوق، سياسات التثبيت الاقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة جمهورية مصر العربية، العددان 419-420 ص 4، ص 6 على التوالي

[3] - التفصيل في ذلك يمكن الرجوع إلى الفصل الثالث

[4] - خالد واصف علي، سياسات التكييف الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الأردن:رسـالة الـدكتوراه ، كليـة الاقتصـاد و العلوم السياسية – جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية- سنة 1994، ص 49

الفعاليـــة و لكن ثابتة تماما و هـــنا وجد الصندوق وظيفة جديـــدة لـه فـي إدارة سياسة التعديل الهيـــكلي الخاص بالبلدان النـــامية و هي وظيفة سوف تستـــمد جذورها من أزمة السبعينيـــات و تزدهـر تمامـا فـي بدايـة فتـــرة الثمانينيـات و تفـرض نفسـها مـع فـترة التسعينيات إلى الآن بابتكار الصندوق و تطـــويره لبرنامـج التعديـــل الهيكلـــي و منـــه نجـد أن هـذه البرامـج قـد صيـــغت علـى أسـاس مـن السياسـات الليبراليـة الجديـدة الـتي استمـــدت أصولها من أفكار المـــدرسة النقدية.

و يرى آخرون أن برنامـــج الاستقرار الاقتصـادي المصـممة مـن قـــبل صـندوق النقد الدولـــي تميزت من الناحية النظرية على الجمـــع بين اسـتخدام القـدرة الاستيعـــابية للاقتصاد الـوطني و الأســـلوب النقـدي [1]، بحيـث أن القـدرة الاسـتيعابية تـــرتكز علـى العلاقة بين الدخـــل و الإنفـاق أمـا الأســـلوب النقـدي فيرتكـز علـى العلاقـــة بيـن طلـب وعـرض النقـود كمحـددات لوضـــع ميـزان المدفوعـــات. إن القـدرة الاسـتيعابية تحـدد بمجـــموع الإنفـاق الاسـتهلاكي و الاستثمـــاري الخـاص و الإنفـاق الحـــكومي و الـتي ممكن أن يكون التدخل أكبر منـــها أو أقل و الـتي تعطـي حالـة العـــجز إذا كـانت القـدرة الاستـــيعابية تفوق الدخل أو حالة الفائض عـــندما تكون العلاقة عكسية، و هذا يـــدل على أن الحساب الجاري يتأثر لقدرة الاستيعاب و الدخـــل هـو مـا يـؤدي إلـى وجـود تغيـر فـي صـــافي الاحتياطـات الدولـــية. أمـا أصـحاب المنهـج النقـدي فـــيرون أن عـدم التـوازن الخـــارجي يرجع إلى عدم التوازن في الســـوق النقدي و بفـرض استقـــرار دالـة الطلـب على النقود فإن عدم التوازن في الســـوق النقدي يرجع إلى التوسع فـي الائتمـان المحـــلي أو تقليصه بمعدل يفوق معدل نـــمو أو انخفاض الطلب على النقود[2].

إن زيـادة معـدل التوسـع النقـــدي يـؤدي إلـى انخفـاض مســـتوى الاحتياطـات الدولـــية و هـذا الانخفـاض فـي الاحتياطـات الدولـــية، يكـون نتيجـة للعجـز فـي ميـزان المدفوعـــات و من هنا فإن تصـــحيح الاختلال فـي ميـزان المدفوعـــات يتـم وفـق ضـبط

---

[1] - أمال ضيف بسيوني، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لسياسات صندوق النقد الدولي على الاقتصـاد المصـري خلال الفترة 1970-1990، سياسة تخفيف قيمة الجنيه المصري، رسـالة ماجسـتير، جامعـة طنطـا، كليـة التجـارة، جمهوريـة مصر العربية، 1995، ص 182

[2] -مصـطفى مصـطفى مجاهـد، السياسـات الاقتصـادية و مشـكلة التـوازن الخـارجي، دراسـة تطبيقيـة علـى الاقتصـاد المصري، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية، 1995 ص 163

التوسع النـــقدي، إذ هنا اعتبر الصـــندوق أن التغيير في ميزان المـــدفوعات تعـد ظـاهرة نقدية تعكس نـــموا في معدل عرض النقود و يخـــتلف عن معدل نمو الناتج الحقيقي، فـإذا كـــان التغير في صافي الأصـــول الأجنبية لدى الجهـاز المصـــرفي يسـاوي الفـرق بيـن التغيـــر في عرض النقود و التغـــيير في صافي الائتمـان المـــحلي عنـدما يكـون صـافي التغير في المديونية الخارجـــية مساويا للصفر[1] و لذلك فإن الفـــرق بين الـدخل و الإنفـاق ســـوف يسـاوي الفـرق بيـن التغـــيير فـي الطلـب علـى النقـود، و التغييـر فـي صـــافي الأصول المحليـة و بمعنـــى آخـر فـإن الإنفـاق ســـوف يكـون أكبر مـن الـدخل إذا كـان التـــغيير في الائتمان المحلي يفوق التغـــيير في الرصيد النقدي (الطلـب علـى النقـود). إن زيـــادة الإيرادات العامة و خفض الإنفاق العـــام يؤديان إلى انـــخفاض في الطلب المحلي مما يخفض من عجز ميزان المدفوعات، كـــما أن عملية الخوصصة تعـــد من أهم محاور البرنامج و بالتـــالي إعطاء وزنا خاصا للقطـــاع الخاص فـي النشـاط الاقتصـــادي الـذي يستلزم تحرير قطاع التجارة الخـــارجية و السوق المالي المحـــلي والأسعار للمـــواد ذات الاستهلاك الواسع كما يضمن حالة المنـــافسة الحرة.

و فـي إطـار أهـداف برنـــامج التثبيت الاقتصـادي و التعـديل الهيكلـي يستـــهدف أساسـا لتحقـــيق التوازن في ميزان المدفوعات و إزالة عـــوائق حركية رؤوس الأموال والســـلع من خلال تقليـــص دور الدولة فـي الحيـاة الاقتصـــادية و الاجتماعيـة و ذلـك بإزالـة كـل أشـــكال التدخل فـي جـــهاز الأسـعار و منـه يمكـن تنـاول المحـاور الأساســـية لبرنامـج التثبيت الاقتصـــادي و التعديل الهيكلي.

1- أنـــواع برامج الإصـــلاح الاقتصادي :

إن صندوق النقد الدولـــي يستمد من تصميم سياســـات الإصلاح الاقتصـــادي فـي فلسفة المرجعية إلى آراء و أفكار النظرية الاقتصـــادية التقليدية الجـــديدة النيوكلاسـيكية وتسـعى هـذه الإجـــراءات إلـى سيادة التـوازن الاقتصـادي العـــام فـي إطـار استحداث وتســـريع معدلات النمو الاقتصـــادي و توزعت متضـمنات الإصـــلاح الاقتصـادي بيـن صندوق النـــقد و البنك الدوليان في إطـــار المهام الوظيفية لكـــل منها.

---

[1] - فراح محمد العيد ،برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي- رسالة ماجستير – مرجـع سبق ذكره ص 95

1-1- التثبيت الاقتصادي:

مازال الجدل سائدا بين الاقتصاديين المعنيين بالإصلاح الاقتصادي بشأن أي من السياسات الإصلاحية يمكن تنفيذها أولا التثبيت الاقتصادي أو التعديل الهيكلي أو الاثنين معا في نفس الوقت و على الرغم من منطقية الخيارات المختلفة على وفق الفروض التي اعتمد عليها كل منهم، إلا أن أكثر الخيارات منطقية تكون وفق المفاهيم الاقتصادية، يكون التثبيت الاقتصادي أولا و بعد أن تأخذ هذه الإجراءات بعدا زمنيا مناسبا في إطار المدى القصير لتفعيل آثارها الاقتصادية تليها في الترتيب المرحلي الإجراءات الاقتصادية المرتبطة بالتعديل الهيكلي، و يستند هذا التسلسل إلى الفروض التي تشير إلى صعوبة حركة رأس المال باتجاه الاستثمار، و يقوم التثبيت الاقتصادي بالسعي نحو تحقيق أسعار الصرف الحقيقية مع أكبر قدر من التأكد والرضى لدى الاستثمار الأجنبي و عدم الخوف من التغيرات لأسعار الصرف للعملات المحلية، كما يعد برنامج التثبيت الاقتصادي في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي، وقد ساهم العديد من الاقتصاديين [1] و في مقدمتهم ج، ميلد 1951 و ذلك في تحليل العلاقة بين تراكم الديون و مشكلاتها و الإجراءات الضرورية التي يتطلب تنفيذها في الاقتصاد المحلي لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات و هي إجراءات تعتمد على المدى القصير، كما يعتمد الصندوق على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات و تعتمد في جزء منها على نموذج جاك ج بولاك [2] الذي يشير إلى العلاقة السببية لخلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب عجز الموازنة العامة و ميزان المدفوعات من جانب آخر، إيمانا من أن حجم السيولة المحلية دالة بحجم التغيير في الائتمان المحلي و صافي الأصول الأجنبية و صافي تدفقات رأس المال،[3] و بمعنى آخر أن زيادة الائتمان المحلي من دون زيادة

---

[1] - د/ سالم توفيق النجفي، مراجعة د/ حميد الجميلي ، سياسات التثبيت الاقتصادي و التكييف الهيكلي و أثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد 2002، ص 17

[2] - جاك ج بولاك، ترجمة أحمد منيب، مراجعة فايز حكم، البنك الدولي و الصندوق الدولي، علاقة متغيرة، ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ش م م جمهورية مصر العربية، 2001، ص 2

[3] - محمد عبد الفتاح العمومي، النماذج التأليفية لصندوق النقد الدولي و البنك العالمي، الأسس النظرية و الحالات التطبيقية، إشارة إلى تجربة تونس، مجلة بحوث اقتصاديات عربية عدد 9 الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة جمهورية مصر العربية 1997 ص 13-14

في الناتج المحلي يترتب عليه انتقال دالة عرض النقود إلى اليمين و من ثم ارتفاع الطلب الكلي و هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و تفاقم الاختلالات الداخلية (الميزانية العامة) و الخارجية (ميزان المدفوعات) من جراء فائض الطلب المتولد نتيجة زيادة الإنفاق الاستهلاكي، و بالنظر في أن سياسة التثبيت الاقتصادي ترتبط بمفاهيم المدى القصير فإن تأثيراتها الانكماشية تعد سريعة باتجاه خفض مستوى الطلب الكلي و ذلك من خلال السياسات المالية و النقدية وتؤدي المحصلة الإيجابية لهذه المتغيرات إلى خفض عجز الميزانية و تراجع معدلات الإنفاق الاستثماري في إطار تحرير أسعار الفائدة و ارتفاعها مقارنة بمستوياتها الاسمية، فضلا عن زيادة الضرائب المباشرة[1] كما أن تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي تؤدي إلى آثار سلبية على مستوى النقد و معيشة أفراد المجتمع، فتراجع الإنفاق العام يترتب عنه تزايد مستوى البطالة، خفض الأجور و ازدياد مستوى الفقر. أما انخفاض الإنفاق الاستثماري فإنه يقلل من النمو الاقتصادي أما تحرير الأسعار يؤدي إلى رفع الدعم عن السلع المحلية و بالتالي ترتفع أسعارها، أما السلع المستوردة فيرتفع مستوى أسعارها نتيجة تحقيق أسعار الصرف الحقيقية و هذا كله يؤثر على القدرة الشرائية[2] لأفراد المجتمع لاسيما منخفضوا الدخل.

وقد اهتمت سياسات صندوق النقد الدولي بشأن التحكم في السيولة النقدية لأنها أحد مسببات زيادة الطلب الكلي و منه زيادة التضخم و عليه فإن برنامج التثبيت الاقتصادي يسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال ارتفاع أسعار الفائدة. حيث أن هذا الارتفاع يؤدي إلى تحفيز الادخار و ترشيد الاستثمار، كما أن الاهتمام بتنمية أسواق رأس المال و تحرير التعامل فيها و ترشيد الاقتراض الخارجي من بين السياسات المتبعة بصندوق النقد الدولي [3]

---

[1] - هدي السيد، آثار برامج التثبيت و التكييف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر، بحوث اقتصادية عربية عدد 9، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة جمهورية مصر العربية 1997، ص 121، 122

[2] - حسب تصريحات الوزير حيدوسي وزير الاقتصاد، الدخل المتوسط لكل ساكن انخفض من 2800 دولار أمريكي سنة 1987 إلى 1350 دولار أمريكي سنة 1997، و بالتالي القدرة الشرائية التي كانت 4500 دولار للساكن في سنة 1987انخفضت إلى 2000 دولار سنة 1997، الوطن في 08 فيفري 1998

[3] - محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية أطروحة دكتوراه –جامعة الجزائر- 2000-2001 ، ص 9

إن سياسة التثبيت الاقتصادي تهدف إلى :

1-إعادة التوازن في الاقتصاد الكلي في مدة قصيرة عادة ما تكون بين عام أو عامين

2-هذه السياسات عادة ما تكون اتفاقية بين الحكومة المعنية التي تقوم بسحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق و بين صندوق النقد الدولي و هذه السياسات تمثل مشروطية الصندوق التي تتم الاتفاق عليها في خطاب النوايا المبرمج مع الحكومة المعنية.

1-2- التصحيح الهيكلي

إن القضاء على مختلف الاختلالات و التشوهات التي تشوب الاقتصاد الوطني والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي وتعطيل جهات الكبح و إيجاد ديناميكية جديدة من أجل تحويل البنية التحتية للاقتصاد و إعادة هيكلته من أجل الإدماج في الاقتصاد العالمي و القيام بإعادة التنظيم الاقتصادي و إيجاد التوازن بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية و التنظيمية في ضوء ميكانيزمات اقتصاد السوق و تدني دور الدولة في الشأن الاقتصادي، كل هذه الإجراءات تعد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي.

إن أزمة النظام الرأسمالي في السبعينيات و الجدل الفكري الذي أنتهجه حول أسبابها و تفسير ظواهرها بما فيها التضخم والركود أفرز تيارا فكريا جديدا في المنظومة الرأسمالية و هو ما يطلق عليه التيار النقدي و على رأسه الاقتصادي مليتون فريد مان و هو تيار يندرج ضمن مدرسة النيوكلاسكية و يحمل المبادئ العامة للنظام الرأسمالي من حيث الحرية الاقتصادية و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي و اعتمادا على ما يسمى اقتصاديات العرض و إعطاء أهمية كبيرة للنقود في تغيير و علاج التضخم.

إن الأزمة الرأسمالية في السبعينيات هيأت الجو إلى العودة إلى المفهوم الكلاسيكي في ثوب جديد عن طريق أقطاب التيار النقدي أو ما يعرف بمدرسة

شيـــكاغو و قـد اعتـــمدت هـذه المدرسـة علـى النظـــريات الكـــمية للنقـود[1] مـع بعـض التعـديلات والتطورات الـجديدة، بحيـث يفسـر أقطـــاب هـذه النظريـة الارتـــفاع العـــام لمستوى الأسـعار بنمـو كميـة النقـود و بـأن الإفـراط فـي عـــرض النقـود لا يرتبـط فقـط بالعـــلاقة القائمة بين كمية النـــقود و عرض السـلع و الخدمـــات كمـا هـو الحـال بالنســـبة للنظرية الكلاسيكـية وإنما يرتبط أيضا مبـاشرة في زيادة متوسط نصـيب الوحدة المنتجة من الناتج المحـلي من كميـة النقـود. هـذا مـا جـــعل التـــيار النقـدي يطـرح و صـفة مـن الإجـراءات من أجل مواجهة التضـــخم و ذلك ضمن سياسة تقشفـية صـــارمة و منها :

1- الاهتمـــام بسعر الفائدة من أجل أن يلـعب دوره في تحريك آليـات الســـوق و ذلـك بتطـبيق سياسة نقدية فعـــالة .

2- تحـمل الآثار عن هذه السياسة حتـــى يتـم التوقـف مـن موجـة التضـــخم ويسـتقر النمو الاقتصادي و بالتالي الإنعاش العام في أوجه الاقتصاد .

3- اللجوء إلى التوازنات العامة وذلـك للـــحد مـن تقلـص وترشـيد الإنفـاق الحكـــومي العام والحـد من مختلف القروض الموجـهة إلى الإنتاج وفي حالة اكتـمال التـوازن علـى هذه الـدول التغير مـن هذه السـياسة النقـدية .

4- فتـح أبواب للاستثمار الخـــاص وتحفيـزه وبالتـالي استرجـــاع النمو وذلـك عـن طـريق الحد مـن تدخل الدولة وإدارتـها للاقتصاد والعـودة إلى الوظيفة التقـليدية لها.

و يستند خبـــراء البنك الـدولي فـي تفسير بـــرامج التعـديل الهيكلـي إلـى المفـاهيم النـــظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية و الأخذ بعين الاعتـــبار المدة الزمنيـة إمـا المتوسـطة أو الطـــويلة و تعني البرامج المذكورة بجوانب العـــرض التي تؤكـد ضـرورة استخـــدام المـوارد المحـدودة و القابـــلة للاسـتثمار بصـورة كفـــوءة مـن خلال انتقـاء فـرص الاستثـــمار التي تتمتع بارتفاع معدل عائـــدها[2] و هو الأمـر الـذي يـؤدي إلـى تـــسريع النمو الاقتصـــادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة.

---

[1]1- Professeur Hocine BENISSAD، Algérie : Restructuration et reformes économiques (1979-1993) opu 1994 page 13-14

[2] - د/ سالم توفيق النجفي ، سياسات التنمية الاقتصادية و التكييف الهيكلي و أزمة التكامل الاقتصادي العربي، ص 21

المبحث الثالث: متطلبـــــــات برامـج الإصلاح الاقتصـــادي

إن برنامـج التثـــبيت الاقتصـادي و التعـديل الهـــيكلي، يسـتهدف أساسـا تحقيـق التـــوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليـــات اقتصـاد السـوق و إزالـة عـــوائق حركيـة رؤوس الأمـــوال و السلع و العناصر الإنتاجية في السوق الدولـــي من خلال تقلـص دور الـــدولة في الحياة الاقتصـــادية و الاجتماعية و ذلك بإزالة كافة أشكال تدخـــل الدولة فـــي جهاز الأسعار ســـواء كان تدخلا مبـــاشرا أو غير مباشر، سعريا أو إداريا أو تنظيمـــيا، من هنـا يمكننـا أن نتنـاول المـــحاور الأساسية لبرنامـج التثبيـــت الاقتصـادي و التعـديل الهيـــكلي و هي:

1-تخفيف عجز المـــيزانية العامة للدولة

2-تحقيق التوازن في مـــيزان المدفوعات

3-دعم اقتصاد الســـوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي

1- تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة

و يعتبر ذلك مـــن أهم الأهداف التي تبناها صندوق النـــقد الدولي[1] سعيا منه إلـى تحقيق وضـــع قابل لنمو ميزان المدفوعات لأن عـــجز ميـزان المـدفوعات يرجـع أساسـا إلى معـــدل التضخم المرتفع الذي يرجع بدوره إلى الزيادة الكبيرة في حجـــم الإنفاق العام عن الإيرادات العـــامة[2]، و هو ما يؤدي إلى وجود عجز كـــبير فـي الميزانيـة العـــامة للدولة ثم تمويله بزيادة عرض النقـــود و عليه يوصـي صـندوق النـــقد الـدولي بـالتخفيف من هذا العجز و القضـــاء عليه من خلال:

- الحد من الاقتراض العمومي من البـــنوك و ذلك مـن أجـل التقليـل مـــن عـرض النقـود ويكـــون ذلك عن طريـــق:

1- الإلغاء التدريجـــي لكل أنواع الدعم

2- ارتفاع أسعار المنتـــجات و الخدمات حتى تصل إلى مســـتوى الأسعار العالمية

3- التقليل من الوظـــائف الحكومية

---

[1] - د/ عبد الستار عبد الحميد سلمي، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، جمهورية مصر العربية، 2000/2001، ص 50

[2] - خالد واصف علي، أساسيات التكييف الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الأردن، مرجع سبق ذكره، ص 50

4- العمل على تجميد الرواتب و الأجور لمدة معينة و رفعها عند الضرورة بمعدلات ضئيلة جدا

5- الحد من الاستثمارات العمومية و تقليصها لفتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة

6- التطهير الكلي للاقتصاد الوطني من المؤسسات العمومية المحققة للخسارة أو المحققة لعائدات ضئيلة.

و يلاحظ أن هذه الإجراءات تستهدف التحكم في إدارة الطلب الكلي بالمقارنة مع إدارة العرض الكلي رغم أن إعادة صياغة قوى الطلب كما و نوعا ينعكس بالضرورة على إعادة صياغة قوى العرض، ذلك لأن السوق يتكون من عرض وطلب، أما الوسائل المفروض إتباعها للتقليص من عجز الميزانية فتتمثل فيما يلي:

1-1- تخفيف النفقات الجارية للحكومة

وذلك بترشيد الإنفاق العام على السلع والخدمات والإعانات النقدية الحكومية و مدفوعات خدمة الدين و ذلك من خلال:

- تغيير سياسة التشغيل و ذلك بالحد من تعيين الخريجين من الجامعات و المعاهد والمدارس
- تجميد كل أنواع الإعانات و الدعم و يكون ذلك بطريقة تدريجية
- تخفيض الإنفاق الحكومي على السلع التي تستخدمها الوزارات و الهيئات العامة
- تخفيض الإنفاق العام للمؤسسات و المشروعات الإنتاجية العمومية و زيادته في المشروعات البنية الأساسية التي تتكامل و لا تتنافس مع مشروعات القطاع الخاص

1-2- زيادة الإيرادات العامة:

و يتم ذلك من خلال:

- رفع المعدلات الضريبية و الزيادة من حصيلتها و إعادة تنظيمها و إيجاد أوعية ضريبية أخرى و زيادة قاعدة الممولين و الحد من الإعفاءات الضريبية وتطوير طرق التحصيل الضريبي و محاربة التهرب الضريبي؛ لأن النظم

الضريبية في الدول الـــتي تحتاج إلى بـــرامج صـندوق النقـد الـدولي تتسـم بتحيزهـا ضد الإنـــتاج للتصدير و السلع الفلاحية القابلـة للتســـويق و المشروعـــات الكـبيرة الحجم و القطاع الرسمـــي و بالتالي فإن هذا التحيز يؤثر سلبيا علـــى الاسـتثمار فـي هذه القـــطاعات ومن هنا فإن أحد الجهود الصـــعبة في إصلاح الهيكـل الضـريبي[1] هـــو تنقيح النظام الضـــريبي مما يستبعد الحـــوافز السلبية عليه، و ينطوي إصـــلاح النظام الضـــريبي على:

- الانتقال مـــن الضرائب النوعية على الـدخل إلـى الضـــرائب الشـاملة أي بتطـبيق الضـريبة علـــى الـدخل الإجمـالي مـع فرضـــها علـى الأجـور و الزيـــادة فـي الاشـــتراكات الموجهة إلى الضمان الاجتمـــاعي
- رفع معـــدلات الضرائب على دخول المؤســـسات الاقتصـادية العموميـة و تغيـــر قيمة الضرائب على الأرباح بما يتناسب و الإصلاحات العـــامة
- رفع قيمة الضرائب العقارية والأمـــلاك المدنية
- رفع الرسوم على المنتـــجات البترولية
- فرض ضـــرائب مبيعات عامة
- الانتقال مـن الضـرائب الجمركيـة المـــتعددة الأسـعار إلـى الضـرائب الـــجمركية الأكثر توحيدا
- التخفيف أو حذف بعض رســـوم الاستيراد
- إلغاء الإعـــفاءات الجمركية إذ أن هذه الإعفاءات تشـــوه جهاز الأسعار

إن إحـــدى السمات الأســـاسية للهيكل الضريبي في البلد الـذي يخضـــع بتنفيـذ توصـيات صندوق النقد الدولي في مـــجال الإصلاح المالي هي:

- تخفيض الاعتـــماد على ضرائب التجارة الخارجية
- زيادة الاعتماد على الضـــرائب غير المباشرة الأخرى
- زيادة المجال الضـــريبي للدخل الشخصي

[1] - د/ إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل، بيـت الحكمـة، بغـداد، 2002، ص 20.

- تخفيف العبء الضريبي على القطـــاع الخاص الوطني و الأجنبي

و نجد أن الإدارة الضـريبية تلعـــب دورا أساسيا فـي تحديد النظـــام الضـريبي الحقيقي بحـــيث أن تغير السياسة الضـــريبية من دون تغير إداري لا يعنـي شيـــئا إذ أنـه من الضروري ضـــمان أن التغيـرات فـي السياسـة الضـريبية هـي متـــلائمة مـع القدرة الإداريـة و إن تحســـين الإدارة الضـريبية تعـــمل علـى المحافظـة علـى العوائـد و حـتى زيـــاداتها في الوقت ذاته، و أن الشـــرط الأساسي المســـبق للإصـلاح الضـريبي هـو أن يكون هناك إصـــلاح للإدارة الضريبية مرتبط بتبسيط أنظمـة الضـرائب لضـمان إمكانيـة تطبيقها بفعالية في ظل اقتصـــاد يتسم بتـــزايد تعقد قطاعاته. و عموما فإن إصلاح النظـام الضريبي وفق لما يراه الصـــندوق، يتسم بإستراتيجيـــة واضحة المعـالم بتحـــديد الأطـر الضـريبية والقـوانين المـــحاسبية الـتي تتطلـب التحـــديث مـن حيـن لآخـر فضـلا عـن الاعتـــماد على تشريع هادف وفق المعايير الدولـــية، مـع تحسين الإجـراءات الإداريـة و تطـــوير الأجهزة الضريبية.

1-3- تخفيض الدعم:

يوصي صـــندوق النقد الدولي بتـــخفيض كل أشكال الدعم سـواء الدعـــم المـوجه إلـى الخـدمات الاجتماعيـة أو المـــواد الغذائيـة الأساسـية و دعـم الصـــادرات و دعـم القـــروض أو دعـم بعـض الأنشـطة الإنـــتاجية أو الخدماتيـة الأخـرى لأن هـذا الـدخل يـــؤدي إلى اختلال هيـــكل الأسعار و النفقات و هو ما يـــؤدي إلى تدهور مستوى الكفاءة الاقتصـــادية، [1] و بالتالي انخفاض مستـــوى الناتج و إن انخفاض الدعـــم فـي الميزانيـة العـــامة له آثاره الإيجابية على مســـتوى الكفاءة الاقتصادية و يقلل مـن معـدل التضخـــم ومن هنا يؤكد الصندوق أن الدعم يمـــثل أحد أسباب التضخم[2].

1-4- إصلاح هيـــكل تمويل عجز الميزانية العامة:

يعد العجـــز في الميزانيـة العامـة أحـــد الإشـكاليات المزمنـة لاقتصـاديات الـدول التـــي تبنت برنامـج الإصـلاح الاقتصـــادي و أن معالجـة العجـــز تقتضـي البحـث عـن

---

[1] - بمفهوم الصندوق الذي يقاس بمعدل الربح المالي فقط مهملا الربح الاجتماعي

[2] -د/ رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر ، أسبابها و نتائجها مع برنامـج مقـترح لمكافحـة الغلاء، الهيئـة المصـرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية، 1980، ص 758

مسبباته و إيجـــاد نوع من التفاعل بين السيـــاسة المالية مع السياسات الاقتصـــادية و أن تقليص عجز الميـــزانية يؤدي إلى انخفاض تدفـــق رؤوس الأموال نحو الخارج و بالتـــالي يجب إيجاد مصادر تـــمويل ذلك العجز بحيث توجـــد مجموعة من خيارات التـــمويل مع مراعاة أثر كل خيار تمويلي على المستـــوى الكلي و ذلك؛ لأن لكل طريقة تـــمويل آثار وتكاليف خـــاصة بها تنعكس على مســـتوى الطلب الكلي و الأســـعار سواء أسعار الفائدة أو أسعار الصـــرف أو الميزان الخارجي: و نلخص هذا التـــمويل فيما يلي:

1-التمويل من البـــنوك.

2-التمويل غير البنـــكي.

3-التمويل الخارجـــي.

1-4-1- التمويل من البنوك:

و يتم ذلك إما بالتوسع بالاقتـــراض الحكومي من البنك المـــركزي أو بـــالاقتراض من البـــنوك التجارية و هذا ما يـــؤدي إلى زيادة الكتلة النقـــدية و عرضها الأمر الـــذي ينعكس على زيادة حدة التضخم و سيتبع ذلك ارتفاع حجـــم الاقتراض الخارجي وتراجـــع في حجم الاحتيـــاطات الخارجية،[1] و بالتالي تظهر آثـــار هذا النـــوع من التمويل على نحو سلـــبي عندما يتغلب على هيكل النفقات النسبية غير المنتـــجة.

1-4-2- التمويل غير البنكي:

هو دالة[2] لتطور أسواق المـــال و حجم الطلب العام علـــى السندات الحكومية و بالتـــالي تظهر الميزة الكبيرة في انخفاض التضخم، إلا أنه يكـــاد يكون منعدما في بعض البـــلدان النامية بسبب طبـــيعة القطاع الخاص غير البنكـــي و له أثر يكون انكماشا على الطـــلب من خلال أن طـــريقة التمويل الحكومي قد تفضي إلى تحويل القوة الشرائية للقـــطاع الخاص من التوجه نحو ممـــارسة الطلب على شراء السلع و الخدمات والسندات الخـــاصة إلى شراء السندات الحكومـــية و من ثم تدفـــع نحو ارتفاع أسعار الفائدة و هو ما يؤثر ســـلبيا على استثمارات القـــطاع الخاص.

---

[1] - البنك الدولي: تقرير التنمية في عام 1988، مؤسسة الأهرام التجارية، القاهرة جمهورية مصر العربية، ص 75

[2] -د/ إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل، مرجع سبق ذكره ص 24

3-4-1- التمويل الخارجي:

و هـــو استخدام المـوارد الأجنـــبية بهـدف توسـيع العـرض المـــحلي و زيـادة الـواردات ممـا يـؤدي إلـى انخفـاض أثـر العـــجز علـى الطلـب الفـائض علـى السلـــع و الخدمات.

و هكـذا تبـاينت طـــرق تمويـل العجـز [1] فالاسـتدانة مـن البنـــوك هـي طريقـة تمويـل التضخـــم كونها تمارس تأثيرا ملحـــوظا على الأساس النـــقدي و عـرض النقـد و دفعهـا بمـــعدلات التضخم نحو الارتفاع و التعاظـــم وتائر نموه سلبـــا على الاقتصاد بحكـم تلـك الاستـــدانة وخاصة إذا كانت المصروفات غير منـــتجة، في حين أن التـــمويل من القطاع غير البنكـــي تعتبر عنصرا مـؤثرا علـى هيكـل الطلـب الكلـي للاقتـــصاد بفعـل تحجيمـه لطلب القطـــاع الخـاص و تـأثيره علـى المـــواد المخصـــصة لـذلك التمويـل و تكمـــن المخاطرة في أنه قد يحجـــم توفر الموارد لتمويـل الاسـتثمار الإنتـاجي للقطـــاع الخـاص وعلى وجه الخصوص إذا كـــان اقـتراض الحكومـة علـى أســـاس سـعر الفائـدة السـوقي وكـــان نسبيا أعلى مـن العائـد فـي مجـالات الأنشـطة الأخـــرى، ويـرد الخيـار التمـويلي الأخيـر المتمثـل بـالاقتراض الخـــارجي محفوفـا بالمخـاطر مـا لـــم يقـترن بمنهجيـة اقتراضيـــه رشيدة، و عليه فإن تمويل العجز محليـا أحســـن مـن الاقـتراض الإجـــباري مـن المؤسسـات المالـــية و هـذا بـدوره أفضـل مـن الاقـتراض مـن البنـوك؛ لأن ســـوق السندات الحكومية مـــن شأنه الحد من الأثـــر التضخمي للاقتراض استنادا إلى ما يمكـــن أن يتولد عن ذلك من تضـــخم إثر عملية الاقـــتراض مـن البنـك و إنمـا كـذلك فـإن إقامـة سوق للأوراق المالـــية يتيح للحكومة ممارسة حـــالة استخدام الســـوق المفتوحـة للتحكـم بالكتلة النقدية و الائتمان دون حـــدوث أي تشويه محتمل أن ينشـأ علـى أساليـــب التـدخل المباشر و خـــير دليل تجارب الدول التـــالية: أندونيسيا، الفيلبين، سيريلنكا.

2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

[1] - د/ إكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل، مرجع سبق ذكره، ص 27

إن المحور الأساسي للإصلاح الاقتصادي هو نظام ميزان المدفوعات و هو سجل نظامي و كامل لجميع الصفقات التي تتم بين المقيمين في بلد معين و المقيمين في بقية دول العالم خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة[1]، كما يقصد بالتوازن لميزان المدفوعات الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل الدولة عن صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج، [2] ولاشك أن اختلال ميزان المدفوعات يعكس الاختلال بين الطلب الكلي و العرض الكلي، فإذا كان الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي فهذا يعني أن الاستثمار يفوق الادخار المحلي و بالتالي فإن الصادرات تكون على الغالب أقل من الواردات، مما يدل على أن فجوة الموارد المحلية (الفرق بين الادخار و الاستثمار) تؤثر على فجوة تجارية خارجية (الفرق بين الصادرات والواردات).

و يرى صندوق النقد الدولي أن الإفراط في الطلب الناتج عن العجز في الميزانية العامة للدولة بسبب عجز القطاع العام المالي و عجز المؤسسات الإنتاجية والخدماتية التابعة للقطاع العام و ذلك العجز الممول إما من مصادر تضخمية أو من مصادر خارجية أو الاثنين معا، كما أنه يرى كذلك أن أسباب العجز يرجع إلى السياسة التجارية و سياسة سعر الصرف المؤثرة في حجم الواردات و الصادرات بالإضافة إلى عدم وجود سعر فائدة حقيقي يأخذ بعين الاعتبار معدل التضخم و من هنا وضع صندوق النقد الدولي آليات لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات هي:

- تخفيض فجوة الموارد المحلية
- إصلاح سعر الصرف
- تحرير التجارة الخارجية
- إصلاح هيكل أسعار الفائدة

1-2- تخفيض فجوة الموارد المحلية:

[1] - على حفاظ منصور أحمد الصفتي – النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية- دار الثقافة العربية 1995-1996- ص 375

[2] - د/ جودة عبد الخالق ، الاقتصاد الوطني من المزايا النسبية إلى التبادل المتكافئ، دار النهضة العربية، جمهورية مصر العربية،1992- ص 132

إن صـــندوق النقد الدولي وضع نمـــوذجا يتضمن عناصر و مفردات تطبـــق فـــي معظمها على البلدان التي تعاني من خلل فـي ميـــزان مـدفوعاتها و مـن ثـم فـي الجهـــاز الاقتصـادي سـواء أكـــان بلـدا متقـدما أو متخلفـا، و كـذا فـي تحلـــيل الصـلة بيـن تراكـم الـــديون الخارجية و بين الإصلاح الذي يتـــعين تطبيقها في الاقتصاد الوطني لتصـــحيح عجز التوازن في ميزان المـــدفوعات و أن فجـــوة الموارد المحلية تظهر مـن خلال مـــا يلي:

$$F=X-M=I-S \quad \text{----------} \quad (1)$$

حيث I الاستثمار.

S الادخار.

M الواردات.

X الصادرات.

F الحساب الجاري.

فإذا كان الاستـــثمار أكبر من الادخار فإن الصادرات تكـــون أقـل مـن الـواردات وبالـــتالي فإن الحد مـن فجـوة المـــوارد المحليـة يتـــطلب التـأثير عـن كـل مـن الادخـار والاستثـــمار المحليين أساسا، و بما أن الاستثمارات موزعة بيـــن القطاع العـام و القطـاع الخاص و بالتـــالي يمكن ملاحظـــة الفجوة القائمة بين هذين القطاعين فإنها تتـــعكس على الحساب الجـــاري و ذلك على النحو التالي:

$$M-X=(IP-SP)+(IG-SG) \quad \text{----------} \quad (2)$$

حيث IP الاستثمار الخاص.

SP الادخار الخاص.

IG الاستثمار الحكومي.

SG الادخار الحكومي.

و يظهـر مـن المعادلـة السـابقة (2) بـأن فجـوة المـوارد المحـــلية هـي انعكـاس لوجـــود عجز في الميزانية العامة أو مدخرات القطـــاع الخاص و مقارنة باستثماراتها أو الاثـــنين معا. حيث أن فجـــوة القطاع الخاص تعود إلى حـــالات التضـــييق عليـه سـواء

بـــارتفاع معدلات الضـــرائب أو تشديد الرقابة على الأجور، والأســـعار، وتكاليف الائتمان، وارتفـاع الرسوم الجـمركية و .....إلخ

و علـى هـذا الأســـاس فـإن فجـوة المـوارد المـــحلية يرجعهـا الصـــندوق إلـى أخطـاء السياسات المـــالية و النقدية للـــبلد.

2-2-إصلاح سعر الصرف:

إن سعر صـــرف العملة يظهر مـن خلال جـانبي العـــرض و الطلـب، و إذا كـان التمـــويل خارجي فإن الاختلال يكـــون بدرجة كبيـــرة و يـؤدي إلـى تصـاعد الاختلالات بين الأســـعار و التكاليف المحلية و ابتعادهـا علـى السـوق العالـــمية، و بالتـالي إضـعاف القدرة التنـــافسية، و عليه يتطلب إصـــلاح سعر الصرف؛ لأنـه يلعـــب دورا رئيسـا فـي تثبيت العجـز فـي ميـــزان المـدفوعات، و كـذلك كـإجراء يهـــدف إلـى تقليـص معـدلات التضـــخم

إن سياسـة أسـعار الصـرف تلعـب دورا رئيسـيا فـي تثبـيت العجـز فـي موازيـن المدفوعات، ويرى الصـندوق أن العـديد من البلدان التي تعـاني من العجز تقـوم بتحديـد أسعار صـرفها بطرق تحكمية لا تعكس حالة السوق ،و هـذه الأسـعار عـادة يكـون مغاليـا فيها ،فهي بالتالي تؤدي إلى ضياع القـدرة التنافسية لمنتجات البلـد في الأسـواق العالمـية نظرا لارتفـاع أســعارها، الأمـر الـــذي يعرقـل القدرة علـــى التصـدير، وتشـجيع علـى ظـهور السوق السوداء أو المـوازية التي تتعـــامل فـي بيـع و شـراء العملـــة الوطنيـة و تكون لها سعـرين، السعر الذي تعلنـــه الحكومة و هو السعـر الرسمي، و سعر السـوق و هو السعر الغير الرسمي. كما أن مـغالاة فـي قيمـة العـــملة، يـؤدي إلـى هـــروب رؤوس الأمـوال للخارج بعد تحـويلها إلى نقد أجنبي في السـوق السوداء، وتقـلل من الاستـثمار الأجنبـــي في داخل البلد الذي يوصـــي الصـندوق بـأن إجـراء تخفـــيض فـي قيمـة العملـة الوطـنية مـن شـانه أن يحـــقق نتائـج إيجابـــية للبلـد الـتي تقـــوم بـالتخفيض ســـواء علـى المستوى الاقتصـــادي الداخلي أو الخـــارجي. كمـا أن تخفـــيض سـعر العـــملة يـؤدي إلـى توحيد سعر الصـــرف فـي السـوق الرســـمية و السـوق المـــوازنة و هـذا مـن شـــانه منـع تسرب النـــقد الأجنبي للســـواق الموازية بحـــثا عن الربح، بالإضـــافة إلـى انـه يـؤدي إلـى

الاستـخدام الأمثل للنقد الأجنبـي من خلال بيعـه في السوق الرسمـية، و لتخفيـض قيمـة العمـلة أثـار علـى الصـادرات و الـواردات و كـذلك تـدفق رأس الأمـوال، وتحـويلات العاملين بالخـارج، فإن الصنـدوق يـرى انـه مـن الصـواب التـدرج فـي تخفـيض قيمـة العملـة و ذلـك باستـعمال الأسـعار السـائدة فـي السـوق المـوازنة أو باسـتخدام مرونـة الطـلب على الواردات و مـرونة عرض الـصادرات أو بـربط التعـديل بيـن الأسعـار المـحلية و الأسعـار الأجنبية، أو الجـمع بين كل هذه الأسـاليب و يكون من الأفضـل في كل هذه الحـالات التدرج في التعـديل . حتى يتم الوصـول إلى التعـديل الذي يـؤدي إلـى أفضل النتائج النسبية لميزانية المـدفوعات.

2-3- تحرير التجارة الخارجية:

إن التغـيرات الهيكليـة تـؤدي إلـى إزالـة التشـوهات الحاصـلة فـي العلاقـات النسبية للأسعار المحلية لغرض تحقيـق أمثليـة تخصـيص المـوارد المؤديـة إلـى الكفـاءة الإنتاجـية و إذا أمكـن للسياسـات الاقتصـادية تحقيـق هـذه الأوضـاع فهـذا يـؤدي إلـى تساوي العلاقة النسبية للأسـعار في السوق المحليـة مـع الأسـعار فـي السـوق العالميـة الشيء الذي يوحي بأن المنتجـات المحلية تتم بالقدرة التنافسيـة في الأسواق الـخارجية و مـن خلال تحريـر التجـارة الخارجيـة يسـعى الصـندوق إلـى إزالـة العوائـق الإدارة والتسعيرية، أمـام الصـادرات و الـواردات سـواء أكانـت تـدفقات سـلعية أم خـدماتية وذلك تماشيا مع أهـداف المنظمـة العـالمية للتجـارة كمـا أن تحـرير التجـارة الخارجيـة تعمل على:

- تحسين المعـاملات الفنية للإنتاج، بحيث أن المنافسـة تقتضـي الاسـتخدام الأمثـل لعـناصر الإنتاج و الموارد الـمتاحة بأقل تكـلفة ممكنة.
- تبني تكنـولوجيا حديثة و غير مكلفة و تشجـيع المؤسسـات علـى إعـادة هيكـلة مراحل إنتاجها.
- البحـث عـن أسـواق جديـدة لضـمان زيـادة الصـادرات ممـا يـؤدي إلـى رفـع مدخـولاتها المالية.

و عليـه يوصي صندوق النقد الدولـي بـ:

- تخفيض قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية، مع رفع كل القيود التي من شأنها تعرقل حركة سير الواردات ابتداءا من المواد الأولية و مرورا بالسلع الرأسمالية إلى استيراد السلع الاستهلاكية.
- إلغاء كل الأشكال التنظيمية و التشريعية التي من شأنها الحد من حرية التجارة الخارجية و يكون ذلك تدريجيا.
- إتباع سياسة إصلاح التعريفات الجمركية، و تركها تلعب دور حماية الاقتصاد وعلى أن يتم تخفيضها حتى تتناسب مع المعدلات الدولية وفق اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

الحقيقة أن مطلب الصندوق بتحرير التجارة الخارجية في البلدان النامية تكمن في أن إشكالية اقتصاديات الدول الرأسمالية تتطلب البحث عن أسواق جديدة للتوسع لصادراتها من جراء الفائض الإنتاجي المتزايد الذي تعاني منه و تمكين البلدان النامية من الوفاء بخدمة ديونها من حصيلة صادراتها[1].

2-4-إصلاح هيكل أسعار الفائدة:

إن سعر الفائدة على القروض و الودائع لا يؤثر فقط على مستوى الإنفاق والتضخم و توازن ميزان المدفوعات بل يؤثر و بدرجة كبيرة على الادخار والاستثمار و يمكن بيان سعر الفائدة بالشكل التالي:

[1] - د/ سالم توفيق النجفي، المنضمات الاقتصادية الرأسمالية المعاصرة، المنهج الاقتصادي للعولمة، مجلة الدراسات الاقتصادية العدد 1، السنة الأولى، بيت الحكمة، بغداد 1999، من ص 3إلى ص 14.

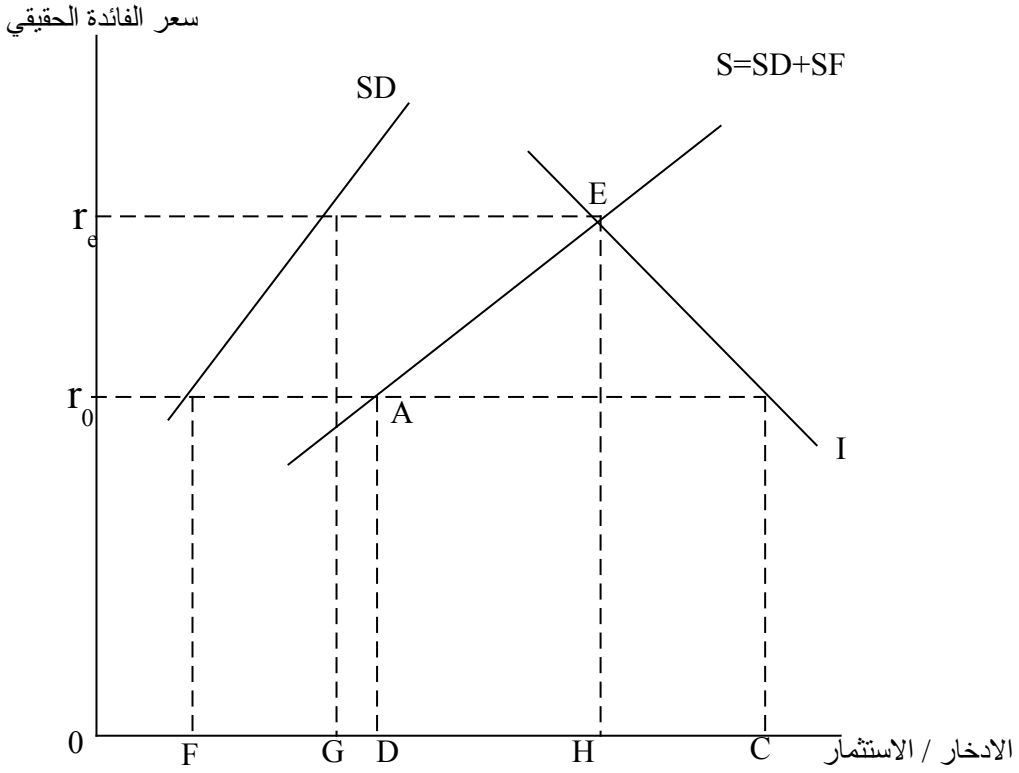

الشكل رقم (1)

حيث تتضمن برامج المساندة التي يؤازرها الصندوق، تحديد أسعار فائدة محلية واقعية. إذ أن سعر الفائدة لا يؤثر فقط بعمق على تكييف مستوى الإنفاق، التضخم، و التوازن و المدفوعات الخارجية، بل يؤثر أيضا بدرجة كبيرة على مدى تراكم الثروة المالية (بما في ذلك المدخرات) في الأجل الطويل، و كذلك على مستوى و نمط الاستثمار بحيث يقيس المحور الأفقي المستوي الحقيقي لكل من الادخار و الاستثمار، بينما يقيس المحور الرأسي العائد الحقيقي عن الادخار و النفقة الحقيقية لرأس المال. و يفترض أن سعر الفائدة (كمتغير مستقل) يؤثر عكسيا على الاستثمار و طرديا على الادخار. و يعبر المنحى SD عن مستويات الادخار المختلفة لأسعار الفائدة، الاستثمار المحلية. في حين يعبر المنحى Sعن مجموع كل من الادخار المحلي و الادخار الأجنبي المتاح، و يعبر المنحى I عن الاستثمار، وبفرض وجود:

1- معدل مرتفع للتضخم المحلي.

2- وضع سقف لارتفاع سعر الفائدة – التحديد الإداري لسعر الفائدة عند r_0.

فإن مستـــوى المـدخرات المحليـة سـوف يكـــون OF، فـي حيـن أن مسـتوى المـدخرات المحلية زائد المدخرات الأجنبية المـــتاحة، سوف يكون OD، بيد أن مستـــوى الاسـتثمار الخاص عند سعـــر الفائدة الحـــقيقي (r_0) سوف يكون OC، و لأن التراكم الرأسمـــالي الخاص يكون محكـــوما بمقدار المـدخرات المتاحـة، فـإن ســـعر الفائـدة r_0 سـوف يبقـي مستوى الاستثمـــار الخاص عنـد المسـتوى OD، ممـا يعنـي وجـــود فـائض طلـب علـى الاستثـــمار مقداره DC، و ظهور عجز في ميزان المعامـــلات الرأسمالية مقداره FD.

إن رفع القيود الإداريـــة التي تحول دون التـــحرك الحر لسعر الفائدة، ســـوف يؤدي إلـــى زيادة سعر الفـــائدة الحقيقي من r_0 إلى r_e ، مما يزيد كلا مـن مســـتوى الادخـار المحلـي والأجنبي، ما دام الادخار مؤمنا لتغـــيرات سعر الفائدة الحقيقي. وعـــند النقطة E فإن ثمة توازن بين مجموع الادخـــار المحلي (ومقداره OG) و بين مستـــوى الاسـتثمار. و علـى الرغم من زيادة عـــجز ميزان المعاملات الرأسمالية من FDإلى GH، فإن ذلك قد قوبـ ل بمستوى أعلى من الاستثمار و الذي سوف يسرع بمعدل نـــمو الطاقـة الإنتاجيـة و بالتـالي زيادة الصـــادرات و تخفيض الواردات.

و تواجـــه سياسات سعر الفائدة إصلاحات القطـــاع الحقيقـي قيـودا صـعبة تفقـــد فاعليتها في ظل وجود نظام مصـرفي ضـعيف و مثقـــل بالأعبـاء، و يكـون أمـر إعـــادة هيكلة المؤسســات المصـــرفية الضـعيفة أمـرا ضـــروريا مـن أجـل إعـادة رسملتـــها و دمجها ضمن نظام إصلاح النـــقد، مع الأخذ بعين الاعتبـار بعـض الإصـلاحات التدبيريـة التي تشمـــل قواعد محاسـبية تتعلـق باحتسـاب الفـــائدة علـى القـــروض و اعتمـاد نظـام تصنيف القـــروض الجديدة. و إن من أبرز الـــعوامل التي تـؤثر علـى ســـعر الفائـدة فـي ظل عملية التحرير المـــالي هي:

- درجة الممارسة فـــي النظام المالي لاسيما الأســـواق المصرفية.
- درجة انفـــتاح الاقتصاد الوطني أي حركـــية رؤوس الأموال.
- درجة قوة الـــمؤسسات الـــمالية.
- درجة قوة المؤسســـات الغير مالية.

كما أن تحرير سعر الفائدة ينبغي أن يكون تدريجيا و خاصة إذا كان مناخ الاقتصاد الكلي غير مستقر و مؤسسات مصرفية غير فاعلة لأنه يؤثر في ربحية القطاع الخاص و الهدف من عملية التدرج هي تجنب الآثار السلبية المحتملة للإلغاء الفجائي لأنظمة سعر الفائدة، كما يوحي صندوق النقد الدولي بوضع إستراتيجية محددة لسعر الفائدة حسب حالة الاقتصاد، فالاقتصاد الذي يتسم بمعدلات تضخم مرتفعة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي اتخاذ خطوات ملائمة لجعل أسعار الفائدة تتحدد وفق قوى السوق مقترنة بوجود إطار تنظيمي و إشرافي ملائم للأسواق المالية.

أما الاقتصاد الذي يتسم بمعدلات تضخم منخفضة فإن عملية تحرير أسعار الفائدة تقتضي وجود نظام مصرفي قوي بقواعد الحيطة المالية في حالة وجود مفاجآت.

كما يؤكد الصندوق أن مسألة تحرير أسعار الفائدة و تركها تعمل بفاعلية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب إلى الخارج و تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل و تزيد من الاستثمارات الداخلية التي تدفع إلى تحقيق حالة التحسن في ميزان المدفوعات و تعزز من عملية الادخار و الاستثمار و من ثم إيجابيا على الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

3- دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي:

قبيل عقد الثمانينات من القرن العشرين فإن البرامج التي انبثقت عن كل من صندوق النقد و البنك الدوليين كانت تحترم فيها خيارات الدول التي أضفت للقطاع العام دورا رئيسيا في التنمية، و فرضت رقابة صارمة على الأموال الأجنبية، وعمدت إلى إقامة منظومة أسعار محلية مستقلة إلى حد كبير عن المنظومة العالمية إلى دعم الاستهلاك الأساسي و سياسات إعادة توزيع الدخل. لكن منذ بداية عقد الثمانينيات فإن هاتين المؤسستين قد تبنتا السياسات الليبرالية الجديدة الأقصى تطرفا وذلك من خلال وضع برنامج بسيط عام مطلوب تنفيذه عالميا مهما اختلفت ظروف مكان تطبيقه و هو برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يحتوي على برنامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي تم تنفيذه على مجموعة من الدول النامية، حيث

اكتشف الصنـــدوق أن الاختلالات التي تواجه هذه الـــدول ليست مجرد تشـوهات مالـــية و نقدية بل إن هذه الاختلالات لها جذور هيـــكلية يحتاج حلها إلى مدة أطول، و قد شكـــل ذلك التطور نواة لبدء تعاون أوثق بين كل مـن الصـندوق و البنـك الـدوليين، ذلـك التعـاون الذي نمى من خلال مـا يسـمى بالمشـروطية المتبادلـة، فالسياســـة الماليـة و النقديـة و مـا يترتب عنها من تحقيق التوازن علـى المسـتوى الكلـي، جعـل الصـندوق يقـوي مـن وجـود القطـاع الخـــاص و فتـح المجـالات التنافسـية و معنـى ذلـك دعـــم لاقتصـاديات السـوق ويظهـــر ذلك من خلال:

- تقلـــيص دور القطاع العام.
- دعم و تشجيع الاستثمار الأجنبـــي المباشر.
- الخوصصـــة.
- توفير فرص لكل من القـــطاع العام و القطاع الخاص.

3-1- تقليص دور القطاع العام:

إن أغلب الـــدول النامية تبنت نموذج الاقتصاد الاشتـــراكي و منهـا تـدخل الدولـة في كـــل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي و من أساسيـــات هذا النمـوذج إعطـاء دور فعال للقطـــاع العام في إدارة شؤون الدولـة سـواء كـــان ذلـك مـن الناحيـة الإنتـــاجية أو الخدماتيـة و هـو مـا يتعـارض مـع فلـــسفة صـندوق و البنـك العـالمي، و عليـه يوصـــي برنامج الإصلاح الاقتصـــادي بضرورة عدم تدخل الـــدولة فـي المجـالات الاقتصـــادية وإعطـاء الفرصـــة للقطـاع الخـاص مكـان القطـــاع العـام و بخاصـة فـي مشـــروعات الصناعات التحويلية علـــى أن ينحصر دور الاستثمار العام فـــقط فـي مشـروعات البنيـة الأساسيـــة و ذلك لكفاءة القطاع الخاص من وجـــهة نظر الصندوق.

و بالتالـــي كلما زاد تحويل المـوارد مـن القطـــاع العـام إلـى القطـاع الخـاص زاد تحـــويل الموارد من استخدامات أقل كفاءة إلى استخدامـــات أكثر كفاءة مما يـؤدي إلـــى زيادة الناتـــج الوطني، كما أن تقليص دور القطاع العام يستنـــد إلى:

-تخفيض بند النفقات التحـــويلية ذات الطابع الاجتماعي التـــي تتم مـن خلال الوحـــدات الإنتاجية للقطاع العـــام.

-التقليل من قيمة الضـــرائب المختلفة على القطاع الخاص.

-التخلص من المؤسســـات المفلسة أو التي حققت خسارة حـــتى لا تكون عبء على الاقتـــصاد الوطنـــي.

3-2- دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن تدخل الدولة في النشـــاط الاقتصادي يحد من آليـــات اقتصاد السوق و يـــخلق معوقات أمام تدفق رؤوس الأموال و بخاصة رأس الـــمال الأجنبي الذي يـــؤثر سلبيا على الاستثمـــار المحلي، و بالتالي يوصي الصندوق بأنه على الدولـــة أن تهيئ الظروف الملائمة الداعـــمة لنشاط الاستثمار الأجنبي المباشر و عليه إتباع الإجـــراءات التالية:

-إعفاء رأس المـــال الأجنبي من كل أنواع الضرائب و الرســـوم إما كليا أو جزئيا.

-تقديم ضمانات تشجع الاســـتثمار لهذه الأموال.

-عدم تقييد الاستثمارات الاجتمـــاعية في مجالات معينة و إعطـــائها الفرصة فـي الولـوج فـــي جميع الأنشطة الاقتصادية كالاستثـــمار في القطاع العام.

-إعطاء ديناميكية جديدة لحـــرية رؤوس الأموال منها تحـــويل الأرباح إلى الخارج.

-إجراء تعديلات في المـــجال التشريعي بما يضمن تطبيق قـــواعد وآليات اقتصاد السوق.

إن هذه الإجراءات تجعل تـــدفق الاستثمار الأجنبي يوفر عمـــلات أجنبيـة و تكنولوجـــية متقدمة و خبرات إدارية و علمية تضاف إلى الاقتصاد الوطني.

3-3- الخوصصة:

إن التشوهات الهيكـــلية للدول النامية مرده للأداء الاقتصـــادي السيئ للمؤسســات الاقتصـــادية للقطاع العام، فقد كانت إيـــراداتها أقل من التزاماتها المالية الجـــارية و كان عائد رأس المـــال ضعيفا و قرارات الاستثمار و التسعـــير و التوظيف تحدد إداريا مـــن جانب الدولـة، و كـــانت ميزانية الدولـة تتحمل أعـــباء ثقيلـة نتيجـة تحمل خـــسائر مؤسسات القطاع العام و نتيـــجة الدعم المتواصل لها، و نجد أن نظـرة برنامـج الإصـلاح الاقتصـــادي[1] للخوصصـــة تطورت من التـــخلص من الاحتكار الحكومي فـي إدارة المشـــروعات العامة إلى تأجير هذه المشـــروعات ثم التخلص منها جزئيا أو كلـــيا و من

[1] - طارق فاروق الحصر، الآثار الاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، رسالة الدكتوراه، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، 2003، ص 81

هنا يوصي صندوق النقد الدولي بتصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص أو العمل على إدارتها على أسس اقتصادية و تجارية. و تشير أدبيات الصندوق من وضع برنامج ذي آليات خاصة يبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام و مشكلاته ثم تحديد المراد خوصصته ووضع أسس تقييم الأصول ووضع جدول زمني للبيع وإنشاء جهاز خاص يتولى تنفيذ هذا البرنامج مع إتباع قواعد بسيطة و شفافة للبيع.

و نجد الدعوة للخوصصة جذورها في المدرسة التقليدية الجديدة النيوكلاسيكية التي نادت بتصفية المشروعات القائمة باعتبارها أحد الحلول للخروج من الكساد التضخمي، فالمشكلة لم تعد نقص في الطلب الكلي الفعال بل هي نقص في العرض، وتصفية هذه المشروعات تعمل على زيادة جانب العرض[1] و يرى الصندوق أن بيع هذه الوحدات الإنتاجية التابعة للقطاع العام سوف يكون إيجابيا على عدة محاور هي:

- التخفيف من أعباء ميزانية الدولة في دعم هذه الوحدات و بالتالي توفير أموال الدعم في تخصيصها في مجالات اقتصادية أخرى أكثر إنتاجية.
- التقليل من أعباء الإدارة التي تتحمله الدولة.
- إن عائد هذه الوحدات يمكن أن تستخدمه الدولة لسداد جزء من ديونها و تمويل نفقات التقاعد المسبق لمستخدميها.
- استفادة الدولة من الموارد الضريبية عند بيع الوحدات العامة إلى القطاع الخاص بسبب زيادة إنتاجية هذا الأخير.

3-4- توفير فرص لكل من القطاع العام و القطاع الخاص:

يرى صندوق النقد الدولي أن القطاع الخاص له دور كبير في الإنعاش الاقتصادي يتطلب عدم التمييز بينه و بين القطاع العام حتى تسود البيئة التنافسية و يكون كذلك بـ :

[1] - د/ رمزي زكي، الخوصصة و الإصلاح الاقتصادي، المجلة المصرية للتنمية و التخطيط، العدد 1، جوان 1994، ص 4

- فتح رأس مـــال القطاع العام لرأس مـــال القطاع الخاص.
- إعطـاء ضـمانات القـروض لكـل مـــن القطـاعين بالتسـاوي مـــع إلغـاء الضـــمانات الخاصـــة للقطاع العام.
- جعل أســعار الفائدة الخاصة بالقروض مــتساوية بين القطاع الــعام و القطاع الخاص
- التسعــير الاقتصادي لمنتجــات القطاع العام.

الخلاصة

إن أي إصلاح اقتصادي يتبع من فلسفة معينة و تتبنى هيئات تنفيذية هذه الفلسفة، حيث تظهر الحاجة إليها من أجل إصلاح ما هو مفسد، و ذلك بوضع برامج إصلاحية نابعة من أفكار و مفاهيم وجدت ضمن مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى المدارس المختلفة حيث جعلت كل مدرسة أسباب عدم الاستقرار الاقتصادي و من ثم وضع آليات زمنية لتحقيق هذا الاستقرار، فظهرت المدرسة التقليدية في ظروف نضج الاقتصاد الانجليزي، ثم المدرسة الكينزية التي ظهرت مع الأزمة الاقتصادية العالمية لتفسير ظهور هذه الأزمة و إعطاء الحلول الملائمة لها في الآجال القصيرة، كما ظهرت المدرسة النقدية أو ما يسمى بمدرسة شيكاغو و ذلك بدراسة الوضعية الاقتصادية آنذاك و الوصول إلى أن عدم الاستقرار الاقتصادي يرجع بالدرجة الأولى إلى ظاهرة التضخم و اختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية و هو نفس المنهج التقليدي بحيث كلاهما يتماثلان في مبدأ تأثير النقود و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما أن مشاكل البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي يعود إلى الخلل في النسبة الاقتصادية و الاجتماعية و هذا ما وصلت إليه المدرسة الهيكلية، أما برامج الإصلاح من وجهة نظر صندوق النقد الدولي و البنك العالمي فهي مجموعة من تصاميم لنماذج اقتصادية متمثلة في برنامج التثبيت الاقتصادي و برنامج التعديل الهيكلي اللذان يرميان إلى تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات و دعم آليات اقتصاد السوق و زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

إن الخلفية النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادي عبر المدارس المختلفة بينت الاستمرار في قواعد الاستقرار النقدي على المستوى الدولي و تنمية العلاقات النقدية

المتعددة الأطراف، جعلت من إنشاء هيئات دولية ضرورة حتمية تمثلت في إنشـاء الثنائيـة العالمية من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و هذا ما سوف نتطرق إليه بالتفصيل فـي الفصل القادم.

تمهيد:

مما لا شـــك فيه أن تقييم سياسات النقـــد الدولي للإصلاح الاقتصـــادي، يعد مـن الموضـوعات الهامـة التـــي تشـغل بـال متخـذي القـرارات وراســـمي السياســـات و الباحثين، و ذلك نظرا للآثار الاقتصـــادية و الاجتماعيـة و السيـــاسة الـتي تـترتب عـــن

هذه السياسات و قد اتخذت المؤسسات النقدية الدولية مجموعة من التدابير ترمي إلى التغيير الجذري لبعض المناهج الاقتصادية و تحقيق مبدأ شمولية الاقتصاد العالمي وعليه كان علينا أن ندرج هذا الفرع حتى نبين أهمية هذه المؤسسات النقدية للتحولات الاقتصادية العالمية و خاصة الدول التي اتخذت النهج الاشتراكي، و اتجهت الآراء نحو ضرورة البحث عن نظام نقدي عالمي جديد تكون مهمته إعادة تنظيم العلاقات النقدية الدولية و وضع الأسس الكفيلة لتنظيم التجارة الدولية و دعم نموها في فترة بعد الحرب و هذا النجاح يرجع للرغبة الأكيدة في الوصول إلى شاطئ الأمان بعد الأزمات النقدية و الاقتصادية المتلاحقة و الكساد الكبير الذي طال كثيرا من دول العالم على أثر المشكلات النقدية و المالية و عدم التوازن في ميزان المدفوعات في كثيرا من الدول.

إلا أن هذا العجز لم يطل الولايات المتحدة الأمريكية فقد كانت تتمتع بفائض في ميزان المدفوعات، ولهذا صنفت الولايات المتحدة الأمريكية بأنها أقوى دول العالم اقتصاديا بعد الحرب العالمية الثانية، فأصبحت بلا منازع قائد الأمم غير الشيوعية، و لقد مرت اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي بعدة مراحل حتى صيغت في صورتها النهائية حيث بدأت بمفاوضات ثم الإعداد ثم التوقيع عليها، و تصديقها من طرف برلمانات الدول و على هذا الأساس سنتعرض بصورة مختصرة لهذه المقترحات و المفاوضات التي سبقت إبرام اتفاقية صندوق النقد الدولي.حيث نجد أن قاعدة الذهب [1] السائدة منذ أواخر القرن التاسع عشر تغيرت لدى الكثير من الدول و ذلك لجمودها و عدم قدرة الأنظمة للوفاء بمتطلبات التجارة الدولية وبالتالي عملت الدول على تخفيض أسعار صرف عملتها من أجل زيادة حجم صادراتها و العمل على توازن ميزان مدفوعاتها، و ظهر في ذلك الوقت اتجاه ينادي بضرورة عقد اتفاقيات دولية ثنائية أو جماعية بهدف إيجاد تعاون نقدي دولي ملزم لكل دولة مشاركة و ذلك من أجل تحقيق مصالح الدول المشتركة، و تم عقد العديد من المؤتمرات و صدرت العديد من الدراسات التي أجمعت على ضرورة إنشاء بنك

[1] -قاعدة الذهب تحقق العديد من الفوائد للدولة التي تلتزم بها، من أهمها ثبات سعر الصرف بين الدول المختلفة، فضلا على أنها تعمل على تصحيح موازين المدفوعات بطريقة آلية و دون الحاجة إلى تدخل من السلطات المختصة بالدولة.

التسوية الدولية[1] و إتبـــاع سياسة الرقابة على الصـــرف واتفاقية المقاصـــة، و اتفاقيـة المقايضة، اتفاقيات الدفع[2]، و التـــعاون الإقليمي في مجـــال التبادل النقدي.[3]

و قد تبلور ذلك في ثـــلاث أنظمة نقديـة (قاعـدة الـــذهب الدوليـة، نظـام النقـــود الورقية المشكلة، نظـــام الرقابة على الصرف) و عـــلى الرغم من تعـــاقب هـذه الأنظمـة النقديـة الثـــلاثة فـي الفـترة قبـل الحـرب العالميـة الثانيـة، إلا أن نظـــام النقـد الـدولي لـم يصـــادفه الاستقرار و لم تتمكـــن الدول من علاج الأزمـــات النقديـة و الماليـة المتفاقمـة، وشـــعر السياسيون و خـــبراء الاقتصاد و المال، إن الاستقـــرار السياســي لـن يتحقـق إلا بـالاستـــقرار الاقتصادي، و قد تبنـــت الولايـات المتحـدة الأمريـــكية فكـرة إيجـاد تعـاون دولي بـــاسم خريطة التـــعاون الدولي فـي المجـالات الاقتـــصادية بصـفة عامـة و النقديـة بصفة خاصة و قد ظهر في ذلك منظورين.

المنظور الأول و تـــترأسه الولايات المتحدة الأمـــريكية و يتكـون مـن مـــجموعة الـدول المسـتفيدة مـــن الحـرب العالميـة الثانيـة أي الـــدول الدائنـة. و **المنظـــور الثـاني** تـتزعمه بريطانيـــة و مجـــموعة الـدول المدينـــة، و ظهـــرت فـــي الأفـق مشـروعين، الـــمشروع الأول من إعـداد الاقتصـــادي الانجليـزي جـــون مينـارد كينـز يقـوم علـــى أساس إنشاء مصرف عالمي و عملـــة عالمية ونظام مـــوحد للمقاصـة إلا أن الـــولايات المتحدة الأمريكية اعترضـــت على هذا المشـــروع و تقدمت كـــل من الولايات المتحـــدة الأمريكية و كندا بمشـــروع ثاني باسم هوايت، إلا أن انضمـــام كل فرنسا و الصـــين فـــي مناقشة المشـــروعين السـابقين أدى إلـى إيجـــاد صـيغة مشـتركة تجمـــع بيـن المنظـور

---

[1] - نشأ البنك عام 1930 على إثر اتفاق مجموعة الـدول الأوروبيـة و اليابـان و عـرف باسـم مشـروع يونـج «Young Plan » و كان مقره مدينة بال السويسرية و كان هـدفه تسـوية تعويضـات الحـرب و ضـمان تنفيـذ المعاهـدات الدوليـة، بتسهيل حركة التبادل التجاري و قبول الودائع.

[2] - للتعرف على اتفاقيات المقاصة و المقايضة و الدفع يمكن الرجوع إلى مثلث قيادة الاقتصاد العالمي – دراسة قانونية اقتصادية، د/ خالد سعد زغلول حلمي، جامعة الكويت 2002، ص 17 و ما بعدها .

[3] -ظهر مجموعة من الكتل منها:

-كتلة الاسترليني و تضم أجزاء الكومنولث البريطاني، دول اسكندنافيا، اليرتغال، اليابان

-كتلة الدولار: و تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، البرازيل، دول أمريكا الوسطى.

-كتلة المارك: و تضم ألمانيا و الدول المسيطرة منها تشيكوسلوفاكيا، النمسا و الدول التابعة لها مثل بلغاريـا و رومانيـا و سميت كتلة الرقابة على الصرف

-كتلة قاعدة الذهب: و تضم كلا من فرنسا و مستعمراتها و بلجيكا، تخلت عنها فرنسا سنة 1936

-كتلة الروبل: تضم الاتحاد السوفياتي.

البريطاني و المنظـــور الأمريكي و تـــم إصدار بيـان مشتـــرك تمهيـدا لإنشـاء صـندوق النـــقد الدولي و لإيضاح ذلك نبيـــن كل من المشروعين.

المشروع الأول: اقتراحات كينز:

و هي نسبة إلى الاقتـــصادي البريطـاني ج م كينـز [1] حيث قـــدم هـذا الأخـــير مشروع يقترح فـــيه إنشاء اتـــحاد مقاصـة دولـي تشـترك فيهـا جـــميع الـدول الأعضـاء ويكـون معيـار تحـــديد كـل حصـة هـو حجـم التجـــارة الخارجيـة أي بمعـــرفة قيمـة الصادرات و الواردات و ذلك حتـــى يخدم بريطانيا لأنـــها تعتبر من الدول الكبيـــرة جـدا في تجارتها الخارجية مـــن الدول الأخرى حتـــى بما فيها الولايات المتحـدة الأمـــريكية، كما أن قيمة الحصة تحـــدد بالعملة الدوليـة الـتي اقتـــرحها كينـز فـي المشـــروع و هـي البانكور كعملة ائتمانية تحدد قيمتها بوزن معـــين من الـــذهب مـن أجـل جعلهـا وسيـــطا في تسوية الحقوق بين الـدول، و بالاعتمـــاد علـى هـذه العملـة الجـــديدة هـو التقليـل مـن الاعتمـــاد على الذهب من حيث كونه وسيلة لتسوية المـــبادلات الدولية الذي كـــان سـائدا قبل الحـــرب العالمية الثانية.

كما تضمن مشـــروع كينز [2] كيفية عمل اتحاد المقاصـــة في التسويـــة الحسابات بين الدول الأعضـــاء بالوحدة المقتـــرحة و تتم المراقبة مـن قبـل الاتحـــاد بشكل يحـول دون تجاوز مديونية الدول لحـــصتها بحد أقصـى ميـزان المـــدفوعات بحيث أن يفـــرق بين الدول التي لها عجز في مـــيزان المدفوعات [3] و تلك التي لـــها فـائض فـي مـــيزان مدفوعاتها[4] و أن مشروع كينز يتفق مـــع المصالح البريطانية الاقتصـــادية.

---

[1] - اللورد، جون مايناردكينز من أبرز اقتصاديين القرن العشرين، قدم العديد من النظريات تبنتها الدول في علاج المشاكل الاقتصادية، و هو بريطاني الجنسية و لد سنة 1883م و من أشهر مؤلفاته النظرية العامة للتشغيل و الفائدة و النقود سنة 1936.

[2] 1- Mokhtar KELADI, La mondialisation: une nouvelle stratégie d'accumulation, Les cahiers du CREAD, Algérie N° 55, 1er Trimestre 2001, page 82

[3] - اتخذ مجموعة من الإجراءات تمثلت في:
- إذا تجاوزت مديونية الدولة ربع حصتها تفرض فائدة بمقدار 1%
- إذا تجاوزت مديونية الدولة نصف حصتها تفرض فائدة بمقدار 2%.
- إذا تجاوزت مديونية الدولة ثلاثة أرباع تحرم من الاقتراض

[4] - اتخذ مجموعة من الاجراءات تمثلت في:
- فرض فائدة سلبية على الفائض
- رفع سعر تعادل عملتها بالنسبة للبانكور
- تخفيف الحواجز الجمركية و تقديم قروض تنموية.

و هذا ما أدى إلى الاعتـــراض عنـــه، إلا أن أفكـار كينـز نجـد لهـا ســـمات فـي اتفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي و التـــعديلات التي أدخلت عليه.

المشروع الثاني: اقتراحات هوايت:

وهي نســبة إلى الاقتصادي الأمريكـــي هاري ديكشـير هـوايت، حيـث يتضـــمن إنشاء صندوق توازن دولـــي مهنته تثبيت النقد الـــدولي الجديد مـن خلال تثبيـــت أسـعار الصرف عن طريق تحديد أسعـــار تعـادل بيـن عملات الـــدول و ربطهـا بوحـــدة نقديـة دولية، على أن تكون هـــذه الوحدة النقدية بالـدولار الأمـــريكي أو بوحـدة تعـــامل دولـي يطلق عليها اليونيتاس[1] التي تـــرتبط قيمتها بوزن معين مـــن الذهب بالإضـــافة إلـــى أن اشتراك جميـــع الدول الأعضاء في رأس مال الصـــندوق حسب مســـتوى الدخل القـومي و التجارة الخارجية و مقـــدار احتياطاتها مـن الذهـــب علـى أن يدفـــع الفـرد 25% مـن الحصـــص ذهبا[2] .

كما يقوم الصنـــدوق باقتراض الدول الأعضـاء فـي حـدود حصصـــهم و منحهم مخـــتلف التسـهيلات لمساعدتهـــم فـي القضـاء علـى الخـــلل فـي ميـزان المـدفوعات ومحـــاربة كل أشكال القيود الرقابية على الصـــرف و جمـــيع الإجـراءات التميزيـة فـي مجال التـــجارة الخارجية و حرية انتقـــال رؤوس الأموال، فضلا عـن ذلـك فالصـــندوق لا يقدم القروض للدول ذات العـــجز في ميزان المدفوعات إلا بشـــروط معينة مـــنها دفـع فائـدة بواقـع 1% بالـذهب علـــى المبـالغ الـتي تزيـد عـن حصـــة الدولـة. لأن المشـروع يسمـــح في بدايته للأعضـــاء مهلة زمنية لعـدة سـنوات بحـل المشـاكل الاقتصـــادية بعـد الحرب.

المبحث الأول: البيان المشترك لخبراء الاقتصاد و المال و توقيع اتفاق الصندوق:

ظهرت الكثير مـــن الآراء لتقليل الفجوة بيـن المشـــروعين السـابقين و قـــدم كلا منـــهم تـــنازلات على المشـــروع المقدم لكـل منهمـا و يتضـح ذلـك مـــن خلال صـياغة البيان المشترك إلا أنه أقـــرب إلى المشروع هوايت منـــه إلى مشـــروع كينز، و من أهـم

---

[1]- وحدة تعامل بين الصندوق و الدول الأعضاء، و تقدر بـ 137.7 جنيها من الذهب الخالص أي ما يعـادل 10 دولارات و يمكن تعديل قيمتها بموافقة 85% من مجموعة أصوات الأعضاء.

[2] - أصل المشروع كانت قيمة الذهب 50% من الحصة ثم انخفضت إلى 25% مراعاة للظروف الاقتصـادية السيئة و عدم كفاية قيمة الذهب الذي كان سابقا هي قاعدة التبادلات التجارية..

سمات هذا المشروع هو الإبـقاء علـى دور الـذهب و الـدولار الأمريكـي القابـل للتحـويل إلى الذهب لتسوية المدفوعات الدولية و يسـمى هذا النمو قاعدة الذهـب، الـدولار كمـا أخذ المشروع مرونة التـعديلات في أسعـار التعـادل لتصحـيح الاختلالات فـي ميـزان المدفوعات، و قد حضي المشروع بالقـبول[1] و تـم نشـر المشـروع الموحـد[2] تمهيـدا لإنشاء صنـدوق النقـد الـدولي، بحيـث حثت الولايـات المتحـدة الأمـريكية علـى عقـد مؤتـمر اقتصـادي عـالمي لمناقشـة الأوضـاع الاقتصـادية الـذي تمخـض عـن إنشـاء هيئـتين "التوأم" صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمـير[3].

و بعد هذا المؤتـمر الأول من نوعه من حيث عدد الدول التي شـاركت فيه الذي كان عـددها 44 دولة مـن الحـجم الكبير وقـد دخلـت الاتفاقيـة حـيز التنفيـذ فـي 27 سبتمبر 1945م و قـد وضـعت عـددا مـن القواعـد و الآليـات الـتي تمكـن مـن تحقيـق الاستقرار النقـدي و معالجة اختلال مـوازين المدفوعات في وضع اقتصـادي متـدهور و في ديسـمبر 1946م نشر صنـدوق النقد الدولي أول قائمة بأسعـار تعـادل عمـلات 32 دولة عضوة، وبدأ الصـندوق ممارسة نشـاطه الفعلـي و تعـامله مـع الـدول الأعضـاء فـي أول مارس 1947م.

1-أهداف صندوق النقد الدولي:

إن صـندوق النقـد الـدولي مؤسسـة دوليـة يتمتـع بشخصـية اعتباريـة ذات حـصانة خاصة يـرمي إلى دعم اسـتقرار أسعار الصرف و المحافظـة علـى التـدابير المنظمـة لـه و إقامـة نظـام للمدفوعـات متعـددة الأطـراف لتصـحيح الاختلالات فيـه وتطـوير التعاون الدولي في المجـالات النقديـة و الـمالية، كمـا يمكـن تحديـد الأهـداف التـي تنص على إنشاء الصنـدوق و هي:

1-تشجـيع و تنمية التعاون الدولي في المجـالات النقدية، و المالية بواسطة هيـئة دائمـة تهيئ سبل التشـاور و التـآزر بغيـة الوصـول إلـى حلـول للمشـاكل المتـعلقة بالجـانب المالي و النقدي للدول.

---

[1] - حتى شهر أبريل 1944 عدد الدول الموافقة على المشروع كان عددها 30 دولة.
[2] - و كان ذلك في 21 أبريل 1944 و في شهر يوليو من نفس السنة قدم المشروع لمؤتمر بريتون ودز.
[3] - في 01/07/1944 بـ بريتون ودز.

2-نشر التوسع و النمو المتوازن في التجارة الخارجية، و بالتالي الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة و الدخل الحقيقي و المحافظة عليها من خلال تطوير الموارد الإنتاجية لدى الدول الأعضاء و تأمين حرية تبادل العملات بين الدول.

3-تشجيع استقرار أسعار الصرف و المحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين الدول الأعضاء، و تجنب التخفيف التنافسي في قيم العملات و بالتالي الاحتفاظ بقاعدة الذهب التي كانت سائدة قبل ذلك، إذ يلتزم كل عضو بتحديد قيمة عملته على أساس الذهب أو على أساس الدولار الأمريكي و عياره المطبق في 01/07/1944 هو واحد أوقية ذهب تساوي 35 دولار أمريكي.

4-المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء مع إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف المعرقلة لنمو التجارة العالمية.

5-توفير الثقة لدى البلدان الأعضاء عن طريق وضع الموارد العامة للصندوق تحت تصرفهم بشكل مؤقت ضمن إطار شروط حمائية محددة لتصحيح موازين مدفوعاتهم في حالات وجود عجز مؤقت دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء و النمو الاقتصاد الوطني و الدولي.

6-العمل وفق الأهداف المذكورة أنفا على التقليل من مدة الاختلال في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء و التخفيف من حدتها مع تأمين وسائل السيولة الدولية الضرورية لذلك.

و يتضح مما تقدم أن أهداف الصندوق تتجسد في امتصاص الأزمات النقدية على الصعيد الدولي و الحفاظ على النظامين النقدي و المالي الدوليين و صيانة النظام العالمي الحالي و ترسيخ مبادئه.

2- وظائف صندوق النقد الدولي:

إن نشاط الصندوق المحصور في المجالين النقدي والمالي و الذي يتغير حسب طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء و إعطاء الحلول الاقتصادية الممكنة حيث في الفترة الأولى لنشأة الصندوق كانت مشاكل الدول

الصـــناعية من اهتماماتـــه و مع مطلع السبعينيات مـن القـرن المـــاضي كـانت المشـاكل التنمـــوية المتمثلـة فـي عجـز ميـزان المدفوعـــات للـدول النامية الأعضـاء هـــي أول اهتماماته و عـــلى إثر هذه المشـاكل تحـول دور الصنـــدوق مـن الـتركيز علـى اسـتقرار أسعار الصرف و علاج اختلال ميزان المدفوعات إلى التركيز على السياسات الموجـــهة لمساعدة الدول النامية في إنجاز عمليـــة الإصلاح الاقتصادي و ذلك في إطـــار مـا يطلـق عليه قـــاعدة الشرطية و ذلك بالـــتزام الدولـة العضـوة الطالبـة للتسهيـــلات و مسـاعدات الصـــندوق أن تقوم بمجمـــوعة مـن الإجـراءات الـتي تضـــمن تحسين معـدلات الأداء الاقتصـــادي الكلـي، بحيـث أصـبح يمـارس دورا تنمـــويا إمـا بتقديم المزيـد مـن الـدعم المـــالي باسـتحداث تسـهيلات ائتمانـــية جديـدة أو بتقـديم المسـاعدات الفـــنية و تصـميم ســياسات للإصلاح الاقتصادي و عليـــه يمكن حصر وظائف صـــندوق النقد الدولي فيما يلي:

2-1- استقرار أسعار الصرف:

إن الوظيفة الأساســية التي أنشئ من أجلها صـــندوق النقـد الـدولي هـي العـــمل والمحـــافظة على الاستقرار النسبي لأسعار الصرف لعمـــلات الدول الأعضـــاء و العمل على ثباتها مـــع مراقبة تطـــورها كما أنه يمكن تعديل أســعار الصرف الثابتة فـي حـدود 10% في حـــالة وجود اختلالات في ميزان المدفوعات و يـــتم ذلـك بالاتفـاق مـــع إدارة الصندوق بقيمة مـــعادلة من الذهب أو بالدولار الأمـــريكي، أما إذا كـان التـــعديل بنسـبة تتـــراوح بين 10% - 20% من القيمة المـــبدئية للعملة، فالصنـــدوق غالبا يوافق، كما يملك الصندوق آليات تمـــكنه من تحقيق اســـتقرار في أسعار الصـــرف منها العقوبـات التي تفرض على الدول الـــتي لا تحـترم قـرار الصنـــدوق فـي هـذا الميـدان بـــدأ مـن حرمانه من الاســـتفادة من موارده و انتـــهاءا بإلغاء عضويته في الصـــندوق[1]، و لقـد حقق الصندوق نجـــاحا كبيرا في وظيفة استقـــرار أسعار الصـــرف من خلال مراقبتـه الدائمـة لهـا و فرضـها عـــلى الـدول الأعضـاء خاصـة رسـم ســياسات الإصـلاح الاقتصـــادي.

---

[1] - المـادة الرابعـة مـن القسـم الثـالث، الرقابـة علـى أنظمـة الصـرف، إنشـاء صـندوق النقـد الـدولي www.imf.org/external/pubs/ft/aa/index/pdf. ص 12

2-2- السحب الاحتياطي:

تدعو اتـــفاقية تأسيس صندوق النـــقد الـدولي بالإشـراف علـى النـــظام النقـدي الـدولي بمـا فـي ذلـك ممارسـة الرقـــابة و الإشـراف علـى الســـحب الاحتيـاطي مـن مـــوارده و ذلـك عنـدما تلـــجأ إليـه الدولـة العضـوة لتـــصحيح الاختلال المؤقت فـي مـــوازين مدفوعاتها. على أن تكون قـــيمة السحب في حـــدود 25% مـن حصـتها فـي السنة و يـــعرف هذا الحد بالشرعـــية الذهبيـة، و علـى كـل حـال لا تتـــعدى سـحوبات الدولة العضـــوة من العملات الأجـــنبية عن 200 % من حصتها تحـــت أي ظرف من الظـــروف، و في حالة نفاذ قيمة الســـحوبات الاحتـــياطية فإنهـا تبـدأ عمليـا السـحوبات التـــسليفية التي تتكون من أربـــع أجزاء، نســـبة كل منهـا 25% مـن الحـــصة، حيث أن النسبة الأولى تتحصل علـــيها الدولـة العضـوة بطـــريقة آليـة دون تقـديم برنامـــج اقتصادي خاص، و بالتالي لا تتطـــلب الموافقة المسبقة من قـــبل الصندوق.

أما بالنـــسبة للأجزاء الثلاثة التالية مـن الســـحوبات التسليفية فإنهـا تـــتطلب الموافقـة المسبقة مـــن قبل الصندوق، و تزداد شروط الاستفادة مـــن الجزء الآخر و عليه يـــقدم الصندوق وصـــفة اقتصـادية تتضـمن إجـــراءات اقتصـادية و مـــالية و نقديـة تعـرف باسم البرنامـــج و يتم إعداد هذا البرنامج عـــلى أساس شـروط ضـــمان الـتزام الدولـة العضو باستخـــدام القرض لمعالجة عجز قصـــير الأجل فـي ميـزان مـــدفوعاتها مـع تحسين أحـــوالها الاقتصادية لضمان تسديد قروضـــها في موعد استحقاقها.

2-3- أشكال التسهيلات و أشكال التفاوض:

إن تطور أنشـــطة صندوق النقد الدولي في الإشـــراف على سياسات الصـــرف في البلدان الأعضـــاء و إرساء أوضاع ماليـــة و اقتصـادية أساسـية منظمـة و تحقـــيق الميـزة التنافسـية لأسـعار الـــصرف ينبغـي أن يتـم فـي إطـــار تحليـل شـــامل للحالـة الاقتصادية العـــامة و إستراتيجية السياسات الاقتصـــادية في البلد المـــعني، و يمـارس الصنـــدوق دوره الإشرافي بطرق ثلاث.

1- مـــن خلال مشاورات بـــين الصندوق و البلد العضـو طبقـا للـــمادة الرابعـة[1] مـن ميثاق الصندوق و تتم الاتفاقية و تســـمى بالرقابة القطرية.

2- من خلال تـــقارير آفاق الاقتصاد العالمي المعد مـن قبـل خـبراء الصـــندوق و ذلـك باستعراض الاتـــجاهات و التطـــورات الاقتصادية العالمية و تـــكون عـادة مرتيـن فـي السنة كما يمكـن أن تكـــون هـذه الرقابـة مـن خلال مختلـــف المناقشـات السـنوية حـول التطورات و الآفـــاق المستقبلية و قـــضايا السياسـات فـي أسـواق رأس المـــال الدوليـة وتسمى بالرقابة الـــدولية.

جـ- مـن خلال الاتفـــاقيات الإقليميـة و بموجبهـا يـــدرس صـندوق النقـــد الـدولي السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيـات إقليمـــية و يشـمل كـذلك مناقشـات المجـــلس التنفيـذي لأهم التكتلات الإقليمية كالاتحاد الأوروبـــي و الاتحاد الاقتـــصادي و النقـدي لـــغرب إفريقيا و الجمـــاعة الاقتصادية و النقدية لـــوسط إفريقيا...، و من خلال طـــرق الرقابة و عند وجود خلل في مـــيزان المدفوعات و خاصة إذا كان هيكـــليا فالصـندوق يقـــوم بتقـديم تسـهيلات تمويليـة إنـــمائية خاصـة فـي شـكل معونـات مـــالية اسـتثنائية، و قـد تنـــوعت من المـدى القصـــير إلـى المـدى الطويـل و يعتمـد الصنـــدوق علـى مـوارده مـــن الحصص الـتي يسـاهم بهـا الأعـــضاء فـي تمويـل الصـندوق و قـــد أخـذت هـذه التسهيلات التمويلية المتـــاحة عدة أشكال تمثل فيما يلي:

1-3-2- تسهيل التمويل التعويضي:

كـثيرا مـا تتعـــرض الـدول و خاصـة أحـــادية التصـدير و لاسـيما إذا كـــانت صادراتها من المواد الأولية كالـدول النـــامية إلـى هـــبوط حـاد و مفـاجئ مـن حـــجم صادراتها على إثر نقص الطلب العالمي أو انخـــفاض أسعارها فـي الأسـواق الـــدولية، وهو أمر يعـــرض الدول إلـى عجـز شـديد فـي ميزانهـا التـــجاري و عليـه استحـــدث صندوق النقد الدولي تسهيلات التمـــويل التعويضي و كان ذلك لأول مـرة ســـنة 1963 بهدف توفر موارد مالية إضافية للدول التي تعاني من خـــلل فـي ميزانهـا التجـاري، دون اللجـــوء إلى إتباع إجراءات حمائيـة يمكـــن أن تـؤثر علـى حجـــم تجارتهـا الخارجيـة

[1] - نفس المرجع السابق ص 13

وانخفـــاض معدلات التـــنمية، و بالتـالي تـــؤثر علـى التجـارة الدوليـة و الاقـــتصاد العالمي.

إن الاستفادة من هذه التسهـــيلات التعويضية قد تصـــل إلـى 100% مـن حجم حصـــة البلد العضـو فـي الصـــندوق علـى أن لا يتجـاوز الســـحب خلال سـنة واحـدة نســـبة 25 % من الحصة، كـــما يشترط الصندوق أن تستـــخدم هذه القروض فقط فـي إيجـــاد حلول مناسبة للعجز الطارئ في مـــيزان المدفوعات خلال فتـــرة زمنية قصيرة نســـبيا، و وفقا لهذا الأسلوب تستطيع الدولـة العضـــو أن تستفيد مـن هـــذا التسـهيل التمـــويلي التعويضـي علـى الرغـم مـن عـــدم الاسـتفادة مـن حقـوق السحـــب سـواء أكـــانت السـحوبات الاحتياطيـة و التسـليفية لأنـــهما مسـتقلين عـن التسهيـــلات التعويضية.

2-3-2- تسهيل التمويل التعويضي الطارئ:

استحدث الصندوق هذا النوع من التسهيل في سنة 1988 بحيث وحد بين تســهيل التمويـل التعويـضي المنشـأ فـي سـنة 1963 بغـرض التصـدي لمشـكلة تقلبـات أســعار الصـادرات و بيـن التمويـــل التعويضـي الـذي يقـدم مســـاعدات بسـبب زيـادة تكـــاليف واردات الحبوب و التي ترجـــع أسـبابها خـارج إيـرادات البـــلد العضـو، حيـث التسـهيل يشـــمل كذلك نقص حصـــيلة الواردات فأصبحت لا تقتصـــر على الواردات من الحبوب فـــقط و امتدت إلى الخدمات المختلـــفة كالسياحـــة و التأمين .....إلخ ، كمـا أدخـــل هـذا التسهـــيل في حالة آلية الطـــوارئ الخارجية و كـــذلك في حالة تعويض الأعضـــاء عـن زيادة تكـــاليف استيراد مادة النفـــط . [1]

2-3-3- تسهيل تمويل المخزون السلعي الاحتياطي:

يقدم صـــندوق النقد الدولي مساعدات لأغـــراض وقائية ضد حـدوث أي خـــلل في عوائد صـــادرات السـلع الأوليـة و ذلـك مـن خـــلال المخزونـات الدوليـة لتـــثبيت أسـعار هـذه السـلع مـن أجـل تخفيـف أثـر تقلـــبات أسـعار صـادراتها بالنـــسبة للـدول

[1] 1- Tony KILLICK- IMF Programmes in developing countries design and impact. Routledge- London and New York-1996 pages 93-98

الأعضاء و قد استحدث هذا النوع سنة 1969 بشرط الاشتراك في وكالات التمويل الاحتياطي.

2-3-4- التسهيل الموسع (الممتد):

أنشأ الصندوق هذا النوع من التسهيل لغرض مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناتجة عن الإختلالات الهيكلية في الإنتاج و التجارة من وجود تشوهات في الأسعار و التكلفة على نطاق واسع و تحتاج هذه الاختلالات إلى برنامج كامل يمتد لمدة ثلاث إلى أربع سنوات، و تهدف هذه التسهيلات إلى تقديم مبالغ أكبر من المتاحة في الشرائح الأخرى كما تقدم موارد الصندوق في شكل تسهيلات مدعومة بمعايير الأداء و تكون بأقساط محددة أما السداد فيتم خلال فترة تتراوح بين أربع سنوات و نصف إلى 10 سنوات، بدأ العمل به منذ سنة 1974 كما تمنح التسهيلات الموسعة بحد أقصى 140% من الحصة شريطة أن لا يتجاوز حجمها من حجم السحوبات النظامية (الاحتياطية و التسليفية) نسبة 265% من الحصة[1] و مما تقدم يتضح أن التسهيلات الموسعة تعتبر خط دفاع ثاني تستفيد منه الدول بعد الاستفادة من السحوبات النظامية قبل اللجوء إلى الصندوق للاستفادة من تسهيلاته الموسعة.[2]

2-3-5- تسهيل التمويل التكميلي:

و يسمى كذلك بتسهيل الإتاحة الموسعة وهي عبارة عن تسهيلات تمويلية يقدمها الصندوق كتحويلات إضافية لمساعدة الأعضاء الذين يواجهون اختلالات مدفوعات كبيرة بالنسبة لحجم حصصهم و هذا التسهيل يتم إدخاله ضمن تسهيل الاستعداد الائتماني و التسهيل الموسع (الممتد) و ذلك عن طريق تحديد فترة كل منهما لمدة أطول من المدة المسموح بها في الظروف العادية و لابد من توفير الشروط التالية:

1. أن يقدم البلد العضو طلبا للصندوق يطلب فيه هذا النوع من التسهيل.

---

[1] - د/ خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية و اقتصادية، جامعة الكويت، الكويت 2002، ص 56

[2] 2- FMI, Bulletin supplémentaire, septembre 1999, volume 28, page 18

2.وجود صعوبة استثـــنائية في ميزان المدفوعات نـــتيجة لفقدان ثقة الســـوق بشكل مفاجئ و لفترة أطـــول نسبيا لسياسة التصـــحيح.

3.أن يكـــون العضـو قد حصـل علـى شـــريحة الائتمـان العـــليا(تسـهيل الاسـتعداد الائتماني) و تسهيل الصـــندوق الممتد و إن موارد هذا التســـهيل تـأتي مـن القـــروض وأن سعر الفائدة يتضمـــن رسما إضـافيا يضـاف إلـى ســـعر الفائدة العادي عـــلى قروض الصنـــدوق.

و فـي هـــذه الحالـة يقدم الصـندوق قروضـــا قد تصـل كحد أقصـى إلـى 140% مـن الحـــصة خلال سنتين و يمكن للصـــندوق أن يمده إلـى ثلاث سـنوات، علـــى أن تلـتزم الدولة العضو المستفيـــدة برد القرض على أقساط تبـدأ بـــعد ثلاث سـنوات و نصـف مـن الحصول عليـــها و تنتهي بانتهاء السنة السابقة و تفـــرض رسـوم إضـــافية قدره 0.2% للسنوات الثلاث الأولى تضـــاف إليها نسبة 0.125% لكل سـنة عـن الســـنوات الأخـرى يضاف إلى معـــدل سعر الفائدة على القرض.

2-3-6- مساعدات الطوارئ:

استحدثت مســـاعدات الطوارئ فـي سـنة 1962 المســـاعدة للبلـدان فـي مواجهـة مشـــكلات ميـزان المـدفوعات الناشـــئة عـن الكـوارث الطبيعيـة المفاجـــئة و غيـر المتوقـــعة مثل الزلازل و الأعاصير و موجـــات الجفاف أو هجمات الحـــشرات الضـارة بالمحـــاصيل، و يقـدم الصـندوق فـي هـذا المجـال المســـاعدات فـي شـكل مشـتريات الشـــرائح الائتمانيـة و قـد جـرى منـــذ سـنة 1982 داخـل الصـــندوق علـى أن تقتصـر مســـاعدات الطوارئ المرتبطة بكوارث طبيعـــية على ما يعادل شريحة انتـــمائية واحـدة ويمكن أن تزيد عـــن ذلك في ظـروف اسـتثنائية و قـد تـم التوســـع فـي هـذا النـوع مـــن المساعدة في سنة 1995 لتغطية مواقف معـــينة تكون البلدان الأعـــضاء قد خرجـت فيهـا من صـــراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قـــدرتها المؤسســـاتية.

2-3-7- تسهيل التصحيح الهيكلي :

أنشـــأ هذا التسهيل في مـــارس سنة 1986 استجابة لحـــاجة الدول النامية التي تواجـــه أزمات اقتصادية خانقة بسبب نقص المداخـــيل و منها مشاكل حادة فـي ميـــزان المدفوعات و تقديم القروض بـــشروط ميســـرة جدا لـدعم برنامـج التصحـــيح الهيكلـي ذات الأجـل المتوسـط علـى مســـتوى الاقتصـاد الكلـي و يـــقوم كـل مـن البلـد العضـو وصنـــدوق النقد الدولي و البنك العالمي بإعداد برنـــامج إصلاح اقتصادي هـــدفه العمل على إزالة الإختلالات الهيـــكلية بتـوجيه البرنامـج نحـو مـواطن الجمـود فـي الاقتـــصاد الوطني من انخفـــاض مستوى النمو، و هبوط مستـــويات الدخل الفردي و كـثرة أعـــباء الديون الخـــارجية لسنوات طويلـــة .

و المـــلاحظ أن حق البلد العضـــو للحصول على هـذا التسـهيل يتـم وفـق مـــعيار الدخل الفردي و بالتالي نجـــد أن أغلب البلدان الأعضـــاء لهم الحـق فـي الاستـــفادة مـن هذا النوع من الـــتسهيل ، كما يصـــل سعر فائدته إلـى 0،5 % و يستحق الســـداد فـي عشرة أقســـاط نصف سنوية متساوية تـــبدأ بعد خمس سنـــوات و نصـف مـن تـــاريخ الصرف و تنتهي بعد عشر ســـنوات من ذلك التاريخ [1].

8-3-2- تسهيل التعديل الهيكلي المعزز :

استحـــدث هذا النوع سنة 1987 حـــيث لاحظ الصـــندوق أن المـوارد المتاحـة بمقـــتضى تسـهيل التصـحيح الهيكـــلي غيـر كـاف لـــدعم برنامـج التصـحيح الهيكلـــي خاصة في البلـــدان النامية والفقـــيرة و يبلـــغ السحب فـي هـذا التسهـــيل ثلاث أمثـال السحب المســـموح به من تسهيل التصحـــيح الهيكلـي و لكـن تختلـــف معـه فـي شـروط الاستفـــادة و المراقبة و التمويل و يتفق معه من خـــاصية سعر الفائدة المنخـــفضة أو من ناحية مدة السداد للقـــرض إلا أنه تصاغ في كل ســـنة ورقـة إطـار للسيـــاسات الـواجب إتباعـــها وفق برنامج مفصـــل .

9-3-2- تسهيل التحول في الأنظمة الاقتصادية :

[1]1- Tony KILLICK - IMF Programmes in developing countries design and impact. Op cit p101, 102

استحـــدث هـذا النـوع سـنة 1993 و هـو تسهيـــل مـؤقت خـاص بتحـولات فـي الأنظمة الاقتصـــادية و ذلـك لمساعـــدة دول الاتحـاد السـوفياتي ســـابقا و بلـدان أوربـا الشرقية و هو عـــبارة عن قروض لـــهذه البلدان التي لها اختـــلافات حـادة فـي ترتيبـات التجارة و المدفـــوعات التقليدية نتيجة الانتقال من التجـــارة بأسعار إداريـــة إلـى التجـارة الـتي تعتمـد علـى أســـعار السـوق بشـرط أن هـذه البلـــدان لا تسـتطيع برامجـــها التصحيحـــية لاقتصـادياتها فـي ظـل التسهيـــلات الأخـرى للصـــندوق مـع الأخـذ بعيـن الاعتبـــار النية الحسنة للتعـــاون الكامل مع الصندوق من أجـــل إيجـاد الحلـول المناسـبة لمشكلـــة موازين مدفوعاتها و يـــتم سداد هذه القروض بعد فـــترة تتراوح ما بـــين أربـع سنوات و نصف إلى 10 سنوات و انـــتهى العمل به في سنة 1995 .

10-3-2- تسهيل النمو و الحد من الفقر :

هـــذا النوع من التسهيل أحل محل التسهـــيل التمويلي المعزز للتصحـــيح الهيكلـي في نوفمبـر سنة 1999 الذي يولي اهتمـاما للحد من الفقر و موجه إلى البلـدان الأكثر فقرا التي تواجه مشـــاكل في ميزان المـدفوعات حيـث ســـاعد صـندوق النقـد الـدولي البلـدان منخفضـــة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ ســـياسات اقتصـادية مـن أجـل تعزيـز النمـــو ورفع المستوى المعيشي لشعوبهـــا سواء بالدعم المالـــي أو بالمشورة و المساعـــدة الفنية سـواء مـن خلال تسـهيل التصحـــيح الهيكلـي أو التسـهيل التمويلـــي المعـزز للتصـحيح الهيكـــلي حيث بيـن سـنتي (1986-1999م) اسـتفادت 56 بلـــدا بمجمـوع سـكانها 3،2 بليون نســـمة و لقد عززت هذه التسهيلات جهـــود التنمية في البلدان منخفـــضة الدخل.

ولكن بالمقابل لـم تحـــقق المكاسـب اللازمـة للتخفيـــف مـن آثـار هـذه السياسـات وخاصة الفـــقر بحيث ازدادت رقعـــته مما أدى بخبراء صنـــدوق النقـد الـدولي و البنـك العالمـــي في عام 1999م الاعتماد على منهـــج جديد للحد مـن الفـــقر و ذلـك مـن خلال سياسـة مـــنح القـروض و التخفـــيف مـن أعبـاء الديـــون بحيث يجـــعل البلـد العضـو لنفســـه مجموعة من الإستراتيجـــيات للحد من الفقر و على أســـاس هذه الإستراتيجية يتم

منح القروض لكن ضمن البرنامج الاقتصـــادي الذي يدعمه الصـــندوق والبنك العالميين، و من شأن هذه الإستراتيجـــية هو إعطاء الأولوية لاحتيـــاجات الفقـراء و ذلـك مـن خلال السيـــاسة العامـة للبلـد العضـو و بوضـــع رؤيـة واضـحة المعـــالم و خطـة لتحقيـق الأهـــداف و المبادئ هي:

1-من الضـــروري وجود منهج شـــامل إزاء التنمية و رؤية واسعـــة الأوضاع.

2-تحقيق النمو الاقتصـــادي بمشاركة الطبـــقات الفقيرة.

3-جعل الدوائـــر الإنمائية أكثر فعـــالية في التعاون للحد من الفـــقر .

4-الأخـــذ بعين الاعتبار مشكلة الفقر كأحـــد معوقات التنمية الاقتصـــادية .

5-التركيز على النـــتائج المحققة من هذا المنهج و يكـــون ذلك في الآجال المستقبلـــية.

4-2- حقوق السحب الخاصة:

و هي عـــبارة عن نقد احتياطي دولي [1] يستخدم كوســـيلة جديدة لدعم أصـــول السيولة الدولية التقليدية كالـذهب و الـدولار و احـــتياطات العملـة الأجنبيـة القابلـة للتبـــادل، لأن الاعتقاد الذي كان سائدا عند وضـــع اتفاقية صندوق النقد الدولـــي أن أصول الصـــندوق سوف تكفي لتغذية الســـيولة الدولية علـى احتمـــال أن الـدول الأعضـــاء لـن تعـاني مـن عجز في موازين مدفوعـــاتها في وقت واحد، لكـــن الأزمات التي تعـــرضت لهـا بعـض الدول مـــثل فرنسا في الفترة (1954-1958م)، وبريطـــانيا (1963-1967م) و كـــذلك الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1960م، جعلت الصندوق يعمل على إيجاد الحلـول لهـذه المـــشاكل عن طريق زيادة حصـــص الأعضاء و باقتراحات مختلفة [2] ضـــمن التعـديل الأول لاتـــفاقية الصـندوق بحيـث منـــح الصـندوق سـلطة تـــحديد كميـة حقـوق السـحب الخـــاصة المطلوب إنشائها و توزيعـــها على البلدان الأعضاء وفقا لحصصـــهم، و حـدد شروط الاســـتفادة من حقوق السحـــب الخاصة بوجود عجز في ميزان المـــدفوعات مـع

---

[1]- د/ خالد سعد زغلول حلمي ، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية و اقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 57.

[2]- اقتراح جاك رويف، روبرت تريفين، لينزي، زولوتاس، روبرت في رواء أرنولدو أومولا، و لمزيد من التفصيل يرجع إلى د، خالد سعد زغلول حلمي، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية و اقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 66 و ما بعدها.

توفير آلية أخـــرى جديدة للاستفادة من حقوق السحب الخـــاصة و ذلك باتفاق بيـن بلـد لـه فائـــض فـي ميـزان مـدفوعاته و آخـر لـــه عجـــز فـي ميـزان مـدفوعاته. كمـا وضـع الـــصندوق عقوبات خاصة للاستخدام الغير منـــاسب لحقوق السحب الخاصة منها سحبها من التوزيع و هذا حتى لا تتم الاستفادة مـن حقـوق السـحب الخاصـة لتعـــزيز احتياطـات الـــــبلد المعني من أصول السيولة الدولية.

3- موارد الصندوق:

مـــن أجل أداء مهامـــه المنظورة به و بإنهـــاء جميع الأعـــضاء المؤسســـون فقد تم تحـــديد حصة لكل بلد عضو في رأس مال الصندوق تحدد وفـق العـــديد مـن المعـايير وفـق متـــطلبات و آليـات وضـــعها الصـندوق و كـانت الحـــصص كالتـالي بمـــلايين الدولارات الأمـــريكية :

جدول (2-1) حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي

الدولة	الحصص	الدولة	الحصص	الدولة	الحصص	الدولة	الحصص
أستراليا	200	السلفادور	205	هولندا	275	بلجيكا	225
أثيوبيا	6	نيوزيلندا	50	بوليفيا	10	فرنسا	450
نيكارجوا	2	البرازيل	150	اليونان	40	النرويج	0،5
كندا	300	جواتيمالا	5	بنما	5	شيلي	50
هايتي	5	بارجواي	2	الصين	550	هندوس	205
بيرو	25	كولومبيا	50	الفلبين	15	كوستاريكا	5
الهند	400	بولندا	125	كوبا	50	إيران	25
إتحاد جنوب إفريقيا	100	العراق	8	إ، سوفياتي	1200	الدومنيك	50
المملكة المتحدة	1300	إكوادور	5	لوكسمبرج	10	الولايات م.أ	2750
مصر	45	المكسيك	90	أروغواي	15	فنزويلا	15

المصدر: تجميع الباحث

أمـــا الدانمارك يحدد الصـــندوق حصته بعد أن تعلن الحـــكومة الدانمركيـة استعـــدادها لتوقيـع هـــذه الاتـــفاقية و لكـن دون انتظـار التـــوقيع، إلا أن نســـبة الحصـص تمـت مراجـــعتها كالتالي :

1 % مـــن الدخل الوطـــني سنة 1940م.

2% مـــن احتياطي الدولة من الـــذهب سنة 1943م.

10 %مـــن متوسط الواردات الـــسنوية من الفترة 1934-1938م.

10 % مـــن مقدار التغيير في الحد الأقـــصى للصادرات عن نـــفس الفترة.

10 %من نســـبة متوسط الصادرات إلى الدخـــل القومي عن نفس الفـــترة.

و الملاحظ أن الدول التي لها دخل وطني مرتفع هي التي تستحوذ على أكبر حصة في الصندوق.

و عليه تخصص لكل عضو حصة تحسب قيمتها بوحدة السحب الخاص و هذا بعد استحداث هذه الأخيرة (تعديل 69) أما سابقا فإن مجموع حصص الدول الأعضاء المساهمة في رأس مال الصندوق المكون من الذهب و العملات المحلية إذ تنص الاتفاقية على أن تدفع كل دولة عضو 25 % من حصتها ذهبا و الباقي و هو 75%بعملتها المحلية إلا أن هذه الأخيرة لا يوجد لديها الأسواق الكافية مما جعلت 40%من موارد الصندوق عاطلة و عليه جاء تعديل ميثاق إنشاء صندوق النقد الدولي سنة 1969م حيث أصبح هناك نوعين من العضوية في الصندوق عضوية خاصة بالحساب العام و عضوية خاصة بحساب السحب الخاص و هما متوازيان و الهدف من الحصص هو أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج ازداد اتساع تجارته و تنوعها و ازدادت بالمثل حصته في الصندوق. إن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر اقتصاد العالم، فتساهم بحصة مقدارها 17،6 % من إجمالي الحصص إما دولة السيشل و هي أصغر اقتصاد العالم فتساهم بحصة مقدارها 0،004 % وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشر) في يناير سنة 1999م فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي (لأول مرة منذ سنة 1990م) بمقدار 45% تقريبا لتبلغ 212 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي حوالي 290 مليون دولار أمريكي كما يجوز لصندوق النقد الدولي الاقتراض عند الضرورة من أجل تكميل الموارد المتاحة من حصصه.

و لدى الصندوق مجموعتان من اتفاقات الاقتراض الدائمة لاستخدامها عند الحاجة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي و هما كالتالي:

-الاتفاقية العامة للاقتراض التي تم إنشاؤها في سنة 1962 و يشارك فيها إحدى عشر مشتركا (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة و سويسرا أو بنوكها المركزية).

- الاتفاقيات الجديدة للاقتراض التي تم استحداثها في سنة 1997 و يشارك فيها 25 بلدا و مؤسسة.

و بموجب هاتين الاتفاقيتين يمكن لصندوق النقد الدولي اقتراض ما يصل إلى 34 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (أي حوالي 46 مليون دولار أمريكي)

و نجد أن أكبر حصص البلدان العشرة هي :

جدول (2-2) البلدان العشر ذوي الحصص الأكبرمن الحصص الكلية

البلد	النسبة	البلد	النسبة	البلد	النسبة
الولايات م أ	% 17،6	اليابان	6،5%	ألمانيا	% 6،2
فرنسا	% 5،1	المملكة المتحدة	% 5،1	إيطاليا	% 3،36
م ع السعودية	% 3،3	كندا	% 3،02	الصين	% 3،02
روسيا	% 2،8				

المصدر: تجميع الباحث

4- تحرك صندوق النقد الدولي باتجاه مجال البنك الدولي:

إن المتغيرات الاقتصادية و الأزمات الاقتصادية التي ضربت كثيرا من الدول و بخاصة تقلبات أسعار البترول، جعلت من صندوق النقد الدولي إجراء مجموعة من التعديلات[1] و ذلك حتى يضطلع إلى تحقيق أهدافه نتيجة عدم استقرار نظام النقد الدولي و في بداية السبعينيات من القرن العشرين بدأ الصندوق في تكييف إمكانياته وفق أهدافه و خاصة اتجاه الدول النامية فأنشأ برنامج تسهيلات السحب الطويلة باستهداف تمويل الإصلاح الهيكلي في الدول النامية و تقديم قروض كبيرة لمدة تتراوح من أربع سنوات إلى ثمان سنوات، ثم امتدت الفترة إلى عشر سنوات سنة 1979م، و أن تركيزه على الإصلاح الهيكلي "التعديل الهيكلي" ووضع برنامج لإصلاح الاختلالات المختلفة، كما أنشأ صندوق النقد الدولي سنة 1976م الصندوق الائتماني الذي اعتمد في تمويله على أرباح جزء من ذهب الصندوق بحيث يقدم قروض متوسطة الأجل للدول الفقيرة بشروط مسيرة و بسيطة و ذلك من خلال برنامج تسهيلات الإصلاح الهيكلي الذي أنشئ سنة 1986م، و أن الإصلاح الهيكلي

---

[1]- كانت هناك ثلاث تعديلات، و كان التعديل الأول في سنة 1968 و مس نظام حقوق السحب الخاصة، التعديل الثاني كان سنة 1978 و مس جميع مواد الاتفاقية، عكس التعديل الأول الذي اقتصر على بعض المواد فقط، أما التعديل الثالث كان في نهاية الثمانينات و اقتصر على تعديل مادة واحدة و هي المادة 26 من الاتفاقية المنشئة لصندوق النقد الدولي

و الصندوق الائتمـــاني و البرامج المنشـــئة لهذا الغرض كلها إجـــراءات عمل بهـا البنـك الدولـــي و هيئـة التنميـة الدوليـة منـذ مـدة طويلـــة و بالتـالي نجـد أن الصـندوق امتـــهن وظيفة البنك الـــدولي ممـا جعـل تـــداخل الصـلاحيات[1] لهـــاتين المؤسسـتين المـاليتين العالميتيـــن، و ثمة تشابه آخر لبرنامج تعزيـز تسـهيلات الإصـــلاح الهيكلـي مـع رابطـة التنـــمية الدولية من حـــيث مصادر تمويل هذا البرنامـــج حيث أنهمـا يســـتعملان حقـوق السحب الخـــاصة بأسعار فوائد متـــميزة[2].

المبحث الثاني: البنك الدولي

لقد نشـــأ البنك الدولي[3] متزامنا مع إنشـــاء صندوق النقد الـدولي كـإدارة مـــالية مسئولة عن نظام دولي مانح لقـــروض طويلة الأجـل و لتشجـــيع حركـة الاستثـــمارات الدولية للدول الأعضاء، و التي تســـاعد في عمليات التعمير و البناء لاقتصـــادياتها الـتي دمـــرتها الحرب و تحفيز و تشـــجيع الإمكانات و الموارد الإنتاجيـــة في الـدول النـــامية باتخاذ سياسات الإصـــلاح الهيكلي و بدأ البـــنك الـدولي أعمـاله فـي ســـنة 1946، و قـد وضعـــت الاتفاقية المنشئة شرطـــا لاكتساب عضوية البـــنك أن تكون الدولة عضـوا فـي صندوق النقد الدولي. كـــذلك فإن اكتساب الدول الأعـــضاء في رأس مـــال البنـك يتحـدد وفقا لحصة كل دولـــة في صندوق النقد الـدولي و ذلـك بوصـف هـذه الخطـة هـي مؤشـرا على المقدرة الاقتصادية لكل دولة[4] و قد بلـــغ حتى سنة 1996، 172دولة.

و نجـــد أن للبنك طبيعة مزدوجة حيث يقوم بإصـــلاح و تجديد وســـائل و أدوات الإنتاج التـــي دمرتهـا الحـروب، و كـذلك تـــنمية المـوارد الاقتصـادية و رفـــع مستوى المعـــيشة للـدول الأعضـاء الناميـة، و منـذ نشـــأة البنـك الـدولي و حتـــى الآن [5]، نجـد

1-نرى الكثير من الباحثين يدرجون في تعديلاتهم صندوق النقد الدولي دون الإشارة إلى البنك العالمي

2-جاك ج بولاك، البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، مرجع سبق ذكره ص 16

3- لم يتم الإتفاق على تسميته إلا بعد مفاوضات ماراطونية، فقد اقترحت بريطانيا أن يسمى "المؤسسة الدولية للتعميـر و التنمية" أو يعطي تسمية أخرى بشرط إهمال كلمة بنك، بينما اقترحت فرنسا تسمية "المؤسسة المالية للتعمير و التنمية" و قدم السلفادور اقتراح بتسمية "هيئة الضمان و الاستثمار الدولية" أو الهيئة الدولية لضمان الاستثمار و في النهاية تـم اعتماد تسمية البنك الدولي للتعمير و التنمية و إن كانت التسمية العربية الشائعة هي البنـك الـدولي للإنشـاء و التعميـر و أصبح يعرف في الوقت الحالي اختصارا باسم البنك الدولي

4- المادة الثانية، القسم الأول من اتفاقية البنك الدولي

5- د/ خالد سعد زغلول حلمي ، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية و اقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 197.

استحواذ الدول الرأسمالية الصناعية بالسيطرة على إدارته و تحديد سياساته وتخصيص موارده و ذلك من خلال ما استحوذت عليه من أغلبية رأس ماله وبالتالي على الشطر الأعظم من القوة التصويتية في البنك و بالتالي انعكس ذلك على قرارات البنك حيث بدأ بتمويل المشروعات التنموية الاقتصادية لدول غرب أوروبا التي كانت تعاني من آثار الحروب ثم بعد ذلك الدول النامية.

1- أهداف البنك الدولي:

يمكن تلخيص أهداف البنك الدولي بما يلي:

1- إعادة بناء اقتصاديات الدول الأعضاء بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية، وذلك بتوفير رؤوس الأموال للاستثمارات الإنتاجية سواء في صورة قروض أو استثمارات أجنبية بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي

2- التشجيع على الاستثمار الدولي لتحقيق النمو وفقا للشروط التجارية في أقاليم الدول الأعضاء و تقديم المساعدة للتحول من اقتصاديات الحرب إلى اقتصاديات السلام، و العمل على ربط دول العالم الثالث باقتصاد السوق.

3- تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء بهدف الوصول إلى مرحلة النمو المتوازنة للتجارة الدولية في الأجل الطويل و المحافظة على توازن المدفوعات.

4- إجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الأكثر نفعا من أجل إعطائها الأولوية في الانتفاع من القروض و التسهيلات الاستثمارية.

5- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمان أو المساهمة في القروض أو الاستثمارات الأخرى التي يجري بها القطاع الخاص و ذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة للأغراض الإنتاجية.

2- مكونات البنك الدولي:

إن توسع البنك الدولي في تقديم قروض للهيئات العامة و الخاصة في أقاليم الدول الأعضاء و ما يتطلب ذلك من تلبية احتياجات التنمية لجأ البنك إلى إنشاء منظمتين تابعتين له هما: مؤسسة التمويل الدولية، و رابطة التنمية الدولية.

2-1- مؤسسة التمويل الدولية:

تم إنشـــائها في 24 يوليو 1956م و أصـــبحت وكالـة متخصصـة تابعـــة للأمـم المتحـدة فـي 20 فيفـري 1957 و رغـــم ارتباطهـا بالبنـك الـــدولي إلا أنهـا كانـــت لهـا شخصية قانونية مستقلة بأموالها المـنفصلة عن أموال البنك و كـان الـــهدف من إنشـائها رفع حـــالة الضمـــان الحكومي لإقـراض المشـروعات الإنتـــاجية الخاصـة فـي أقاليـــم الدول الأعضاء و المساهمة علـى إيجـــاد فـرص الاسـتثمار لـرؤوس الأمـــوال الخاصـة المـــحلية و الأجنبية، كما أنها تشجع الاستـــثمار الموجه للإنتاج و منـــه زيـادة معـدلات النـــمو خاصـــة لـدى القطـاع الخـاص خصـــوصا فـي مجـالات الصـــناعة و التعـدين، ويرتكز النشـــاط الأساسي لمؤسسة التمويل الدوليـــة في تقديم المســـاعدات للدول الناميـة من أجل تنمية القطاع الصـــناعي، بمـــا في ذلك تأسيس بنوك محـــلية وطنية، و شـركات تمويل التنمـــية في هذه الدول، و ممكن في حالات معـــينة المسـاهمة فـي المـــشروعات الزراعية المالية و التجاريـة[1]، كمـا أن مـــؤسسة التمويـل الدوليـة مكـــملة لمهـام البنـك الـــدولي من أجل تحقيق الأهـــداف التي أنشئ من أجلهـا، وقـد جـــاءت الاتفاقيـة المنشـئة للمـــؤسسة متشابهة لاتـــفاقية البنك من حيث وجـــود إدارة مشتـــركة حيـث يعتـبر مـدير البنـك مـديرا للمؤسسـة بحكـم وظيفتـه و الشـيء نفـــسه بالنسـبة للمحـافظين و مـــديروه التنفيذيون بالإضـــافة إلى عملية التمويـل المشتـــركة مـن أجـل التنميـة الاقتصـــادية فـي أقاليم الدول الأعضاء و أن وجه الاختلاف بيـــن مؤسسة التمويل الدولية و الـــبنك الـدولي تكمن في أن القروض التي يقدما البنـــك الدولي فإنها تحمل سعر الفائدة ثـــابتا أما مؤسسـة التمـــويل فإنها تقبل المساهمة في المشـــروعات التي تحقق نســـبة عالية من الأرباح[2].

2-2- رابطة التنمية الدولية:

إن الحـــالة الاقتصـادية المتدهورة للـدول النامـــية فـي الخمسـينيات و صعـــوبة الحصـول علـى رؤوس الأمـوال لتمـــويل المشـروعات الاسـتثمارية خاصـــة تلـك الـتي عزف المستثـــمرون الأجـانب المسـاهمة فيهـا و التـــي لا تحقـق عائـدا اقتصـاديا مثـــل مشروعات الطرق، الســـكك الحديدية، قطـــاع الطاقة، وقطاع السدود و المياه.

---

[1]-الرجوع إلى المادة الثالثة من القسم الثالث لاتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية.

[2]- د/ خالد سعد زغلول حلمي ، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية و اقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 233.

بدأ التـــزايد من المطالبة بمساعدات ماليـة بشـروط مســـيرة حـتى تـواجه تكـاليف التنمية، و في ضـــوء هـذه الظـروف تـم إعـداد لإنشـاء هيئـة جـــديدة تحـت اسـم رابطـة التنـــمية الدوليـة فـي 24 سبـــتمبر 1960 و الغـــرض منهـا تســـهيل تقـديم القـروض وبمـــعدلات فوائـد منخفضـة و تكـون لـــمدة طويلـة نسـبيا مـن أجـــل تحقيـق التـــنمية الاقتصادية و زيادة الإنتاج و رفـــع مستويات المعيشة كما أنها تهدف إلـى رفـع التنـــمية فـي الـدول الأعضـاء الأكثـــر فقـرا و منـح القـــروض مـن أجـل رفـع البنيـة التحتيـة لاقتصـــاديات البلدان النامية و تحســين أدائها الاقتصـــادي و تتميز رابطة التنمية الدولية بـــعدة صفات منها.

1-مـــرونة تعديل بنود الاتفاقية حـــيث يتم بواسطة المحافظين على عكـــس البنك الـدولي حيث توجد إجراءات معـــقدة لتعديل أي بـــند من بنود الإنشاء.

2-إن عدد الدول المســـاهمة في الرابطة أكبر مـــن عـدد الـدول المساهمـــة فـي مؤسسـة التمويل الدولية و خاصـــة من قبل الدول النامية و يرجـــع ذلك إلى نسبة فـــائدة القـروض و سهولة التمويل.

3-تعتبر الرابـــطة صندوق للاقتراض المســـير تتم إدارتـه بواســـطة البنـك الـدولي و لا تعتـــبر مستقلة عنه مثلما هو حال مؤسســـة التمويل الدولية.

4-لها أكثر من مـــورد مـالي. أولهـا: حصـــص الـدول الأعضـاء، ثانيهـا: المســـاهمات الإضافية التـــي تقدمها دول المجـــموعة المتقدمـة علـى سـبيل الهبـة، ثالثهـا: اقتـــراض الرابطـة و تلقـي الإعانـات مـــن البنـك الـدولي، و أخيـرا دخـــل الرابطـة مـن العمليـات الاستثمارية الـــتي تقوم بها.

3- موارد البنك الدولي:

يتحـــصل البنك على مـــوارده من حصة كل عضو التي تحـــدد وفقـا لحصـته فـي صـــندوق النقد الدولي و من الاقـــتراض من الأسـواق العالميـة كمـا أن بيـــع المستندات التي يصدرها أو التي يضمنـــها أو الـتي يستثمر فيهـا جـزء مـن مـوارده المـــالية تعتـبر موردا هاما للبنك إضـــافة إلى الـدخل الصـــافي الناتـج مـن مختلـف عمليـات البنـك مـن جـــراء تسديد فوائد القروض التي يمنحـــها و العمولات المختلـــفة .

وقـــد كان رأس مـــال البـــنك عند إنشائه 10 ملاييـــن دولار [1] ليرتفـــع فيما بعـــد بحيث أصـــبح 24 مليـــار دولار ســـنة 1965م و 27 مليـــار دولار سنة 1970م و 85 مليـــار دولار سنة 1987م حـــتى وصل إلى 170 مـــليار دولار سنة 1993م ليصـــل إلى 184 مليار دولار سنة 1996 [2].

ونـــجد أن حـــصص الدول في رأس مـــال البنك الدولـــي حـــيث أن 43% من الحصص تمتلكـــها الدول الكبـــرى وهي الولايات المتحـــدة الأمريكية، اليابان وألمـــانيا وبـــريطانيا وفرنسا وبالتالي نجد أن هذه الدول لها القوة التصويتـــية العالية والمتعـــددة

بحوالي 40% من عدد الأصوات . كمـــا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتـــلك لوحدها ما يقدر بـ 20% من القوة التصـــويتية داخل البنك الدولي .

كما أن كل دولة تتـــوقف على قدرتها و إمكانياتهـــا الاقتصادية و هي تتكـــون من ثلاث حالات :

الحالة الأولى : مساهمـــة البلد العضو المنظم إلى عضـــوية البنك تقدر بـ 2 % من حصته تدفع بالذهـــب أو الدولار الأمريكـــي .

الحالة الثانية : نسبة 18 %من الحصة تدفع بالعمـــلة المحلية للبلد العـــضو .

الحالة الثالثة : نسبة 80 %من الحـــصة تدفع بالعملة المحلية للبلد العـــضو و تكون لدى البـــنك المركزي للدولة العـــضو و يلجأ إليها البنك الدولي وقـــت الحاجة كما أن أموال البنك لها حـــصانة ضد أي تخفيض في عملة أي عضو و لا يتحـــمل خسارة الصرف وإذا حدث ذلك لأي بلد عـــضو طلب بـــدفع التعويض يتساوى مع نســـبة الانخفاض لتغطية الخســـارة.

4-السياسة الاقتراضية للبنك الدولي :

---

[1] 1- محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية رسالة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص 114.

[2] 1- عادل أحمد حشيش و الآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، جمهورية مصر العربية سنة 1998 ص 174-175

إن من أهـــداف البنك الدولي هو منـــح القروض متوسطة و طويـــلة الأجل و منح المســاعدات المـــالية فـي عـدة مجـالات و هـي موجهـــة إلـى الـدول النامية فـي الـوقت الحاضـــر بعـدما كـانت موجهـة فـي بدايـة الإنـــشاء إلـى الـدول المتضـررة مـن الحـرب العالمية الثانـــية و عادة ما تكون مـــدة استرداد القروض ما بين 15 الى 20 ســـنة، و قـد تغيرت سياسات الاقتراض للبنك وفقا للســـياسات الماليـة العالميـة و تطـورات المجـــتمع الـدولي و هـو مـا أدى إلـى تـــنوع فـي أنـواع القـروض الـتي يمنـــحها البنـك الـدولي وبخـــاصة بعد تبني سياسة الإصـــلاح الهيكلي لدى البلـــدان الأعضاء و منها استحـــداث ما يسمى بقروض التصحيحات الهيكلـــية، و نجـد أن البنـك الـدولي يقدم مجمـــوعة مـن القروض منها:

1- قروض المشـــاريع و ذلك من اجل تمـــويل مشروع معين.

2-قروض التعديل الهيكلي و استـــحدث ذلك في سنة 1980 من أجـل التقـــليل مـن اختلالات فـي ميـــزان المـدفوعات للدولـة مـــع نيـة الـدول المقروضـة فـي تبنـي ســـياسة التعديل الهيكلي وفقا لأهداف صـــندوق النقد الدولي.

جـ-القـروض القطـــاعية، و ظهـر هـذا النـوع مـن القـــروض سـنة 1984 و هـي موجـــهة إلى تصحيح السياسات الاقتصادية في الـــبلد المقترض و لها درجة عـــالية من المرونة.

د - قروض المـــساعدات.

هـ- قروض التـــعمير الطارئة .

5- شروط الاقتراض :

إن منح القـــروض من قبل البنك الدولي يـــتم وفقا لشروط منها [1] :

1- تحديد المشروع الـــمراد تمويله بقروض البـــنك و استثناءا يمنـح القـروض لهيـــئات تشرف علـــى جهود التنمية الإنمائية.

2- القيام بـــدراسة اقتصاد للبلد المقترض الذي ثـــبت عجزه مـن الحصـول علـى مصـادر تمويلـــية أخرى للنهوض بقطـــاعات التنمية .

---

[1]1- عادل أحمد حشيش و الآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره ص 293

3- التحقق من مردودية المشروعات ذات الفائدة العالية ووضع الأولويات للمشروعات المراد تمويلها .

4-التحقق من إمكانية الدولة المقترضة على الوفاء بالتزاماتها الناجمة عن عملية القرض .

6- نشاط البنك الدولي:

يمارس البنك الدولي عدة أنشطة منها تقديم المساعدات الاقتصادية للدول الأعضاء من أجل الإسراع بمعدلات التنمية و خاصة للدول النامية كما يرتكز البنك على نشاط استثماري و نشاط غير استثماري.

6-1- النشاط الاستثماري للبنك الدولي:

إن تشجيع التنمية الاقتصادية في أقاليم الدول الأعضاء ووضع آليات سياسة الاقتراض و دفع الدول إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة، يتعبر ذلك من النشاط الأساسي الذي من أجله أنشئ البنك الدولي، بتقديم القروض و فق شروط معينة يجعل البنك يتمتع بحرية كاملة.

6-2- النشاط الغير استثماري للبنك:

و تنحصر نشاطات البنك غير الاستثماري في تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء و التنسيق بين مصادر التمويل المختلفة و تسوية منازعات الاستثمار. وتقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء إذ يتقاضى البنك مقابلا نقديا نظيرا للمساعدات الفنية التي يقدمها و المتمثلة في:

-تقديم المعونة الفنية لاختيار المشروعات التنموية و كيفية إعدادها و تقديم الدراسة الكاملة لها مع تحديد الوسائل الكفيلة بتحقيقها و يتم ذلك عن طريق البعثات العامة التي ترسل إلى الدول الأعضاء و يستعين البنك الدولي في هذه الدراسات بالمنظمات الدولية و الإقليمية مثل صندوق النقد الدولي و منظمة الأغذية و الزراعة و منظمة الصحة العالمية...إلخ

-تكوين و تدريب موظفي الدول الأعضاء على أساليب الإدارة العلمية و سياسات الإدارة الاقتصادية الحديثة و ذلك عن طريق دورات تكوينية متخصصة، و عليه تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية به مجموعة كبيرة من أهل الاختصاص.

-الاهتمام بمجال البحث العلمي حيث يخصص 3% من ميزانيته الإدارية للبحوث الاقتصادية و الاجتماعية و تنشر نتائج البحوث في المجلات المتخصصة أو كتب مطبوعة أو نشرات.

-تحقيق مصلحة الدول المستثمرة و الدول المضيفة على السواء، و ذلك بتنسيق بين أصناف التمويل المختلفة التي تحصل عليها الدول النامية و عليه تم إنشاء الكونسرتيوم[1] و الجماعات الاستشارية[2] من أجل القيام بدور المنسق للمساعدات الاقتصادية بتمكينها من مواجهة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها.

3-6- البنك الدولي و تسوية منازعات الاستثمار:

إن كثرة التوترات بين الدول و خاصة تلك المنازعات الاقتصادية و المالية جعلت البنك الدولي يتدخل لفكها[3] و بالتالي حقق الكثير من النجاحات في تسوية هذه المنازعات، فلجأ إلى إنشاء جهاز لتسوية منازعات الاستثمار الدولية سنة 1965 يسمى بالمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار[4] و دخل حيز التنفيذ في أكتوبر سنة 1966، و إن اتفاقية إنشاء هذا المركز بينت الجانب القانوني للمركز في تسوية منازعات الاستثمار تحت رعاية البنك الدولي بقصد تقديم تسهيلات التوفيق أو التحكيم في المنازعات الاستثمارية بين الدول المتعاقدة و الأطراف المتعاقدة من مواطني الدول الأخرى، هذه الاستثمارات المتعددة و الناشئة مباشرة عند عقود

---

[1]- يقصد بالكونسرتيوم إتحاد مجموع الأشخاص المعنوية و المادية العامة أو الخاصة من أجل تحقيق هدف واحد مثل الكونسرتيوم النفطي الذي يجمع بين أكبر الشركات العاملة في مجال النفط و أول كونسرتيوم أنشئ عام 1958 بمساعدة الهند.

[2]- تتكون الجماعات الاستشارية من عدد من هيئات التمويل الدولية و بعض الدول المانحة مثل صندوق النقد الدولي، بنوك التنمية الإقليمية، برامج الأمم المتحد للتنمية

[3]- تسوية النزاع الاقتصادي سنة 1951 بين إيران و انجلترا عندما أممت إيران الشركة البترولية الانجليزية و دخل البنك كطرف لفك النزاع و فشل في نهاية الأمر لطابع النزاع الذي أصبح نزاعا سياسيا أكثر منه اقتصاديا

- تسوية تعويضات تأميم قناة السويس سنة 1958 بعد تأميمها من قبل الدولة المصرية و تدخل البنك بين مصر و الحكومات الأجنبية و توج بمجموعة من الاتفاقيات (بين مصر و فرنسا في 22/08/1958- بين مصر و المملكة المتحدة 28/02/1959)

[4]- قدم هذا المشروع السيد بروكز عام 1962 لمزيد من التفصيل يرجع إلى / خالد سعد زغلول حلمي ، مثلث قيادة الاقتصاد العالمي، دراسة قانونية و اقتصادية، مرجع سبق ذكره ص 292 و ما بعده

الاستثمار كعقود التجارة الدولية، و الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (القروض) و الاستثمارات الأجنبية المباشرة (خاصة أو ثنائية أو متعددة الجنسيات) و الضمانات و عقود الامتياز، و اتفاقيات التنمية الاقتصادية، كما أوضح هذا الجهاز أن المنازعات التي تدخل في اختصاص المركز هو النزاع حول الحقوق فقط دون النزاع حول تعارض المصالح و لا يختص بالمنازعات ذات الطابع السياسي، و لا يوجد أي تضارب بين اختصاص المركز و محكمة العدل الدولية في حل النزاع لأن هذه الأخيرة تكون طرفا لحل النزاع بين الحكومات فقط. أما المركز فيقوم بتسوية النزاعات بين أطراف العقود الاستثمارية و قد بين المركز المراحل التي يمر بها التحكم[1].

7- تحرك البنك الدولي باتجاه مجال صندوق النقد الدولي:

إن الحالة المتدهورة لكثير من الدول النامية و خاصة تلك الدول الغارقة في ديونها و خاصة مع نهاية السبعينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى توقف المشروعات الخاصة و المساهمة في التنمية المحلية لهذه الدول، مما قلل من تدفق الأموال بها من الخارج و خاصة تدفق الاقتراض من البنك الدولي الذي يعتمد على المشروعات الجيدة في سياسة الاقتراض، جعل البنك الدولي يتخوف من ظهور الإقراض السلبي الذي جعل البنك يغير من سياسته و ذلك بربط قروضه بميزان المدفوعات و استعماله مع الهند و باكستان في العقدين السابع و الثامن من القرن الماضي و أطلق على هذه القروض بمصطلح الإقراض من أجل الإصلاح الهيكلي [2] و هو المصطلح نفسه الذي أطلقه صندوق النقد الدولي فيما بعد و بالتالي تعدى على اختصاص صندوق النقد الدولي حيث بين البنك الدولي أن برامج الإصلاح الاقتصادي التابعة له حققت نموا متزايدا في الدول التي تبنت ذلك دون الإشارة إلى مقدار النمو ونجد أن محتوى أهداف برنامج الإصلاح الهيكلي لكل من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي متطابقين تماما باختلاف بسيط يتعلق

---

[1]- المراحل هي : تقديم الطلب، تشكيل لجنة التوفيق أو محكمة التحكيم، القانون الواجب تطبيقه، صدور الحكم، إلغاء الحكم، تنفيذ الحكم.

[2]- تطبيق المادة الثالثة القسم 4 (البند السابع) و هي حالات الظروف الاستثنائية، ميثاق صندوق النقد الدولي

بالإجـــراءات الإدارية فقـــط، إن أزمـة المديونيـة للـدول الناميـة فـي بـــداية الثمانينيـات جعلت الهيئتـــين تشتركان في العـــمل سويا من أجـــل القضاء على هـذه الأزمـــة، حيـث كان برنامج الاستقرار الاقتصـــادي يتبع في دائرة مسؤولية صنـــدوق النقد الـدولي و فـي نفس الوقت استمـــر البنك في وضـــع برنامج الإصلاحات الهيكليـــة في مجـالات مختلفـة مثـل سيـــاسات الضـرائب و إدارتهـــا، و إصـلاح المشـروعات العـــامة، و الضـمان الاجتمـــاعي، و قطـاع التجـــارة و الماليـة ثـم الخوصصـة و هـي فـي نفـس مجـــال اختصاص صـــندوق النقد الدولي.

الخلاصة

إن شـمولية الاقتصـاد العـالمي جعلـت مـن البلـدان الـتي تضـررت مـن الحـرب تلجـأ إلـى ضرورة البحث عن نظام نقدي عالمي يتكفل بتنظيم العلاقات النقدية الدولية و هـذا مـا أدى إلى وجود مفاوضات تبنتها الدول الدائنة و المدينـة الفاعلـة لإنشـاء هيئـة تقـوم مـن خلالهـا بدور ضمان أسعار الصرف و مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة النقـص المـؤقت فـي العملات الأجنبية لعلاج العجز الطارئ في ميزان المـدفوعات، و لقـد مـرت إتفاقيـة إنشـاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بعدة مراحل حتى صيغت في صورتها النهائية حيـث بدأت بمفاوضات ثم الإعداد ثـم التوقيـع عليهـا و التصـديق، و هـذا مـن خلال مشـروعين، المشروع الأول بقيادة بريطانيا و يتمثل في اقتراحات جون مينارد كينز و المشروع الثاني بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و يتمثل فـي اقتراحـات هـوايت، بحيـث وضـعت أهـداف لكل منهما، كما حدث التطور الأهم في عمل هاتين المؤسستين علـى إثـر صـدور قـرارات مجلس الإدارة لسنة 1979 و الـتي أكـدت علـى مبـدأ مشـروطية تطـبيق مفهـوم التصـحيح الهيكلي و توسيع التعاون فيما بينهما في مجال الرقابة على السياسات الاقتصـادية و إلـتزام الدول المدينة بها و التدخل في إعدادها ضمن إطار برامـج و سياسـات التثـبيت و التكييـف الهيكلـي، ومنحـت أزمـة المديونيـة فـي الثمانينـات البنـك الـدولي و صـندوق النقـد الـدولي الفرصـة المواتية لتطبيق برامجهم و بالتالي جعل كل منهما يتحرك نحـو الآخـر و تـداخلت الصـلاحيات و أجريت بعض التعديلات و الخاسر الأكبر في ذلك، الدول النامية و الفقيرة.

هذه البرامج المعتمدة على أسس نظرية يستند إليها خبراء صندوق النقد الدولي من خلال بعض النماذج المقترحة و التي تكون محل دراسة في الفصل القادم.

تمهيد

لقد كـــان لأوضـاع التنمية المستعصية فـي البلدان النامـــية ووصـول جهودها التنمـــوية إلـى حـدودها المعـــروفة، جعلتها تلجأ إلـى الهيئـات المـــالية الدولية بهدف مساعدتها في الخروج مـــن أزمتها و ذلك عن طـــريق الاقتراض نظرا لتزايد احتياجاتها و استنفاذ احتياطاتها و عجـــزها عن تسديد ديونها و خدمات الديـــون، و بالتالي عمل كـل مـن صـندوق النقـد الـــدولي و البنـك العـالمي علـى تـــقديم مجموعـة مـن المقتـــرحات والتوصيات التي هي في حـــقيقة الأمر هي شروط واجبة التنفيـذ إذا كـــان البلـد حريصـا على اعتمـــاد مبدأ الحرية الاقتصادية و معارضـــة أي نوع من أنواع التدخـــل الحكـومي مع إعطاء أهمية بالغة للقطـــاع الخاص.

و إذا كان الصـــندوق في فلسفته يدعو إلـــى سياسـات الاسـتقرار الاقتصـادي فـي منـــطلق تفسيره للاختـــلالات التي تعاني منها الدول النـــامية في أنهـا ناتجـة عـن فـائض الطلـب الكلـي و بالـــتالي تهـدف برامـج الصـندوق إلـى التكـــيف المرتـب للاختلالات الهـــيكلية و الكلية على مستوى الاقتصـــاد الوطـــني لتدعيم النمو الاقتصادي و فـي نفـس الوقت الوصـــول لوضع التخفيف من عجز ميزان المدفوعـــات في الآجال المتوسطة.

المبحث الأول: النماذج المختلفة

لقد خرجت جميـــع نماذج صـندوق النقـد الدولـــي للتثـبيت الاقتصـادي و التعـديل الهيكلي من أفكار نموذج بولاك [1] 1957م ثم بـــعده روبيشـتيك (1968-1971م) حيـث نجد هذه الـــبرامج كان لها الفضل الكبيـــر في وضـع مختلـف السياسـات الـتي انتهجـــتها المؤسسات المالية الدولـــية،و مع تطوير هذه النماذج بمـرور الـوقت و تطـــور الأحـداث ظهرت نمـــاذج أخرى، و في هذا الفصل سنتـــعرض لبعـض النمـاذج لتوضـــيح مفهـوم الصـــندوق على التعديل الهيكلي و فلســفته في تقديم المعونة للبلدان المدينة، و يتناول هذا البحـــث بالشرح و تحليل النماذج التالية:

[1] - جاك، ج، بولاك، شغل منصب مدير البحوث في صندوق النقد الدولي من 1958 إلى 1979، كان عضوا في المجلس التنفيذي للصندوق 1981- 1986 و عمل مستشارا لدى البنك الدولي في 1980 ثم في الفترة من 1987إلى 1988 له عدة مقالات حول هذه المؤسستين.

1- نموذج بولاك

2- نموذج صندوق النقد الدولي

3- نموذج البنك الدولي

4- نموذج خسرو و دورودیان

1- نموذج ج جاك بولاك:

لجأ صندوق النقد الدولي إلى تطبيق هذا النموذج على الدول التي طلبت مساعدته ضمن التسهيلات التي يقدمها التعديل الهيكلي، بحيث أن النماذج الاقتصادية للدول النامية تقوم على افتراضات ضمنية معينة تبين الحالة الاقتصادية لهذه البلدان مبرزة الواقع الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و أن أهم الصفات الافتراضية لهذه الدول:

1-ضيق الأسواق بكل أنواعها

2-الطلب المتزايد و المستمر لهذه الدول في طلب المساعدة المالية وذلك نظرا لعجز اقتصادها على تحقيق التوازن الكلي.

3-عرض النقود يعتبر استجابة بتغيير أرصدة النقد الأجنبي.

1-1- فروض النموذج:

إن أهم الفروض التي تبناها نموذج جاك بولاك هي[1]:

1-وجود علاقة قوية بين كمية النقود و الدخل النقدي

2-المديونية الخارجية ظاهرة نقدية ترجع للاختلالات بين قاعدة عرض و طلب النقود و كلما كان الاختلال كبيرا كانت الديون الخارجية مرتفعة.

3-التغيرات في العرض النقدي مصدرها تغيرات صافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي مضافا إليه التغيرات في الائتمان المحلي للنظام مع إهمال التغيرات في باقي مكونات جانب الالتزامات للجهاز المصرفي مثل العناصر الرأسمالية والتحويلات، و أيضا أخطاء الحساب و الحذف التي تقع بين مكونات التجارة والاحتياطي لميزان المدفوعات.

---

[1] - البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، جاج، ج بولاك، مرجع سبق ذكره، ص 60.

4-الأخـــذ بميزان المدفوعـــات كل على حدة أي جانب الصـــادرات و جانب الواردات وذلك لوجود علاقة قوية بين الدخل النقـدي و حجم الواردات لأن التقلبـــات التي تحدث في الـــواردات سببها التغيرات التي تحـــدث في حجم الدخل.

5-التوسـع فـي مـــنح الائتمـان المحلـي متغيـر مسـتقبلا يخضـــع لمسـؤولية الجهـاز المصـــرفي و يقاس حجم التوسع بالفرق بين حجـم الائتمان الممنوح فـي بـــداية ونهايـة كل فترة أي التعامل مع صـــافي الائتمان الممنوح، مـع الأخـــذ بعيـن الاعتبـار أن عمليـة مـــنح الائتمان مستمرة.

6-التخلـص مـن المشـــاكل المتعلقـة بزيـادة الائتمـان و مشـتريات البنـك المـــركزي مـن الأصـــول المحلية، أي ثبات سرعة دوران النقود.

2-1- معادلات النموذج:

يرى بولاك بأن دخـــل أي مدة زمنية يعتمـد بالدرجـة الأولـى علـــى الـدخل للمـدة الزمنية الســـابقة لهـا بالإضـافة للـدخل الـــجديد الناتـج عـــن خلـق الائتمـان الـداخلي، و كـــذلك الدخل الجديد الناتج عن الصادرات، مطروحا منه الـدخل الـذي يفقـد عـن عـــملية الاستيراد، و منه نجد:

- قيمة الصـــادرات في فترة زمنـــية معينة $X_{(t)}$
- الزيادة في الائتمان الذي يمنحـــه الجهاز المصرفي ΔDA
- الدخل الوطـــني النقدي في نفس الفتـــرة الزمنية المعينة $Y_{(t)}$
- قيمة الواردات في نفس الفترة الزمنية $M_{(t)}$

إذا كانت t هي الفترة الزمـــنية المعـــينة فـإن t-1 هـي الفترة الزمنيـة السـابقة لهـا و بالتالي تصبح المعادلة على الشكل التالي

$$Y_{(t)}=Y_{(t-1)}+\Delta DA_{(t)}+X_{(t)}-M_{(t)} \text{ ---------- } (1)$$

إذا كان m هي التغـــير الحدي من قيمة الواردات الناتج عن التغيـر فـي الدخـــل الـوطني النقدي تكون المعادلة.

$$M_{(t)}=Y_{(t-1)} \text{ ---------- } (2)$$

كما توضح المعادلة التالية فـرض ثبات سرعة دوران النقود والتي تـربط الدخل و كمية النقود بمعدلات نسبية و إذا كان $DM0_{(t)}$ هي الزيادة في العرض النـقدي فتصبح المعادلة علـى الشكل التالي:

$M0_{(t)} = \frac{1}{v}(Y_{(t)}-Y_{(t-1)})\Delta$ ---------- (3) حيث v هو معامل سرعة دوران النقود.

من المعادلة (3) و المعادلة (1) نحصل على المعادلة (4)

$DA_{(t)}+X_{(t)}-M_{(t)}= \Delta M0_{(t)}\ \Delta$ ---------- (4)

و للحصـول على دالة الإنفاق يتم وضع معامل بـ $Y_{(t-1)}$يعبر عـن الحـد الأدنـى للإنفـاق أي يمثل سرعة الدوران و عليه لابد من وجود متغير آخر مثـل سـعر الفائـدة لتحقيـق هـذه الدالة.

و إذا رمزنا بـ C للميل الحدي للإنفـاق، $gr_{(t)}$ نسبة اعتماد الدخل النقـدي علـى سـعر الفائدة وهي $r_{(t)}$ أما $hr_{(t)}$ فهي نسبة اعتمـاد العرض النقدي على سعر الفائدة.

و بالتعويض في المعادلات (1)، (2)، (4) نحصل على سعر الفـائدة الحالي بدلالة دخل الفترة الأخيرة بسعر الفائدة و يمكـن حذف $gr_{(t)}$ ،$hr_{(t)}$ كما في المعادلة (1) و(3) لكـن هذا يعني عـدم ثبـات سـرعة دوران مـا لـم تكـن (C) مسـاويا للوحـدة و بالتـالي تكـون المـعادلة على الشكل التالي:

$Y_{(t)} -CY_{(t-1)} -gr_{(t)}= Y_{(t)}-Y_{(t-1)}+hr_{(t)}$ ---------- (5)

و قد نجد أن ج، ج بولاك يؤكـد على أهمية وجود أشباه النقـود مع كمية النقـود و عليـه يكون الجهاز المصرفي به الأصـول الأجنبية و كل متحصلات من الصـادرات مطروح منهـا قيمـة المشـتريات مـن الـواردات و بالتـالي نجـد أن المعادلـة (6) تحـدد نسـبة الأصول المحـلية إلى الأصول الأجنبيـة للنظـام المصـرفي الـتي يمكـن أن يحوزهـا أي اقتصـاد على المدى الطويل،

و إذا رمزنا لـ:

- (a) نسبة العرض النقـدي للدخل
- (m) نسبة الواردات للدخـل

- (k) نسبة الاحتياطي إلى الواردات المطـــلوبة
- (R) حجم الاحتياطات المطـــلوبة

فنجد المعادلة تكون على الشـــكل التالي:

$$\frac{DA}{R} = \frac{a}{km} - 1 \quad \text{----------(6)}$$

أي يمكن مـــعرفة و تحديد حجم الائتمان الذي يمنـــح لأي بلد، فإذا كـان بلـد نـامي لـــديه نسبة واردات كبيرة و سرعة دوران النقود مرتفعـــة و مع ثبات بقية العوامل لـن يسـتطيع إلا مـــنح قدر قليل من الائتمان[1].

إن نمـوذج بـولاك يحـــتوي علـى عـدد بسـيط مـن المتغـــيرات و لا يحتـاج إلا لمجمـــوعة من البيانات و بالتالي يمكن تطبيقه و بسهولة على البـــلدان النامية ويكون ذلك بطريقتين.

1-تقدير قيـــمة كل m, v سنويا، ثم تؤخـــذ المتوسط السنوي لفترة الدراسة.

2-تقدر كل من m, v باستخدام الانحـــدار بعد إضافة معامل ثابت للمعادلة (1) و(2).

إن هذا البرنامج توصل إلى مجموعة مـــن النتائج [2] نلخصها فيما يلي:

1-الزيادة الدائمة بالصـــادرات تؤدي تدريجـــيا إلى زيادة الـدخل النقـدي المحـــلي بنفس النسبة، و زيادة نمو الواردات بنـــفس مقدار زيادة معـدل نمـو الصـــادرات، مـع زيـــادة العرض النقدي و الأصـول الأجنبيـة بنسـب سـنوية تتـــراوح مـا بيـن 50% إلـى 300% حسب سياسة كل بلد.

2-زيادة معدل نمو الائتمان الـــذي يمنحه النظام النقدي يـؤدي تدريـــجيا إلـى نفـس نسـبة الزيادة في معدل نمو الدخل النقدي و العـــرض النقدي نتيجة ارتـــفاع في قيمة الصادرات

3-زيادة معدل نمو الصـــادرات بنفس معدل نمو الائتمان

4-زيادة قيمة الصـــادرات تؤدي إلى زيادة قيمة الدخل النقدي

5-مع مرور الوقت زيادة الصـــادرات تـؤدي إلـى زيـادة الـواردات و بنفـس القـدر زيـادة مؤقتة بالعـــرض النقدي و الاحتياطات

---

[1] - إذا كانت K=0.5, V=5, a=0.2, m=0.3 تكون DA/R=1/3 و تكون نسبة الائتمان المحلي إلى النقود =1/4.

[2] - نماذج الإصلاح الاقتصادي الرئيسية المقترحة من جراء صندوق النقد الدولي و مدى ملائمتها للإصلاح الاقتصادي بمصر، رسالة الماجستير، للطالبة إيمان جمال الدين محمد حسن، كليـة التجـارة، جامعـة الاسـكندرية، جمهوريـة مصـر العربية 1997 ص 62.

6-الزيادة المؤقتة للدخل النقدي و العرض النقدي نتيجة الزيادة المؤقتة للائتمان الممنوح

7-زيادة الواردات و نقص في الاحتياطات يعادل نفس مقدار الزيادة في قيمة الائتمان الممنوح.

2- نموذج صندوق النقد الدولي:

إن القضاء على الاختلالات الداخلية و الخارجية و إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية برفع كفاءة الاقتصاد الوطني و تمريره بالاعتماد على آليات اقتصاد السوق و الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية هي فلسفة صندوق النقد الدولي، و تترجم هذه الفلسفة على شكل برامج إصلاحية متمثلة في نموذج الصندوق حيث يحتوي هذا الأخير على خمس قطاعات رئيسية هامة و هي القطاع الخاص والقطاع العمومي و القطاع الخارجي، و القطاع المصرفي المحلي (البنك المركزي) والاقتصاد الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار بأن دور القطاع الخاص له أهمية أكبر من القطاعات الأخرى و يملك جميع وسائل الإنتاج.

2-1- فروض النموذج

و يعتمد هذا النموذج على جملة من الافتراضات تلخص فيما يلي:

1- نجعل لكل قطاع قيد لميزانيته:

أ- قيد ميزانية القطاع الخاص يكون حسب المعادلة التالية:

إجمالي دخل القطاع العائلي[1] – الإنفاق الجاري[2] و الاستثماري= الطلب على النقد من القطاع الخاص–مقدار التغيير في قيمة الدين[3]

ب- قيد ميزانية القطاع العام (الحكومي) و يكون حسب المعادلة التالية:

---

[1] - يتكون الدخل العائلي من مجوع الأجور و المرتبات، الدخل السنوي (صافي التحويلات من القطاع الخارجي و الحكومي)، الفوائد الدائنة على دين الحكومة.

[2] - يتكون الإنفاق الجاري من الاستهلاك الجاري، الضرائب المباشرة و مدفوعات الفائدة على دين القطاع الخاص

[3] - و هو التغيير في اقتراض القطاع الخاص من الحكومة و القطاع الخارجي و البنوك التجارية

إجمالي دخل القطـــاع الحكومي[1]- الإنفاق الجاري[2] و الاستثمـــاري= مقدار التغيير في افتراض القطاع العام من مخـــتلف المصادر.

جـ- قيد ميزانية القطـــاع الخارجي و يكون على الشكل التالي:

مدفوعات القطاع الـــخاص بالنقد الأجنبي- متحصلات القطاع الخـــاص بالنقد الأجنبي = مقدار أرصدة ما تحصل عـــليه من القطاع الخاص و القـــطاع العام + رصيد الاحتياطات الدولية لهذا البلد المدين

2-2- معادلات النموذج:

أما معادلات النموذج، يتكون النمـــوذج من مجموعة من المعادلات تكون بالشكل التالي:

$$M=\Delta R+(\Delta Dep+\Delta deg)\Delta \text{----------(1)}$$

$$Ymp=(Cp+Ip)+(Cg+Ig)+X-Z \text{----------(2)}$$

حيث أن:

$M\Delta$ هو التغيير في العـــرض النقدي

$deg\Delta$ التغيرات في اقتـــراض القطاع الخاص من البنك المحلي

$Dep\Delta$ التغيـــرات في اقتراض القطاع الحكـــومي من البنك المحلي

Ymp الدخل الوطني النقدي

Ip إنفاق القطاع الخـــاص الاستثمار

Cp إنفاق القطاع الخـــاص الجاري

Z مجموع الواردات

X مجموع الصادرات

حيث أن المـــعادلة (1) تمثل الأصـول و التزامـــات النظـام النقدي كمـا أن المعادلـة(2) فتجمـــع قيود ميزانية جميع القطاعات المتطابقة مع الدخل الوطـــني.

أما المعادلة التالية فتبين حساب جميع المعاملات الجارية و تكون حســـب الصيغة التالية:

$$(NFBp+\Delta NFBg-\Delta R\Delta)=(X+NTReg+NTRep+NFPep)-(Z+Intge+Intpe) \text{-(3)}$$

[1] - يتكون الدخل الحكومي من مختلف الضرائب المباشرة و غير المباشـرة صـافي التحـويلات مـن القطـاع الخـارجي، فائض النشاط الحكومي

[2] - يتكون الإنفاق الجاري الحكومي من الاستهلاك الجاري للحكومة و صافي التحويلات إلى القطاع الخاص، مدفوعات الفائدة على الديون المحلية و الديون الخارجية.

حيث نرمز بـ:

Intge : مدفوعات خــدمة الدين الحكومي للقــطاع الخارجي

Intpe : مدفوعات خدمة الدين الخاص للقــطاع الخارجي

NTReg : صافي التحــويلات الخارجية إلى الحكومة

NTRep : صافي التحــويلات الخارجية إلى الخاص

NFPep: المدفوعــات الوسيطية من الخارج

NFBpΔ : التغيير في الاقتراض الخــاص من الخارج

NFBgΔ : التغيير في الاقتراض الحكــومي من الخارج

يتضح من المعادلة (1) و (3) أن هناك ثلاثة عشر متغير بالنظام النقدي و هم: NTRep، NTReg، X، Intpe، Intge، Z، NFPep ، ΔNFBp، ΔNFBg، AM، ΔR، ΔDCg، ΔDCp.

أما المتغيرات الخارجية بالنموذج فهناك ثماني متغيرات هي:

ΔNFBp, NFPep, NTRep , NTReg, X, Intpe, Intge, ΔNFBg

أما المتغيرات الأخرى

RΔ هو متغير سياسة يضــعه الصندوق كمتغير هــدفي يتم تحديده بسياسية حكومية

$$Y=P.\overline{y}\text{----------}(4)$$

حيث Y الدخل الاسمي، $\overline{y}$ إجمالي الناتج المحلــي الحقيقي، P المستوى العام للأسعــار و الذي هو متوسط مرجع بالأوزان لأسعار السلع المحلية و الواردات و يتحــدد بالمعادلــة التالية

$$P=(1-\theta)\ \Delta Pd+\theta e\Delta Pz\Delta\text{----------}(5)$$

حيث Pd، PZ أسعار السلع المحلية و الواردات على التوالي

θ : نسبة أسعار الواردات إلى المســتوى العام للأسعار

e : هو سعر الصرف

و مع افتراض ثبات ســرعة دوران النقود (V) فتكون التغيرات فـي الطلـب علـى النقـود ($m^d\Delta$) دالة ثابتة في التغيرات بالــدخل الاسمي (YΔ)

و تكون العلاقة بهــذا الشكل

$$M^d = \frac{1}{\overline{V}} \Delta Y \Delta \text{----------(6)}$$

أما شــروط توازن السوق النقدي فيكون حسب المعادلة التالية

$$m^s = \Delta m^d = \Delta M \Delta \text{----------(7)}$$

و من المعادلة السابقة و بالتعويض في المعادلة (1) نحصل على المعادلة التالية:

$$R = \frac{1}{\overline{V}} \Delta Y - (\Delta Dep + \Delta Dcg) \Delta \text{----------(8)}$$

حيث يتحدد رصيد ميــزان المدفوعات بالتغيير فــي الاحتياطـــات الدوليـة، نتيجـة الــفرق بين الطلب على النقود من جانب القطاع الخـــاص و تيار الائتمان المحلــي و هـذا مـــا يسمى بالدخل النقدي لميزان المـــدفوعات، مـع افتـــراض أن التغيـرات الـتي تحـدث في الـــدخل الاسـمي مستقلة عـن التغييـر الـذي يحـــدث فـي الائتمـان المحلـي و بالتـالي تصـــبح المعادلة (8) على الشكل التالي:

$$V \Delta p^* + y_{t-1} + v P_{t-1} \overline{\Delta Y} - \Delta R = (D\overline{cp} + \Delta \overline{D} cg \overline{\Delta}) \text{----------(9)}^*$$

حيث أن:

$\overline{y}_{t-1}$: الدخل الحقيقـــي في الفترة السابقة

$\overline{P}_{t-1}$: المستوى الـــعام للأسعار في الفترة السابقة

$Y\overline{\Delta}$: التغير في الـــدخل

بحيث يظهر الائـــتمان المحلي كدالة في المتغيرات ΔY ، $\overline{V}$، $Y_{t-1}\overline{}$، $P_{t-1}\overline{}$ ، أما $\overline{R}\Delta^*$ و$\overline{p}\Delta^*$ فهي متغيرات سياســية تحددها الحكومة.

و يعد استخدام الســقوف الائتمانية أحد عناصر مشروطيـــة الصندوق و مـن هـذه المعادلة يتم معرفة الائتمان الممنوح للقطاع الحكـــومي و للقطـاع الخـاص كـل علـى حـدة حيث :

$$Deg^* = \Delta Dc - \Delta Dcp \Delta \text{----------(10)}$$

$$DCp^* = \frac{Dcp}{y_{(t-1)}} . \Delta Y \Delta \text{----------(11)}$$

بحيـث أن المعادلـة (11) تـبين دالـة الطلـــب علـى الائتمـان المحلـــي للقطـاع الخـاص بافتـــراض أن هناك نسبة معينة من الدخل الاسمـــي، و أن التغيـرات الـتي تحـــدث فـي

الدخل الاسمي مستقلة عن تلك التغيرات التي تحدث في الائتمان المحلي و بمعنى ذلك أن عند تبني سياسة انكماشية تؤدي إلى تغيير سياسة الائتمان.

و من المعادلة (3)نحصل على ما يلي:

$$R= \mu_1-Z\Delta \text{----------(12)}$$

حيثأن H_1: $H_1=(\Delta NFBg+\Delta NFBp)-NTge+INTpe)+(X+NTReg+NTRep+NFPep)$

و كلها قيم معرفة أما Z فهي دالة خطية في الدخل الاسمي حيث $Z=AY$

و منها المعادلة (13)------ $R=\mu_2-[aY_{t-1}][(1-\theta)\Delta Pd+ \theta\ e\Delta Pz]\Delta$ [1]

من هنا يتضح أن مستوى الاحتياطات المرغوب $R\Delta$ و المستوى العام للأسعار $P\Delta$ سوف يتأثر بسياسة سعر الصرف[2].

و يمكن إعادة صياغة المعادلة رقم (9) كما يلي:

$$R=\mu_3-[v\overline{Y_{t-1}}]\Delta P-(DCp+\Delta DCg)\Delta \text{----------(14)}$$

حيث μ_3 قيمة ثابتة أو محددة مسبقا و قيمتها $vP_{t-1}\ \Delta y$ كما أننا بإحلال المعادلة رقم 5 محل $P\Delta$ نحصل على الشكل التالي لنفس المعادلة:

$$\Delta R=\mu_3-[\overline{v\overline{Y}_{t-1}}]\{(1-\theta)\Delta Pd+ \theta\ e\Delta Pz\}-(\Delta DCg+\Delta Dcp) \text{---------- -(15)}$$

حيث DCg هو متغير سياسة، و تعبر المعادلة (15) عن خفض حجم الائتمان الممنوح للحكومة و/أو خفض قيمة العملة الوطنية (بمعنى رفع قيمة e سعر الصرف) لتحسين مستوى الاحتياطيات، و بالتالي فإن فلسفة الصندوق بخفض أو فرض قيود على الائتمان المحلي الممنوح للحكومة سوف يرفع من قيمة الاحتياطيات و مع خفض قيمة العملة الوطنية فإن هذا يتحقق عند مستوى أقل للتضخم[3].

---

[1] -من المعروف أن $Y=Y_{t-1}+\Delta Y$، حيث $\mu 2=\mu 1-a(Y_{t-1}+P_{t-1}\Delta Y)\Delta$، $Py_{t-1}+Py_{t-1}=\Delta y$ و هي قيمة مشاهدة أيضا، و بمعلومية أن $P=(1-\theta)\ \Delta Pd- \theta e\Delta Pz$, $\Delta R=\mu 2-[aY_{t-1}]\ \Delta P\Delta$

[2] - لاحظ أن e هو سعر الصرف، e معناه متغير سياسة أي يتحدد بواسطة الحكومات.

[3] - لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع::

Cadman Atto, Raj Nallari Mills ''Analytical Approactres to Stabilization and Adjustment Programs '' EDI Seminar paper N°44, World Bank, Washington D.C 1992 P.77.

يتم حل معادلات النموذج بما يعرف بالبرمجة المالية لتعريف قيم المتغيرات أو الأدوات السياسية للوصول إلى المستويات المستهدفة من خلال الخطوات التالية:

1-تحديد قيمة كل من (RΔ*) التغيير في حجم الاحتياطيات (PΔ*)، التغيير في المستوى العام للأسعار

2-التنبؤ بقيم المتغيرات الداخلية

3-يتم حساب التخفيض المناسب بسعر الصرف المطلوب بالمعادلة رقم (13)، المعادلة رقم (15)، فإذا كان حجم التخفيض الكافي للوصول للأهداف فإنه يجب اختيار القيم الهدفية أو حجم التخفيض أو كلاهما معا بأسلوب التجربة و الخطأ.

4-بعد إيجاد نسبة التخفيض المطلوبة لتحقيق الأهداف، بمعرفة (Pz) المستوى العام لأسعار الواردات، (Pd) المستوى العام لأسعار السلع المحلة، يتم حساب التغيرات في المستوى العام ككل باستخدام المعادلة (5)، ثم نصل لقيمة (Y) الدخل الاسمي باستخدام المعادلة رقم (4).

5-بمعلومية التغير المرغوب في حجم الاحتياطيات نستخدم المعادلة(9) لحساب حجم الائتمان المطلوب (DCΔ) لتحقيق المستوى المرغوب لهذه الاحتياطات، ومن المعادلتين (10)، (11) يتم الحصول على قيم الائتمان الممنوح للقطاع العام و الخاص على التوالي.

6-من قيد الميزانية الخاص بالقطاع العام نعوض فيه من الخطوة السابقة للحصول على حجم الائتمان الممكن تمويله.

3- نموذج البنك الدولي:

لقد كانت المهمة الرئيسة لصندوق النقد الدولي العمل على ضمان ثبات أسعار الصرف و مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة النقص المؤقت في العملات الأجنبية لعلاج العجز الطارئ في ميزان المدفوعات أما البنك الدولي فكانت مهمته تقديم قروض طويلة الأجل لتشجيع حركة الاستثمارات الدولية للدول الأعضاء و التي تساعد في عملية التعمير و البناء لاقتصادياتها و تصحيح الاختلالات الهيكلية للبلدان النامية، و إعانة الدول الثقيلة بقيمة مديوناتها وزيادة كفاءة و فعالية القطاع العام.

ويتم ذلك من خلال القروض القطاعية و تمويل التعديل الهيكلي، و نجد أن البنك الدولي يساهم في رسم سياسات الدول المدينة لمدة قد تمتد إلى عشر سنوات حسب طبيعة القرض و تلتزم هذه الدول بتحقيق مستويات نمو أعلى و تحسين مستويات المعيشة في الأجل الطويل كما أن للبنك الدولي مجموعة من نماذج ندرس منها نموذجين: نموذج RMSM و نموذج RMSM-X.

3-1- نموذج البنك الدولي RMSM: [1]

إن نموذج البنك الدولي عبارة عن نموذج يستخدمه البنك في تحديد الموارد المطلوبة لكل دولة على حدة و قد مر هذا النموذج بعدة تعديلات اختلفت من فترة لأخرى إلا أنه تم تطبيقه على سبعة و أربعين دولة نامية.

إن هذا البرنامج يهدف إلى تقدير الاستثمارات و الواردات و التمويل الخارجي المطلوب لتحقيق معدلات النمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأخذ فجوتين و هما فجوة المدخرات و فجوة الصرف الأجنبي، كما أنه يقوم على عدة افتراضات منها:

- ثبات الأسعار بعد تطهيرها ورفعها إلى المستوى الدولي
- استعمال البيانات السابقة لمدة تطبيق البرنامج حتى يتم تقدير قيمة رأس المال
- الأخذ بالتغيرات في قيمة الصادرات
- دالة الطلب الحقيقي على الواردات دالة ثابتة في الدخل الحقيقي حيث $Z=aY$
- الأخذ بعين الاعتبار المدخرات المحلية و الأجنبية، بحيث تعمل الموارد الأجنبية على سد فجوة التجارة الخارجية و فجوة المدخرات و بالتالي الاستثمار و حسب هذا النموذج فإن الفجوة الادخارية تظهر عندما تساوى أو تقل المدخرات المحلية سواء الخاصة أو العامة و كذلك قلة تدفقات الموارد الأجنبية أي صافي التغيير في الاقتراض الخاص و الحكومي من الخارج، و إن هذه الفجوة تصبح قيدا على الاقتصاد الوطني كما يظهر قيدا آخر في حالة عدم كفاية الموارد الأجنبية في سد فجوة التجارة الخارجية أي فجوة الصرف الأجنبي.

كما أن معادلات هذا النموذج تتكون من ستة معدلات رئيسية هي

$$\frac{1}{K}.I$$

[1] - The Revised Minimum Standard Modee

$$\Delta Y^* = \text{----------(1)}$$

$$Cp=(I-S)(Y^*-T)\text{----------(2)}$$

$$I=(Y^*-T-Cp)+(T-Cg)+(Z-X)\text{----------(3)}$$

حيث

ΔY^* هو التغير في النـــاتج الحقيقي

I إجمالي الاستثـــمارات للقطاع العام و القــطاع الخاص

S هي نسبة المـــدخرات الخاصة إلى الدخل المتاح للإنفاق

Cp الاستهلاك الخـــاص بالقطاع الخاص

T هي قيمة مجمـــوعة الضرائب المباشرة و غير المباشرة

Cg الاستهلاك الخـــاص بالقطاع الحكومي

Z قيـــمة الواردات

X قيمة الصادرات

إن المعـــادلة (1) تعبر عن العلاقة بين المـــستوى المطلوب من الاستثـــمار للوصول لمعدل النمو المستهدف من إجمالي الناتج المـــحلي و ذلك عند مستوى مقارب معـــامل رأس المال بالنسبة للناتج، و هذه المعادلة تعبر عن نمـــوذج هارود- دومار.

أما المعادلة (2) تـــعبر عن دالة الاستهلاك الخاص بالقطاع الخـــاص. بحيث أن للاستهلاك الخاص دالة في الميل الحدي للاستهـــلاك (S-1) و الدخل الحقيقي المتاح للإنفاق.

أمـا المعادلـة (3) فهـي تعطـــي شـروط تـوازن سـوق الإنتـاج. بحـــيث قيمـة الاستثمار تتساوى مع قيمة الادخار المـــحلي الخاص و الادخار العام و الادخار الأجنبي[1]، كما يمكن صياغة هذه المعادلة بصيغـــة أخرى بعد التعويض فتصبح كالتالي

$$I=(Y^*-T-Cp)+(T-Cq)+\Delta NFB-\Delta R$$

و هي تعبير عـــن الفجوة الادخارية

[1] - الادخار الأجنبي هو عبارة عن الفرق بين صافي التغيير في الاقتراض سواء الحكومي أو الخاص من الخارج مطروحا منه صافي التغير في الاحتياطات الدولية للبلد المدين و هو ما يعرف بالحساب الجاري.

أما المعادلة (4) قيم استخـــراجها بتعويـــض من المعادلة (2) في المعادلة (3) و طبقـا للإقـتراض الخـاص بدالـة الطـــلب علـى الـواردات حيـث Z=ay فتكـون المعادلـة كالتالي:

$$I=(S+a)Y^{*}+(I-S)T-Cg-X \text{----------(4)}$$ [1]

مـن المعادلـة نجـــد أن ميـل دالـة الطلـب الـــكلي هـو (S+a) و هـو فـي نفـس الـوقت مجـــموع الميل الحدي للادخار و الميل الحـــدي للاستيراد، كما أن:

$$Z-X=\Delta NFB-\Delta R$$

فتصبح المعـــادلة على الشكل التالي:

$$NFB=a(Y_{t-1}+\Delta Y^{*})+\Delta R^{*}-X\Delta \text{----------(5)}$$

إذا أخذنا المعـــادلة (1) فتصبح المعادلة (5) كالتالي

$$NFB=a[Y_{t-1}+\frac{1}{K}I]\ \Delta R^{*}-X\Delta$$

$$NFB=aY_{t-1}+\frac{a}{K}+1\Delta R^{*}-X\Delta$$

و بضرب طرف المعـــادلة السابقة في المعامل K/a نحصل على الآتي:

$$I^{*}=-K\ Y_{t-1}+K/a\ \Delta NFB-K/a\frac{a}{K}\Delta R+X$$

و عليه تكون

$$I=-K\ Y_{t-1}+K/a\ [\Delta NFB-\Delta R^{*}+X] \text{----------(6)}$$

و تمثل هذه المعـــادلة فجوة التجارة الخارجية أي الصرف الأجنبي

إن هذا النموذج ظهـر سـنة 1973م كنـــموذج عامـا لجميـع دول العـــالم الثـالث يستخدمه في العمليات اليومية، كما استـــخدمته هذه الدول كأداة للتفكيـر بمـا يتنـــاسب و أحوالـــها الداخلية؛ كما أن هذا النموذج يـــحتوى على أكـثر مـن 425 متغيـــر يصـعب استعراضها إلا أن استـــخدامات هذا النموذج تكمن فيما يلي:

1-رسم ســـياسة طويلة الأجل مع تحديد المســـارات الزمنية للمتغيـــرات المتاحـة لكـل بلد

2-التغيير في أنواع الصـــادرات و الواردات حسب ضـــرورة الاقتصاد الوطني

---

[1] - $I=Y^{*}-T-[(1-S)(Y^{*}-T)]+(T-Cg)+(Z-X)$

3-معرفة درجة الربح أو الخسارة من العمليات التجارية [1]

4-الأخذ بقيمة الصادرات و الواردات و قيمة الفوائد المحتسبة على القروض الخارجية و كذلك خدمات العناصر الأخرى [2]

من هذا النموذج نستنتج ما يلي:

1-يمكن تحديد الواردات (Z) و قيمة الاستثمار (I) اللازمة لتحقيق الناتج الحقيقي Y* عند معرفة بعض التغيرات كادخار القطاع الخاص (Sp)، الميل الحدي للادخار (S)ن الميل الحدي للاستثمار (a)، معامل رأس المال إلى الناتج (K) و سعر الصرف (e).

2-يمكن معرفة صافي التغير بالأصول الأجنبية (NFBΔ) التي يحوزها القطاع العام و الخاص من المعادلة (5) و ذلك بمعلومية R*,X,ZΔ

3-تحديد قيمة الصادرات من خارج النموذج

4-يمكن تحديد قيمة مدخرات القطاع الخاص بعد حساب قيمة مدخرات القطاع العام

5-لتحقيق معدل النمو المستهدف، يجب أن تكون قيمة المدخرات محققة لقيمة الاستثمار

2-3- نماذج البنك الدولي المعدل[3]

يمارس البنك الدولي عدد من الأنشطة سواء الأنشطة الاستثمارية و هو النشاط الأساسي الذي أنشئ من أجله المتمثل في تشجيع التنمية الاقتصادية أو الأنشطة غير استثمارية المتمثلة في تقديم المساعدات الفنية للدول الأعضاء المقترضة و التي تحترم نشاطه الرئيسي في تمويل المشروعات الانتمائية في الدول النامية و حوصلة على ما قدمه من قروض عند حلول موعد استحقاقها، إن تغير دور الإقراض للبنك الدولي و تحويله إلى تقديم مساعدات مالية و فنية مشروطة

---

[1] - معرفة الربح و الخسارة باستخدام المعادلة التالية

إجمالي الدخل الوطني= إجمالي الناتج المحلي + الخسارة أو الربح في الدخل تبعا لتغير شروط التجارة الخارجية..

[2] - العناصر الأخرى هي صافي المدفوعات من الاستثمارات الأجنبية و دخل العمل و رأس المال و التدفقات المالية طويلة الأجل (استثمار أجنبي مباشر، منح، مدفوعات تحويلية، قروض طويلة الأجل، تدفقات رأسمالية قصيرة الأجل).

[3] -. The extended Revised Minimum Standard Model RMSM-X, RMSM-XX

جـــعلت هذا الأخير يعدل من نموذجـــه الأول و ذلك تماشيا مع تطـور وظـائفه الجديـدة، فظهرت نماذج معدلة و من بينها RMSM-X و RMSM-XX.

3-2-1- نموذج RMSM-X:

إن الظروف المتغـــيرة في الاقتصاد العالمي جعلت هيئـــة صندوق النقـد الـدولي يتـــحرك باتجـاه البنـك الـدولي و خـــاصة بعـدما أنشـــئ الصـندوق فـي سـنة 1974م لبرنامج تسهيـــلات السحب الطويلة الأجل الـــذي يستهدف تمويـل الإصـــلاح الهيكلـي في الدول الناميـة ووجـه برنامـــج التسـهيلات جهـوده إلـى مشـكلات الـدول الأعضـاء و التـــي يمكن أن تكون مـــوازين مدفوعـــاتهم قد شهدت تحولا حادا خلال فترة معـــينة؛ كما اتخذ البنك الـــدولي مبادرة في أواخر الثمانيـــنيات حرك جزءا مـن قروضـه لتكـون أكثر قربا من القروض الذي يقدمها صـــندوق النقد الـدولي و بالتـــالي نجـد أن نمـوذج RMSM-X هو عبـــارة عن نموذج البـــنك الدولي RMSM مع احتـــوائه على جوانب البرمجة المالية الخاصة بصـــندوق النقد الدولي بحـــيث يمكن استخدامه كـــأداة تحليلية لأغـراض السياسـة الاقتصـادية، إن هـذا النمـــوذج يتكـون مـن سـت قطاعـــات رئيسية التي يمكن في بعـــض الحالات تحليلها إلى قطـــاعات فرعية و لكل قطـــاع قيـد ميزانية بحيث تم تحديد القطاع كما يلي:

القطـاع الحكـــومي (g) القطـاع العـام)0(، القطـاع الخـــاص (P) النظـام المـــصرفي (d) البنك المركـزي (C) القطـاع الخـــارجي (F)، كمـا توجـد الأصـــول النقدية في هـذا البـــرنامج و هـي أربعـة : النقـود (M)، الائتمـــان الـذي يضـعه البنـك الـــمركزي (CR)، الأسهم المحـــلية (B)، الدين الخـارجي (F)، أي أن هنـاك أربعـــة شروط توازنية في كـــل سوق مـن الأصـول الأربـــعة مـع افـتراض أن جمـع الأصـول النـــقدية بدائل كاملة و هذه الشـــروط التوازنية تتمثل في شـــرط تـوازن سـوق الإنتـاج وشـرط تـوازن الأصـول الأجـــنبية، و شـرط تـوازن الأسـهم بالاقتصـــاد الـوطني والشـــرط الأخير هو شرط توازن الائتمان الممـــنوح من قبـل البنـك المـــركزي، و أن تحقيق شـــرط التوازن يتم وفق المعـــادلات التالية:

1- شـــرط توازن الإنتاج يتمثل فـي التســـاوي بين الطلب لسوق الإنتاج مع عرضه والــتالي يكون التوازن كالتالي

$$Y+Z=Cp+Cg+Ip+Ig+I_0+If+X \text{----------} (7)$$

بحيث أن Y الناتج، Z الواردات، C الاستهلاك، I الاســتثمار، X الصادرات (سلعية أو خدماتية) بالقيم الحقيقية.

2- شرط توازن السوق النقدي و يكون ذلك عند تســاوي العرض النقدي مع الطلــب النقدي و يكون التوازن كالتالي:

$$M^s=M^d \text{ ----------} (8)$$

حيث (V) ،$M^d=VPy$ مقلوب ســرعة دوران النقود، (P) المستوى العــام للأسعار، (y) الناتج الحقيقي، أما $M^s=hH$ حيث (h) المضــاعف النقدي و (H) النقود الأساسية و التي تشمل على النقود الورقية، الودائع، الاحتياطي لدى البنك المركزي.

3- شرط توازن سوق الأصول الأجنبية و يــكون ذلك بتساوي طلب جميع القطــاعات من العملة الأجنبية مع ما هو متوافر منــها بنفس السوق بافتراض وجود أصــل وحيد متمثل في العملات الأجنبية و يكون الــتوازن كالتالي:

$$Fs =Fg+F_0+Fp+Fd+(Fc-Rc) \text{ ----------} (9)$$

4- شرط توازن ســوق الأسهم بالاقتصاد الوطني و ذلك بتــساوي الطلب على الأســهم، و الائتمان من قبل القطاع الخاص و باقي النظام المصــرفي و يكون التوازن كالتالي:

$$Bg+B_0=Bp+Bd \text{----------} (10)$$

5- شرط توازن الائتــمان الممنوح من البنك المركزي و ذلك بتســاوي طلب الحكومة والقطاع العام و باقي الجهــاز المصرفي بغرض الائتمان و يكــون التوازن كالتالي:

$$Cr_s=Crg+Cr_0+Crd \text{----------} (11)$$

حيث Cr_s هو عرض الائتمان.

بالإضافة إلى المعادلات سابقة الذكر يتضمن نموذج RMSM-X بعض المــعادلات السلوكية مثل دوال الاستهلاك الــخاصة و دالة الطلب على النــقود والصادرات والواردات.

إن برنامـج RMSM-X هـ دفه إيجـ اد السـ ياسات المالي ة و النقـ دية و بياذ ات سـ عر الصـرف التي تتفق مع السياسة الاقتصادية الكـلية و ذلك عن طريق:

1-تحديد أهداف كلا من: مـعدل التضخم، معدل النمو، سـعر الصـرف الحقيقـي، سـعر الفائدة الحقيقي، قيـمة الاحتياطات الدولية.

2-تحديد معدل النمو الفعـلي من خلال تقدير مستوى الاستثمار

3-احتساب متطلبـات القطاعات المختلفـة مـن الائتمـان الأجنـبي كنـسبة مـن إجمـالي الناتج المحلي الاسمـي.

4-احتـساب متطلبـات البنـك المركـزي مـن الاحتياطـات الأجنبيـة بـما يناسـب حجـم الواردات.

3-2-2-نموذج RMSM-XX

و نجد أن هذا النمـوذج يأخذ جانب الطـلب بمعـادلات الاستهـلاك و الاسـتثمار والواردات و الصادرات و جانب العرض بمعـادلات الناتج و أسعار لسلع و يكـون ذلـك كالتالي:

1-معادلات جانب الطـلب و هي :

$$Cp=Cp(r\ Y_{DP})\text{----------}(12)$$

$$Ip = Ip(r\ Yp)\text{----------}(13)$$

$$Xp=Xp(ep^*/p.Y^*)\text{----------}(14)$$

$$Zp=Zp(Pz/P\ .\ Yp)\text{----------}(15)$$

حيث) Y_{DP} هو الـدخل الحقيقي المتاح للقطـاع الخـاص، (r) معـدل الفائـدة الـحقيقي أي معدل الفائدة الاسمي مطروحا منه مـعدل التضخم المتوقع في الفتـرة القادمـة،(P*) أسعار السلع و الخـدمات الأجنبية التي تنافس الصادرات، (Y*)قيـمة الدخل الأجنبـي، eسعر الصرف الاسمي، (Pz) أسعار الواردات، (P) المسـتوى المحلي للأسعار

2- معدلات جانب العرض و هي:

$$Y=Yp+Yg\text{----------}(16)$$

$$P=(1+t)w\text{----------}(17)$$

تعبر المعادلة (16) عن إجـمالي الناتج موزعا بين القطـاعين العام و الخاص

تعبر المعادلة (17) عن أسعـار السلع، بحيث (w) هـي معـدل الأجر الاسمي، tتمثل عـلاوة على تكلفة و حـدة العمل و تبعا لهذا النمـوذج فإن الأجر الحقيقي دالة في مستـوى العمالة، حيث دالة الإنتاج عند مستوى العمالة الكاملة تتكون من عنصر الـعمل و رأس المال.

4- نموذج خسرو و دورودیان

لقد أثبتت بعض الدراسـات أنه توجد علاقة بين انخـفاض العجز في ميزان المدفـوعات و عجز الميزانية في الدول التي تبـنت سياسة التكييف الاقتصـادي في مرحلة السبعينـيات كما أن خفض الاختلال الخارجي يتـطلب خفض الاختلالات بالميـزانية، إذا كانت النماذج الـسابقة اعتنت بالحد من الاختلالات بين الطلب و العـرض الكليين والتي تظهر في صور عـجز ميزان المدفوعات و ارتفاع الأسعار فإن هذا الـنموذج يهتم بجانب العـرض حيث يهدف لدراسة الآثار المبـاشرة لبرنامج التكيف الاقتصاي على ثلاث محـاور و هي معدل نمو الناتج الحـقيقي، معدل التضخم و رصيد الحـساب الجاري.

أخذ أصحـاب هذا النموذج على أساس الدراسات و التطبيـقات على بعـض الدول التي استعانت بسياسة برنامج التكيف الاقتصـادي و كـانت السنة المرجعية للدارسة 1980 على أساس أنه قدر دراسته التي امـتدت لمدة 6 سنوات (1977-1983) حيث استعان ببيـانات سلاسل زمنية معـينة لكل دولة خلال فتـرة الدراسة و أخذ بالنمـاذج التالية:

4-1- نموذج النمو الاقتصادي

و كانت صيغته كالتالي :

$$RYC_{it}=\propto_0+\propto_1 RYC_{t-1}+\propto_2 REC_{it}+\propto_3 (FP/Y)C_{it}+\propto_4 DRIR_{it}+\propto_5 (DCRC-DRCR^*)_{it}+\propto_6 D+e_{it}$$

حيث

RYC معدل نمو إجمـالي الناتج المحلي كـنسبة مئوية لسنة الأساس.

RYC_{t-1} المعدل السنوي للنمـــو إجمالي الناتج المحـــلي لفترة سابقة.

REC المعدل السنوي لنمـــو سعر الصرف الحقـيقي.[1]

FP رصيد الموازنة بالعملة المحلية.

Y إجمالي الناتج المـــحلي الاسمي بالعملة المحلية.

DRIR التغيير في سعر الفائدة معدلا بمعدل التضخم.

DRCR معدل نمو إجمالي الائتمان المحـــلي بالعملى المحلية.

DRCR*معدل نمو إجمـــالي الائتمان المحلي المتوقع بالعملة المحلية.

D متغير أصم يتخذ القـيمة 1 إذا كان البلد يطبق سياسـات التثـــبيت، و القيمـة صـفر إذا كان البلد لا يطبق سياســـة التثبيت.

e حد الخـــطأ.

t الزمـــن (المدة الزمنية).

i الدولة.

c نسبة مـــئوية للتغير.

2-4- نموذج التضخم:

$$CPIC=\beta_0+ \beta_1 CPIC_{t-1}+ \beta_2 REC_{it}+ \beta_3 (FP/Y)C_{it}+ \beta_4 DRIR_{it}+\beta_5(DCRC-DCRC^*)_{it}+ \beta_6 D+e_{it}$$

حيث

CPIC معدل التضـــخم لسنة الأساس.

$CPIC_{t-1}$معدل التضخم لفترة سابقة.

REC معدل نمو سعر الصـــرف الحقيقي كنسبة مئوية.

FP رصيد الموازنة بالعملة المحلية.

Y إجمالي الناتج المحـــلي الاسمي بالعملة المحلية .

DRIR التغيير في سعـــر الفائدة معدلا بمعدل التضخم.

DCRC معدل نمو إجـــمالي الائتمان المحلي بالعملة المحلية.

DCRC* معدل نمـــو إجمالي الائتمان المحلي المتوقع بالعملة المحلية.

[1] - النســـبة بين السعر النسبي للسلع الداخلة بالتجارة إلى السلع غير الداخلة بالتجـــارة إلى سعر الصرف الاسمي.

D متغير أصم يتخـــذ القيمة 1 إذا كان البلد يطبق سياسات التثبيـــت، و القيمـة صـــفر إذا كان البلد لا يطبق سياسة التثـــبيت.

e حد الخـــطأ.

t المدة الزمنية.

i الدولة.

c نسبة مئوية للتغير.

3-4- نموذج الحساب الجاري:

$$(CA/M)_{it}= \theta_0+ \theta_1(CA/M)_{t-1}+ \theta_2 REC_{it}+ \theta_3 (FP/Y)C_{it}+ \theta_4 DRIR_{it}+ \theta_5(DCRC-DCRC^*)_{it}+ \theta_6 D+e_{it}$$

حيث

CA رصـــيد الحساب الجاري للدولة i بالدولار الأمريكي.

M الواردات الاسمية للدولة i بالدولار الأمريكي.

$(CA/M)_{t-1}$ نسبة رصـــيد الحساب الجاري إلى الواردات الاســـمية للدولة لفترة سابقة.

REC معدل نمو سعر الصرف الحقيقي كنـــسبة مئوية.

FP رصيد المـــوازنة بالعـــملة المحلية.

Y إجمالي الناتج المحلي الاســـمي بالعملة المحلية.

DRIR التغييـــر في سعر الفائدة معدلا بمعدل التضخم.

DCRC معدل نمو إجمالي الائتمـــان المحلي بالعملة المحلية.

DCRC* معدل نمو إجمالي الائتمان المحلي الـــمتوقع بالعملة المحلية.

D متغير أصم يتخذ القيـــمة 1 إذا كان البلد يطبق سياسات التـــثبيت، و القيمـة صفر إذا كـــان البلد لا يطبق ســـاسة التثبيت.

e حد الخـــطأ.

t الفترة الزمنية.

i الدولة.

c نسبة مـــئوية للتغير.

و من المتوقع أن تكون الإشارات القبلية للمعلمات الخاصة بكل نموذج كما يلي:

النمـــوذج الأول :

$\propto_3, \propto_4, \propto_5, \propto_6 > 0$

أما إشارة $\propto_2$ لا يمكن تحـــديدها مسبقا حيث أن قيمة التـــخفيض بالعملـة الوطنيـة يتنـازعه اتجـــاهان الأول أن التـــخفيض الحقيقـي يـؤدي إلـى انخـــفض إجمـالي الناتـج الحقيقي، و يدعى الثاني أن التخفيـــض ذو آثار توسعي، و تكون قيمة $\propto_2$ موجبة.

النمـــوذج الثاني:

$\beta_2 , \beta_3 , \beta_4 , \beta_6 < 0 \qquad \beta_5 > 0$

النمـــوذج الثالث:

$\theta_2 , \theta_3 , \theta_4 > 0 \qquad \theta_5 , \theta_6 < 0$

و نستنتج من النـــماذج الثلاث السابقة.(*) ما يلي:

1-الأثر التضخمي للتخفيـــض الحقيقي يفوق أثره التوسـعي عـــلى الناتـج فـي النمـوذجين التضخم و النمو الاقتصادي، أما في نمـــوذج الحساب الجـــاري، فيمكن استخدامه كـــأداة لمعالجة اختلالات ميزان الحـــساب الجاري، حيث أن رصيد الحـــساب الجـاري، يتحسـن بنســبة 21.98% حيث تم خفض قيمة العـــملة المحليـة بنـــسبة 1% (مـع بقـاء العوامـل الأخرى على حالها).

2-أثر العـــجز المالي يظهر في كـــل مـن نمـوذج النمـو الاقتصـــادي و نمـوذج الحسـاب الجاري الموجب و عـــند مستويات مختلفة و يظهر بالسالب في نموذج التضخم.

3-تناقض تدخـــل الدولة في النشاط الاقتصـادي يـؤدي إلـى انخـــفاض عجـز الميزانيـة و انخـــفاض معدل النمو مع تحسين رصيد الحســـاب الجاري بنسبة 0.55%.

4-رفع سعر الـــفائدة يقلـل مـن الطلـب علـى الصـــرف الأجنـبي و بالتـالي يخفـف مـــن العجز بميزان الحساب الجـاري و يخفـض مـــعدل الفائـدة، فـإذا كـانت زيـادة فـي سعـــر

* -. دراسة ميدانية قام بها Khosrow. باستخدام النماذج الثلاث لعدد 43 دولة سبعة و عشرون منهم استعانت بموارد الصندوق في ظل برنامج التثبيت سنة 1977 وكانت فترة الدراسة 1977-1983 كما استعان بالسلاسل الزمنية لكل دولة

الفائدة بمعدل 1% يؤدي إلى خفض معدل التضخم بنسبة 1.19% و تحسين رصيد ميزانية الحساب الجاري كنسبة من الواردات بنسبة 23.73%.

5-زيادة عرض النقد غير المتوقع، له، أثر غير مرغوب على مستوى النشاط الاقتصادي و نسبة رصيد الحساب الجاري إلى الواردات. و نجد أن مقدرات الائتمان المحلي غير المتوقع كانت ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في نموذج النمو و عند مستوى معنوية 1% في نموذج الحساب الجاري.

6-إن زيادة العرض النقدي غير المتوقع بنسبة 1% سوف تؤدي لخفض معدل نمو إجمال الناتج المحلي بنسبة 0.037% كما سوف تخفض نسبة الحساب الجاري للواردات بنسبة 16.71%

من خلال عرض النموذج و الاستنتاجات التي ظهرت من خلال التجربة التي قام بها خسرو يلاحظ أنه قام بإدراج متغير جديد للنماذج السابقة له متمثلا في نسبة التغير في شروط التجارة، و من المفترض أن تكون إشارته موجبة في نموذج الحساب الجاري، أما في نموذج النمو الاقتصادي فلا يمكن تحديد إشارته مسبقا، و سبب إدراجه لهذا المتغير هو الصدمات التي أثرت على اقتصاديات الدول النامية و خاصة غير المصدرة للبترول في فترة الدراسة (نهاية السبعينيات و بداية الثمانينات) مثل تقلب أسعار السلع الأولية، ارتفاع أسعار البترول، ارتفاع أسعرا الفائدة على الديون الخارجية.

المبحث الثاني: تقييم النماذج (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي)

مما لا شك فيه أن تطبيق أي برنامج إلا و تكون له بعض المزايا و بعض العيوب و لعل ما جعل الباحث يلجأ إلى تناول أهم النقاط الذي تعرضت لها هذه البرامج بالتقييم و التحقق من مدى فعالية هذه النماذج في التطبيق العملي على البلدان النامية موضحا أهم نقاط الضعف سواء في جانب الفروض التي اعتمدت عليها هذه النماذج أو سواء من حيث آثارها المترتبة عن تلك الإجراءات الإصلاحية و اعتمدت في ذلك على بعض الدراسات و حقائق لفترات زمنية معينة، و سوف نرى ذلك جليا عند دراسة علاقة صندوق النقد الدولي و الجزائر و النتائج التي تم التوصل إليها.

1- تقييم نماذج الصندوق الدولي:

لهذا نجد هذه النماذج التـــي فرضـت علـى الـدول النـــامية ميـز فيهـا الصـــندوق بيـن نمطين مختلفين لاختلال مـــيزان المدفوعات و هـــي اختلال نتائج عن عدم توازن مـــدته لا تتعدى سنتين في جميع الأحوال و عـــدم التوازن ناتج عن تشوهات هيكليـة أو عـن ثقل المـــديونية الخارجية يجـــعل أخذ إستراتيجية طويلـة المـدى لاستعـــادة هـذا التـوازن، و فيـــما يلي أهم نقاط الضعف في كل الفـــروض و الآثـار المترتبـة علـى الإجـراءات الـتي خـــص بها لعلاج هذه الاختلالات.

1-1- من ناحية الفروض التي تقوم عليها هذه النماذج

1- إن فرضية نمـــوذج الصندوق بأن الاختلال في الـــتوازن الخارجي يعبر عن الاختلال الداخلي بالاقتصاد لأن زيـــادة فائض الطلب المحلي هو نتيجة الاختلال الـــخارجي، و هي بذلك تتجـــاهل التغيرات العالمية التي تمس اقتصـــاديات العـالم و يرجـع هـذا إلـى عـــدة أسباب منها على سبيل المثال:

1-1-1-التغيير في معدلات التبادل التجاري العالمي:

إن انخفاض سلـــع التصـدير و منـه تـدهور مـــعدلات التبـادل التجـاري الدولـــي للدول النامية جعل خسائرها ترتفع بشـــكل كبير. بحيث أنهـا ارتفعت خســـائرها بحـوالي 98 بليون دولار خـــلال فترة (1981 -1986م)[1]، و بذلك نجـــد أن التكييف الملائم قد لا يتـــحقق بشكل كلي في الاقتصـــاديات الـتي تطبـق فيهـا سياسـات الصنـــدوق دونـــما التحوط لدرجة تغيير الشروط الـــدولية؛ لأن الـدول الناميـة تعـــتبر دول مستوردة أكثر منها مصدرة

1-1-2- التغيير في معدلات أسعار الفائدة:

1- لقد لجأ كلا من صندوق النقد الدولـــي و البنك العالمي فـي كثـــير مـن الـــحالات إلى تغير شروط الاقتراض للدول النامـــية و ذلـك بتغيير أســـعار الفائـدة و بـذلك زادت خدمـــة الدين نتيجة تدفق رؤوس الأموال بحيث أصبـــحت صافي التحويلات توجه إلـــى

[1] - نمـاذج الإصـلاح الاقتصـادي الرئيسـية المقترحـة مـن خـبراء صـندوق النقـد الـدولي و مـدى ملائمتهـا للإصـلاح الاقتصادي بمصر، مرجع سبق ذكره، ص 96

تسديد هذه القروض بحـــوالي 13.7 بليون إلى 22 بليون دولار خـــلال عامي (1984 – 1985م)[2].

2- إن فرضية انخـــفاض العملة المحلية بغرض تحســـين حالة ميـزان المدفوعـــات إلـى أن هذه الفرضية مرهونة بعدة عوامل حتى تحـــقق نجاحا، فعملية التخـــفيض تتوقف على مـــرونات الطلب عل الصادرات و الواردات و العكـــس ما نجده في الـدول الـــنامية، إن هذه المـــرونات ضعيفة و بالتالي لن يـؤدي تخفيـض قيمـة عمـــلاتها المحليـة إلـى زيـادة صـــادراتها و بالتالي نجد أن فرضـــية زيادة عرض النقود عن الطلـب عليهـا يـــزيد مـن الدخل النقدي ويـــرفع من المستوى الـــعام للأسـعار ويـؤدي إلـى الطلـب علـى الـواردات وهي فكـــرة ناقصة لأنها لا تأخذ تكلفة الواردات.

3- افتراضـــية آلية التناسب بين التـــغيير في الائتمان المحلي و التغيـــير في الاحتياطيات الدولية، وبالتالي نجـــد أن البرنامج هدفه السيطرة علـــى الائتمـان المحلـي آخـــذا بمنهـج النـــظرية النقدية التي اهتمت بالتضخـــم علـى أنـه ظـاهرة نقديـة وبالتـالي يتـــجدد معـدل التضخم المتوقـع بالفـــرق بيـن معـدل نمـو عـرض النقـود ومعـدل نـــمو النـاتـج الـوطني الإجمالي الحقيقي، ما يجـــعل الدولة إلى إتباع سياسة تثبيت معدلات التضـخم عـــند أدنـى حد ممكن .

4- إن فرضية ثبات الأجـــور والرواتب ستؤدي إلى ارتـــفاع تكلفة الإنتاج مع تخفـــيض قيمة العملة المحلية ممـا يـؤدي إلـى ارتفـاع أســـعارها وبالتـالي تنخفـض قيمـة الأجـــور الحقيقية ويتم تدارك هذا الخلل برفع معدلات الأجور لمواجهة ارتفـــاع معـدلات التضـخم وهذا ما يتنـــاقض وسياسة صندوق النقد الدولي.

5- اعتمـــاد صندوق النقد الدولي على بعض المتـــغيرات و إهمـاله لبعـض المتغـــيرات الهامة مثل توزيع الدخل، مـــعدل النمو الحقيقي، العـــلاقة بين قيمة العملة المحلية ومعـدل التضـــخم، العلاقـة بيـن الأجـور الحقيقـــية وسـعر الصـرف الحقيقـي، العـــلاقة بيـن المدخرات المـــحلية والأجنبية، كل ذلك يعتبر من أهم عيوب هـــذه النماذج .

2-1- من ناحية الآثار المترتبة على إجراءات الإصلاح:

---

[2] -نفس المرجع السابق، ص 97.

1- عطـــاء أهمية للعرض النقدي، لأن خفـــض حجم الديون الخارجـــية يتحقق عند التعادل بين عرض النـــقود والطلب عليها وبالرغم من وجـــود إمكانية في التحكم في العـــرض النقدي لأن خلق النقود تكـــون تحت سيطرة البنـــك المركزي في الدول لنامية إلا أن هذا الإجـــراء يصعب تطبيقه عمليا، لأنه توجد عناصر أخرى لا تستطيع الدول النامية التحكم فيها مثل عـــدم توزن القطاع الخارجي وعدم توازن القطـــاع المالي مما يؤدي إلى وجـــود في بعض الحالات فائض غير متوقع في ميزان المدفوعات وشهدت التجربة البرازيلية عند انتهـــاجها سياسة نقدية انكـــماشية في سنة 1965م انتهى الأمر إلى توسع نقـــدي؛ يفوق النسبة المخططة بمدة ونـــصف المدة لوجود عوامل كان أهمها لجوء الحكومة لشراء محاصيل زراعية وخـــاصة البن وتخفيض العملة الوطنـــية مما ترتب عنه تخفيض الطلب علـــى الواردات.

2- إن توازن الناتج القومي الإجمـــالي والاستثمار وحجم العمالة والطـــاقات الإنتاجية المـــشغلة عند مستوى مرتفع يؤدي إلى إعـــادة هيكلة الاقـــتصاد ومنه القضاء على الإخـــتلالات الرئيسية. إلا أن خفض الإنفاق والـــواردات جعل مستوى التوازن أقل بكـــثير من المستوى المرغوب فـــيه، ولقد أظهرت الـــعديد من الدراسات أن انخفاض مـــعدلات نمو الناتج المحلي الإجـــمالي في فترة تطبيق سياسات التكـــييف وخاصة بالنسبة للدول ذات الدخـــل المنخفض .[1].

3- تـأثير السياسات الاستـــثمارية الانكماشية لبرنامج التكـــيف على حجم وهيكل الاستثـــمارات بحيث فرض الضرائب المخـــتلفة ورفع أسعار الفائدة علـــى الائتمان يؤديان إلى تخـــفيض الاستثمارات.

4- صعـــوبة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطـــنية و ذلك لضعف الطلـــب على الصـــادرات للدول النامية، و كذلك ضعـــف معدل الطلب على الواردات و يتطلـــب تحقيق سياسة التخفيض للنجـــاح المطلوب. أن تكون الســـلع المستوردة من النوع الذي يمكن تخفـــيف الاستهلاك مـــنه و هو أمر غير واقعي لأن معـــظم واردات الدول النامـــية من سلع المستوردة سلعا ضـــرورية يصعب الاستغناء عنها، كما انه يجب أن

---

[1] - د/ سهير محمود معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 83

يكـــون المعيـار الإنتـاجي منتـــجا لسـلع بديلـة للسـلع المستـــوردة و هـذا غيـر موجـود في الدول النـــامية، فمعظم السلع المســـتوردة لا يمكن إنتاجها محـــليا لضـعف الاسـتثمار المحلـي ممـا سـبق و أن نمـاذج صـندوق النقـد الدولـــي مـا هـي إلا انعكـاس لاتجـــاهات النظرية النقدية.

2- تقييم نماذج البنك الدولي:

لا تخلو برامج البنك الدولي من بعض العـــيوب يمكن إدراجها فيما يلي:

1-عدم وضوح سياسات معينـــة لتحقيق نمو مرغوب أو توازن لميـــزان المدفوعات، كما أن النموذج لا يحتوي على أسعار.

2-عدم ربط قيمـة الصـــادرات بإجمـالي الناتـج المحلـي بـالرغم مـن أن دالـــة الـواردات للسلـــع المستهلكة مرتبطة بإجمالي الناتج المحلي

3-نجد أن واردات الســـلع الرأسمالية مرتبـــطة بالاسـتثمار، و واردات الـــسلع الغذائيـة مرتبطة بالاستهلاك الذاتي.

4-صـعوبة الإحلال بيـن عـــوامل الإنتـاج بالـدول الناميـة و بالـــتالي نجـد أن الـواردات ضـــرورية لعملية الإنتاج و هي غالبا غـــير قابلة للتغيير

5-إن عملية تخفيض قيمة العمـــلة الوطنية لن تؤدي إلـى خـــفض تكلفـة الصـــادرات أو الإنفاق على الواردات

6-حســـب نظام الفجوتين فإنه يساعد علـــى وجود التدفقات الرأسمـــالية الدولية و منـــها زيادة الادخار مما يـــؤدي إلى تـوجيه فـــوائض الادخـار إلـى الـدول الناميـة فـي شـــكل استثمارات أجنبيا لكن أغلب الدول الرأسمالية تعاني من نقـــص الفوائض الادخارية.

7-إن صعوبة تحقيـق افتراضـــات ثبـوت معـدلات الادخـار و وجـــود معـدل مسـتهدف، جـــعل من نموذج البنك الدولـــي الموسع بالسكـــون.

8-عدم تـوازن نمـاذج البنـك الدولـــي فـي حالـة وجـود اختلاف بيـن الفجـوة الادخـــارية وفجوة الصرف الأجنبي مما يـؤدي إلـى اختلال فـي سـوق الـــسلع المحليـة و عليـه اتجـه البنـــك إلى تطبيق سياسة التعديل الهيكلي خـــلال الثمانينات بنموذج الفجـــوتين.

الخلاصة

نجد أن المؤسسات المالية العالمية في تشخيصها إلى مشاكل التنمية في الدول النامية وجدت نفسها في رواق تطبق عليه جميع نظرياتها و بالتالي وجدت مجموعة من نماذج الإصلاح و جعلت من نموذج جون جاك بولاك كمرجع أساسي تهتدي إليه كل الدول في تطبيقاتها على اقتصادياتها دون الخوض في خصوصيات كل بلد على حدة، و قد اشتق من هذا النموذج مجموعة أخرى من النماذج لازالت تطبق إلى يومنا هذا، و عندما تداخلت في الصلاحيات بين البنك الدولي و صندوق النقد الدولي ظهرت بعض التغيرات في هذه النماذج و بالتالي لجأ البنك الدولي إلى إجراء بعض التعديلات على نموذجه، مما جعل أن المتغيرات تتداخل فيما بينها. و هذا عند تقييم هذه النماذج ظهرت مجموعة من العيوب سواء أكان من ناحية الفروض التي تقوم عليها هذه النماذج و منها معدلات التغيير في التبادل العالمي أو التغيير في سعر الفائدة أو من ناحية الإجراءات الإصلاحية بإعطائها الأهمية للعرض النقدي بخفض حجم المديونية (المحلي و الخارجية) مع عدم وضوح سياسات معينة لتحقيق النمو. إن هذه النماذج وصفت إلى جميع الدول التي تعاني من اختلالات هيكلية و منها الجزائر، و بالتالي ما هي البرامج التي اقترحت على الجزائر و النتائج المحققة بعد تطبيقهم؟ و هو ما سوف نتطرق إليه في الفصل القادم.

تمهيد

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنيـــة الاقتصادية الدولية من تـــدهور فـي معدل النمو الاقتصادي في الدول الصنـــاعية و منهـا ضـعف التـــجارة الدوليـة و انهيـار أسعار المـــواد الأولية و انعكـــس ذلك على الـدول الناميـة و منهـا الـــجزائر، فقـد عـانى الاقتصاد الجزائري مـــن تدنى معدل النمـــو الاقتصادي و ارتفاع عجز الميـــزانية العامة و ارتفاع معدلات التضـــخم و البـــطالة و تدهور الخدمات العامـــة للدولة، و تفـاقم عجـز المـــدفوعات و ارتفـاع حجـم المديـــونية الخارجيـة. بـدأت الجزائـر فـي انتهـاج سياسـة إصلاحية بداية من سنة 1988بعد استفحال الأزمة الاقتصـادية لعـام 1986 الـتي أثـرت بشكل مباشرة حيث تدهورت الوضعية الاقتصـادية متمثلـة فـي "انخفـاض إجمـالي الناتـج المحلي الحقيقـي خـارج المحروقـات بنسـبة 1.5% فـي المتوسـط 1986-1991 و تـأثرت الوضعية المالية للمؤسسات العموميـة نتيجـة القـوانين المفروضـة علـى الأسـعار وتسـريح

العمال مما أدى انسياب المهارات و الكفاءات إلى القطاعات الأخرى و خاصة القطاع الخاص"[1]، وبالتالي جاءت فترة التحولات التي زادت من الأزمة و \اصبحت الطاقة المالية للجزائر مرهقة من جراء تدفق الأموال لتظهر المؤسسات و بقية المتطلبات خاصة مع التغيير الذي طرأ على السياسة الاقتصادية الجزائرية عقب دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث أنه صدرت مجموعة من قوانين و المراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح.

المبحث الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي

إن تعثر الجزائر[2] في تسديد ديونها و أعبائها مما جعلها تتجه نحو نادي باريس لإعادة جدولة ديونها و محاولة استرداد الثقة الائتمانية لها واشترط الدائنون ضرورة التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي كشرط مسبق لأي تفاوض، و نشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة و صندوق النقد والبنك الدوليين من جهة أخرى و تم التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية و الخارجية و إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري و تحريره بالاعتماد على آليات السوق و الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية

و من أهم البرامج هي:

1- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول 31/05/1989 إلى 30/05/1990م:

إن العلاقة المباشرة للجزائر بصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينيات من القرن الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الاتفاقات بين الجزائر و الصندوق، بعضها نفذ جزئيا و البعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الاتفاق و هو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق، في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات و مع توقف منح

---

[1]- كربالي بغداد، الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية 2003/2004، ص 191.

[2]- انضمت الجزائر إلى مؤسسة صندوق النقد الدولي بتاريخ 26/03/1963، و كانت حصتها تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة

القروض و المساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، و إصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية. أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية و الرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف و محتوى الاتفاق يرمى إلي تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف و قيمة الدينار و الفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية و علية تم صدور قانون النقد و القرض[1] الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية و مراقبة المنظومة البنكية و إن إجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي :

1- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع و الخدمات و ذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري و خاصة فيما يخص السجل التجاري، استحداث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، إصدار بعض الأحكام الجبائية ، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك و منح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص و هذا من شانه انه يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

2- إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي يرمى إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي و العمل على جلب الموارد الادخارية وعدم اللجوء إلى إصدار النقد. وذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة بنسبة 20% و رفع سعر إعادة الخصم مع إنشاء سوق مشتركة بين البنوك .

و أهم مبادئ هذا القانون:

- " منح البنك المركزي الاستقلالية التامة.

[1]-القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 يتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أفريل 1990

- إعطاء أكثر حركية للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص و المؤسسات.
- تناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات العمومية.
- محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات.
- وضع نظام مصرفي فعال من أجل تعبئة و توجيه الموارد.
- وضع هيئة جديدة على رأس المنظومة المصرفية تسمى مجلس النقد و القرض[1]..

3- السماح بإنشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية

إن مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من اجل استقرار الاقتصاد الجزائري[2] بحيث انه خلال هذه المدة سجلت ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 إلي 28.4% سنة 1990 و تقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات، تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلى الدولة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار إلى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989م إلى 28.379 مليار دولار سنة .1990 كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68% في سنة 1988م إلى 52% سنة 1991م.

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 03/06/1991 إلى 30/03/1992

إن لجوء الجزائر إلي صندوق النقد الدولي مرة أخرى من اجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من اجل إيجاد التوازنات على المستوى الكلي و عليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي :

---

[1] 1- د/ بلمقدم مصطفى و د/ أبوشعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مطبوعة ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، 14-15 ديسمبر 2004 جامعة حسيبة بن بوعلي شلف الجزائر

[2] 2- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي- لجنة التقييم- تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الأول سنة 1998- نوفمبر 1998 – الدورة الثانية عشر – ص 9

- إصـــلاح المنظومة المالية بما فيـــها إصلاح النظام الضريبـــي و الجمركي و الاستقلالية المالـية للبنك المركـزي .

- تخفيض قيـمة سعر الصرف و إعـادة الاعتبار للدينار الجـزائري .

- تحرير التجـارة الخارجية و كذلك الداخلية و العـمل على رفع صادرات النـفط .

- تشـجيع أنواع الادخار و تخفيـض من الاستهلاك .

- تحرير أسعار السلع و الخـدمات و الحد من تدخل الـدولة و ضبط عملية دعـم السلـــع الواسعة الاستهـلاك بتقليل الإعـانات.

إن مجـموعة القوانـــين الـتي تـم إصـدارها فـي هـذه الفـــترة تـوحي بـأن الجزائـر عـازمة على تطبيق الإصـــلاحات المفروضـة مـن قبـل صـــندوق النقد الـدولي و كـانت الإنـــجازات المحققة كالتالي:

- تحرير[1] أكثر من 75% من الأسعـار الخاصة بكل فـروع النشاط الاقتصادي وامـتد ذلـك إلـى غايـة جويليـة 1992 وخاصـــة المـواد الغذائيـة إلـى جـــانب المـواد الوسـيطة والكـمالية._

- ⊏ إصـدار بعـــض التشـريعات[2] الـتي تحـدد شـروط التـدخل فـي نطـاق التجـارة الـــخارجية و الداخلية من استيراد و تصدير و فتـح الحسابات بالعملـة الصـــعبة و تنظيم تجارة الجـملة .

- ⊐ إصدار مراسـيم[3] تخـص النظـــام المـالي كإنشـاء سـوق القيـم المـــنقولة و هيكلـة السوق المـــالي

- ⊓ إصلاح النظام الضريبي و تحـرير القيود الجمركية وذلك بإدخـال تغييـرات علـى بعض المـراسيم التي تمس الرسوم علـى الخدمة العـامة .

---

[1]1- Ahmed BOUYAGOUB, l'économie Algérienne et le programme d'ajustement structurel, N°21 Printemps 1997,
http://confluences .ifrance.com/confluences/motscles/francais/ algerie.htm

[2]2- المرسوم التنفيذي رقم 90-145 المؤرخ فى 22ماى 1990، يتضمن تطبيق المادة 125 من القـانون رقـم 89-26، المؤرخ في 31 ديسمبر 1989 و المتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسـمية للجمهوريـة الجزائريـة، العـدد 21 الصادرة بتاريخ 23 ماي 1990.

[3]3- المرسوم التنفيذي رقم 91-169 المؤرخ في 28 ماي 1991 المتضمن تنظيم المعـاملات الخاصـة القيـم المنقولـة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26 الصادرة بتاريخ 01 جويلية 1991

- ㅂ تشجيع الاستثمار الخارجي[1] و فتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.

و خلال هذه المدة تحققت النتائج التالية :

- ㅅ انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990م إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991م إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992م مع ارتفاع خدمة المديونية . حيث انتقلت من 73.9% في سنة 1991 إلى 76.5% سنة 1992.

- ㅇ بلغ رصيد الخزينة 14 مليارا دينارا كفائض نتيجة تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة و إلى ارتفاع الإيرادات .

- ㅈ بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليارا دولارا حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار و الواردات 8.03 مليارات دولارا .

- رفع معدل الخصم[2] في أكتوبر 1991م من 10.5% إلى 11.5% سنة 1992م مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17% حيث الهدف من ذلك تحقق سعر فائدة حقيقي موجب و بالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات.

لكن ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2% من إجمالي الناتج المحلى وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5% من إجمالي الناتج المحلى خلال الفترة (1992-1993م) مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2% كما أن نسبة البطالة و صلت إلى 23.2% .

---

[1]4- القانون رقم 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 المعدل و المتمم للقانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بالأنشطة و البحث و الاستغلال مع الشريك الأجنبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63 الصادرة في 07 ديسمبر 1991.

[2]1- د/ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2004، ص 190

و نتيجة تفاقم المشاكل وحدة الأزمة الاقتصادية و خاصة الاختلالات الهيكلية التي مست مختلف قطاعات الاقتصادية سواء تعلق الأمر بالانخفاض الحاد لأسعار المحروقات[1] حيث انخفضت الجباية البترولية من 24.1 مليار دينار إلى 16.1 مليار دينار بين سنتي 1990م و 1991م، وهذا ما أثر على ميزان المدفوعات ، لان الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولي على صادرات المحروقات. أو تعلق الأمر بعجز الخزينة العمومية في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي ، كما شهد نهاية سبتمبر 1991م تخفيضا لقيمة الدينار حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 18.5 دينار سنة 1991م بعدما كان الدولار الواحد يقابله 8.9 دينار سنة 1990م و كان ذلك نتيجة صدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات المتخذة من قبل الجزائر و ضمنيا الاعتراف بالسوق الغير رسمية، و إن انخفاض قيمة الدينار أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم المحسوبة بمؤشر الأسعار عن الاستهلاك مقدر بـ 31.8% أي بمستوى يفوق التضخم عند الشركاء و التجاريين الرسميين و نجم عن ذلك زيادة حقيقية لقيمة الدينار تقدر نسبتها بـ 28% سنة 1992 و الجدول التالي يبين ذلك.

الجدول (4-1) تطور أسعار الصرف (1985-1993)

	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
1-السعر الاسمي المتوسط دج/ الدولار الأمريكي	5	4.7	4.8	5.9	7.6	9	18.5	21.8	24.12
2-مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي	100	92	82	66	58	51	25	32	*14.2
3-نسبة سعر الصرف الموازي: نسبة الصرف الرسمي	4.9	4.5	4.9	4.9	4.9	4	1.6	2.4	//
4-التضخم (مؤشر الأسعار عند الاستهلاك)	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3	16.7	22.8	31.8	20.5

* التغيرات السنوية بالنسبة المئوية

المصدر: التقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص 43

إن مع حلول سنة 1992م سجلت الجزائر عجزا في الخزينة بلغ 100 مليار دينار[2] سنة 1993م أي بنسبة 7.4% من إجمالي الناتج الداخلي ويعود ذلك إلى

[1]2- Ahmed BOUYAGOUB, Entreprise publique structurel et privatisation, Les cahiers du CREAD, Algérie 2001, N° 57, page 7 et 9

[2]1- التقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص 37

قرار الحكومة الجزائرية برفع أجـور و رواتب العمال في سبتـمبر 1991م و كذلك إلى المسـاعدات الممنوحـة إلـى فئـة الشـبكة الاجتماعيـة ابتـداء مـن فيفـري سـنة 1992م وبالـتالي انتقلت الكتلة النقدية الخاصـة بالأجور من 71 مليار دينار عـام 1991م إلـى 110.3 مليار دينـار سنة 1992م أي بزيادة تتـجاوز 50% بـالقيمة الجـارية و ما يزيد عن 23% بالقـيمة الحقيقية، بالإضافة إلى ارتـفاع النفقات التحويلية بنسبة 50% بالقيمة الحقـيقية و بالتالي فإن عجز الخزينة لسـنة 1993م أدى إلى ارتفاع نفقات المـيزانية.

كما سجلت الإيرادات انخفاضا بسبب انهيـار أسـعار النفط حيث انخفض سعر البتـرول الخـام[1] مـن 21.07 دولار للـبرميل سنة 1992م إلـى 17.65 دولار مـع ارتـفاع أسعار الصرف حـيث ارتفع سـعر الدولار مـن معدل 21.82 دينـار إلـى 23.25 ديـنار لنفس الفترة، و نتيجة لرفـع كتلة الأجـور و المرتبـات طبقـا لإجراءاتـه الجـزائية على الجزائر بمنعـها من سحب القسـط الأخير المقدر بـ 75 مليون دولار من قيمة القـرض الممنوح لها في تلك الفـترة، و بالتـالي نجد أن صندوق النقد الـدولي طـبق شروطه الواردة في مـيثاقه.

3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995

إن انخـفاض سعر البترول أدى إلـى انخفـاض مـداخيل الجزائـر الخارجـية ومنها لجأت الجزائر إلى المـديونية الخارجيـة[2] و قـد تضـخم حجـم الـديون الخارجيـة خـلال فترة 1986ـ 1991 كما زادت معـدلات خدمة الدين التي أصبـحت تلتهم أكـثر من 80% من حـصيلة الصادرات، ما يجـعل الجزائر تستدين لاستيـراد المواد الغذائية فإنها ألحقت أضـرارا كبيرة بجهاز الإنـتاج الذي كان يحـتاج إلى القروض، وبالتـالي رفضت الجزائر اللجوء إلى إعادة جدولة ديونـها مما جعلها تخصـص نحـو 21% مـن الناتج الوطـني الإجمـالي لسد خدمـة الـديون سـنة 1990[3]ـ كـل هـذه المشـاكل أدت

---

[1] 1- Abderrahmane LELLOU, La formation des salaires en Algérie entre l'économie administrée et l'ajustement structurel, Revue Algérienne d'économie et gestion N° 2, mai 1998, Université d'Oran, page 120

[2] - Rabah ABDOUN, Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998), Les cahiers du CREAD N° 46/47 4ème Trimestre 1998 et 1er Trimestre 1999, page 28, 29

[3] 3- المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، عـائق أمـام التنميـة الأورومتوسـطية، تقريـر المجلـس الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر، الدورة العامة الخامسة عشر، ماي 2000، ص 43

بالجزائر بالاستنـــجاد بصنـدوق النقد الـدولي و ذلـك مـن خلال تحـــرير رسـالة القصـد (النية) التي على ضـوئها تضمنت الإصـــلاحات التي تنـوى الجزائـر علـى تفعـــيلها فـي الواقع من خلال إستراتيـجية اقتصادية جـديدة ترمي إلى الدخول فـي اقتصـــاد السـوق و التخفيف من المشـاكل الاجتماعية كالبطالة و السكـن. إن هذه الإستراتيجية تتلخـص فيما يلي:

1- تحقيـق التوازنات الداخلية و الخارجـية و ذلك برفع النمو للناتـــج الـداخلي الخـام ومنه تخفيـض معدل التضخم و ذلك باستخـدام إعادة تـوازن الأســعار و مراجـــعة تخفيضـــها و رفع الدعم عنها.
2- ترسيخ قواعد اقتصـــاد السوق و تشجيع الاستثـمارات الأجنبية المبـاشرة .
3- إعادة هيكـلة مؤسسات الدولة و تعميق الإصـــلاحات الهيكلية للاقتصـــاد.
4- تحـــرير التجارة الخـــارجية.
5- توفـير السكن من خلال إعطاء الأوليـــة لقطـاع البنـاء و المحافـــظة علـى القدرة الشرائـية للفئات الاجتـماعية .

إن هذه الإستراتيجية في اعتـقادي مستوحاة من شرطـية صندوق النقـــد الـدولي . وعليـه وافـــق الصـندوق علـى هـذه الإستراتيـــجية بمنحـه مسـاندة مالـــية مقـدرة بـــ 731.5مليـون حقوق سحب الخـاصة و تخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامـــج التعـديل الهيكلي ممـــا أدى بالجـزائر إلى استرجاع ثقـة المؤسسات الـمالية العالمية و تمت إبـرام عدة اتفاقيات مـن اجل إعادة جدولة الـديون حـسب الجـدول الزمني التالي:

جدول (4-2) إعادة جدولة الديون

السنة	البلدان الدائنة
سبتمبر 1994	هولندا-النمسا-كندا-فرنسا
اكتوبر 1994	بلجيكا-فيلندا-اسبانيا-برتغال
نوفمبر 1994	دانمارك-المانيا-سويسرا
ديمسبر 1994	السويد- الولايات المتحدة الامريكية-اليابان-ريطانيا- النرويج
مارس 1995	ايطاليا

المصدر من إعداد الباحث

و بالتـــالي جعلت الجزائر تلـــجأ إلى إعادة جدولة ديونها[1] وأرغمت علـى البـــحث عـن تمويـل مسـبق للمحـــروقات فطلبـت مـن إيطاليـا و مـن القـــرض الليـوني إعـادة هيكلـة الديـــون المقدرة بـ 2.352 مليار دولار، إلا أن الضـــمانات الـتي طلبتهـا مـن الجـــزائر بخصـــوص تسديد الفوائد المستحـــقة على القروض التي تعاد هيكلـــتها كانت صعبة و لم يـــتم ذلك و نفس الشيء بالنسبة للقـــرض الليوني. بحيـث تعـثرت مســـاعي الجزائـر في تحقـــيق ذلك إلا أن الإيرادات الصـــافية الباقية بعـد تسـديد أصـل الـدين لـم تتـــجاوز مليار دولار فـــي سنة 1993م، و قدرة خدمة المـــديونية في نفس السنة بنـــسبة 18.9% من النـــاتج الوطني الإجمالي[2] أما الأســـباب التي دفعت الجزائر لإعادة جـــدولة ديونـها الخـــارجية فنوردها بإيجاز فيما يلـــي:

1- ظهـــور عجز في ميزان المدفوعات سنـــة 1992م نتيـــجة زيادة الإنـــفاق علـى تنشيط الاقتصاد و ذلك بـــزيادة الاستثمار من جهة و تموين إعـــادة تأهيل الشـركات والمـــؤسسات الاقتصادية من جـــهة أخرى.

2- ضـــــرورة تـوفر مـا يقـارب 7.6 مليـار دولار لـدفع العـــملية الإنتاجيـة فـي الاستـــمرار خاصـة و أن الحصـول علـى قـروض جديـدة أصبـــحت صـعبة جـــدا نتيجة لتردي الأوضـــاع الاقتصـــادية.

3- عجـــز ميزان مدفوعات الجزائر بعد التراجـــع المسجل في أســـعار النفـط حيـث قدر العجز بـ 1.3 ملـــيار دولار سنة 1994.

4- ارتفاع حاد في التضخم مع عجز في استيراد قطـع الغيـار و الآلات الصـناعية مـا أدى إلى ضعف الطاقة الإنتاجية للمؤسسات بنحو 50%.

5- امتناع بعض الدول عن منـــحها قروض للجزائر إلا بعـد اتـــفاقها مـع صنـــدوق النقد الدولي و خاصة فرنسا لأنـــها من أكبر دائني الجـــزائر.

---

[1] 1- الحكومات التي رفضت إعادة الجدولة: حكومة قاصدي مرباح، حكومة بلعيد عبد السلام، حكومـة مولـود حمـروش هذه الأخيرة طلبت مساعدات من صندوق النقد الدولي، أما حكومـة رضـا مالـك فقد أبـدت حسن النيـة فـي قبـول إعـادة الجدولة.

[2] 1- المديونية الخارجية لبلدان جنوب البحر المتوسط، عائق أمام التنمية الأورومتوسطية تقرير المجلس الاقتصـادي و الاجتماعي، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 199

و بررت الحكـــومات المتعاقبة على رفض إعـــادة الجدولة لسببين:

1- الوضـعية الماليـة الحســـنة فـي تلـك الآونـة، فكـانت الجـــزائر تقـوم بتسـديد مستحـــقاتها نتيجة لفوائد الصـــادرات من النفط و الغاز قبل تـــدهور أسعارها.

2- كانت الجزائر ترفض هيمـــنة الخزينة الـــفرنسية بحكم كونهـا المـدين الأســـاسي لهـا فـإذا مـا قبلـت إعـادة الجدولـة حتمـا ستـــخضع لشـروط فرنسـا مـن خـــلال المفاوضات التـــي تجري في نادي بـــاريس .

و قد سمـــحت هذه العملية بإعادة جدولـة 16 مليـــار دولار حيث تـم الحصـــول على إعادة الجـــدولة الأولى مع نادي بـــاريس في نهاية ماي 1994م في أعقـاب اتـــفاق تحقيق استقرار لمدة سنـــة مـع الصـندوق، تـم فـي هـذه العمليـة إعـــادة جدولـة مـا قيمتـه 400.4 ملـــيون دولار على 16 ســـنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع و علـــيه فإن خدمـة الـديون بمقـــتضى المبـالغ المعـاد جـدولتها لا يســـتأنف إلا فـي شـهر مـاي 1992م، وتعـــرف الطريقـة المعتـــمدة بالطريقـة المختلطـة أو المشـــتركة و تتمثـل فـي سـداد استـــحقاقين في السنة أحـــدهما في 30 ماي و الثـــاني 30 نوفمـبر و هـي تدريجيـة؛ لأن المبالغ المصـــروفة بمقتضى خـــدمة الدين عند انقضـــاء فترة الأعباء سترتفع تدريـــجيا و هكذا نسبة 52% من المبـــالغ سيتم دفعها على مدى 9 سـنوات و نســـبة 48% الباقيـة ستدفع خلال الســـنوات الثلاثة الأخيرة.

و من ناحية أخرى فإن الصـــندوق يقدم مبلغ 260 ملـــيون دولار لـدعم مـــيزان المدفوعات و فترة سدادها هي 5 ســـنوات، ثلاثة منها معفاة مـــن دفـع خـدمتها و عليـــه فإن مبلغ 240.5 مليون دولار هو الـــذي يحرر فورا لـــعملية سحب مبلـغ 840 ملـــيون دولار، و قد ساعدت إعـــادة الجدولة المبرمة ســـنة 1994م علـى خفض قسط خـــدمة الدين حسب جداول المديونيـة إلـى 35.5% بـــدلا مـن 96% و لـو أن هـذا الاتـــفاق لـم يبرم، و ابـــتداء من 1995م ارتفع هذا القـسط إلى 84%.

و عليه تقدمت الجزائر مرة ثانية أمام نادي باريس في جـــويلية 1995م، و تقدمت المـــرة الأولى أمام نادي لندن للحصـــول على اتفاق إعادة جدولة ديـــونها الخاصـة و لـم تحقـق هـــذه الأخيـرة إلـى فـي جويليـة 1996م و قـد وصـــلت المبـالغ المثبتـة بمـوجب

اتـــفاقين إلى 7 ملايير و 2.3 مليار دولار على التـــوالي؛ و عليه فإن مجموع 14ملـــيار دولار كـان موضـــوع إعـادة الجـــدولة و سـاهمت عمليـات التـــمويل الاسـتثنائية الـتي منحتها مختلـــف هذه المؤسسات المتعددة الأطـــراف في رفع هذا الرقـم إلـى 20 مـــليار دولار، فإعـادة الجـــدولة هـي عمليـة تتمثـل فـي تخـــفيف عبـء الـديون و كـذا تلطيـف مفـــعول الاستحقاق و الـــجدول التالي يبـــين المديونية الجزائرية في البرامج الثلاث:

الجدول (4-3) المديونية الجزائرية في سنـــوات الدراسة

السنة	مخزون الديون(1)	تسديد أصل الدين (2)	خدمة المديونية (3)	إجمالي الصادرات (4)	$\frac{1}{4}$	%
1990	27858	6779	8804	13780	202	؟
1991	28199	7220	9168	13200	213	69.4
1992	26813	7202	9303	13067	205	71.2
1993	25757	7362	9146	11894	217	76.9
1994	26000	3130	4520	-	-	47.1
1995	31600	2474	4244	-	-	38.8

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر، ماي 2000،

تقرير حول المديونية الخارجية (1994)، ص 52

إن الاتفاق الثالث المسمى باتفاقـية الاستعداد الائتماني تتلخص أهدافه فيما يلي:

1. إعـادة تجديد الدور الذي تقوم بـــه الدولة.
2. البحـث عن التوازنات المـالية الكلية .
3. التخفـيف من حدة البطالة و ذلك بتكثيف الشـغل و الإنتاجية الفلاحية عن طـــريق اسـتخدام المـوارد البشـرية و زراعـة المســـاحات القابلـة للزراعـة و توســـيع المساحات المسـقية.
4. انخفاض قيمة الدينار بحيث وصل إلى 36 دينار مقابل دولار واحد.
5. العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام بيـن 3% و 6% و ذلـك خلال سـنة (1994-1995م)
6. إعطاء أهمية للاستثمـــارات الوطنيـة و الأجنبـــية و تشـجيعها ،و انتعـــاش قطـاع الصـــناعات عن طريق عمـليات إعادة الهيكلة .
7. تنوع الصـــادرات خارج مجال المـحروقات، و إعطاء قطـــاع المحروقات قانونا .

8. التخلـص التدريجي من دعـم الميـزانية لأسـعار الاسـتهلاك و الإنتـاج الزراعـي وكذلك الشـبكة الاجتمـاعية، و ذلك للقضاء على عجز الخزينـة المقـدر بـ 9.2% سنة 1993م
9. تقلـيص الإعفـاءات مـن الرسـوم علـى القيمـة المضـافة و كـذلك الحقـوق الجمـركية.

إن المتتبع للإجراءات المـتخذة فعليا في الميدان يدرك تسارع تنفيذ الاتفاق المـبرم مـع الـصندوق.

و لقد عبر هذا الأخـير في عدة مناسبات عن ارتيـاحه لتنفيذ هـذا الاتفـاق وبلوغه الأهداف المـسطرة. و باعتبار الصندوق لا يهمه إلا تحقيق النتائـج مـع غـض النظر عن الآثار حيث أن أثـار هذا الاتفاق تتخلـص فيما يلي[1]:

1. ارتفـاع نسبة السلع المحررة و أسـعارها إلى 84 % من إجمالي السلـع المدرجة في مؤشـر أسعار الاستهلاك .
2. رفع أسعـار الخدمات بنسبة تراوحـت بين 20% إلـى 30% فـي مجـال النقـل و الـهاتف و الخدمـات البريديـة.
3. تعـديل أسعار الكهرباء و الحـليب كل ثلاثة أشهر .
4. لم يتحـقق النمو الـمقدر بـ 3 % وصل الناتج المحـلي الحقـيقي إلـى نمـو سـلبي بلغ 0.4 % و راجـع ذلك للظروف الاقتـصادية و السـياسية و الأمنيـة و كـذلك انخفـاض الإنتـاج الزراعـي بنسـبة 5 % ، كمـا أن الإنتـاج فـي قطـاع المحروقـات عـانى مـن بعـض المشـاكل المتعلقـة بالصـيانة مـما أدى إلـى انخفـاض الإنتـاج به إلى 2.5%
5. ارتفاع في أسـعار المواد الغذائية قدره 40 % و ارتفاع أسـعار المحروقات بـ 15 % و الغـرض منه تخفيف العجز و تخفيف نفقـات الدولة و التي قـدرت بـ 25.7 مليار دولار.

---

[1]1- د/ الهادى خالدى – المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي- دار الهومة للنشر أفريل 1996، الجزائر، ص 210، 212، 213

6. تم تمـويل العجز من المـوارد المكتسبة من إعادة جـدولة الديون الخارجية .
7. تحقيق ارتفـاع الائتمـان المحلـي بنسـبة 10 % فـي سـنة 1994م مقابـل زيـادة قـدرها 14.2% كـانت مقـررة فـي البرنامـج و هـذا يـترجم تبـاطؤ النمـو فـي الائتـمان المحلي المقدم للقطـاعات الاقتصادية .
8. رفع معدلات الفـائدة خلال سنة 1994م و إلـغاء السـقوف علـى الفوائـد المديـنية والسقوف على الفـائدة في السـوق النقدي فـيما بـين البنوك .
9. فرض نسبة 2.5% كاحتياطي إلزامي على كـافة الودائـع بالعملـة الوطـنية و فـي نفس الوقت طـرحت الخزينة سندات بأسـعار فائدة مقدرة بـ 16.5 % سنويا.
10. تأجيل تطـبيق الزيادة في الأجور المـقررة و المقدرة بـ 12.5 % و التـي كـانت من المفـروض تطبيقها في الربـع الأخير من سـنة 1994م.
11. وصـل معدل التضخم إلى حدود 29% مقابل 38% متـوقعة في البرنامج
12. تخفيض مديونية الحكـومة اتجاه النظام المصـرفي بمبلغ 22 مليار دولار
13. تقليص العجز الكلي في المـيزانية العامـة بالنسـبة للنتائـج المـحلي إلـى 4.4% مقابل 5.7 % المقـدرة في البرنامج الحكومي.

المبحث الثاني: برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998

كـانت الجزائـر تختنـق بحبـل مـن الـديون بالعملـة الصـعبة الـتي غالبـا مـا أبرهمـا باستخفاف[1] مع المؤسسات الماليـة الدوليـة و بـالرجوع إلـى المديونيـة نجـد أن المديونيـة الخارجية قـد تراجعـت حسـب مـذكرة بنـك الجزائـر بيـن 1997 و 1998 بحـوالي 750 مليون دولار لتصل إلى 30.47 مليار دولار مقابل 31.22 مليار فإن انهيار أسـعار النفـط و تراجع المداخيل أفرز ارتفاعـا محسوسـا لمعـدل خـدمات الـديون وخاصـة بعـد أن تمـت إعادة جدولة 50 % من القيمة الإجمالية للمديونية الجزائرية مع تراجع للديون متوسطة و بعيدة المدى إذ بلغت سنة 1998 حـوالي 30.26 مليـار دولار مقابـل 31.06 مليـار دولار عام 1997 في حين ارتفعت في نفس الفترة قيمة الـديون قصـيرة المـدى إلـى 212 مليـون

[1]- د/ عبد اللطيف بن اشنهو، عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق 1999-2000، إخراج ألفا ديزين ALPHA Design، فيفري 2004، ص 40

دولار مقابل 162 مليون عام 1997. و إن تقلبات أسعار النفط و ما ترتب عن ذلك من تراجع المداخيل و خسارة الجزائر ثلث عوائدها النفطية في حدود 3.5 مليار دولار أثرت سنة 1998 على عدة مؤشرات المرتبطة بالمديونية الجزائرية خصوصا تلك المرتبطة بمعدل الديون مقابل قيمة الصادرات و خدمات الديون، فإذا كانت قيمة الديون متوسطة و بعيدة المدى قد تراجعت بقيمة 799 مليون دولار مقارنة بعام 1997 و إذا كان المعدل الخارجي مقابل الناتج المحلي الخام قد سجل تطورا محسوسا، حيث بلغ نسبة 64.8% مقابل 66.4 % سنة 1997 في حين وصلت نسبة خدمات الديون إلى 47.5% مقابل 30.3% سنة 1997، هذا المعدل المسجل يعد مرتفعا مقارنة بالسنوات الماضية و مثل المعدلات المسجلة قبل مشروع الجزائر في تطبيق اتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي و إعادة جدولة الديون الخارجية وفق هذا الاتفاق كما أن احتياطي الصرف انخفض من 8.8 مليار دولار سنة 1998 و أقل من 7 مليار دولار بداية سنة 1999 فضلا عن تسجيل فائض قدر بأقل من 1 مليار دولار في الميزان التجاري الجزائري سنة 1998 مما أجبر الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التقشفية لضبط الموازنة و المحافظة على التوازنات الكلية مثل تجميد عدد من المشاريع و و ترشيد النفقات في ميزانية بعض المؤسسات و الهيئات، كما أن تركيبة الديون الخارجية الجزائرية تبرز هيمنة المقترضين الأوروبيين حيث تمثل القروض (طويلة ومتوسطة المدى) المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي 60% باستثناء القروض المتعددة الأطراف فيما يبقى الدولار الأمريكي العملة المهيمنة على نسبة الديون الجزائرية بنسبة 42.2% و إن سجل تراجعا مقارنة بسنة 1997 حيث بلغت آنذاك 44.8% في حين يمثل الفرنك الفرنسي 24.1% و الين الياباني 12.2%.

الجدول (4-4) تطور المديونية الجزائرية بمليار الدولار الأمريكي

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل*	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.473

* مدة ابتدائية تمتد إلى سنة على الأكثر

المصدر: مذكرة بعنوان "وضعية الديون الخارجية للجزائر" صادرة في شهر فيفري 1999، منشورات بنك الجزائر، الديون إلى غاية 31/12/1998

هذا ما أدى إلى وضعية مزرية للاقتصاد الجزائري حيث يعاني من اللاتوازن على المستوى الداخلي والخارجي و تنامي حدة الاختلالات الاقتصادية على رغم تطبيقها لمجموعة من الإصلاحات امتدت إلى نهاية 1993م و بهدف معالجة تلك الأوضاع قامت الجزائر بتوقيع اتفاقا مع صندوق النقد الدولي في بداية سنة 1994م، و الذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى الذي يغطي الفقرة من 10 أفريل 1994م إلى 31 مارس 1995م اتفاق آخر سنة 1995م تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995م إلى 01 أفريل 1998م. وإن أهم محاور هذا البرنامج نلخصها فيما يلي:

1- السياسة النقدية:

تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال، وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة و الحد من التوسع الائتماني و ضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، و قيمة السقوف الائتمانية، و تحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك و تطوير أسواق المال و خفض أو إلغاء الائتمانات التفضيلية لقطاعات معينة و الجدول التالي يبين هذه الإجراءات حسب التوقيت الزمني.

جدول (4-5)الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية و القطاع المالي

الإجراءات	الفترة
- إلغاء سقف معدل المديونية البنكي ، و وضع سقف لهامش البنك يصل إلى 5%	1994
- إنشاء معامل احتياط إجباري بـ 3% على الودائع البنكية، إحتياطات تعويضية حتى 11% سنويا	1994
- مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي	94-96
- وضع قانون استثمار جديد ، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
- الهيكلة المالية و إعادة رأسملة البنوك التجارية العمومية آنيا ، يحققها بالسيولة و عن طريق عمليات تحويل الديون	94-96
تنمية السوق النقدية :- وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي - وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة - وضع نظام عمليات السوق المفتوح	1995 1995 1996
فرض معامل كفاية لرأس المال بـ 4% يتزايد للوصول سنة 1999 إلى معامل مكتب التسويات الدولية أي 8%	1995
- تقوية قواعد الحيطة التي من شأنها الحد من تركز الأخطار ، و إنشاء خطوط تسيير واضحة لترتيب و التزود بالقروض المبرمة	1995
- إلغاء السقف إلى 5% لهوامش الربح البنكية	1996
- قرار تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنك تجاري للقروض العقارية مع بداية 1997	1996
التحضير للإنشاء سوق المالية : - إنشاء لجنة تنظيم و مراقبة سوق البورصة - إنشاء شركة تسيير بورصة القيم - أول اصدار للصكوك عن طريق شركة سوناطراك (12 مليار د.ج) في فيفري 98	96-98
إدماج الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط في النظام البنكي ، و تلازمه المعايير التالية - إنشاء نظام لتمويل السكن - وضع مخطط إصلاح تأسيسي بناء على نتائج المراجعة - تحديد و تطبيق معدل لتحويل الودائع المودعة إلى حساب إدخار – سكن ، لتكون قروض إلى السكن	1997
- الدخول بقوة في نظام التأمين – ودائع	1997
- التحضير بمعية البنك العالمي ، لبرنامج تحديث نظام الدفع	1998

المصدر محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية رسالة الدكتوراه –جامعة الجزائر- 2000-2001، ص 251.

2- تحرير الأسعار:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى إزالة التشوهات السعرية حتى تصبح الأسعار المحلية دالة في الأسعار الدولية و حدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير

أسعار كل السلع و الخدمات، و قد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة إلى ما يقارب بـ 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994م و 1996م بعدما كانت هذه المنتجات قبل سنة 1994م يسودها نظام الأسعار المدعمة من قبل الدولة و التي وصلت نسبتها 5% من الناتج الداخلي الإجمالي مما أدى إلى ظهور السوق الموازية و ارتفاع أسعارها مقارنة بالسعر الحقيقي، كما أن دعم هذه السلع أدى إلى تشجيع التهريب إلى الدول المجاورة و هذا ما أدى إلى الإخلال في تموين الأسواق المحلية والجدول التالي يبين أهم الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار حسب التوقيت الزمني.

جدول (4-6) الإجراءات المتعلقة بسياسة الأسعار

الإجراءات	الفترة
- نقل مجموعة من المواد ذات الأسعار المقننة، إلى مواد ذات هامش ربح مقنن	1994
- إلغاء هامش الربح المقنن لجميع الأسعار ماعدا خمس مواد (السكر ، الحبوب ، الزيت ، اللوازم المدرسية و الأدوية)	1994
- تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة	1994
- إنشاء ميكانيزم لـ :- مراجعة أسعار بيع البترول الخام إلى معامل التكرير كل ستة أشهر - مراجعة تعريفات الغاز و الكهرباء بدلالة تطور التضخم	1994 1994
- تحرير أسعار بناء المساكن الاجتماعية	1994
- الحد من سعر الدعم الفلاحة ، البطاطا ، البذور و القمح على الخصوص	1994
-إلغاء الإعانات المعممة على الاستهلاك : - منتوجات البترول - المنتجات الغذائية	1994 1995 1996
- إلغاء مراقبة هوامش الربح و إلغاء تقنين أسعار السكر و الحبوب ، عدا القمح ، الزيت ، و الأدوات المدرسية	1995
- رفع إيجار السكن العمومي بـ 30%	95-97

المصدر محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية رسالة الدكتوراه مرجع سبق ذكره ص 257

3- تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف:

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحا سواء بتحرير بعض المواد الأساسية و إلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك و الاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما أن تخفيض قيمة الدينار و إنشاء مكاتب للصرف و فتح البنوك[1] للرأسمال الأجنبي كانت أهم

[1] - Rabah ABDOUN, Un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998), op cit, page 37, 38

سمات برنامج التعديل الهيكلي و يمكن تلخيص كل الإجراءات الخاصة بهذا الجانب محل سنوات الدراسة كما يلي:

جدول (4-7) إجراءات التجارة الخارجية و وسائل الدفع الخارجي

	الإجراءات	السنة
نظام الصرف	- تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل و سبتمبر ، بنسبة 50%	1994
	- إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر و البنوك التجارية	1994
	- تحويل حصص تثبيت إلى سوق للصرف بين البنوك ووسطاء معتمدين آخرين	1995
	- إنشاء مكاتب للصرف	1996
	- وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية ، تكون مدعمة بسياسة مالية مناسبة	94-96
تحرير التجارة و المدفوعات الخارجية	- وضع قائمة للمنتوجات التي يمنع استيرادها ، و تحرير 10 مواد أساسية ، استيرادها يتم تحت معايير تقنية و مهنية	1994
	- توحيد حتى 50% لإجبارية استعادة موارد عوائد الصادرات باستثناء المحروقات	1994
	- إلغاء كل منع للتصدير ، باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية	1994
	- تحرير واردات العتاد المهني و الصناعي الغير الجديد	1994
	- إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في أفريل 1994	1994
	- إلغاء الحصة الدنيا الاجبارية للقروض الخارجية المتعاقد عند استيراد سلع التجهيز	1995
	- إلغاء الاجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاضي بالإلتزام بالمقاييس المهنية و التقنية (أدوية ، حليب ، سميد ، قمح صلب ، قمح لين)	1995
	- ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة و التعليم بالخارج عن طريق: - بنك الجزائر ، في حدود سقف سنوي - تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي و الوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر	1995 1996
	- تخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركة من : - 60% إلى 50% - 50% إلى 45%	1996 1997
	- ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية في الخارج (سفر الأعمال ، تحويل الأجور ، نفقات الإشهار) ، تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف المحدد من البنك المركزي	1996
	- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية ، الجزائر تقبل الالتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي	1997

المصدر محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية رسالة الدكتوراه –مرجع سبق ذكره ص 255

4 - تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية:

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف إلى ترقية و تشجيع القطاع الخاص و خلق بيئة جاذبة للاستثمار الوطني و الدولي و قد قامت الحكومة الجزائرية بتطبيق القائمة السلبية للاستثمار و اتخاذ مجموعة من التدابير نوجزها في الجدول التالي:

جدول (4-8) الإجراءات المتعلـقة بإصلاح المؤسسات العمومية و تنمـية القطاع الخاص

الإجـراء	الفترة
- وضع قانون استثمار جديد ، يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك الجزائرية	1994
- توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية : - الترخيص ببيع وحدات المؤسسات العمومية ، و مشاركة القطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية ، في حدود 49% - الترخيص للمشاركة غير محدودة للقطاع الخاص في رأسمال معظم المؤسسات العمومية	1994 1995
- حل 827 من 1300 مؤسسة غير عمومية	94-97
- إعطاء الاستقلالية لـ 22 مؤسسة عمومية كبيرة و التي تسجل خسائر جوهرية ، و التي تستفيد من متابعة خاصة و برامج إعادة هيكلة	94-96
- تبني بالتعاون مع البنك العالمي لأول برنامج خوصصة يستهدف حوالي 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة	1996
- تبني مخطط إعادة هيكلة 10 دواوين عمومية للاستيراد و التوزيع للمنتجات الغذائية ، إضافة إلى مؤسسة نقل بالسكك الحديدية و شركة الكهرباء و الغاز	1996
- نشر برنامج الخوصصة لـ 250 مؤسسة عمومية كبيرة خلال 1998-1999	1997

المصدر محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – التجربة الجزائرية رسالة الدكتوراه –مرجع سبق ذكره ص 25

من الجدول التالي يمكن معرفة ما يلي

4-1- ترقية القطاع الخاص:

يهـدف برنامج التعـديل الهيكلـي إلـى تشجـيع الاستثمار الخـاص وهـذه العمليـة تبنتها الجزائر من خـلال قـانون الماليـة التكميلـي لسنـة 1994م وذلـك مـن خلال بـيع المؤسسـات العمومية و التنازل عنها لصـالح مسيرين خواص و مساهمة الخـواص في رأس المال المؤسسات العمـومية و هذا في حدود 49 % .

ثـم وسـعت هـذه المسـاهمة و أصـبحت غيـر محـدودة و ذلـك مـن خـلال قـانون الخوصصـة لسنة 1995م بينـما أول برنامج لعملية الخوصصة كان في أفـريل 1996م مدعما من طرف البـنك العـالمي و خصـص للمؤسسـات العمـومية المحليـة فـي مجـال الخدمـات و استفادت حوالي 200 مؤسسـة[1] من هذا البرنامج.

4-2- إصلاح المؤسسـات العمومية :

[1] - كربالي بغداد، الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعـة وهـران، كليـة العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية 2003/2004، ص 196

لقد عـرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة إصــلاحات بعد سـنة 1988 و منهـا إنشاء صنــاديق المساهمة الثمانية و التي كانت تعتــبر الممثـل الشـرعي و الوحيـد للدولـة في ممــارسة حقها في ملكية رأس المــال العام و تهدف إلى تمكين كل مؤسســة من تحمل مسؤولياتها و إجبارها على تحـسين مردوديتها و بعد تجـربة 5 سنوات لهـذه الصــناديق نلاحـظ أن اقتصــاد الدولـة بقـي علـى حـاله و لـم تعطــي الوصـايا أي مـردود و أن هـذه الإصــلاحات لم تأتي بالجديد و عليه تم حـل هذه الصنــاديق فـى 24/12/1995 وصـدر بعـدها قـرار مـن المجــلس الـوطني لمسـاهمات الــدولة و ذلـك بعـد مراجــعة و فـرص وضعية هـذه الصـناديق مـن طــرف المفتشـية العامـة للماليـة و مكتـب دراســات خـاص بتحويل إدارة رؤوس الأمــوال السلعية الممــلوكة من طـرف الدولـة إلـى شـركات قابضـة عمــومية (هو ليــدينغ).

إن النتــائج السلبية التي حققتهـا صـناديق المســاهمة مـن بيروقراطيــة و احتكـار لأموال الدولــة أدى إلى تأطير جــديد للاقتصاد العام من خلال المرســوم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمــبر 1995م [1]المتعلق بكيفية تسيــير رؤوس الأمــوال التجارية التابعة للدولة الذي أدى إلى حــل صناديق المساهمة واستحــداث الشركات القابضــة الـتي تتـوفر علـى قسط سهــم من رأس المال عدة شركــات لقطاعـات متقاربــة أو متعــاملة بمعنـى مراقبـة وتنسيق و توجيه نشاطات مقــابل المشاركة في تمويل فروعها بقــصد رفع رأسمــالها.

و قد عــرفها المشـرع الجزائـري بأنهـا شـركة مسـاهمة تمــلك الدولـة رأس مالهـا بصفة كــاملة أو جزئية إلى جانب أشخاص آخــرون معنيون تابعون للقطــاع العام.

فالشركة القابــضة هي شركة مالية تقوم بإدارة الأوراق الماليـة المملــوكة لهـا فـي الشركة التابعة و تمــارس عليها المــراقبة القانونية في المقابل تضمن تطــور المجموعـة و ذلك بعقد الهيمنة الاقتصــادية عليها أي اتخاذ القــرارات الـتي تراهـا مناسـبة لهـا و فـي مصلحــتها و تغير الشركات القابضـــة العموميـة مالكـة للأسهــم و بالتـالي تتمتـع بجميـع

---

[1]1- الأمر رقم 95-25 المؤرخ في 25 سبتمبر 1995، المتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55 الصادرة بـتاريخ 27 سبتمبر 1995

خصائص حق الملكـية على أسهم و المساهمات و القـيم المنقولـة الأخـرى الـتي تـحول إليها أو تكتب باسم الدولة أو من الأمـوال الخاصـة فـي أيـة شـركة تجـارية مهمـا كـانت طبيعتـها .

كما كـانت الشركات القابضـة تشارك في تنفـيذ السياسة الاقتصادية للحكومـة فـي إطار الاتفاقيات المبـرمة مع الدولة الممثلة من قبل المجلـس الوطني ولمسـاهمات الدولـة و من ثم فـإن علاقة الشركات القابضة مع الـدولة تصبح ذات طبيعة تعاقديـة أو اتفاقيـة و هـذا ما يميزها جوهريا عن صناديق المسـاهمة.

و بمـوجب المادة 17من القانون 95-55 [1] تم إنشـاء مجلـس وطنـي لمسـاهمات الدولة يكلف بتنسيق نشاط الشـركات القابضة و توجيهه و يتمتع بالصلاحيات التالية[2]:

- أنـه يحدد بالتشاور مع أجهزة الشركـات القابضة أهداف و سياسـة تسيير مسـاهمات الدولـة ، و عـند الاقتضـاء شـروط توظيـف رؤوس الأمـوال التابـعة للدولـة ، و شـراء الأسهم و غيـرها من القيم المنقولة و كذا التنازل عنها.

- يفـوض ممثليه الذين يتولون مهام الجمعية العـامة للشـركات القابضـة يمـكن لرئيـس المجـلس أن يفوض عضوا أو أكثر في المجـلس الوطني لممارسة صـلاحيات الجمعيـة العامة للشـركات القابـضة

إن الشـركات القابضة الإحدى عشر تعتمد علـى مختلـف النشـاطات الاقتصـادية ذات المـردودية الإنتاجيـة بحيث أن قطاع الصناعة به 6 شركات قابضـة ، قطـاع البنـاء و الأشغال العمومـية به شركتين قابضتين ، قطـاع الخدمـات ، و كـان رقـم أعمـال مبلـغ 590 مليار دينـار سنة 1998م و مستوى الديون انخفض بنسبة 4% و نسـبة نمو كان ما بـين 9.3% إلى 10.5%

ولكـن قبـل هـذا الإجـراء و فـي إطـار برنامـج التصحـيح الهيكلـي للمؤسسـات العموميـة جـاء مخطـط التقـويم الـداخلي الـذي يهـدف إلـى وضـع كـل الوسـائل و

---

[1] 1- Kamel BEHIDJI, Le secteur public industriel à l'épreuve de l'ajustement structurel non autonome: l'organisation est elle l'essentiel?, Cahier du CREAD Algérie, N° 41,3ème Trimestre 1997, page 10

[2] 2- د/ محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي – مرجع سبق ذكره، ص 274

الميكانيزمات التـــي من شأنها تحسين مستوى الإنـــتاجية و الاستعمال الأفضل للـــمواد . و ارتكز هذا المخطـــط على العناصر التالية:

1-الفحص الـــدقيق و الشـــامل للمؤسســـة، و هـــو عامـــل حيـــوي فـــي المخـــطط لـــذا وجـــب إعداده بكل موضوعـــية حيث يحدد المسؤوليات للـــمؤسسة و يرمي إلى

1-تقييـــم مضـــبوط و موضوعـــي مـــن حيـــث النظـــام المعلومـــاتي و مصـــداقيات التســـجيلات المحـــاسبية .

2-فحـــص مفصـــل لنقـــاط القـــوة و الضـــعف لجميـــع الوظـــائف الداخـــلية للمؤسســـات و كـــذلك نظـــام التسيير الموجود .

ج- تقـــيم تطور المهن و جميع النشاطات القطـــاعية.

2-تحـــديد الإستراتيجية و الأهـــداف الممثلة في :

1-إعادة التنظـــيم لحماية الحصص في الســـوق الوطنية.

2-تحضـــير المؤسسة لعملية الخوصصة .

ج- الاستـــعداد للبرنـــامج في الاقتـــصاد الدولي.

د- إعـــادة نظرة فعالية لاستغلال المـــوارد .

3-الإجـــراء العمليـــة و هـــدفها علـــى المـــدى القصـــير هـــو تخصـــيص المـــوارد المســـتغلة ووضـــعها في تلائم مع حجم النشاط الحـــالي أي ما يناسب رقم الأعمـــال و يتطلب هذا :

1-إدخال وسائل العقلـــنة لتوجيه هـــذا المخطـــط و المتمثلـــة فـــي المحـــاسبة التحليليـــة، نظـــام التسيير المعلومـــاتي و المراقبة .

2-وضـــع سياسة جديدة للتسويق، والاهتمام أكثر بالسيـــاسة التجاريـــة ووضـــع نظـــام جديـــد للتسعيرة، الاهـــتمام بالتوزيع و الاتـــصال .

جـ- التقلـــيل من التكاليف الـــزائدة

إن تفـــاقم المشاكل الإداريـــة و الماليـــة للقطـــاع العـــام و كـــثرة الخســـائر مثلـــت عبئـــا كبـــيرا على ميزانية الدولة السنوية ممـــا أدى إلى عجز الموازنة و عـــبء الدين الخارجي أصبح من الضـــروري إجراء بعض التعديـــلات على المنظومة الاقتصادية و لعل أهـــم مـــا استحـــدثه قانون 95-22 الموافـــق لـــ 26 أوت 1995م المتعلـــق بخوصصـــة المؤسســـات

العمومية و هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية و أن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص ، بنقل الملكية ومعها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية و نقل الإدارة إليه ، أو بتأجيرها فروع إنتاج مصانع و منشآت ، و تأخذ الخوصصة أثارها جدلا بين الاقتصاديين حول مدى أهميتها و جدواها الاقتصادية فالرافضون للفكرة يرون بأنها لها أثار اجتماعية على مستوى الاقتصاد الكلي أما المؤيدون لها يرون أنها أفضل وسيلة لرفع الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاجية وتعظيم الأرباح و بالتالي رفع كفاءة الاقتصاد بشكل عام . و كذلك التخفيض من النفقات العامة و بالتالي تخفيف عجز الموازنة العامة و توصية تلك الموارد لخدمة المجتمع ككل كما أنها تؤدي الخوصصة إلى الحصول على السلع و الخدمات بجودة أكبر و سعر أقل و تنوع أكبر نتيجة الزيادة في المنافسة ، و اجتذاب رؤوس الأموال المحلية و الأجنبية و تعبئة المدخرات الوطنية و التخلص من الفساد الإداري ، توسيع قاعدة الملكية و المشاركة في المجتمع عن طريق ضخ أموال الأفراد في العملية الإنتاجية نتيجة شراء المشروعات العامة ، و إن أهداف الخوصصة التي تحقق :

1-تحسين النتائج الاقتصادية و المالية للمؤسسات العمومية التي يتم خوصصتها ومساندة القطاع الخاص في زيادة نشاطه بفضل ضمان استقلاله في الإدارة مما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية و حركة المنافسة .

2-حفظ عجز الموازنة العامة للدولة و استثمار حصيلة بيع حصص المؤسسة العمومية سواء في النهوض بالمشروعات الأخرى أو في تطوير أداء للهيئات أخرى.

3-زيادة إيرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة و غير المباشرة على المؤسسة بعد خوصصتها

4-فتح باب الاستثمار أمام رأس المال الأجنبي و إنعاش السوق المالي و جذب مدخرات القطاع الخاص و التوسع في مشاركة العمال في ملكية هذه المؤسسات.

وقد حددت المادة الثانية من قانون الخوصصة أن القطاعات المعينة بالعملية و هي المتعلقة بميدان الدراسة و إنجاز البناءات، الأشغال العمومية، الري، التجارة، التوزيع

السياحة و الفندقة، الصناعات النسيجية، الزراعة الغذائية، الصناعات التحويلية، الميكانيك، الكهرباء الالكترونيك الخشب و مشتقاته، الورق، الكيمياء، البلاستيك، الجلود، النقل، أعمال الخدمات البنائية والمضاربة ، التأمينات، الصناعات الصغيرة.

كما أنه استوجب هذا القانون عدة شروط لخوصصة المؤسسات العمومية وحدد مجموعة من المبادئ التي تتم على أساسها عملية التحول منها.

1- التدرج و الانتقائية[1] في عملية الخوصصة يقضي إلى نتائج إيجابية و في المقابل التسرع يؤدي إلى كثير من الفشل في تحقيق الهدف المعلن من الخوصصة ، لذلك نجد أن بريطانيا يضرب لها المثل في الخوصصة كانت انتقائية و متدرجة ، و على المؤسسة المراد خوصصتها يكون ضمن البرنامج العام للحكومة .

2- مراعاة المصلحة العامة و ذلك لابد من وضع ترتيبات معقولة و مناسبة تمنع المؤسسة المحولة إلى القطاع الخاص من الاصطدام بالمصلحة العامة وذلك باختيار سياسة الاحتفاظ بالأغلبية في ملكية المؤسسات و إخضاع عملية التقييم المؤسسة المراد تخصيصها من شأنه الحفاظ على مصالح الخزينة العامة .

3- الشفافية و هذا تنشر عبر مختلف مجالات الإشهار وفق القانون الجزائري الذي يحكم تحويل الملكية و من الخطأ أن يتم البيع أو نقل ملكية المؤسسات العامة دون دراسة وافية وشفافية كافية فكثير ما أدت القرارات الارتجالية إلى بيع المؤسسات بأقل من سعرها إلى مجموعة مصالح و بذلك يتم فتح الباب للفساد الرشاوى .

4- إن الاستفادة من عملية بيع المؤسسات العمومية دون تمييز بين الفئات الاجتماعية، مع تحديد مبادئ توجيهية لحماية عمال و إعطاء حق المشاركة في رأس المال المؤسسة المحولة بنسبة 20% .

إن الخوصصة أداة ضرورية في سياق سياسات التنمية بوجه عام و في إطار التعديل الهيكلي بوجه خاص و لها أكثر من دلالة لارتباطها بإنجاز عملية التحول الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر التي كانت تتبع التخطيط المركزي و كذلك ما تستهدف الخوصصة من تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي و إعادة هيكلة

[1] - Mahfoud BENOSMANE, Ajustement structurel et privatisation, Les cahiers du CREAD N°46/47 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, page 95

اقتصادها لتتماشى مع نمط و آليات الاقتصاد الحر و أصبحت الخوصصة من البنود الأساسية لمعالجة الأوضاع المالية المتدهورة وعلى هذا الأساس أسندت مهام الخوصصة إلى هيئة مكلفة بالعملية و إنشاء مجلس للخوصصة و لجنة مراقبة عمليات الخوصصة.

وقد حدد القانون عدة أشكال للخوصصة هي :

- التنازل عن طريق السوق المالية.
- التنازل عن طريق المزايدة.
- التنازل عن طريق الأسهم أو القيم المنقولة.
- التنازل عن طريق الأصول.

5- قطاع الفلاحة :

من بين البرنامج الموصوف للجزائر هو الاهتمام بالقطاع الفلاحي هدفه تنمية هذا القطاع الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر و التي حاولت الدولة أن تقوم بترقيته و اندماجية في المخطط الإقليمي و عليه كان لازما إجراء يعطي الإصلاحات على القطاع وفق الجدول الزمني التالي:

جدول (4-9) الإجراءات المتعلقة بالقطاع الفلاحي

الإجراءات	الفترة
- الحد من دعم أسعار القمح	1996
- الحبوب : وضع نظام مرجعي للسعر مرتبط بالأسعار العالمية ، بهدف الوصول إلى نظام سعر فعال و يخفف عبئ الضريبة	1995
- إصلاح النظام العقاري بهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي و تفضيل إنشاء الضمان	1995
- وضع مشروع قانون هدفه زيادة تسهيل بيع الأراضي و قيمة الأراضي	1995
- تقديم إلى مجلس الشعبي الوطني مشروع قانون يحدد معايير خوصصة الأراضي الفلاحية	1997

المصدر محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي، مصدر سبق ذكره 264

و نجـد أن برنامج الحكومة لسنــة 1997 يهدف إلى ما يلي [1] :

1- تحقـيق استقرار الاستغلال الفلاحى في هذا المــجال عملت الدولة على :

أ- القيام بعملية التطهير للنزاعات الفلاحية و هـذا في إطار تطبيق الأمر المــؤرخ فـي 25/09/1995م التي يعـدل و يتم قانون التوجيه العقــاري و المقصود هنا حــوالي 5 % من الحــالات التي يتعين تســويتها .

ب- تثمــين أراضــي المراعـي و المحافظـة عليهـا و ذلــك بتصـحيح كـثرة النصــوص المنظمة لها من أجل تشجيــع تنمية دائمـة لهـذه المنـاطق و الأخـذ بعــين الاعتبـار حـق الانتفاع لمربي المــواشي ، و إعطــاء الجماعات المحليـة صـلاحيات التسيــير بمشاركة المنظمات المهــنية . بالإضـافة إلـى تثمين و توسيع الأمــلاك العقاريـة ووضـع قـانون لتحديد المســاحات المخصصة للاستثمار و ضــبط عمليات الاستصــلاح المنتظرة .

جـ- تشجيع استــغلال الأراضي الفلاحية التــابعة للخواص و ذلك بوضع تراتيب قانونــية تضبط الإيجارات الريفيــة مع تحديد مقاييس تشريعية الالتــزام بخدمة الأراضي الفلاحيــة التابــعة لأملاك الدولـة و الـتي تمــثل 2.8 مليـون هكــتار (أي قرابـة 40% مـن مسـاحة الأراضي الفلاحية المفيدة)

2- توفيــر شروط دفع حركية المنتجــات الفلاحية ، إن تنشيط الإنتاج الفلاحـي مــرهون برفع العديد من الضغــوط و لهذا لابد من اختيارات و مناهــج مسطرة و تكييفها مـن أجـل ذلك و هــذا عن طريق:

أ- التخفـيف من الطابع المتقلب للفلاحة المعتـمدة علـى تساقط الأمطـار وذلـك باللجــوء إلــى الإرشــاد و اسـتخدام مقـاييس تقنــية فـي الزراعـة تتكيـف مـع الظــروف المناخيـة والفلاحية الاقتصــادية المحلية ، مــن خلال ثلاث برامج الأول يتعلق بإنجــاز استثمارات إضـافية قصـد رد الاعتــبار إلـى بعــض المسـاحات و البرنامـج الثـاني يخـص تنشيــط مشـاريع استصــلاح مســاحات الـري أمـا البرنامـج الثـالث يــرمي إلـى التشـجيع علـى استخــدام تقنيات السقي الملائمة و يتطلــب لنجاح هذه البــرامج تنسيقا متواصــلا أكـثر مع الهياكل التي تعني الــري.

---

[1]- برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني يوم 17 أوت 1997- مصالح رئيس الحكومة- ص 88-89

ب- تشجيع الاستثمار الفلاحي و تطوره وذلك عن طريق التطور الميداني للتعاون الفلاحي مع تطوير آليات ضمان القروض البيع الايجاري لدعم الاستثمار الفلاحي بما في ذلك في الصناعات الخاصة بالتجهيزات الفلاحية و مواصلة سياسة الإعانة العمومية لصالح المنتجات الفلاحية ذات الأولوية من حبوب و منتجات الألبان .

جـ- حماية مداخيل الفلاحين و ذلك عن طريق ترقية الجانب المهني الفلاحي المشترك قصد المساهمة في ضبط سوق المنتجات الفلاحية الرئيسية و استقرار الأسعار لصالح المنتجين و المستهلكين لتمكين الفلاحين من اقتحام سوق الجملة من أجل القضاء على المضاربة و السمسرة مع المحافظة على الإنتاج الفلاحي الوطني من المنافسة الخارجية .

د- تحسين الخدمات الفلاحية بترقية التشاور بفضل تدعيم الغرف الفلاحية و النظام التعاوني و المنظمات المهنية و العمل على تدعيم الغرف الفلاحية عن طريق الاستثمار و التحكم في قدرات التدخل لمصالح الرقابة و البيطرة ، التحكم في التموين بالبذور و الأسمدة ، تطوير قدرات التخزين عن طريق ترشيد استعمال الهياكل القاعدية ، تحسين أدوات تقويم معطيات القطاع الفلاحي من أجل التكييف والإبداع .

3- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة وذلك عن طريق تثمين الموارد و الحفاظ على الأوساط الطبيعية لأن الجزائر مناخها جاف و شبه جاف و عليها الاختيار عما يناسب هذه البيئة حتى يتم تطوير المنتجات الفلاحية و الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة وتجاوز معدلات المردودية الضعيفة في الإنتاج الفلاحي كما أن تدعيم هذا القطاع بالتقنيات الحديثة و الدراسات العلمية من شأنه أن يؤدي إلى رفع إنتاج الحبوب والوصول إلى أهداف التي سطرها البرنامج التعديل الهيكلي أي إلى معدل 30 مليون قنطار سنويا بدل 24 مليون المسجلة في السنوات قبل 1994 مع توسيع المساحات المشغلة برفع إنتاجية الهكتار الواحد من الخضر إلى 18 طنا في الهكتار بدل 15 في السنوات قبل 1994 ، مع توسيع البساتين من زراعة الحمضيات و الزيتون والكروم، كما أن البرنامج يهدف إلى توسيع زراعة العلف و زيادة عدد قطعان الحيوانات

اللبونة قصد رفع إنتاج الحليب بنسبة 50% كي يرتفع إلى 1.5 مليار لتر سنويا أما في المجال الرعوي و الغابي يتوقع البرنامج في تحقيق إنتاج سنوي يقدر بـ 500.000 متر مكعب من الخشب و 150.000 قنطار من العلف و 40.000 طن من الحلفاء كما شمل البرنامج دفع حركية نشاط الصيد البحري و ذلك بتأطير هذا النشاط و ترشيده و ترقيته مع تحسين وسائل الصيد و تنمية الحركة التعاونية الخاصة بالقطاع التي تشمل العمل في البحر و تسيير الأسواق و صيانة العتاد و التشجيع على تطوير القرض التعاوني وإنشاء مؤسسات صغيرة لصالح الشباب و تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي على التوجه أكثر فأكثر نحو قطاع الصيد البحري كما في ذلك ترقية الحيوانات و النباتات المائية.

6- قطاع السكن:

إن الإجراءات المتعلقة بالسكن كانت حسب الجدول الزمني التالي :

جدول(4-10) الإجراءات المتعلقة بقطاع السكن

الإجراءات	الفترة
- الاتفاق مع البنك العالمي ، لتحديد مقاييس تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع السكن	95-98
- تنظيم سوق عقاري	95-98
- مراجعة إيجار السكن الاجتماعي ، و وضع نظام احتياط للتسوية الدورية يؤسس عل تطور نفقات الاستغلال	1995
- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يصبح بنك السكن	1977
- إنشاء شركة إعادة التمويل العقاري	1997
- إنشاء شركة ضمان القروض العقارية	1997
- إنشاء رأسمال ضمان ، و كفالة تعاضدية للترقية العقارية	1997

المصدر محمد راتول – سياسات التعديل الهيكلي و مدى معالجتها للاختلال الخارجي، مصدر سبق ذكره 266

إن هذه الإجراءات من شأنها إصلاح هذا القطاع لما له من أهمية كبرى في تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري، و قد وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصا في مجالات التعمير و العقار، و التمويل. فالتعمير هو استكمال المنظومة التشريعية الخاصة بتسيير القطاع العقاري القابل للتهيئة العمرانية و ذلك من خلال إقرار الحقيقة الاقتصادية و الشفافية في المعاملات العقارية وتعيين الأراضي القابلة للتهيئة العمرانية واستكمال إعداد خطط التهيئة و المقدرة بـ 600 خطة[1] منها 300 خطة تستكمل قبل نهاية سنة 1997 كم أن إعادة هيكلة مناطق

[1]1- برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، مرجع سبق ذكره- ص 119

السكن المؤقتة وتــهيئة القطاعات المهيأة من الناحية العمرانية وترقية السكنات المبنية مــع تعزيز الرقابة على البناءات الغير الشــرعية تلك هي الإصلاحات في مجال التعمــير أمــا في مجال التمويل فـان الإصـــلاحات الـتي أدخلـت علـى مسـتوى المنظــومة الماليـة مـن تشـجيع الاسـتثمار الخـــاص و تنظيـم السـوق العــقاري مـع تحويـل الصنــدوق الـوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنك للسكــن بالإضافة إلى إنشاء صـندوق لضمـــان الرهـون علـى القروض وإنشـــاء شركة إعادة التمويـل مـن شـانها إن تكشــف إشـراك النظـام المـالي فـي البــناء بالإضافة إلى إنشاء صــندوق للتخفيف من قيود المتعاملين أمام التمــويل العمــومي و يسمى بصــندوق ضمان الصفـقات العمومية .

الخلاصة

شهد الاقتصاد الجزائري في الثمانينات تحولات اقتصادية جعلت التراجع في النمـو الاقتصادي و ارتفاع فـي عجـز الميزانيـة العامـة مـع ارتفـاع معـدلات التضـخم و تـدهور الحالة الاجتماعية للمجتمع من بطالـة و فقـر و خاصـة مـع انخفـاض أسـعار المحروقـات، المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري، و تفاقم عجز ميزان المدفوعات و ارتفاع المديونيـة الخارجية. كل ذلك جعل الجزائر تتجه نحو المؤسسات المالية العالمية من أجل الاقتراض. و من ضمن مشروطية الهيئات المالية الدولية هي وضع وصفة اقتصـادية مرتبـة بمراحـل زمنية متضمنة إجراء تغيرات جذرية فـي الاقتصـاد الجزائـري ضـمن النمـاذج المقترحـة على الجزائر و كان ذلـك مـن خلال البرامـج الثلاث للتثبيت الاقتصـادي يتبعهـا البرنامـج الرابع الخاص بسياسة التعديل الهيكلي مع العلـم أن الجزائـر انضـمت إلـى صـندوق النقـد الدولي مباشرة بعد استقلالها سـنة 1963م، إلا أن صـرامة تطـبيق البرامـج الهيكليـة علـى الجزائر جعلت من أن كل البرامج قد أثرت تأثيرا كبيرا علـى الناحيـة الجزئيـة للاقتصـاد، بحيث مس جميع القطاعات الاقتصادية، مما أدى إلى تقليـص دور القطـاع العـام و خفـض للنفقات الاجتماعية وتحرير سوق العمل حيث أن هذا الأخير مر بعدة مراحل الـتي سـوف أتطرق إليها في الفصل القادم.

(1999-1966)

تمهيد

إذا كـــان النـمو الاقتصـــادي السـريع المترتب عن سيــاسة الاستـثـــمار قـد مكـن خلال سـنوات عديدة الـتوفير المكثف لمناصـــب العمل حـتى أنه في مرحلة مـــعينة فـاق

عـرض العـــمل عـن الطـلب منـه، إلا أن هـذه المتراجحـــة بـدأت تتغيـر فـي بـــداية الثمانينـات و ذلـك خـــلال الأزمـة الاقتصـادية العالمـية الـتي تجـــلت عنهـا انـخفاض الإيـرادات من العمـــلة الصعبة و منـها انخفاض الواردات و حـجم الاستـــثمارات الـذي سـاهم في تدهور التشـغيل بحـيث أنه ارتفع عـدد المسـرحـــين سـنة 1986 إلـى 50000 عامـل نتيجة نقـص المواد الأولية و انقطـــاع التموين و بذلك تكـون بدايـــة لظهـور حـدة البطالة في الجـزائر.

المبحث الأول: المحطات الهامة لسياسات التشغيل في الجزائر

إن سياسة التشغيل لا تعتبر من سياسات الاقتصاد الكلي، كمـا أنـها ليسـت سياسـة قطاعيـة مثل السياسـة التعليميـة أو الصـناعية أو الصـحية أو الفلاحيـة و كـذلك هـي ليسـت سياسـة لسوق العمل، و إنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم و تطبق على مستوى كل من السياسات السابقة الذكر أي أنها تتدرج ضمن كل مـن سياسـات الاقتصـاد الكلـي و مـن السياسـات القطاعيـة، فضـلا عـن سياسـة اقتصـاد السـوق و يكـون الهـدف مـن هـذه الإجراءات أن تشترك كل سياسة من السياسات المذكورة في النهوض بالتشـغيل و تحقيـق التشـغيل الكامـل، و نجـد هـذه السياسـات تمحـورت ضـمن السياسـة العامـة للدولـة ضـمن مراحل تطور الاقتصاد الجزائري.

1- المرحلة الأولى 1966-1980:

استـهدفت إستراتيجيـــة التنمـية الشاملة في الجـــزائر إلى تطبيق سياسة تتمـــحور حـول حل مشـــكلة البطالة الذي كـان يعتـبر المـشكـــل الأساسـي للمـجتمع الـــجزائري غـداة الاستقـلال وحسـب تطـورات الاقتصـــاد الجـزائري فقمنـا بتقسيـم هـذه المـرحلة إلـى مرحلتين قبل 1973م كمرحـلة أولى و الفـترة ما بين 1974م و 1980م كفـترة ثانية.

1-1- الفترة السابقة لسنة 1973

تـمحورت إشكالية التشـغيل حول قضية البطالة التي انعكـست على وضعية سوق العـمل من خـلال الحجم العام لطلـب العمـل حيـث قـدرت نسـبة تغطيـة طلبـات العمـل

بعـروض العمـل[1] حــوالي 35.17% سـنة 1971م و 31.91% سـنة 1972م و 30.9 5% سـنة 1973م و قـد مــيزت هـذه الفــترة بمناصــب العمـل المؤقــتة حيـث بلــغت 44.26% في سـنة 1971م و 48.29% فـي سـنة 1972م و 47.03% فـي سـنة 1973م وكـانت أغلب هذه المنــاصب في قطـاع البنــاء، و الأشـغال العمــومية و ذلـك لتطــبيق برنامج بنــاء القرى الفلاحية و برنــامج اعمار المدن كما تمــيزت هـذه الفــترة بهيــكل طلب العمل السـنوي حيث قدر معـدله بـ 07% من إجـمالي طلبـات العــمل المســجلة كل ذلك من أجـل التخفيف من البطــالة كمـا ســاهم تنــظيم الهجــرة إلـى أوروبـا إلـى التقـليل منها حيث سـجلت 250000 هجـرة عمــالية بالإضــافة إلـى عــملية الإدمــاج الإداري في الوظــائف التابعــة للقطاع العمـومي، و تميـزت هذه المرحلة بتـدخل الدولة في عمــلية تنظـيم سوق العـمل بإنشاء هيـئات تنـظم عـملية التـوظيف و الهـجرة نحـو فـرنسا بالــدرجة الأولى و تـقوم بإحـصاء مناصب العـمل الشــاغرة حـيث تم إحـصاء بين سـنتي (1971-1973م) حـوالي 74.250 عـرض عـمل كل سـنة.

2-1- الفترة بين 1974-1980:

في هــذه الفـترة لــجأت الجــزائر إلـى ســياسة التنمــية الشامــلة عـن طــريق اللــجوء إلى تبـني سـياسة المخطــطات التــنموية[2] و مـن مــهام المخــطط الربـاعي الأول هو إيجــاد إستراتيجية و مواصــلة عملية استيــعاب البطــالة و قـد عــرفت هـذه المــرحلة عمــلية تكوين الجـماعات العمالية على مستوى الوحـدات الصـناعية التــي يتـم تشيـيدها سواء أكان ذلــك على المســتوى الوطني أم علـى المســتوى الخــارجي، و لقـد أعطـيت للمؤسـسات تسيـير اليد العاملة و التـكفل ببـعض الوظــائف الـتي كــانت مـن اختصــاصات الدولـة. و نــذكر مـن بــين هـذه الوظــائف النقـل و الخــدمات المتــعلقة بالصحــة و السكن و التعاونــيات الاستهلاكية، مــراكز العـطل مـن تحــديدها مـن حيـث المدة و الوقت بالإضــافة إلى التكـوين المهـني كما تمــيزت هـذه الفــترة بارتفـاع وفـرة وعـروض العمل و بــروز فرص أخــرى للـدخل فـي قــطاع التوزيـع كــما أن طالــبي

---

[1]- المجلة الجزائر للعمل، التشغيل في الجزائر، الواقع و الآفاق، مذكرة حـول تطـور سـوق الشـغل مـن خلال معطيات مصالح التشغيل م – ميطاهري ص 41 سنة 1988 عدد خاص، الجزائر

[2]- Abdelmadjid BOUZIDI, Politique économique de la transition au socialisme, point de vue sur les pays de tiers monde, opu 1981, page 93

العمل كانت لهم استعدادات كبيرة لقبول المناصب الشاغرة و البحث عن المؤسسات التي تقدم أحسن أجر و أحسن الامتيازات المصاحبة للعمل.

كما يمكن ملاحظة خلال هذه الفترة ما يلي:

1-انخفاض ملموس لطالبي العمل، حيث سجل معدل سنوي يقدر بـ 123.330 طلبا مقارنة مع الفترة (1971/1973) التي كانت 228.233 طلب عمل.

2-استقرار في عرض العمل حسب مصالح التشغيل و كان يشمل أساسا على مناصب العمل التي تتطلبها بعض القطاعات مثل قطاع البناء و الأشغال العمومية و يخص الأمر ورشات الهندسة المدنية للوحدات الصناعية التي كانت بصدد التشييد أو بورشات بناء المساكن.

3-عرف سوق العمل نوعا من التجزئة المترتب عن أشكال التسيير الداخلية لليد العاملة التي تم تنفيذها من قبل المؤسسات.

4-عدم تحقق سياسة تكوين و تدريب الجماعات العمالية، و ذلك لعدم إعطاء الاهتمام لهذه السياسة من قبل المسيرين المركزين و لعدم تجانس الطبقة العمالية داخل المؤسسات الاقتصادية و استقرارها.

5-عرفت هذه المرحلة باختلال في توزيع للعمال المؤهلين بين مختلف المناطق ومختلف القطاعات الاقتصادية.

6-ضعف إنتاجية العمال.

7-التغيير الجذري في استخدام قوة العمل و ذلك نتيجة انتقال المنتجين في مجال الفلاحة إلى مراكز التصنيع في المدن، و ذلك نتيجة التطور الصناعي بالمقارنة بالوضع الفلاحي.

8-استراتجية النمو لم تعطي الاندماج كوسيلة لضمان ديناميكية عرض العمل إذا ما قارنا بين حجم الاستثمارات الصناعية و ما تمخضت عنه من تكاليف باهضة وبين ما قدمته من مناصب شغل.

2- المرحلة الثانية 1980-1990:

عـرفت أغلب بلدان العالم أزمة التشغـيل و خاصة لدى الشـباب الـذين يشكـلون فئـة السكـان الأكـثر تضررا بحكم إعـطاء الأفضلـية في العـمل الأكثـر المـؤهلين و ذوي الخـبرة الطويلـة.

و في بـلدنا تميـزت فترة الثمانيـنيات بتقلص سـوق العمـل، و كـان الشبـاب هـم الضـحايا الأوائل على عكس السبعـينيات التي شـهدت نمـوا ملحوظا للتشغـيل والتكوين و على هذا الأساس يمـكن تقسيم هذه الـفترة إلى فترتين بحسـب المخططات الخمـاسية.

1-2- الفترة الأولى 1980-1984:

مـن خـلال برنامـج المخطـط الخـماسي الأول الـذي وضـع أهـداف تطـور مستـوى إنتاجية العمل و مواصـلة خلق فرص للعـمل و ذلك مـن أجـل تلبيـة الطـلب المـتزايد و اتضح ذلك من خـلال الدور المتـزايد للدولـة فـي تنظـيم سـوق العـمل مـن خـلال الإجـراءات التي تـرمي إلى: [1]

- تقليـص ظواهر عـدم استقرار الـيد العاملـة و ذلـك بتـوحيد الممـارسات الأجـرية عن طـريق استخدام نسق لترقيـم مناصب العمل في إطـار القـانون الأساسـي للعمـل [2] وتوحيـد الامتيـازات الاجتمـاعية الممنوحـة للعـمال بالإضـافة إلـى تطـوير مفـهوم التكوين و إعطـائه أكـثر أهمـية مما سبق.
- العـمل على عـقلانية اسـتخدام الـيد العاملة كضـبط الهياكل التنـظيمية.

و عليـه نجد أن مصـالح التشغيل سجلت خـلال الفترة (1981-1984م) مـعدلا سنـويا لطـلبات العمـل قدره 157.943 طلبا و معـدلا سنويا لعـروض العمـل قدره 149.064 عـرضا.

وتشـير فترة الخـماسي الأول[3] إلى الرجـوع التـدريجي لنمـط تنظيم العمل السـابق، وإدخال تعديلات جـديدة يتـحكم فيها الجـهاز الإداري و ذلـك برفـع بعـض الحواجـز التي كـانت تتحـكم في سـوق العمل المـتواجد قـبل 1973م و هو مـا أدى إلـى وجـود

---

[1] 1- المجلة الجزائرية للعمل، نفس المرجع السابق ص 44

[2] 2- القانون الأساسي للعمل 78-12 المؤرخ في 5 أوت 1978

[3] - د/ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعـادة تنظيم مسـارها فـي الجزائـر- إعـادة تنظيم الاقتصـاد الوطني، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية 1993، ص 257

الـفارق بين المتـحقق من مناصـب العمل و المتـوقع منـه خاصـة بحـسب القطاعـات المختلفة.

جدول (5-1) نسبة تحقيق البرامج الاقتصادية مختلف الفروع (1980-1984)

القطاع	المتوقع	المحقق
الصناعة	185000	6.8%
البناء و الأشغال العمومية	218000	31%
الخدمات و النقل و التجارة	410000	39.20%
الإدارات	230000	82.2%

المصدر: تقرير تنفيذ المخطط الأول (1980-1984)

مـن خلال الجـدول نـجد أن بصـمة الدولة في الـتدخل تـأتي مـن قـطاع الإدارة حـيث احـتلت المرتبة الأولى بإضـافة حوالي 230.000 منـصب شـغل جـديد أغلبـها في قطـاع التربية و التـعليم و التكـوين المهني و الصـحة العـمومية و هـذا راجـع إلـى نسبـة تزايد السـكان الذي عـرف نموا يقدر بـ 3.2% سنويـا [1] كمـا نجـد أن قطـاع الـبناء و الأشـغال العمومية قد حقق ما قيمته 218.000 مـنصب عمل جـديد و هـذا مـا يمـثل نسبة 31%، و ذلك راجـع إلى الأولـوية التي منـحت لقطـاع السـكن مـن أجـل إنجـاز ما تبـقى من برنـامج المـخطط الرباعي و تحقـيق التـأخر في إنجـاز السكنات الاجتمـاعية المـبرمجة ضـمن المخـطط الخماسـي؛ كـما أن القـطاع الصـناعي لـم يـساهم إلا بالقدر القلـيل من خلـق مناصـب العـمل حيث أن وتيـرة النمـو السنـوية المتـوسطة بلغت 6.8%، و زيادة مـطلقة مقـدارها 185.000 منـصب شغـل و يـعود ذلك إلى بـداية الأزمة الاقتـصادية من جـهة و الانخـفاض التدريجي لأسعـار النفط فـي الأسواق العـالمية و صعـوبة تمـويل المؤسسـات الاقتصـادية الكبرى كما سـاهمت إعادة الهـيكلة في هذه النسـبة المنخفضة، أما ما نـتج عن المخـطط الخماسـي الأول مـن تـوفير مناصب الـعمل في القطـاع الفلاحي فنـجد أن هذا القطـاع قد فـقد ما يقارب من 9000 منـصب عمل رغم إعـادة هيكلـة القطـاع الفـلاحي، و تحويـل معـظم العمـال الدائمين إلى عمال مـؤقتين و يرجع هذا الانخـفاض في مناصب العـمل فـي القـطاع الزراعي إلى انخـفاض مردودية الأراضـي و العوامل الطبيعية مـن جفـاف و انخـفاض المستوى المعـيشي للفلاحين بالـمقارنة بـعمال القطاعات الأخـرى وإلى مفـهوم ملكيـة

[1] - د/ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، مرجع سبق ذكره ص 109

العـــقار الفـــلاحي (أراضـــي تابعـة للبـــلدية، أراضـــي عرشـية، أراضـي حـــبوس، هيكـلية، تسـييير ذاتي...).

هذا ما جـعل الكثير من الفلاحـين يتوجـهون نحو قطـاعات أخـرى، و الجـــدول التالـــي يبـين تطور الشغل في القطـــاع الزراعي.

جدول (5-2) تطور الشغل في القطـــاع الزراعي.

	1966	1977	1983	1985
الشغل في القطاع الفلاحي	852300	692960	1097217	999000
إجمالي الشغل	1724900	2336972	3724217	3558000
النسبة المئوية	49.4	29.6	29.4	28.07

المصدر:1- الديوان الوطني للإحصاءات، تحقيقات حول العائلات 1983/1985، المعطيات الإحصائية رقم 38

www.ons.dz

2- إحـصاءات السـكان (1966-1997م) من وضعـية الـشروط توسيع التشـغيل في القـطاع القلاحـي.

أمـــا في القطاع الخـــاص فكان هناك فـرق شاســـع بيـن توقـــعات خلـق منـــاصب العـمل والإنجازات في هـذا المجال و يمكـن تفسـير ذلك بالصـــعوبات التي اعـــترضت القطـــاع الخاص كتجـسيد المشـــاريع و الحصـــول على التجـــهيزات الـتي كـــانت تمـول عـــادة عن طـــريق عملية الاســـتيراد الـذي تبـــاطئ ممـا أدى إلـى جـــمود الاستثـــمارات المخـــتلفة ومن ثم تجـميد لعملية خلق مـــناصب العمل بالإضـــافة إلـى نـــواقض التـــكامل مع القطـــاع العـــام.

كـما أن تطـبيق قـانون الاستـــثمار الـــخاص[1] قد أثـر بـــطريقة مـــباشرة علـى الاستـــثمار من حـيث الـــمبلغ و الـــضمانات الكـــفيلة لعـــملية الاســـتثمار و كـذلك بنيـة الاستـــثمار حيـــث اتـــجه إلـى إعـــادة انتـــشار نـــحو النشـاطات المـــهملة تقلـــيديا مـن طـــرف الرساميل الخـــاصة.

لقد كـــانت الصـــناعات الغـذائية و النسـيجية تمثـل بمـــفردها أكـــثر مـن نصـــف الاستثـــمارات المنجـــزة قبـل سـنة 1982م، لا يفـي هـذان القـــطاعان إلا 24% مـن المـشاريع المـــعتمدة و هـذه نـــسبة قليلـة بالمـــقارنة بـــحجم الاســـتثمارات و بالمـــقابل اسـتفادت القطاعات بنشـطات أخـــرى مـن بيـــنها الصـــناعات الحديديـة و الميكـــانيكية

[1]-القانون رقم 82/11 المؤرخ في 21/08/1982 يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادرة بتاريخ 24 أوت 1982

والمعدنية و الإليكترونية و السياحية من إعادة انتشار المذكورة آنفا، حيث كان متوقعا أن يترتب عن 4348 مشروع معتمد ما بين سنة (1983-1987م) خلق حوالي 75000 منصب عمل أي ما يعادل 18700 منصب عمل دائم سنوي بالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاع الخاص في خلق مناصب العمل، نجد أن اليد العاملة المؤهلة كان لها الدور الفعال في تقليص مناصب العمل حيث أن الاستثمار في المشاريع التي تستخدم مؤهلات عالية كانت نادرة و الجدول التالي يبين توقعات خلق مناصب العمل خلال فترة ماي 1983 وجوان 1987م.

جدول (5-3) خلق مناصب العمل خلال الفترة ماي 1983، جوان 1987

	مناصب العمل المتوقعة			كلفة خلق منصب واحد للعمل 310 دج		
النشاطات	ل و إ	ل إ و	المجموع	ل و إ	ل إ و	المجموع
الصيد	70	89	159	281	70	160
المناجم و المحاجر	1222	3061	4283	250	140	170
الصناعات الحديدية و الميكانيكية و المعدنية و الإليكترونية	2538	4488	9726	280	160	220
مواد البناء	4404	3627	8031	371	130	260
البناء و الأشغال العمومية	3870	7359	11229	120	70	90
كيمياء، مطاط و بلاستيك	2632	4610	7242	282	160	203
الصناعات الغذائية	2267	3658	5925	290	160	210
الصناعات النسيجية	4384	6292	10676	170	100	130
الجلود و الأحذية	858	506	1364	240	180	220
خشب، فلين وورق	1467	1721	3188	270	150	200
النقل	72	607	679	410	190	220
السياحة	5380	3054	8634	400	200	330

الخدمات	369	2638	3007	220	130	140
صناعات متنوعة	633	670	1303	190	150	170
مجموع النشاطات	33066	42380	75446	280	130	200

-ل و إ: اللجنة الوطنية للاعتماد تهتم بالمشاريع التي تفوق استثمارها 3 ملايين دينار

-ل إ و: لجان الاعتماد الولائية تهتم بكل مشروع يكون استثماره أقل من 3 ملايين دينار

المصدر: المجلة الجزائرية للعمل، سنة 1988 عدد خاص، مرجع سبق ذكره، ص 92

2-2- المخطط الخماسي الثاني:1985-1989:

عرفت الجزائر هذه الفترة وضعا اقتصاديا متميزا حيث ضعف معدل النمو و زيادة عدد السكان القادرين عن العمل حيث تجاوز 4.5 مليون شخص سنة 1985م ليصل إلى 5.6 مليون شخص سنة 1989م مما أدى إلى زيادة البطالة حيث تجاوز عدد البطالين المليون شخص سنة 1987م و ذلك خلافا للتوقعات المخطط الخماسي الثاني في إحداث 940.000 منصب عمل عند نهايته حيث أن إنشاء مناصب عمل جديدة تراجع من 74000 سنة 1986 ليصل إلى 59000 سنة 1989م، و من خلال ملاحظة الوضع العام نجد أن وضعية التشغيل حسب القطاعات لم يتغير و بقى نسبيا عند نهاية المخطط باستثناء قطاع الإدارة الذي تغير نصيبه من مجموع التشغيل الإجمالي من 22.8% إلى 25.2% وبذلك تبقى الإدارة في المرتبة الأولى من حيث زيادة مناصب العمل الجديدة. كل ذلك نتيجه استفحال الأزمة الاقتصادية حيث الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات[1] بالإضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت في الاقتصاد الجزائري خاصة من خلال انخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج مما انعكس على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية رغم الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988م من اجل إعادة المؤسسة الجزائرية إلى وضعها الطبيعي بخلق الثروات . حيث أن هذه الإصلاحات كانت على النحو التالي:

[1]1- Abdelkader SID AHMED, Développement sans croissance d'expérience des économies pétrolières du tiers monde, opu.1983, page 11

1-إعـطاء دور جـديد للمؤسسات الاقتـصادية العمومية[1] وذلك من خـلال إعطـاء أكثر استقلالية حـيث إنه تتكفل بشـؤونها بشكل مبـاشر والتحسـن المسـتمر لإنتاجيـة الـعمل ورأس المال والـتحكم في الشؤون المـالية وبعث روح المـبادرة و دراسة سـوق العـمل من خلال احـتياجاتها وعروضـها للعمل كما نص القانـون إلى تغـيير العقليات القـديمة المكتـسبة من الفترة السـابقة خاصة عقلية المسير الموظف و الاتكال على الدولة وعـدم الاهتمـام لمـستقبل المؤسـسة كـل ذلـك مـن أجـل إيجـاد آليـات جـديدة تحكـم المؤسسـة الاقتـصادية العـمومية من الانـهيار ومنه إلى التخلي عن الطبقـة العاملـة ممـا يزيـد مـن فجوة البطالة.

2-مـن بين قوانين الإصـلاحات ظـهرت صـناديق المسـاهمة [2] مصـاحبة للـقانون التوجـيهي للمؤسـسات الاقتـصادية الـعمومية حيـث تهـدف هـذه الصنـاديق إلـى المـساهمة في التـنمية و المـتابعة لـتنفيذ مخـطط المـؤسسة و الرقابـة فـهو الـعون الإنـمائي للـدولة لتـسيير الأمـوال العـامة[3] ومـنه يتـولى القـيام باستـثمارات اقتـصادية لحسـاب الدولة و ذلك عن طـريق المـساهمة فـي رأس الـمال و منـه خلـق مناصب جـديدة للعـمل.

3-تكييف التـخطيط حسـب التحولات الاقـتصادية الجديـدة[4] و خـاصة التكـييف مـع إصـلاح المؤسـسات العمومية و إدماج القـطاع الـخاص ضمن مسـيرة التنـمية للبـلاد و كـانت ميـكانيزمات هـذا التكـييف هـو تغـطية الطلـب الاجتمـاعي و إيـجاد آليـات التـوازن الشامل و النـظر في هيكـلة الاقتصاد الوطـني و ذلـك ضـمن استراتيـجيات على المـدى القصـير والمتوسـط. إلا أن ظهـور هـذا القـانون فـي ظـروف اقتصـادية ومالية صـعبة و تحـولات في إيديـولوجية لمفهـوم الاشتـراكية قزم من تطبـيقه.

---

[1] 2-القانون رقم 88/01 الصادر بتاريخ 12 جـانفي 1988 المتعلـق بتـوجيه المؤسسـات العموميـة الاقتصـادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 أوت 1991.

[2] 3-القـانون رقـم 88/03 الصـادر بتاريـخ 12 جـانفي 1988 المتعلـق بصـناديق المسـاهمة، الجريـدة الرسـمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 أوت 1991

[3] 4-المرسوم رقم 88/119 الصادر بتاريخ 21 جوان 1988 المتعلق بصـناديق المسـاهمة، الأعـوان الانتمـائين التابعين للدولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 25، الصادرة بتاريخ 22 جوان 1988

[4] 1-القانون رقم 88/02 الصـادر بتاريـخ 12 جـانفي 1988 المتعلـق بـالتخطيط، الجريـدة الرسـمية للجمهوريـة الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 أوت 1991

4-دخـول الاستـثمار الخاص [1] ضمن آليات المسـاهمة في التنمـية الشـاملة و إعطـائه أكثر حـرية من ذي قـبل حيث حـددت لـه مـهام معينـة مـن بينـها تكـثيف الأنشـطة الانتجاية في مختلف الـفروع و إنشاء مـناصب شـغل، مضـاعفة أنـشطة التمويـل مـن أجـل التصدير.

5-تشـجيع التصـدير و ترقيتـه[2] و ذلـك مـن خـلال إعطـاء بعـض التحـفيزات الضـريبية، و تـسهيل اسـتيراد المواد للمؤسسات المصـدرة، و منح امتـيازات تتـعلق بإجراءات النـقل، و منح بطـاقات الـقروض لبعض المؤسـسات العمومية المـصدرة مع الترخـيص لفتح مكـاتب ترقية الصـادرات و إلغاء تأشـيرة الرقابة عـلى الصـرف كـل ذلك من أجـل التخـفيف من حـدة البـطالة لكن نتـائج هـذا القـانون كـان محـدودا نظـرا لافتـقار الاقتـصاد للمواد القابـلة للتـصدير بسبب قلة الإنتاج.

6- توجـيه القطاع الفلاحـي إلى خلق مناصب عـمل وامتصاص الفائض الـمترتب عـن تغـيير سياسة التسـيير الذاتي و فائـض العمالـة المتـرتب عـن تـناقص الاستـثمارات الجـديدة الناجمة عن انخـفاض واردات الجـزائر .

و الملاحظ أن المخطط الخماسي الثاني تميز بتقـليص عرض الـعمل و بفـقدان مناصـب العمل نتيجة تناقص الاستثمارات الجديدة و انقطاع التموين لبعض المؤسسـات من المواد الأولـية و الوسـيطية و بقطـاع الغيـار و إلـى تنـاقص برامـج العـمل بالنسـبة للمؤسسـات الأخـرى هـذا مـا أدى إلـى اضـطراب القاعـدة الاجتـماعية و المـادية للقـطاعات الإنـتاجية كحرمـانها من القدرة علـى الاحـتفاظ بالعامليـن فيهـا مـن جـهة والحيـلولة دون مسـاهمتها فـي خلـق الثـروات الوطـنية مـن جـهة أخـرى ورغـم التحـفيزات إلا أن تـدهور الأوضاع في مـجال التـشغيل يمس بالدرجـة الأولى القطـاع الخاص وهذا مما أدى إلى تسريح العمال بمتوسط 20 ألف سـنويا و يمكـن تلخيـص نتائـج المخططات التنموية في الجدول التالي :

---

[1] 2-القانون رقم 88/25 الصادر بتاريخ 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة بتاريخ 13 جويلية 1988

[2] 3- النظام رقم 91-02 المؤرخ في 20 فيفري 1991، يحدد شروط فتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص الطبيعيين و المعنوين ذوي الجنسية الأجنبية المقيمين أو غير المقيمين، و تشغيل هذه الحسابات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 40 الصادرة بتاريخ 28 أوت 1991

جدول (5)-4) المخططات التنموية

السنة	67-69	70-73	74-77	78-79	80-84	85-89
سندات مناصب العمل	107750	329700	521300	29000	725000	434800
المعدلات السنوية	35917	82425	130325	145000	145000	69600

المصدر وزارة التخطيط

الملاحظ أن منـــاصب الشغل المستحدثة تزداد من خطط تنمـــوية إلى أخرى حـــتى سنة 1984 تبدأ هذه المـــــناصب في الانخفاض نتيجة التغيرات الاقتصادية الـتي حدثت فـي منتصـف الثمـــانينات كما ذكرت ســـابقا و فـي سنة 1990 لأول مرة فـي الجزائـر كـان الرصـيد الصـافي لخلـق مناصـب العمـل سـالب حيـث خسـرت الجزائـر 150.000 منصـب عمـل بالمقارنـة مـع سـنة 1989 حيـث عـدد المشـتغلين انتقـل مـن 4.432.000 عامل إلى 4.283.000 عامل حسبإحصاء الديوان الوطني للإحصاء[1].

3- المرحلة الثالثة: التشغيل في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق (1990-1999) :

رغم الإصـــلاحات الاقتصادية المتعددة فـي نهايـة الـــثمانينات إلا أن استفـــحال الأزمة أثرت سلـــبا على الأوضاع الداخلـــية في انخفاض أسعار المواد الخـــام المصدرة و شح مصـــادر التمويل الخـــارجي، و تضخم الديون و ارتفاع خـــدمة الـديون و نشـوب أزمة المديونية[2] هذه الوضـــعية جعلت الجزائر غير قادرة عـــلى تمويل الاستثـــمارات الجـــديدة و استيراد التجهيـــزات و المـواد الأولية و الـــمواد النصـف مصـنعة و قطـع الغيار مما أدى إلى تراجع في مـــعدلات النمـو و الاخـــتلال فـي التوازنـات الداخـــلية و الخارجية و تسجـــيل معدل عالي من البطالة حـــيث بات مـن الضـروري إعـــادة النظـر في السيـــاسات الاقتصادية القائمـــة و الشروع في انتهاج سياســـة اقتصادية أكثر نجاعـة وصرامة و أكثر انفتاحـــا على الاقتصاد العالمي[3] و ذلـك بتطـــبيق برامـج استـــعجاليه للتخفيف من حـــدة البطـــالة و التقليل من حدة الفقر فكان ذلك بتطـــبيق برنامج الاسـتقرار و التصـحيح الهيـــكلي المـدعوم مـن طـرف المؤسسـات الماليـة العـــالمية و الاسـتعداد

---

[1] - Mohamed MEDJKOUNE, Ajustement structurel, emploi et chômage en Algérie, Les cahiers du CREAD N°46/47 4ème trimestre 1998 et 1er trimestre 1999, page 155

[2] -1 د/ عبد العزيز الشرابي، د/ عبد الرازق بالحبيب، السكان و التنمية في بلدان المغرب العربي، إشارة خاصة إلى معضلة البطالة، مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،العدد السادس، جامعة الجزائر 1997، ص 56 إلى 58

[3] -2 د/ عبد الله محمد قسم السيد، التنمية في الوطن العربي، دار الكتاب الحديث 1994، ص 202.

النفسي للدخـــول في نظام اقتصاد الســـوق من خلال تعميق الإصـــلاحات حيث تعـزززت التشريعـــات الاقتصادية بمجموعة من القوانـــين و المراسيم، الهدف منـــها تعبيد الطريق للاتجاه نـــحو اقتصاد السوق ومن بيـــن هذه الإجراءات نلخصها في ما يلي:

1- تنـــظيم السوق المـــالي من خلال إصدار قانون النقد و القرض حـــيث أعطى للأجـــهزة المصرفية ديناميكية جديدة تختلف عن النظـــام السابق حيث تمكّن التـــرخيص بإنشاء بنـــوك و مؤسسات مالية جـــزائرية و أجنبية كما يرخـــص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك و المؤسســـات المالية الأجنبية كما يمكن تنـــظيم الأسواق النقـــدية [1] و تحديد كيفيات المـــعاملة فيها؛ و كذلك من أجل خلق مناصب للعـــمل و خاصـة للطبقة المتعلمة ومنها خريجي الجامعات .

2- تعميق إجراءات الاستثـــمار [2] و إعطاء ضـــمانات قانونية و خاصـة للاستثـــمارات الخاصـــة سواء كانت محلية أو أجنبية و هذا لدفع الاستثمـــار الخاص نحو المشـــاركة الفعلية في التنـــمية الاقتصادية و الاجتماعية .

و مـــن خلال الضـــمانات و الامتيـازات الواسعة الـتي أعطاهـا الـــمرسوم للمستثمرين خاصـــة الأجانب و ذلك بغية جلـب الاستثمارات مـن أجـــل تـوفير السلع و الخـــدمات وتوفير عروض العـــمل و هو المجال الذي كان حكرا على الدولة.

في هذه الفترة أبـــرمت الجزائر مجموعة من الاتفاقي مع صندوق النقد الدولي .

3- 1- حالة الشغل عند الاتفاق الأول

إن مشكلة انخفاض أسعار الصادرات من المحروقات و ارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب و المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك جعلت الجزائـر تطلـب تمـويلا مـن صـندوق النقد الدولي لتواجد الاختلال في ميزان المعاملات الاقتصـادية بحيث خصـص لهـا سـحبا من التسهيلات التعويضية بالإضافة إلى سحب الجزء الخاص من احتياطاتها و كـان ذلـك مـا يعـادل 584 مليـون دولار أمريـــكي كقـروض و بالمقابـل قـدمت الجزائـر برنامجـا اقتصاديا لمـدة سـنة يمتـاز بتـــنوع أهـدافه لتـدعيم الهيكلـة الجـــبائية و النقديـة و الماليـة

---

[1] 3-التنظيم رقم 91/08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية

[2] 4-المرسوم التشريعي رقم 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64 الصادرة في 10 أكتوبر 1993

ليساعـــدها على استـــعداد قـدراتها مستقبلا، فـي هـــذه الفـترة تقلصـت عـروض العمـل مـــما أدى إلى زيادة نسـبة البطالـة بحيـث انتقـل عـدد البطـالين مـن 435000 بطـال سـنة 1985 ليصل إلى 1150000 بطال سنة 1990م [1] كما تشير المعطيـات إلـى أن البطالـة هي الأكثر انتشارا عند الفئات الأصـــغر سننا.

جدول (5-5) نسبة البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية 1989-1991

فئات العمر	نسبة البطالة	
	1989	1991
أقل من 20 سنة	63%	58%
20-25	31%	41%
25-30	17%	23%
أكثر من 30 سنة	08%	06%

المصدر: مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد السادس 1997/1998، مرجع سبق ذكره، ص 59

و كـان الأكـثر تضـررا فـي ذلـك ذوي التعلـم الثـانوي و الجـامعي، و هـذا خلافـا للمبـادئ المذكورة في دستور 1989م المتعلقة بضمان التكوين و التشـــغيل للجميع كما أنه يوصـي الدستور بأن يتم التكوين على أســـاس ارتباط وثيـق مـع الحيـاة العمليـة. و الجـدول التـالي يبين ذلك.

جدول (5-6) نسبة البطالة في الجزائر حسب مستويات التعليم 1985-1991

مستوى التعليم	1985	1989	1991
الابتدائي	43.3%	27.9%	24.8%
المتوسط	28.6%	34.3%	29.8%
الثانوي	6.5%	14.9%	25.5%
الجامعي	0.6%	2.8%	5.8%
الغير مصرح به	21%	20.1%	14.1%

المصدر: مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير العدد السادس 1997/1998، مرجع سبق ذكره، ص 59.

إن الملاحـظ مـن الجـدول تزايـد نسبـــة البطالـة لـذوي المسـتويات الثانويـة و الجامـــعية و ذلك نتيجة عدم تطابق سياسة التكوين مـــع سياسة التشغيل، مـن عـدم الأخـذ بعـــين الاعتبار محددات التشغيل و محددات المنظـــومة التعليميـة حيـث أن التطـابق هـو تـــرتيب التكـوين بصـفة متواصـلة حسـب احتياجـات التشـغيل المحـــددة وفقـا للطلـب الاجتماعي و الثقافي للسكان و عنـــدما تراخت العلاقة الاسمية بيـن التكـوين و التشـغيل و

[1]-د/ عبد العزيز شرابي، د/عبد الرزاق بن حبيب – السكان و التنمية في بلدان المغرب العربي إشارة خاصة إلى معظلة البطالة- مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مرجع سبق ذكره ص 59.

بروز الوضـــع الجديد بزيادة التكوين بنسبة أقل من زيادة التشغـــيل أدى إلـى ظهـور فـي المجتمع طـــبقات جديدة من البطالين معظمهم خريجي الجامعات و الثانويـات، كـان ذلـك من نتـاج الإصـلاحات الـتي طبقـت فيمـا سـبق منهـا الإصـلاح الأول للتـــعليم العـالي (1970م) الإصلاح الثاني للتعليم العالي (1973م) صـدور تطـبيق المدرسـة الأســـاسية (76-80) و مشروع إصلاح التـــعليم الثانوي 1984 كذلك الإعداد المستمر لضبط مختلف الخرائط المدرسية، الجـــامعية، التكوين المهني.

2-3- حالة الشغل عند الاتفاق الثاني و الثالث:

إن الوضع الاقتصادي في الجزائر زادت حدته و شـحت المـوارد الماليـة مـن أجـل البلوغ إلى مستويات مقبولة من النـــمو الاقتصـادي و التخفيـف مـن الآثـار الاجتمـــاعية والاقتصادية لانتهاج سياسة الدخول إلى اقتصاد السوق مـــما تطلب اللجـوء إلـى صـندوق النقد الدولي مرة أخرى بعد انتهاء الاتفاق السابق و بالـــتالي إدخال إصلاحات اقتصـــادية جديدة و ذلك من خلال خطاب النـــوايا الموجه إلـى صـــندوق النقد الـدولي و الـذي مـن خـــلاله تعهدت الجزائر بإجراء الإصلاحات التالية:

1-ترقية النمو الاقتصادي و تخلي الدولة عن مساعدة بعض المؤسســـات العمومية و فتـح المجال أكثر أمام المؤسسات الخاصة

2-اعادة النظر في أســـعر السلع و الخدمات، معدلات الصـــرف و أسعار الفائدة.

3-تحرير التجـارة الخـــارجية و تطـبيق إصـلاح التعـــريفات الجمركيـة و رفـع نظـــام رخص الاستيراد و تشـــجيع الصادرات [1]

و قد زاد حجم الدعـــم بـ 400 مليون دولار مقسمة إلى أربعـــــة دفعات لمدة 10 أشهر و تمت الاستفادة مـن ثلاث دفعـــات، أمـا الدفعـة الرابعـــة تـم توقيفهـا نتيجـة عـدم التزام[2] الجـــزائر بـــبنود الاتفاق و خـــاصة فيما يخص تجميد الأجـــور و المرتبات التي عرفت زيادة نتيجة اتفاق بين الحكومة الجـــزائرية و الاتحاد العام للعمـــال الجزائريين.

---

[1] 1-د/ الهادي خالدي ، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الـدولي، دار الهومـة للنشـر أفريـل 1996، الجزائـر، ص 114.

[2] 2- Rachid TLEMÇANI, État Bazar et globalisation, l'aventure de l'Infitah en Algérie, les éditions Elhikma, Algérie 1999, page 61.

و من نتائج هذا الاتفاق زيـــادة عدد البطـالين مـن 1260000 بطـال سـنة 1991م ليصبح سـنة 1992م 1482000 بطـال ليـــتزايد سـنة (1993-1994م) مـن 1770000 إلـى 2100000 بطـال [1]، رغـم أنـه كـان مـن ضـمن برنامـــج الحكومـة لسـنة 1992م تطبـــيقا مع بداية جانفي سنة 1992 نظام الشبكة الاجتمـــاعية و لم يتم ذلك إلا في شـــهر أفريل سنة 1992م حيث تم الشروع في تقديم إعانات والتعويضـات للـــعائلات الفقيـرة و الأشـخاص ذوي الـدخل الأقـل مـــن 7000 دج [2] و مـع نهايـة الســـداسي الأول لسـنة 1992م شرعت الجـــزائر في مفاوضات ماراطونية مع المؤسسات المـــالية و خاصـــة صندوق النقد الدولي من أجـل الحصـــول علـى اتفاقيـات جديـدة، لكـن ذلـك لـم يتـم رغـم التنازلات المتتـــالية و التي أثرت على الاقتـــصاد الجزائري بحيث رفعت الدعم عـن 18 منتوج مع إجراءات تسريحات للعمال وغلق بعض المؤسسـات العمـــومية إلا أن ذلـك لـم يشفع لها لـدى الهيئـات الماليـة حـتى مـع بـــداية 1994 و هـي الإصـــلاحات الهيكليـة و سياســـة التعديل الهيكلي و هو ما نحاول إبرازه من خلال هذا البحث.

إن نسبة البطالة تغيرت مـن فتـــرة إلـى أخـرى حسـب الأهـداف الـتي[3] سـطرتها الجـــزائر إذ نلاحظ أن نسبة البطالة انخـــفضت إلى غاية 1990انخفاضا نسبيا إلا أن بعـد هذه السنة بدأت في الارتفاع تدريجيا مع دخـــول الجزائر في نظـــام اقتصـاد السـوق[4] و الجـــدول التالي يبين ذلك

جدول (5-7) نسبة الطبقة الشغيلة، و نسبة البطالة

السنة	1966	1977 (1)	1987	1990	1994
عدد السكان القادرين على العمل	2564633	3049952	5341102	5851000	681400
السكان العاملون	1720680	2336263	4139354	469500	5154000
البطالون	843953	713689	1201748	1156000	1660000
نسبة البطالة	32.9%	23.40%	22.50%	19.76%	24.36%

[1]3- د/ عبد العزيز شرابي، د/عبد الرزاق كبن حبيب – السكان و التنمية في بلدان المغرب العربي إشارة خاصة إلى معظلة البطالة- مجلة كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مرجع سبق ذكره ص 58.

[2]4- Hocine Benissad، Algérie : Restructuration et reformes économiques (1979-1993) op cit p155

[3] - Saib MUSETTE et Nacer Eeddine HAMMOUDA, Evaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, Les cahiers du CREAD N°46/47 4ème trimestre 1998, page165, 166

[4]2- د/ جمال لعمارة، اقتصاد المشاركة، نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق نحو طريق ثالث، مركـز الإعلام العربي، 2000، ص 24

(1) بدون حساب شباب الخدمة الوطنية

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

www.ons.dz

3-3- حالة الشغل في مرحلة التعديل الهيكلي :

إن الأداء الاقتصـــادي فـي الجزائـر شـديد التـأثير بالبيئـة الاقتصـادية الداخلـــية الخارجية ، بحيث اعتمــدت الجزائر علـى التـدفقات الماليـة الأجنبيـة فـي شـــكل منـح و قروض تستخدم لرفد الاستثــمار المحلي الذي ارتكز على القـــطاع النفط فقط[1] و ذلـك لاعتبارات اقتصـــادية و سياسـية و أمنيـة، و بالـــتالي لعبـت المحروقـات دور فـي حيـاة الاقتصاد الجــزائري لتغطية بعض الديـــون الخارجيـة و منهـا ظهـر العجـز المـالي فـي الجــزائر ، و الجدول التالي يبين ذلك :

الجدول (5)-8) الميزان الجبائي و النقدي (مقدر بالنسبة المئوية)

	1985	1986	1987	1988
إيرادات الخزينة / الناتج الداخلي الخام	36.8	30.6	28.4	26.7
منها الجباية النفطية	15.9	7.1	6.3	6.9
نفقات الخزينة / الناتج الداخلي الخام	46.4	42.3	35.6	39.4
النفقات الجارية	18.2	21.1	20.1	21.8
الاستثمار العمومي	15.3	13.8	11.7	12.4
القروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية	7.8	5.8	4.9	5.9
مصاريف أخرى	5.1	1.6	1.1 -	0.7-
رصيد الخزينة / الناتج الداخلي الخام	9.6	11.7	7.2	12.7
M2/ الناتج الداخلي الخام	76	75	79	84
تضخم مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (IPC)	10.5	12.3	7.5	5.9

المصدر تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية، لبرنامج التعديل الهيكلي، مصدر سبق ذكره، ص 11

نلاحظ من الجــدول أن ميزان الجباية و الماليـة يـوحي بـأن علاقـة المـــدخولات الخاصة بالخزينة لهـا علاقـة قويـة بتغيـر سـعر المحروقـات حيـث انخفضـت الجبـــاية[2] البترولية مـن 15.9% سنـــة 1985م إلـى 7% فـي سـنة 1986م و منــه انخفضـت

[1]3- Ahmed BOUYAGOUB, Entreprise publique structurel et privatisation, Les cahiers du CREAD, Algérie , N° 57, page 75-91

[2]1- Rachid TLEMÇANI, État Bazar et globalisation, l'aventure de infitah en Algérie, les éditions Elhikma, Algérie, page 61.

الاستثمارات العمـــومية و ازدادت إلى غايـة مرحلـة التسـعينيات ، تلـك الأوضـاع دفعـت بالجـــزائر إلـى تبنـي سياسـات علـى مسـتوى الاقتصـاد الكلـي تهـدف إلـى تحقيـق تـوازن اقتصادي ومالي و نقدي من خلال الحـــد مـن عجـز ميزانيـة الدولـة، وتحريـر الاقتصـاد بتفعيل آليات الســوق و تخلي الدولة عن التدخل في جميع الأنشطة الإنتاجية ، و تحـــفيز دور القطاع الخاص و تحرير المبادلات الخـــارجية و قد عـرف ذلـك ببرنامـج الإصـلاح الاقتصـــادي الذي نفذ فـي مـارس سـنة 1994م حيـث عـرف هـذا البرنـامـج إصلاحـــات واسـعة فـي المجـال المـالي و أسـعار الفائـدة و التعـــديلات السـعرية، وتخفيـض الـدعم و تصحيح أسعار الصـــرف و توحيدها و تبين نظـــام التقويم لها وتحرير التجارة و إصلاح التعريفة الجمركية و إلغاء تراخيص الاستيراد و ذلك بهدف خلق مناخ استثماري خال من القيود الجمركية و محفز للنشاط في القطاع الخاص لجلـب الاستـــثمار الأجنبي المباشـر ، يضـــاف إلى ذلـك البـدء فـي تنفيـذ برنـامـج الخوصصـــة [1]، و هـي أهـم محـاور سياسـة التعديل الهيـــكلي إلا أن تطبيق هذا البرنامج أدى إلـى تبـــاطؤ فـي النشـاط الاقتصـادي و إلى وزيادة البطالة و تفـــاقم مشكلة الفقر.

وقد أصبحت الآثار السلبية لهـذه السياسـات خـــاصة علـى البطالـة بحيـث تـأثرت مستويات التشغيل سلبا نتيجة غيـاب الاسـتثمارات الجديـدة مـن قبـل المؤسسـات العموميـة والخاصة و تباطـــؤ تطبيق الخوصصـــة، أثر سلبا على مجمـوع الاستثمـــار و أدى إلـى التسريح الجماعي للعمال نتيجة إعادة الهيكلة و غلـق المؤسســـات مـــما أدى إلـى تفـاقم البطالة[2] بحيث ارتفعت النسبة من 24% سـنة 1994 إلـى أكـثر مـن 29% سـنة 1997م في هذه الفترة قدر عدد البطالين إلـى 2.3 مليـــون بطـال منهـا 80 % مـن البطـالين هـم شـــباب أقل مـن 30 سـنة و ثلـثين منهـم عـديمين الخـبرة و حـوالي 80000 مـن خريجـي الجامعات و المعاهد العليا المتخصصة و حوالي 360000 أجير فقدوا مناصـب عملهـم أو وجهوا إلـى البطالـة التقنيـة بيـن 1994 و 1998 و هـــذا مـا أدى إلـى الطلـب المـــتزايد

---

[1] 2- بن عنتر عبد الرحمن، مراحل تطـور المؤسسـة الاقتصـادية الجزائريـة و آفاقهـا المسـتقبلية، مجلـة العلـوم الإنسانية، جامعة محمد خظير بسكرة، العدد 02، جوان 2002، الجزائر

[2] 1- روابح عبد الباقي و علي همال، آثار إعادة الهيكلة على سوق العمل و تدابير الحماية الاجتماعيـة، دراسـة حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية جامعة منشوري- قسنطينة، العدد 22، ديسمبر 2004، ص 60

للعمل السنوي حيث تراوح ما بين 250.000 إلى 300.000 طلب عمل سنوي والجدول التالي يبين الشغل و البطالة.

الجدول (5-9) الشغل و البطالة في سنتي 1994 و 1997(بالآلاف و النسبة المئوية (%)

	1994		1997	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
فئة اليد العاملة	6814		8069	
فئة المشتغلين	5154	100	5710	100
منهم:				
الشغل المنظم	4325	84.0	4743	83.1
الفلاحة	1023	19.8	1200	21.0
الصناعة	528	10.3	500	8.8
البناء و الأشغال العمومية	667	13.0	700	12.3
الخدمات و الاتصال	896	17.4	1016	17.8
الإدارة	1211	23.5	1327	23.2
العمل في المنازل	829	16.0	967	16.6
البطالون	1660		2359	
نسبة البطالة	-	24.4	-	29.2

المصدر تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية، لبرنامج التعديل الهيكلي، مصدر سبق ذكره، ص 138

إن غياب سياسة واضحة للتشغيل جعلت من العمل الموازي أو غير رسمي يأخذ أبعادا أخرى خاصة في مجال التجارة إضافة إلى التسرب المدرسي السنوي و هو ما صعب من التكهن بوضع سياسة عامة للقضاء على البطالة و نجد أن فئة الشباب هي الأكثر عرضة لظاهرة البطالة بكل أنواعها و تحتل فيها المرأة مكانة كبيرة بنسبة 45.58% من مجموعة نسبة البطالة.

و حسب الدراسات التي قامت بها مختلف مصالح التشغيل أن فترة التعديل الهيكلي تميزت بما يلي:

1-أن خمس طالبي العمل من فئة النساء حيث مست البطالة 47800 امرأة سنة 1996م بعدما كان عدد البطالين 125000 سنة 1992 من نفس الفئة [1]

2-75.4% من طالبي العمل لأول مرة من فئة الشباب

3-أغلب البطالين يوجدون في المناطق الحضرية

---

[1]-1. تقرير حول تطور أجهزة التشغيل، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مصالح رئيس الحكومة، 27/03/2003 ص 32

4-نسبة 26.7% من هم في سن العمل لا يبحثون عن العمل و يعود ذلك لأسباب اجتماعية و تخص كل بطال أو لأنهم في غير حاجة أصلا للعمل أو أنهم يعملون في أعمال غير رسمية أو لأنهم يأسوا من البحث عن العمل.

5-نسبة 45% من فئة البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية منهم 10% تم طردهم، 11% في إطار سياسة التقليص من العمالة، 11.4% نتيجة غلق المؤسسات، 10.1% نتيجة حل المؤسسات و الذهاب الإرادي.

6-صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة و هي أكبر نسبة من البطالين.[1]

7-زيادة العمل المؤقت عن العمل الدائم و هذا ما أثر على السياسة العامة الاقتصادية.

1-3-3- العوامل المؤثرة في حالة الشغل في مرحلة التعديل الهيكلي:

يعرف سوق العمل بأنه البوتقة التي تتفاعل بها كثير من العوامل المؤثرة في حالة التوظيف فهو المكان الذي يظهر فيه عرض العمل و الطلب عليه و فيه يبحث مجال الأعمال عن العمالة ويبحث فيه العمال عن فرص العمل المتاحة، و من خلاله تتضح الاختلالات في الأجور و ساعات العمل و غيرها من ظروف تشغيل العمال [2].

إن التغيرات المتعاقبة على السياسة الاقتصادية العامة في الجزائر أدت إلى حدوث تغيرات في عرض العمل حيث بدأ في الانخفاض من سنة إلى أخرى بالإضافة إلى تخلي الدولة عن سياسة المنصب الدائم المضمون للعمال، و ذلك نتيجة الضغوطات الخارجية الناتجة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى العمل الغير رسمي[3] الغير خاضع لمراقبة الدولة و بخاصة في قطاع التجارة كما أن ظهور العمل المنزلي دون المراقبة الإدارية و دون الخضوع إلى آليات المنظومة التشغيلية كل ذلك قد أضفى تركيبة عرض العمل.

و حسب الإحصائيات نجد أن العمل المنزلي ما بين 1990 و 1998م تراوح ما بين 600.000 إلى 1.2 مليون شخص أي 17% من فئة السكان العاملين كما أن دراسات

---

[1] 2-D/Derbal abdelkader le marche du travail et le programme d'ajustement structurel dans les pays maghrébins communication colloque sur l'ajustement structurel et croissance université d'oran – mai 97

[2] 3- قاموس مصطلحات العمل، مشروع مبديء، منظمة العمل العربية- جامعة الدول العربية، مارس 1971 ص 11

[3] 1- Philippe HUGON, Naima PAGES, Ajustement structurel emploi et rôle des partenaires sociaux en Afrique Francophone, Les cahiers de l'emploi et de la formation N°28, 1998, CERED/Forum. Office International du Travail, page 44

البنك العالمي لشهر ماي 1997م تبين أن تطور العمل الغير رسمي تمحور في مجالات البناء و الأشغال العمومية التجارة السياحة و المطاعم و كذلك العمل المنزلي.

إذا كان الهدف من برنامج التعديل الهيكلي هو تحسين القدرات التنافسية لأسواق العمل من خلال إزالة التشوهات التي نشأت نتيجة تدخل الدولة و منها انخفاض معدلات البطالة، إلا أننا نجد أنه توجد عوامل ساهمت في بروزها و هي.

1-ارتفاع نسبة غير المساهمين في قوة العمل حيث ترتفع من هم خارج قوة العمل كالطلبة و ربات البيوت و غيرهم مما ينخفض من حجم قوة العمل بنسبة للقدرة البشرية

2-عدم ملائمة نظام التعليم لسوق العمل بحيث أن سوق العمل في الظروف الاقتصادية لم يستطيع استيعاب خرجي نظام التعليم و ذلك نتيجة عدم ملائمته مع متطلبات السوق حتى و إن كانت ذات مستوى تعليمي عالي[1].

3-معدل النمو السكاني، و ما يرتبط به من عوامل ديمغرافية، حيث توجد نسبة كبيرة من السكان دون سن العمل القانوني و يؤدي ذلك إلى انخفاض قوة العمل المتاحة بالنسبة لعدد السكان و إن تطورها و خاصة الطبقة العاملة سواء في المدن أو الأرياف أو من حيث الجنس، له أهمية كبيرة حيث انتقلت نسبة النشاط الخام (الطبقة النشيطة / عدد السكان) من 23.60% سنة 1987م إلى 27.90% سنة 1998م كما أن نسبة النشاط الخام للإناث انخفض على ما كان عليه سنة 1987 م و قد بلغ سنة 1998م 9.71% بينما كان الضعف في سنة 1987، أما نسبة النشاط الصافي (الطبقة النشيطة / السكان في سن العمل) ازدادت بنسبة ضئيلة حيث استقرت نسبة 49% سنة 1998م أي بزيادة قدرها 1.5% فقط عن سنة 1987، أما نسبة النشاط الصافي للإناث فقد تضاعف من 8.7% سنة 1987م ليصل إلى 17% سنة 1998م إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة إذا ما قورنت في دول أخرى مثل المغرب، الأردن، إيران و تونس أما نسبة النشاط الصافي للذكور قد بلغ 80.07% سنة 1998م أي بانخفاض

[1]2- D. Ferroukhi, A.Sid, L. Laiche Modèles de recherches d'emploi des diplômés de l'enseignement supérieur, Les cahiers du CREAD, Algérie , N°51, 2ème semestre Algérie 2000, page 63, 64

نسبة 5% عن سنة 1987م و مما يـــدل على أن سوق العمل مـس بالدرجـــة الأولـى فئـة الذكور و ذلك راجع لـنوع الأعمال الممارسة التي اختفت مـــع غلـق أو حـل المؤسسـات الاقتصادية العمـــومية.

4- التنظيم السائد في ســوق العمل بحيث لم تتحدد معالمه حيــث لا يمكن تحديد تحـــليل مفصل لمعرفة انتقال اليد العاملة فيــما بين مختلف أجزاء سوق الــعمل (الرسمي / غير الرسـمي، الخـــاص/ العـام وعـبر المهـن) نظـرا لقلـة البيانـات الكـــافية عـن التكـوين القــطاعي للعمالة، فيما يجب دراسة أثــر التعديل على توزيع المهارات في ظـل ســوق العمل.

5- سياسة خفض الإنفاق العــام بحيث أجبرت الدولة على خفــض العجز في الموازنـــة العامة للدولة و تقلــيص دورهـا فـي النشـاط الاقتصـــادي عـن طريـق خفـــض الإنفـاق العام، و يؤدي ذلك إلى انخفــاض الطلب علـى العمـــالة مـن قبـل الدولـــة و كـان عجـز المؤسسات العمــومية 90 مليار دينار ســنة 1990م لينتقل إلى 113 ملـــيار دينـار سـنة 1996 م أي يتمثل 28% من رقم الأعمـــال أي متوسط 3.4 شـــهر من المدخولات [1] و إن هذا العجز أثر بطــريقة مباشرة علـى هـذه المؤســسات خاصـة فيمـا يخـــص زيـادة التكاليف الكلية و زيـــادة تدهور قيمة العملـة الجـــزائرية و منـه المعـاملات المـــصرفية التي كبـدت هـذه المؤسســـات خسـارة كـبيرة ممـا أدى إلـى عمـــلية اقـتراض و زيـــادة المديونية و منها الإعـــلان عن الإفلاس لهذه المؤسســـات أو حلها و غلقها.

المبحث الثاني: سوق العمل في فترة الإصلاح الاقتصادي

عانـــى الاقتصاد الجزائري من اخـــتلالات هيكلية عديدة خلال عقد الثـــمانينيات، و تراجع معدل النمو الاقتصـــادي مما أثر سلـــبا على مستوى التشـــغيل و فـرص العمـل و إن كان برنامج الإصـــلاح الاقتصادي الذي يطـــبق في الجزائر منذ نهاية الثمانيـــنات هو برنامج يشمـــل كافة المتغيرات الاقتصـادية بدايـة مـــن تصـحيح اختـــلالات ميـزان المدفوعات و التقليـــل من معدلات التضخم و التحـــكم بسعر الصـرف و أسعـــار السلع والخـدمات و حـــركة رؤوس الأمـوال. إلا أن هـــذا البرنامـج لـه أثـــار علـى الجـانب

[1] 1-CNES : Rapport pour la conjoncture du 1ère semestre 1996، page 10

الاجتماعي و منـــها جـانب الشـغل، حيـث يعتمـد البرنامـــج علـى سياسـة إدارة الـــطلب ويقدمـــها على سياسة زيادة الـــعرض.

سوق العـــمل في الجزائر مثل أي ســـوق يقصد به الآليات التي تـــؤدي إلى تلاقي بين قوى العرض و الطلـــب و هم الطالبون للعمـل مـن العـــمال، و أصـحاب الأعـــمال ويتم بواسطة هذه الآلـــيات تحديد الأجور و عدد ســـاعات العمل و غيرها مـــن ظـروف العمل، و إن تـــوازن أو اختلال سوق العـــمل يظهر من خلال تـوازن أو اخـــتلال قـوى العرض و الطلب. و عـــندما تزيد قوى العرض عن قـــوى الطلب يظـــهر اختلال سـوق العمل في صـــورة بطالة.

1- جانب العرض:

يمثل جانب العرض هم طالبي العمل، و أن أهـم العوامـل المـؤثرة فيـه هـي معـدل النمو السكاني و مستوى مهارة قوة العمل.

1-1- معدل النمو السكاني:

يتصف هذا المعـــدل بالارتفاع وقد بلغ 2.49% عام 1990م مما أدى إلى زيـــادة عدد السكان و منه وجـــود عرض متزايد في ســـوق العمل و عن توزيع السكان حســـب فئات العمر أو شكل الهرم السكاني فيمثل السكان الذيـن تقل أعمارهم عن 15 سنـــة نحـو 44% من جملة سكان سنة 1987م، و في ســـنة 1998م كانت نســـبتهم 36.20% و فـي المقابل يـــمثل السكان الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة نـــحو 5.75% مـن جملـة سـكان سـنة 1987م و ارتفـــعت إلـــى 6.64% ســنة 1998م، و ترجـــع هـذه الزيـادة إلـــى الارتـــفاع فـي متوسـط العمـر المتـــوقع عنـد الميلاد و الـذي ارتفـــع مـن 63.6% سـنة 1985م إلى 68.5% عـام 1998م، و ذلـك بتحسين المستـــوى الصـحي و تـؤدي هـــذه الظـاهرة إلـى ارتـــفاع معـدل الإعـــالة الديمغـــرافي (نسـبة السـكان تحـــت 15 سـنة وفـــوق 60 سنة إلى إجمالي السكان في سن العمـل مـن 15 سـنة إلـى 60 ســـنة) إلـى نحـــو 42.84% عام 1998م أما الفئة العـــمرية من 15 سنة إلى 60 سنة فقد ارتفعـــت من 50.23% ســـنة 1987م إلى 57.16% سنة 1998م. وهذا مـا يـؤدي إلـــى زيـــادة عرض العمل.

وأما بالنسبة للتوزيع النوعي للسكان فيوزع السكان بالتساوي تقريبا بين الذكور و الإناث فنسبة 50.56% من جملة السكان للذكور مقابل 49.44% من جملة السكان للإناث و قد انخفضت مساهمة الإناث في قوة العمل، و يرجع ذلك لزيادة معدل الأمية بين الإناث بالإضافة إلى أسباب اجتماعية أخرى تحد من مشاركة المرأة في القوة العاملة.

2-1- مستوى مهارة و كفاءة قوة العمل:

إن مهارة قوة العمل ترتبط بالمستوى التعليمي و مدى تطوره و أصبح التعليم أداة لتطور المجتمعات و ميدان لخلق الثروات و أن التقدم الاقتصادي في دول العالم مصدره التطور العلمي و البحوث العلمية الهادفة إلى المزيد من خلق الثروات و عكس المجتمعات التي بها نسبة الأمية عالية هي تلك المجتمعات المتخلفة اقتصاديا، وعلى الرغم من وجود سبل التعليم إلا أن الأمية في الجزائر [1] مازالت مرتفعة جدا حيث بلغت نحو 31.9% سنة 1998م مقارنة بالنسبة العالمية المقدرة بـ 20% من مجموع سكان المعمورة، كما أنها مرتفعة لدى الإناث، إذ تنتشر في المناطق المعزولة و التجمعات السكانية الثانوية بمعدل 86.4% من مجموع السكان سنة 1998م، و يعتبر ارتفاع معدلات البطالة سببا و نتيجة في آن واحد لمستوى التنمية الاجتماعية المحققة[2].

و لا يقتصر الأمر على مجرد ارتفاع الأمية بل إن معدلات التعليم مازالت منخفضة و في جميع المستويات حيث سجل تباطؤ في وتيرة نسبة التمدرس ففي سنة 1998م قدر المعدل الإجمالي للتمدرس بـ 81.6 % أي ما يعادل تقدما قدره 1.7 % فقط بالمقارنة مع سنة 1987م و كانت نسبة الإناث مرتفعة حيث قدرت و لنفس السنة بنسبة 79.2 % بعدما كانت نسبة 71.6% سنة 1987م، و نتج عن ذلك

[1] - التقرير الوطني حول التنمية البشرية، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، مصدر سبق ذكره ص 98.

[2] - معهد التخطيط القومي، الفجوة النوعية لقوة العمل في محافظات مصر و تطورها خلال الفترة 1986-1996، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية، رقم 130، يناير 2000، جمهورية مصر العربية، ص 51

تقلص في نسبة تمدرس الذكور بحيث انخفضت في سنة 1998م إلى 84 % بعدما كانت 87.7 % في سنة 1987م.

أما في مرحلة التعليم الثانوي و الأساسي فبلغ عدد التلاميذ 7.661.000 في السنة الدراسية (1999/2000) بعدما كان عدد التلاميذ 6.191.000 للسنة الدراسية (1989/1999) أي بارتفاع قدره 2.2% و على الرغم من وجود الارتفاع، إلا أنها نسبة متواضعة و يلاحظ أن الحاصلين على مؤهلات متوسطة لا يملك مواهب وأدوات التعامل مع سوق العمل و متطلباتها [1] ، لأن تقيم المردودية الدراسية مهم في هذه الحالة؛ أما المنظومة التربوية في الجزائر لا تتوفر على جهاز تقييم المعارف المدرسية و أن التقييم التشخيصي من شأنه تصحيح النقائص المسجلة وإعادة تأهيل المتمدرسين حتى لا يكونوا عبئا على المجتمع بعد تخرجهم بمستوى التاسعة أساسي أو السنة الثالثة ثانوي.

و لقد ساير تطور نسبة التمدرس ارتفاع في نسبة المتسربين خلال فترة الدراسة حيث يتراوح عدد التلاميذ الذين يغادرون المدرسة بين 500 و 560 ألف تلميذ سنويا، سواء بمحض إرادتهم أو عن طريق الاقصاء الذي تقرره السلطات المدرسية و الجدول التالي يبين تطور نسبة المتسربين في الفترة (1991-1994)

جدول (5-10) تطور نسبة المتسربين من المنظومة المدرسية في الفترة الممتدة بين 1991 و 1994 (بالوحدات و النسبة المئوية)

	1991-1992		1993-1994		المعدل السنوي 1991-1992/1993-1994	
التعليم الأساسي						
- الطور الأول	33.459	1.4%	37.299	1.6%	33.409	1.4%
- الطور الثاني	94.384	4.7%	107.404	5.1%	99.463	4.8%
- الطور الثالث	211.163	14.2%	247.177	15.3%	227.301	14.6%
- المجموع	339.006	5.8%	391.880	6.4%	360.173	6.0%
التعليم الثانوي						
- العليم العام	133.124	20.6%	155.615	21.3%	132.720	19.4%
- التعليم التقني	33.283	34.7%	18.902	30.9%	33.200	41.9%
- المجموع	166.407	22.4%	174.517	22.0%	165.920	21.8%
المجموع العام	505.413	7.7%	566.397	8.2%	526.093	7.8%

المصدر: لتقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر،، الدورة العامة الثالثة عشر، ماي 1999، ص 72.

[1] - أماني سعد البغدادي، دور الإنفاق العام على التعليم في تحقيق التنمية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية، سنة 1998، ص 71.

"و في سنة 1997، بلغ عد المتسربين من التعليم الأساسي 360.300 تلميذا، أي بنسبة 6% من مجموع التلاميذ المتمدرسين، و يضاف إلى هذه النسبة عدد التلاميذ الذي تخلوا عن الدراسة و الذين تم إقصاؤهم من التعليم الثانوي و قد بلغ عدد التلاميذ الذين تخلوا عن الدراسة 534.000 تلميذا، يتشكل ثلثهم من التلاميذ الذين تعرضوا للإقصاء قبل الوصول إلى السنة الأخيرة من التعليم الأساسي.

و تعكس هذه النتائج ضعف المردود الداخلي لنظام التعليم، و هذا ما تثبته نسبة الإخفاق المرتفعة في الامتحانات، و فيما يتعلق بشهادة التعليم الأساسي التي تتوج تسع سنوات إجبارية من التعليم، يلاحظ أنه من خلال ذلك ما بين 547.800 مترشح تقدموا للامتحان سنة 1997م، نجح منهم 215.250 تلميذ، أي بنسبة نجاح تقدر بـ 39.3% ما فيما يخص امتحان البكالوريا، نجح 97.352 تلميذا في سنة 1997م من بين 392.119 مترشحا، أي بنسبة نجاح تقدر بـ 24.8%.

و على العموم تبلغ نسبة المتسربين من التعليم الأساسي إلى غاية التعليم العالي 95%. و يعني ذلك أن من بين 100 تلميذ التحق بالسنة الأولى أساسي، لن يصل منهم إلى الطور الثالث (السنة السابعة أساسي) سوى 87 تلميذا، بمعدل تسرب في هذا المستوى قدره 13%، و 40 تلميذا سوف ينتقلون إلى التعليم الثانوي (السنة الأولى ثانوي)، بمعدل تسرب إجمالي قدره 60%، و 9 منهم سينجحون في شهادة البكالوريا و يزاولون دراسات عليا، بمعدل تسرب إجمالي يقدر بـ 91%، و 5تلاميذ سيتحصلون على شهادة التعليم العالي، أي ما يعادل 95% من عدد المتسربين، وقد سجلت نفس الظاهرة في منظومة التكوين المهني، غير أنها أقل حدة"[1].

و في مرحلة التعليم الجامعي ارتفع عدد الطلبة بشكل كبير خاصة خلال مرحلة التسعينيات و الجدول التالي يبين ذلك:

جدول (5-11) عدد الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي

السنة	1962	1966	1977	1987	1997
عدد الطلبة	2800	8400	54500	216400	342000

المصدر: عمل الباحث من مجموعة المصادر

[1] - التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة الثالثة عشر، ماي 1999، ص 73

و هـــي نسبة مازالت متدنية، و هـــو ما يؤثر بالسلب علـى كفـاءة ومـــهارة قـوة العمـل، باعتبـار أن التعلـــيم العـالي هـو الـذي يوفـــر المهـارات اللازمـة للتنمـــية الاقتصـادية والاجتمـــاعية و تحليل نوعيـة التـــعليم فـي المرحلـة الجامـــعية يـبرز مؤشـرات جديـدة لمدى مهارة قوة العمل في الجـــزائر ذلك أن نسبة الحاصـــلين علـى مـؤهلات جـــامعية من الكليات العلمية تبـــلغ 43% من إجمالي الخريجين سنـــة 1997 و هي كليات الهندسة و العلوم و هـــي نسـبة معتـبرة حيـث تبلـــغ هـذه النسبـــة فـي ألمانيـا 51.4 %ـ و فـي فرنـــسا 24.8 % و في اليـــابان 34 % من إجمالي الخريجين [1]

وبلغت نسبة الحاصـــلين على الشهادات الجامعـــية النظرية في العلوم الإنـــسانية و العلوم الاجتـــماعية 24.4% عام 1997 و هي نسبة مرتفعـــة حيث تبلغ هذه النسبة في ألمانيا 14.3 % و الولايـــات المتحـــدة الأمريكية 27.9 %من إجمـــالي المتخرجين، و بالتالي يطرح مشكل حقـــيقي لتوجيه الطلبة لإنشاء علاقة بيـــن التكوين و سـوق العـــمل التي تشهد تحولا كبيرا باعتـــبارها أداة لمكافحة البطالة و استـــجابة لحاجيـات المجـــتمع و التنمية الاقتصـــادية.

و يمـــكن رصد أهم ملامـح عـرض العـــمل فـي ظـل تطـبيق سياسـة الإصـــلاح الاقتصادي فيمـــا يلي:

1- لقـــد زاد حجم قوة العمل في الجزائر من 5.8 ملـــيون فـرد فـي عـــام 1990م إلـى 8.5 مليون فرد عـــام 1999م و ذلك بزيـادة قـدرها 2.7 مليـــون فـرد بمتوســـط زيـادة سنوية قدرها 257000 فرد خـــلال هذه الفترة، و قـد كـان مـــعدل نمـو العمـل حـــوالي 3.15 % في المتـــوسط السنوي أي عرض عـــمل إضافي بـ 263000 سـنويا [2] ، و قـد بلغت تغطية الطلب لعرض العـــمل بـ 70.30 % أي مـن بيـن 263000 طـالبي العمـل الجـــديد هناك قرابة 78000 شخص لم يتمكـــنوا من الاندماج فـي الحـــياة العمليـة و قـد التحق هؤلاء بصـــف البطالين.

---

[1] - أماني سعد البغدادي، دور الإنفاق العام على التعليم في تحقيق التنمية، نفس المرجع السابق ص 63.

[2] - تقرير حول تقييم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، منشـورات المجلـس الاقتصـادي و الاجتمـاعي، الجزائـر، الدورة العامة العشرون، جوان 2002، ص 73.

2- انخفاض نسبة المشاركة السكانية في قوة العمل خلال السنوات الإثنى عشر الأخيرة حيث بلغت 49 % سنة 1998م أي نمو يقدر بـ 1.5 % مقارنة بسنة 1987م.

3- ارتفعت نسبة المشاركات في قوة العمل من 8.7 % من إجمالي السكان سنة 1987م إلى 17 % سنة 1998م و مع ذلك تبقى هذه النسبة ضعيفة بالمقارنة ببعض دول الجوار في المقابل انخفضت نسبة الذكور المشاركين في قوة العمل من 5 % سنة 1998 بالمقارنة مع سنة 1987 و يشكل هذا التطور مؤشرا عن انخفاض عدد المشاركين في قوة العمل و هو نتيجة مباشرة لتدهور سوق العمل الذي مس أساسا الذكور و عبر التسريح من المؤسسات الاقتصادية العمومية.

4- يحتل الشباب حوالي 80 % من قوة العمل وفقا لكل من تعداد السكان لسنة 1997م، ذلك أن الجزء الأكبر من قوة العمل يقع في الفئة العمرية بين (25-44) وذلك لأنه خلال هذه الفئة العمرية يكون كل المتعلمين قد أنهوا تعليمهم و أدوا واجبهم للخدمة الوطنية و دخلوا إلى سوق العمل.

5- تشمل الأمية المطلقة حوالي ثلث قوة العمل وفقا لتعداد 1997م، و ذلك بالرغم من كثرة الحديث عن التعليم و التوسع فيه و هو ما يعكس أحد المشاكل التي تعوق العملية الاقتصادية في المجتمع الجزائري.

2- جانب الطلب:

يمثل جانب الطلب في سوق العمل أصحاب الأعمال، و توجد العديد من العوامل التي تؤثر على هذا الجانب وهي معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي، وتطور الاستثمار و أساليب الإنتاج.

2-1- معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي:

يعتبر معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي العامل الرئيسي للطلب على قوة العمل. و قد شهدت الجزائر في السبعينيات و حتى منتصف الثمانينيات معدلات مرتفعة لنمو الناتج الداخلي[1]، و بالتالي زيادة الطلب على قوة العمل و انخفاض في

[1] - د/ محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، مرجع سبق ذكره ، ص 309

معدلات البطالة. أما خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فإن نمو الناتج الداخلي يتضح من الجدول التالي:

جدول (5-12) تطور هيكل الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين 1993 و 1997 (بملايير الدينارات المقدرة بالقيمة الجارية)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الفلاحة	131.1	145.6	187.4	277.8	260.8
المحروقات	247.4	327.3	503.4	733.1	818.5
الخدمات و الأشغال البترولية	13.3	17.7	22.0	28.0	(*)
الصناعات (خارج المحروقات)	130.9	161.7	193.9	22.3	235.9
البناء و الأشغال العمومية	121.5	151.8	191.2	217.7	275.3
النقل و المواصلات	65.0	74.8	99.8	148.9	(**)
التجارة	167.0	22.1	283.5	320.6	(**)
الخدمات	43.2	54.7	76.3	90.8	60.7.0
المرسوم و الحقوق الجمركية	85.7	119.3	174.8	212.3	220.6
إجمالي الناتج الداخلي	1.005.1	1.275.0	1.732.3	2.251.5	2.418.1
الخدمات الإدارية و غيرها	184.7	212.5	261.2	313.2	344.3
إجمالي الناتج الداخلي	1.189.8	1.487.5	1.993.5	2.564.7	2.762.4

(*) تندرج ضمن المحروقات

(**) تندرج ضمن الخدمات

المصدر: تقرير التنمية البشرية 98 ، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر،، مصدر سبق ذكره ص 106

يظهر من الجدول أن نسبة النمو الاقتصادي بدأت في الارتفاع منذ سنة 1995م بعدما كانت ضعيفة أو سلبية منذ مطلع تطبيق سياسة التثبيت الاقتصادي لسنة 1989م كما سجل النمو نسبة إيجابية قدرت بحوالي 1.1 % في سنة 1997م ويرجع ذلك إلى ثبات أسعار المحروقات و ارتفاع سعر الصرف للدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى وإلى الارتفاع في الإنتاج الفلاحي بسبب تهاطل الأمطار، كما يلاحظ من هيكل توزيع الناتج الداخلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية لم يتغير كثيرا. حيث نجد أن القطاع الفلاحي و قطاع المحروقات بشكل خاص زادت مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي من 247.4 بليون دينار جزائري في سنة 1993م إلى 818.5 بليون دينار جزائري سنة 1997م بالنسبة لقطاع المحروقات، أما قطاع الفلاحة فارتفع الناتج الإجمالي من 131.1 بليون دينار سنة 1993 إلى 260.8 بليون دينار في سنة 1997، و تمثل قطاعات الصناعة و البناء و الأشغال العمومية تراجعا كبيرا حيث انخفض رصيد قطاع الصناعة في الناتج

الداخـــلي الإجمالي من 13 % إلى 10 %، و انخفض نصـــيب قطاع البناء و الأشـــغال العموميـــة من 12 % إلى 11 % في الفترة الممـــتدة من 1993م إلى 1997م.

2-2- تطور الاستثمار:

إن تطـور معـــدلات الاستثمار الكلـي و نـــمط تخصـيص هـذه الاستثـــمارات يؤثران على جـانب الطلـب لســـوق العمـل حيـث يـــعتبر معـدل الاسـتثمار هـو المتغيـر الرئيسي الذي يحدد معـــدل النمو في الاقتصـــاد الوطني في الأجل المتوســـط و الطويـل باعتبار أن الاستثمار هو الإضـــافة إلـى الطاقـة الإنـــتاجية و مـن ثـم فهـو الـذي يحـــدد الطلـب علـى اليـد العاملـة. وقـد شـهدت الجـــزائر نمـو فـي الاستثـــمار الكلـي فـي فـترة السبـــعينات و بداية الثمانيـــنيات (1967-1985) و ذلـك بوضـع أولـــويات النمـو منهـا تخصيـــص جزء هام من الدخل الوطنـــي لأجل الاسـتثمارات و كـذلك استـــفادة القطـاع الصنـــاعي بالدرجـة الأولـى بهـذه الاستثـــمارات و يظهـر ذلـك مـن خـــلال مخططـات التنـــمية و منها ارتفاع حجم الاستثـــمارات مـن 26.4% فـي الفتـــرة (1967-1969م) (المخـــطط الثلاثـي) إلـى 44.6% فـي الفتـــرة (1980-1984م) (المخـــطط الخماسـي الأول)، و عنـــدما انهـارت أســـعار المحروقـات فـي الأســـواق العالميـة و الـتي تمثـل 98.5% مـن الصـــادرات الجزائريـة منـــذ حلـول 1986م بـدأت الاستثمـــارات فـي التراجع و منـــها أصبح النمو سلبيا مما أدى إلى ارتفـــاع حجم البطالة و معدل التضـــخم و ارتفـاع المـــديونية الخارجيـة، و فـي سـنة 1990م بلغـت المـــديونية الخارجيـة 28.4 مليـــار دولار و بلغت نســبة خدمة الـــدين إلى 66.4% كل ذلـك أدى إلـى تراجـــع فـي طلب اليد العامـــلة و ارتفاع في نسبة البطـــالة.

كما نجـد نمط تخصـيص الاستثـــمارات و بـالأخص الاسـتثمارات الثـــابتة بيـن القطاعات الاقتصـــادية المختلفة عاملا إضـــافيا للتأثير في الطلب علـــى اليد العاملة.

2-3- أساليب الإنتاج:

إن أســـاليب الإنتاج لها تـأثير علـى جـــانب الطلـب فـي ســـوق العمـل، و مـا إذا كانت تعتمد على وسائل الإنـــتاج كثيفة العمل أو كثيفة رأس الـــمال و نجـد أن استخـــدام أساليب الإنتاج كثيـــفة رأس المال معتمدة سواء في القطـــاع الخـاص أو القطـــاع العـام

وعليه نجده قد يؤثر في خلق فرص العمل، و ترتب على ذلك زيادة معامل رأس المال إلى العمل في الصناعة بكل أنواعها، كما يظهر تفاوت بين دخل قطاع واحد ففي مجال الري تكلفة الاستثمار أعلى من تكلفة فرص العمل في مجال الفلاحة بالإضافة إلى تفضيل سياسة التحديث في داخل القطاعات على حساب سياسة التشغيل في ظل غياب سياسة واضحة المعالم تضع التشغيل كهدف محوريا لها، كما أن السياسات الحكومية تشجع اقتناء تقنيات كثيفة رأس المال مدخرة للعمل وذلك عن طريق الإعفاءات الجمركية و القروض و دعم أسعار الوقود و غيرها متجاهلة في نفس الوقت عنصر العمل و وفرته و هو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على اليد العاملة و منها تفاقم ظاهرة البطالة و يمكن حصر أهم ملامح الطلب على العمل في الاقتصاد الجزائري إلى:

1-تراجع نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي في التشغيل الإجمالي[1] حيث لم تتجاوز نسبة 24.37% سنة 1998م بعدما كانت لها نسبة 50.02% سنة 1966م ويرجع ذلك لقلة الحوافز و نقص المردودية سواء بنقص في الأمطار أو بتطبيق جملة من الإصلاحات على القطاع الفلاحي لم تأت بثمارها. وزادت هذه النسبة انخفاضا سنة 2001م حيث بلغت 21.06% و رغم تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي و دعم المؤسسات المالية الدولية لهذا القطاع.

2-تراجع نسبة التشغيل في قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث انخفضت هذه النسبة إلى 15.28% سنة 1998م بعدما كانت 16.95 % سنة 1987م و ازدادت انخفاضا في سنة 2001م حيث و صلت إلى 10.43% و هذا يبين إتباع لسياسة حكومية غير قادرة على المحافظة بمناصب العمل المنشئة في السنوات التي سبقت تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي و منها غلق المؤسسات الخاصة بهذا القطاع وتسريح عمالها و الحد من إتباع سياسة إسكان ذوي الحاجة على حساب ميزانية الدولة و هو ما أدى إلى تفاقم مشكلة السكن التي مازالت عبئا على السياسة العامة للدولة.

---

[1] - تقرير حول تقديم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، منشورات المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، جوان 2002 ص 76.

3-و في نفس الفترة عرف هيكل الشغل تغيرا محسوسا لاسيما لصالح الإدارة والخدمات و التجارة حيث ارتفعت نسبة الإدارة سنة 1966 من 17.48% إلى نسبة 28.87% سنة 1998 بينما قطاع الخدمات و التجارة تجاوز نسبة 31.55% سنة 2001 بعدما كان 18.37% و 21.27% لسنتي 1987 و 1998على التوالي و يدل ذلك على استمرار قيام الحكومة بدور نشط في استيعاب أعداد متزايدة من العمالة، خاصة و أن الدولة لازالت تحتفظ بقطاع التعليم و التربية و الجماعات المحلية و الصحة العمومية.

4-وجود قطاع اقتصادي غير رسمي[2] تطلب زيادة في طلب اليد العاملة حيث زادت النسبة بمعدل 4% سنة 1998 مقارنة مع سنة 1993 مما أدى إلى تزايد مناصب الشغل غير الرسمية بـ 8.41% سنويا، في حين أن نسبة تزايد مناصب الشغل المنظمة، تزايدت بـ 2.52% في فترة (1993 -1998م).

3- خصائص سوق العمل:

يتميز سوق العمل الجزائري بالعديد من الخصائص أهمها تجزؤه إلى أسواق رئيسية التي تتفرع إلى أسواق فرعية و جموده و ظهور البطالة الصريحة فيه، ونقص التشغيل، و أخيرا طول فترة البقاء في قوة العمل.

3-1- تجزؤ سوق العمل:

ينقسم سوق العمل الجزائري على سوقين رئيسيين و هما سوق العمل الرسمي و سوق العمل الغير رسمي و كل منهما ينقسم إلى أسواق فرعية، و الشكل التالي يوضح ذلك: شكل 3 هيكل سوق العمل في الجزائر

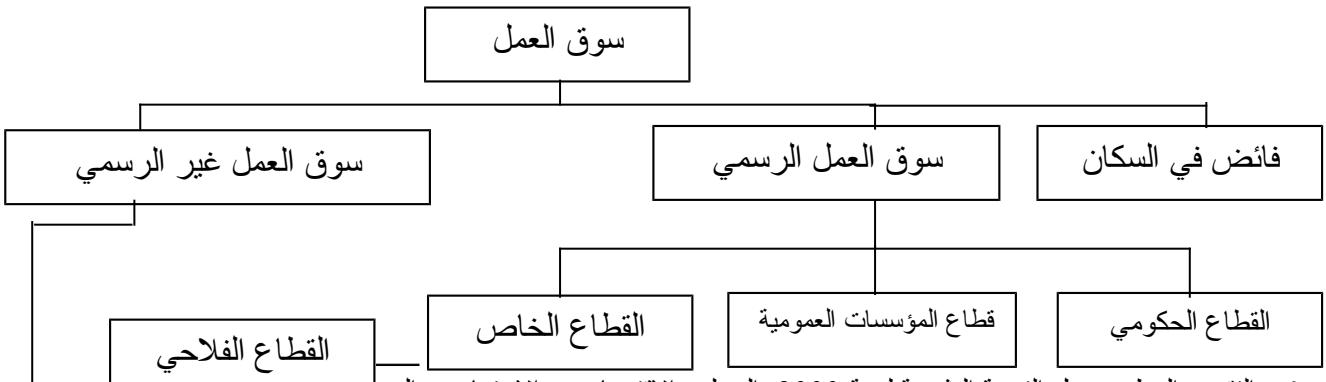

[2] - التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة [illegible]
مرجع سبق ذكره، ص 146.

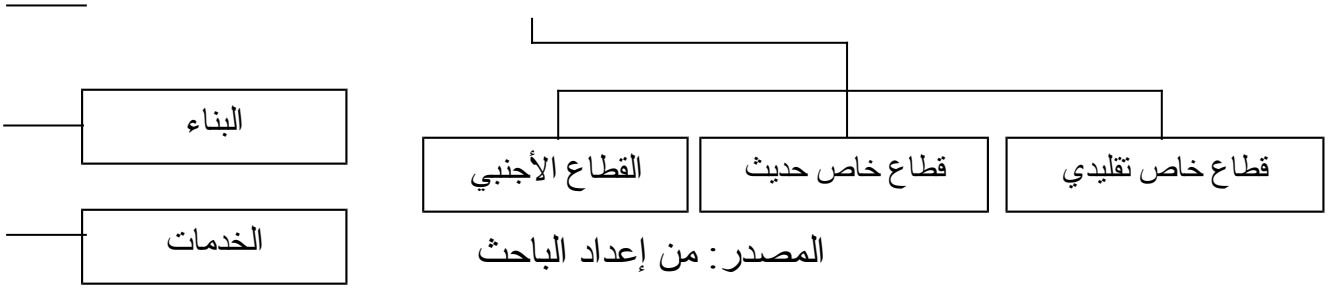

المصدر: من إعداد الباحث

3- 1-1- سوق العمل الرسمي:

و هو سوق مستقر ضمن وظائف الحكومة و يخضع لمجموعة من القوانين الملزم لأطراف التعاقد ومن بينها:

3- 1-1-1- القطاع الحكومي:

و هم الذين يعملون في القطاع الحكومي و الشركات الكبيرة العامة في ضوء أوضاع لائحية أو تعاقدية توفر قدرا كبيرا من الاستقرار في العمل و ثبات الدخل. كما تفتح فرص زيادة التأهيل و من ثم الترقية و تتميز هذه المجموعة بتمتعها بنظام التأمين الاجتماعي و العمل النقابي و بالتالي نجد معلومات إحصائية عن المتعطلين من سبق لهم العمل في هذا الإطار و هي أدق الإحصائيات في بلدان العالم الثالث و على إثرها يمكن حساب قياس نسبة مشاركة فئة معينة من الأطفال و المرأة في قوة العمل إلا أن وفرة العاملين والخاصة بالإدارة الحكومية و القلة النسبية لساعات العمل الفعلية مع تدهور الأجر الحقيقي للعاملين بسبب التضخم تلجأ أعداد كبيرة منهم إلى عمل آخر لبعض الوقت و بالتالي غياب الإحصاء الرسمي لهذا العمل الموازي لهذه الفئة و بالتالي نجد أن وزارات القوى العاملة أو العمل تحفظ هذه الفئة.

يمثـــل هذا القطاع أهم أســـواق العمل في الجزائر من حـــيث إتاحة فـرص العمـل و العمل على إنشـــائها و قد كرست التشريـــعات منـذ 1990 مبـادئ و مـــرونة التشـغيل وذلك للحفاظ عليـــه و تتعلق هذه القوانين فيما يلي:

الوقايـــة و حل نزاعات العمل الجـــماعية و ممارسة حق الإضراب. [1]

المراقبة و التحـــكم من طرف السلـــطات العمومية.[2]

حقـــوق وواجبات العامل و الحـــماية الاجتماعية.[3]

النقابات و الدفـــاع عن العمال. [4]

الحفاظ على التـــشغيل و حماية المؤجرين للمـــؤسسات المهيكلة[1].

آليـــات التقاعد المسبق[2].

التأميـــن عن البطالة[3].

كل هـــذه القوانين و غيرها ساهمـــت و لو بشكل جزئي بأن تبـــقى الحكومة وفيـة لامتصاص جزء من البـــطالة و على رغم ما تبـــذله الجزائر من خلال زيـــادة العـاملين في القطاع الحكومي، لكـــن ذلك زاد من انتشار البـــطالة المقنعـة الـتي مســـت الجزائـر في عهد كانت تطـــبق فيه نظام التخطيط المـــركزي و السياسة الاجتماعيـة المتمـــيزة و لـم يقـابله فـي ذلـك خلـق مناصـــب عمـل منتجـة، و يتمتـع العـــمال التـابعين للقطـاع

---

[1] - القانون رقم 90-02 الصادر في 06 فيفري 1990 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعيـة فـي العمـل و تسـويتها و ممارسة حق الإضراب، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 6 الصادرة بتاريخ 7 فيفري 1990

[2]- القـانون رقـم 90-03 الصـادر فـي 06 فيفـري 1990 المتعلـق بمفتشـية العمـل و القـانون رقـم 90-04 الصـادر فـي 06فيفري 1990 المتعلق بتسوية النزاعات الفردية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 6 الصـادرة بتاريـخ 7فيفري 1990

[3] - القانون رقم 90-11 الصادر في 21/04/1990 يتعلق بعلاقات العمل، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 17/، الصادرة بتاريخ 25 أفريل 1990.

[4] - القانون رقم 90-14 الصادر في 02/06/1990 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي، الجريدة الرسـمية للجمهوريـة الجزائرية، العدد 23 الصادرة بتاريخ 06 جوان 1990

[5]1 - المرسوم التشريعي رقم 94-09 الصادر في 26/05/1994 المتضمن الحفاظ على التشغيل و حماية الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34 الصادرة بتاريخ 01 جوان 1994

[6]2 - المرسـوم التشـريعي رقـم 94-10 الصـادر فـي 26/05/1994 الـذي يحـدث التقاعـد المسـبق، الجريـدة الرسـمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34 الصادرة بتاريخ 01 جوان 1994

[7]3 - المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 و المتضمن الحفاظ علـى التشـغيل و حمايـة الأجـراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريـة، العـدد 34، الصـادرة بتاريخ 01 جوان 1994

الحكـــومي باستقرار الوظائف وبالحد الأدنـــى للأجور طبقا للقـــانون الأساسـي للـــعامل و إن كانت أجور هذا القطـــاع تتسم بالانخفاض بالمقـــارنة مـع أسـواق العمـل الفـــرعية الأخرى، ويلاحظ أن جدول الأجـــور لم يتغير كثيرا في ظل الإصـــلاحات الاقتصـــادية المفروضة على الجـــزائر و الجدول التالي يبين تطـــور عدد العاملين بالقطاع الحكومي.

جدول (5-13) تطـــور عدد العاملين بالقطاع الحكومي

السنوات / النسبة	1967	1978	1987	1990	1991	1992	1995	1997	1998
النسبة %	33.8	54.2	64.5	54.0	50.8	55.0	56.3	50.6	50.6

المصدر: الديـــوان الوطني للإحصاء 2004

العمـــل المنظم زاد من 1995 إلى 1996 بـ 3.31% و العمل غير الرسمي زاد بـ 5.69% لنفس السنة

3- 2-1-1- قطاع المؤسسات العمومية:

لعبت المؤسســـات الاقتصادية العمومـــية دورا كبيرا فـي استيعاب الـــيد العاملـة بجانب القطاع الحكـــومي قبل الثمانينات، و لكـن الهـــيكلة و إعـادة هيكلـة هـذا القطـــاع عدة مرات، جعل المؤسســـات العمومية تستغني تـدريجيا عـن التوظـــيف و خاصـة عنـد تطبيق مبدأ تنفيـــذ برنامج الخوصصة بالاتفاق مـــع المؤسسات المالية العالمـــية حيث تـم تصفيته و بيع الكثيـــر من هذه المؤسســـات مما ترتب عن ذلك انخفـــاض عـدد العـاملين بشركات القطاع العـــام و بفعل سن التقاعد المسبق و التقـــاعد في سن إنهـــاء الخدمة مع عدم السماح بتعيين عمـــال جدد، تغير دور القطـاع العـــام مـن قطـاع لاستيعـــاب اليد العاملـــة إلى أهم مصدر من مصـادر إفراز البطـــالة فـي الجزائـر و مـا أســـري من امتيازات في قطـــاع الإدارة، أسري على القطاع العمـــومي إلا أنـه يختلـف عـن ســـابقه من حيث مستـــوى الأجور، حيـــث تتسم أجور المؤسسات العمـــومية بالارتفـاع النسـبي بالمقارنـة بقطـــاع الإدارة، نتيجـة استحداث بعـض الحـــوافز سـواء أكـانت الحـــوافز جماعية أو فـــردية وفق الاتفاقيات الثنائية بين العمال و أرباب العمل.

3- 3-1-1- القطاع الخاص:

أي هـي فئـة العاملـين لحسابهم الـخاص و كـذلك من عـمل مـعهم من أفراد الـعائلة و نـجد ذلك في الأريـاف في مجـال الزراعـة أو فـي المـدن في مجال الحـرفة و هـذه الفئة

من العاملين تعتبر من الكتلة الرئيسية من مجمل العمالة في المجتمع و كلما زاد نصيب أي قطاع من القوى العاملة زاد الوزن النسبي لهذه الطائفة من العاملين[1]، و اقتصرت الدراسات الجادة المتعلقة بأوضاع هذه الفئة على البحث الميداني و من ثم تبقى قضية البطالة الحقيقية عبر التفسيرات الرسمية في هذا المجال مفتقرة لأي أساس نظري و محتاجة لكثير من الدراسات.

يشارك القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية للجزائر وفقا للسياسة الاقتصادية الدولية، فقد انحصر دوره عند تطبيق سياسة الاقتصاد الموجه في بعض الأعمال البسيطة و لم يساهم في التنمية الاقتصادية للجزائر بشكل فعال و استمر هذا الوضع إلى غاية تطبيق سياسة التفتح الاقتصادي، بدأ ظهوره كشريك في التنمية واستيعاب القوة العاملة و خاصة بعد تطبيق خوصصة المؤسسات العمومية، و ما يميز هذا القطاع عدم الاستقرار الوظيفي، و ذلك للتهرب من الضمانات المترتبة عن الوظيفة و خاصة لدى المؤسسات المصغرة، و يتميز القطاع الخاص بثلاث أنواع من أسواق العمل:

3- 1-3-1-1- سوق القطاع الخاص التقليدي:

و تمثله المشروعات المنشأة وفق قانون الاستثمار لسنة 1993م و يستخدم تكنولوجيا بسيطة، و به متوسط عدد العمال 4 أشخاص و به رأس مال منخفض.

3- 2-3-1-1- سوق القطاع الخاص الحديث:

يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال و متوسط عدد العمال به 15-20 عامل و يتمتع بإعفاءات ضريبية و جمركية عديدة و تسري عليه التشريعات الخاصة بقانون العمل[2].

3- 3-3-1-1- القطاع الأجنبي:

يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة رأس المال و هو يشمل فروع الشركات الدولية المتعاقدة مع الجزائر و يستوعب يد عاملة متميزة و ذات خبرة طويلة ومؤهلات كبيرة غالبا من خريجي الجامعات الوطنية أو الخارجية، و ينشط هذا

---

[1] - منظمة العمل الدولية، مرجع سبق ذكره ص 9 .

[2] - الأمر 75-31 المؤرخ بتاريخ 2 أفريل 1975، المتعلق بقانون العمل،

القطاع في ميدان المحروقات و بـــدرجة أقل فـي قطـاع البنـاء و الأشغـــال العموميـة، و يخـــص العاملون في هذا القطـــاع بـالأجور العاليـة و مستـــويات عاليـة مـن التـدريب و التكوين.

3- 2-1- سوق العمل الغير رسمي:

إنه يمثل السوق الرئيـــسي الثاني للعمل، و هـــو سوق تتزايد فيه حـــركية العمـل بحيث لا يضبطه أي تشـــريع أو تنظيم قـانوني و يحـــدده مستوى البطالـة فـي ســـوق العمـل الرسـمي فـإذا كانـــت درجـة الاستـــيعاب فـي السـوق المنظمـة قليـــلة فـإنه مـن الضروري أن تكون درجة حـــركية السوق غيـر الرسمية كثيـــرة و أن نمـو العمـل فـي القطـــاع غير الرسمي يتحدد حسب الدورة الاقتصـــادية حيث أنـه ينمـو و يتســـع عنـدما تتجه الـــدورة الاقتصادية نحو الهبوط في حين أنه ينكمـــش أو يميل إلى التبـاطؤ عنـــدما تبدأ الدورة في الصـــعود[1].

و يتميز بالافـتقار إلى الحماية الاجتمـــاعية نظـرا للقيـود الـــقانونية الـتي تحكـم نظام التأمـينات الاجتماعية بالإضافة إلـى مـــرونة هـذا السـوق والولـوج فيـــه بسـهولة وبعـدما أدى إلـــى اتســـاعه بشـكل واضـح علـى مستـــوى العـالم خلال الثمانيـــنات والتسعينات من القرن العشرين [2] بفعل مجـــموعة من العوامل وخاصـــة لدى الدول التي طبقت سياسـة الإصـلاح الاقتصـــادي (التثبيت و التعـديل الهيكلـي) سـواء نتيجـة لـــهذه السياسات أو نتيجة للأزمات الاقتصادية و قد مـــس هذا العمل الغير رسمي حـــتى الـدول الصناعية[3] و أدى إلى ظهور العـــمل غير الرسمي مـن خلال سياســـة الدولـة المنتهجـة ســـواء بالاهتمام بالسياسات الاستثـــمارية و تحـــرير التجـارة، و تشـجيع الصـــادرات للمؤسسات الكبيرة على حساب المؤسســـات الصغيرة و هو ما يؤدي إلى تقليـــص كثافـة العمل لـــديها و منـــها زيادة حدة البطالة كـــذلك تطبيق النظام الجبـائي بعبـء ضـــريبي كبير يجعل التهـــرب منه عن طريق الســـوق الموازيـة و منهـا العمـل الغـــير رسـمي و

---

[1] - Philippe HUGON, Naima PAGES, Ajustement structurel emploi et rôle des partenaires sociaux en Afrique Francophone, op ct, page 27,28

[2] - العولمة أو أسواق العمل في منطقة إسكوا، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا- الأمم المتحدة، سبتمبر 2002، ص 69

[3] - د/ سعاد كامل رزق، السياسات المحفزة للتشغيل و نمو الإنتاجية في القطاع غير المنظم في مصر، مكتب العمل الدولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب 2005، جمهورية مصر العربية ص 371

يتسم هذا السوق بصغر حجم الوحـــدات مقاسا بعدد المشـــتغلين فيه و بقيمة رأس المـــال المستثمر، و بالتالي فإن الطـــلب على العمل في القطاع غـــير الرسمي هو الذي أدى إلـــى إنشـــاء فرص للعمل بجـــانب عدد كبير من الداخـــلين الجدد لسوق العمل سنـــويا وكثيرا ما يكـــون منقوصا بحيث تميزه دخـــول منخفضـة و فـرص عمـل ذات نـــوعية متدنيـة وشروط و ظـــروف عمل سيئة و القيمة المضـــافة التي تولدها ضعـــيفة و خاصـة لـدى المرأة، و نجد في هذا الســـوق العديد من الأسواق الفرعية منها:

- إن العمل غير الرسمي فـــي الجزائر تطور بشكل ملفت، بحـــيث ارتفـع نسـبة العـاملين في هذا القطـــاع الـى 15.25% سـنة 1993م مـن مجمـوع الوظـــائف حيـث ان العمـل الفلاحي ارتفع من نســبة 16.04% الى 17.13% من مجـــموع الوظائف لسنة 1994 و سنة 1995 على التوالي كما أن الوظائف خارج قطـــاع الفلاحة لـــنفس الفـترة ارتفـع من 20% الى 21% من مجـــموع الوظائف ، و قارب نـــسبة 17.13% أي بمجمـوع 984.000 عامـــل سنة 1996 و بالتالي نجد أن العمل الرسمي ارتفـــع من نسبة 26.6% خـارج القطـــاع الفلاحـي فـي ســـنة 1992م إلـى نسبـــة 34.7% فـي سـنة 2001 م و الجـــدول التالي يبين تلك النســـب بين القطاع الرسمي و القطاع غير الرسمي .

جدول (5-14) تطور الشغل حسب القطاع الرسمي و غير الرسمي (بالآلاف)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
العمل غير الرسمي	769	829	931	984	1131
العمل الرسمي	4273	4325	4505	4641	4684

المصدر:

L'Algérie en quelques chiffres, résultats 1997-1998 N°29 édition 2000. office national des statistiques, Algérie

كما يمكـــن أن نلاحـــظ أن:

-حوالي 16.5% من مـــجموع مناصـــب الشغل تتم في القطاع الغير رسمي.

-استمرار زيادة نسبة العمـــل غير الرسمي[1] حيـــث نجد أن بيـن سـنتي 1993و 1994م زادت بمقـدار 7.8% و تضـــاعفت هـذه النسـبة ووصـــلت إلـى 12.30% بيـن سـنتي 1994و 1995م ووصلـــت إلى 14.9 بين سنتي 1996 و 1997م.

و إن العمل الغيـــر رسـمي يتمحـور فـي القطـــاع الفلاحـي و قطـــاع البنـاء و الأشـغال العمومية و التجـــارة غير الرسميـــة.

إن عرضنا لظـــاهرة تجزؤ سوق العمل تبـــين التداخل بين الأســـواق الرئيسـية و الأسواق الفـــرعية حيث تنتشر هـــذه الظاهرة في الكثير مـن الوظـــائف، فالعـاملون فـي الإدارة العموميـة و المؤسســـات الاقتصـادية العموميـة يـــزاولون فـي نفـس الوقـــت وظائف سواء في القـــطاع الخاص التقليدي أو فـــي سوق العمل غير الرســـمي و خاصة الأعمال الحـــرة و هي ظاهرة منتشرة في ســـوق العمل الجزائري.

و إن كانـــت غير قانونية فإن تراكم الوظائـــف غير المسموح به في التشـــريع الجزائري و يتداخل سوق العمل الرسمـــي مع سوق العمل الغيـــر رسـمي و يرجـــع هـذا التـداخل إلى ظاهرة تدفق العاملين بالقـــطاع الحكومي و تدني أجـــورهم فـي هـذا القـــطاع، كمـا نلاحـظ تـداخل بيـن الـــعمل غيـر الرسـمي بـــحيث نجـد أن الفـرد لـــديه مجموعـة مـن الوظائف في القطـــاع الفلاحي و في قطـــاع التجارة مثلا .

كـــما أن تجزؤ سوق العمل الجـــزائري يتسم بتباين الأجور فـــي الأسواق و بذلك نجدها تتـــشابه مع نظرية تجزؤ ســـوق العمل.

2-3- جمود سوق العمل:

إن ضـــعف الانتقال من عمل لآخـــر و من وظيفة لأخرى جـــعل من سوق العمل الجـــزائري بأن يصبح جامدا و يكـــون ذلك إمـا جمـودا أفقيـا و هـو الانتـــقال مـن عمـل لعمل آخر أفضـــل من حيث ظروف العمل كالترقيـة و التكـــوين و الأجـر و المـــكافآت وذلك راجـــع لعدم تجانس عنصر العـــمل في حد ذاتـه، أو جمـودا رأســـيا و يعنـي ذلـك ضعف الترقيات بـــناء على الكفاءة دون اعتبارات أخرى و بالتالي زيادة الأجـــور زيادة

[1]-Lahcene BOURICHE , Mémoire de Magister, le chômage et les politiques de l'emploi, cas de l'Algérie, , Université Aboubaker BELKAID, Sciences économiques,Tlemcen 2003/2004, page 150

ملموسة[1]، و غالبا ما يكون الجمود في الأسواق المنظمة، و يرجع ذلك لاعتبارات تنظيمية و تشريعية التي تحدد مواصفات معينة للوظيفة من حيث درجة الشهادة و مدة التكوين و التربص، أي الشروط الواجب توافرها في الوظيفة دون النظر لطبيعة العمل و مهارة العامل و هو ما أدى إلى تفاوت في الأجور تبعا لمؤهل العامل و نوعية القطاع الذي يعمل به، إن ظاهرة جمود سوق العمل تتكامل مع ظاهرة تجزؤ سوق العمل، إذ توجد وظائف يصعب على الكثير من الفئات في المجتمع الحصول عليها.

3-3- إنتشار ظاهرة البطالة: [2]

من سمات سوق العمل الجزائري انتشار ظاهرة البطالة بجميع أنواعها، فالبطالة الصريحة بدأت تظهر عند تشبع قطاعات المؤسسات الاقتصادية العمومية مع نهاية السبعينيات و مع بداية الثمانينات عند تنامي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري، و مع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وتوقف الجهاز الحكومي على تعيين المتخرجين من الجامعات و المعاهد و قيام المؤسسات الاقتصادية العمومية بالتخلص من العمال سواء بالتقاعد المبكر أو المسبق، أو بالتسريح الجماعي، ظهرت البطالة بشكل مقلق في المجتمع الجزائري و خاصة لدى الطبقات الحاملة للشهادات العليا.

3-4- ظاهرة نقص التشغيل:

إن سوق العمل الجزائري يتسم بنقص التشغيل و هي قلة استغلال أحد العناصر المكونة للإنتاج و خاصة العمل البشري، و يشمل مفهوم نقص تشغيل الحالات التي يمارس فيها الفرد عملا و لكن الوقت أقل من المعتاد (35 أو 40 ساعة أسبوعيا) و تسمى كذلك بالبطالة الجزئية و هي ما تسمى بنقص التشغيل الظاهر أما نقص التشغيل غير الظاهرة فيكون عند مستوى إنتاجية منخفضة، أو دون استغلال القدرات و المهارات للعنصر البشري و هو ما يعرف بالبطالة المقنعة.

---

[1] - د/ إسماعيل صبري عبد الله، تحرير سلوى سليمان، الخصائص المشتركة في ظاهرة البطالة في بلدان العالم الثالث مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية 1989، جمهورية مصر العربية، ص 41

[2] - يتم التطرق إليها في الفصل الثامن

الخلاصة

إذا كان برنامج التعديل الهيكلي قد وفق في إعادة الوازن الاقتصادي الكلي، إلا أنه على صعيد التشغيل فإن الحالة لعامة تقهقرت نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة و أهداف البرنامج، و بالتالي تأثر سوق العمل مع كل اتفاق، و برزت عدة نزاعات و خاصة في علاقات العمل مع أن التشريع الجزائري لم يواكب هذه الإصلاحات بالقدر المطلوب منه. و هذا ما أدى إلى غياب سياسة واضحة لسياسة التشغيل ما جعل بروز تشوهات في الاقتصاد الجزائري من وجود اقتصاد موازي و منه العمل الموازي، و خاصة بعد اتباع سياسة عامة للقضاء على البطالة من الصعوبة بمكان و قد أعطت الدراسات حول سياسة التشغيل نتائج فترة التعديل الهيكلي، أن عدد البطالين تجاوز المليونين.

تأثر سوق العمل في فترة الإصلاح الاقتصادي سواء من جانب العرض أو جانب الطلب، حيث أن جانب العرض تأثر بمعدل النمو السكاني الذي كان مرتفعا مما أدى إلى زيادة العرض و ارتفاع معدل الإعالة بانخفاض نسبة المشاركة السكانية في قوة العمل وارتفاع نسبة الشباب في قوة العمل و خاصة المتسربين من المدارس مما جعل الأمية تمثل حوالي ثلث قوة العمل أما جانب الطلب المتمثل في أصحاب الأعمال فقد تأثر عدد الاستثمارات التي تكون توقفت بسبب أزمة التموين والتمويل مع اقتناء وسائل الإنتاج كثيفة رأس المال، كل ذلك جعل خصائص مميزة لسوق العمل في فترة الإصلاحات الاقتصادية من جمود انتشار للبطالة و نقص التشغيل وطول فترة البقاء في قوة العمل. كل هده الإصلاحات قد أثرت بشكل مباشر في سوق العمل و هدا ما سوف نتطرق إليه في الفصل القادم

تمهيد

تعـــهدت الجزائر في بدايـة التسـعينيات مـن القـرن الماضـي بالاتـــفاق مـع البنـك وصـــندوق النقد الدولي علـــى تنفيذ برنامج إصـلاح بإتبـــاع مجموعـة مـن الســـياسات المالية الانكماشية التى أثرت بشكل مبـــاشر على الاستثمـــار و مـن ثـم فـي معـدل نمـو الناتج المـــحلي، مما أدى إلـى انخفـاض الـــطلب علـى العمـل أو إلـى زيـادته فـي أفضـل الأحـــوال بأقل من الزيادة في المعروض مـــنه، و ما ترتب علـــيه في زيادة حجم البطالة على الاقل فى الاجال القصيرة و ربمـا فى الآجـــال المتوسطـــة فـى كثـــير مـــن الـدول التى سبـــقت الجزائر فى تطبـيق هده البرامـــج كما يـــرى بعض الاقتصـــاديين ان تـــلك الآثـــار تقتصر على الاجل القصـــير فقـــط حيث انه مـــع مرور الوقت ترتفـــع مرونـــة ســـوق العمـــل و يعمل بطريقة اكثر كفاءة فى الاجـــل الطويـل و مـن ثـم يرتفـع مسـتوى التشغـــيل ويققـــل من البطـــلة

المبحث الأول: آثار برامج الاستقرار الاقتصادى على مستوى التشغيل

إن من أهم السياسات الرئيسية لبرامج الاستقرار الاقتصادي هي السياسة المالية التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة و وسياسة خفض قيمة العملة المحلية كآلية للوصول إلى سعر صرف حقيقي و سنتاول هذه السياسات و اثارها على ظاهرة البطالة

1- اثر السياسة المالية على مستوى التشغيل

تهدف السياسة الحالية إلى الحد من عجز الميزانية بواسطة خفض النفقات العامة و زيادة الواردات العامة و يتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها خفض الأجور، و وقف التوظيف في القطاعات الحكومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية، خفض الاستثمار العام، خفض نفقات الدعم و الإعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب و رفع أسعار الخدمات العمومية. إن تراجع ميزانية الدولة خلال فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية تعود إلى زيادة نسبة الإيرادات و نمو أقل لنسبة النفقات و إذا كانت النفقات ارتفعت بنسبة 22 %فإننا نجد أن الواردات ارتفعت إلى الضعف و الجداول التالية تبين ذلك:

جدول (6-1) تطور ميزانية الدولة خلال الفترة 1993-1997

		1993	1994	1995	1996	1197
مجموع الموارد						
	بالقيمة الجارية للدينار	335.6	474.1	586.5	749.2	881.5
	بالقيمة الثابتة للدينار	335.6	367.4	350.2	376.9	419.5
مجموع النفقات						
	بالقيمة الجارية للدينار	503.9	613.7	734.8	848.6	946.7
	بالقيمة الثابتة للدينار	503.9	475.5	438.7	426.9	450.6
العجز						
	بالقيمة الجارية للدينار(1)	(168.3)	(139.6)	(148.3)	(99.4)	(64.7)
	بالقيمة الثابتة للدينار(2)	(168.3)	(108.1)	(88.5)	(50.0)	(30.7)
	بالمؤشرات(1)	100	82.9	88.1	59.1	38.4
	بالمؤشرات(2)	100	64.2	52.6	29.7	18.2

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر،، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتعديل الهيكلي ص 108

جدول (6-2) تطور نفقات الدولة و بنيتها

	1993	1994	1995	1996	1997

	بمليار دج 10^4دج	%	بمليار دج 10^4دج	%	بمليار دج 10^4دج	%	بمليار دج 10^4دج	%	بمليار دج 10^4دج
نفقات التسيير	303.9	60.3	355.9	58.2	437.9	59.6	547.0	64.5	664.0	70.2
نفقات الاستثمار	109.0	21.6	125.1	20.5	142.5	19.4	175.5	20.7	199.5	21.1
عمليات في رأس المال	91.0	18.1	130.5	21.3	154.4	21.0	125.9	14.8	82.0	8.7
المجموع	**503.9**	**100**	**611.5**	**100**	**734.8**	**100**	**848.4**	**100**	**945.5**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر،، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتعديل الهيكلي، ص

109

إن انخفاض النفقات الجـــارية و خاصة خفض معدل الزيـــادة في الأجور و خفـــض عدد الوظائف في القطـاع الحكـــومي عـن طريـق إيقـاف تعيـــين المتخرجيـن مـن المـــعاهد المتخصصـة و الجامعـات و المـــدارس العليـا مـع التشـجيع علـى تـرك الخـــدمة لكـي ينـــخفض عدد العاملين أما القطـــاعات الأكثر تـأثرا بسياسـة خفـض الإنفـاق العـــام هـي قطـاع التربية و الصحة [1]و السكـــان و بدرجـة أقل التعليـم العـالي و البحـث العـــلمي و الجدول التالي يـــبين ذلك:

جدول (3-6) تطور نفقات التسيير بالسعر المرجعي 1993(بمليارات الدينارات)"

	1993	1994	1995	1996	1997
التربية الوطنية	70.1	57.4	51.9	53.6	56.2
التعليم العالي و البحث العلمي	-	11.5	10.1	9.8	10.1
الصحة و السكان	16.7	15.3	12.6	14.6	14.8
العمل و الشؤون الاجتماعية و التكوين	4.7	4.5	3.7	4.1	3.9
مجموع نفقات	303.9	275.8	261.5	275.2	316.4
مؤشر الدخل	100	129.04	167.4	198.7	209.5

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر،، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتعديل الهيكلي ص

214

إن آثار تقليص نفـــقات الميزانية على الإنفاق الـــعام تميز بما يلي:

1- خفض الإنـــفاق العام اقترن بانخفاض نفقات الاستـــثمار و هذا ما يـــدل علـى أن الجزائر تراجعـــت عن دورها في خلق وظـــائف جديدة لاستيـــعاب جـزء مـن العـاطلين أو من الداخلين الجدد لســـوق العمل

[1] - Fatima Zohra OUFRIHA, Ajustement structurel et autonomie du système de santé: quels résulatat ? Les cahiers du CREAD N° 41, 3ème Trimestre 1997, page 94.

2- إن خفـــض معدلات الأجور و منـــه انخفاض في عدد الوظـائف الحـــكومية عـن طريق التســـريح أو التقاعد المسبق

3- إن تخفـــيض النفقات هدفه تحويل المؤسســـات العمومية الإدارية إلى مـــؤسسات عموميـة ذات طابـــع صـناعي و تجـاري و المؤسســـات ذات الطـابع الصنـــاعي و التجاري إلى مؤسســـات اقتصادية عموميـة و بالـــتالي فـإن تقديم أي خدمـة لابـــد و أن يكون بمـــقابل مالي يؤديه المستفيد من الخـــدمة.

4- إن خفـــض الإنفاق الـــعام أدى إلى خفض الطلب المـــحلي مما أدى إلى انخفـاض مستوى الطاقات الإنـــتاجية القائمة ممـا أدى إلـى تراجـــع معـدلات الاستـــغلال و أكـثر الصـــناعات تضـــررا هـــي صـــناعة الخشـــب و الصـــناعات الحـــديدية و المعدنيـــة و الميكانيكيـــة و الكهربائيـــة و الإليكتـــرونية و الجـدول التـالي يبيـــن تطـور معـدلات استـــغلال هذه القدرات للمؤســـسات الصناعية التابعة للقطاع العمـــومي، كل ذلك ترتـب عنه تقليص فرص العمل القائـــمة، و عدم الإسهام في خـــلق فرص عمل جديدة.

جدول (6-4) تطور معدلات استغلال القدرات في المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العمومي حسب النشاط الاقتصادي

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المياه و الطاقة							
المناجم و المصانع	70.6	64.4	67.6	53.6	54.7	54.7	52.7
الصناعات	55.0	54.1	48.0	44.8	38.7	40.0	33.6
مواد البناء	63.0	63.3	65.9	63.3	66.3	58.8	61.9
الكيمياء	46.6	43.2	37.9	40.8	42.8	39.7	34.4
الصناعات الغذائية	67.6	67.3	62.3	66.5	62.7	41.0	65.0
المنسوجات	54.2	49.7	54.1	59.6	53.8	49.6	36.3
جلود	64.1	47.7	35.7	29.8	54.4	33.5	23.8
الخشب و الورق	43.9	33.2	28.1	36.5	31.2	27.5	21.5
صناعات مختلفة							
الصناعات المصنعة	57.2	54.6	51.2	51.8	48.5	46.7	42.1
الفرق بالنسبة المئوية	-	2.6-	3.4-	0.6+	3.3-	1.8-	4.6-

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية، لبرنامج التعديل الهيكلي، مصدر سبق ذكره، ص 80

5- إن الإنفاق العـــام اقترن برفع الـــدعم أو التقليل منه في العديد من الخـــدمات مثـل التعليم و الصـــحة و أدى إلى زيادة النفقات، و بالتالي تدهور القـدرة الشـــرائية للأجـراء حيث ســـجلت انخفاضـــا حادا بين سنتي 1995 و 1996.

إن تحـــليل التطور المتبـاين للأسـعار عنـد الاستـــهلاك و مـداخيل الأجـور يـبين تدهور القـــدرة الشـرائية عنـد الأجـراء و الجـدول التـالي يـبين تـــطور القـدرة الشـرائية للأجراء.

جدول (6-5) تطور مؤشرات القوة الشرائية للأجراء (1993 – 1996)

	1993	1994	1995	1996
الإطارات	87.4	85.3	71.5	68.1
الأعوان المهرة	90.1	82.7	73.7	69.6
أعوان التنفيذ	117.4	94.0	85.1	82.5

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية، لبرنامج التعديل الهيكلي، مصدر سبق ذكره ص 121

مما أدى إلى الدفـــع بالأطفال إلى سوق العمل مـع تطـور زيـــادة فئـة الإنـاث الوافـــدات إلى سوق العمل مع استمرار الأفراد بـــعد سن التقاعـد فـي البحـث عـن العمـــل و ذلـك حفاظا على مستوى المعـــيشة و هو ما يـؤدي بـالاختلال فـي ســـوق العمـل بحيـث يزيـد العرض عن الطـــلب

2- اثر سياسة سعر الصرف على مستوى التشغيل

إن انخـــفاض سعر الصرف للدينار الجزائـــري في مواجهة العملات الأجـــنبية أدى إلى زيادة كـــل من تكلفة الاستـــثمار و تكلفة الإنتاج و ذلك كله يـــحد من نمو الاستثمـــارات و التوسيع فيهـا و مـن ثـــم عـدم قـدرة الاقتصـاد علـى خـــلق المزيـد مـن فـرص العمـل الجـــديدة و ارتبطت مسألة سعر الصـرف [1] بحجـم الـديون الـــخارجية وتسـديدها علـى الـــمدى الطويل و على غرار كل الأسعـــار يلعـب سـعر الصـرف دورا تخصـــيصيا، و من المـــفروض أن يلعب تحـــديده الحر مـن صـرف الســـوق دور مؤشـر التخصـص و بالتالي مؤشر التنافسيـــة، ومن خلال سعر الصرف الحقيقي علـــى نحـو مـا تسفـــر عنـه

[1] - تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة الثانية عشر، مرجع سبق ذكره ص 65.

السوق، يقتضي إلى الكشف عن المزايا التنافسية الحقيقية التي يمكن أن تحددها بمجمل المنتجات التنافسية لأي بلد، و بالتالي يمكن الاحتفاظ بها دون اللجوء لأي شكل من أشكال الحماية، و لا ينظر أنصار الصرف الحقيقي اللجوء إلى الإحلال محل الاستيراد إلا في هذا الإطار، إلا إذا تم اللجوء للإحلال الإجباري الذي سترافقه لا محالة تكاليف التوتر، حسب تأكيدهم. و على خلاف ذلك يحدث رفع قيمة العملة بشكل مفرط أثرا سلبيا على تخصص الموارد و عكس ميزان المدفوعات وينافى هذا الأثر سياسة الاستدانة التي تفرض ضرورة تحقيق فائض تجاري على المدى البعيد، و إذا حاولنا التحكم في هذه الآثار بوضع قيود في مجال الصرف وسياسات تعريفية، فإننا نساهم بذلك في تشجيع انتشار السوق الموازية و هروب رؤوس الأموال، و من المفروض أن انخفاض قيمة العملة يسمح مبدئيا بوضع حد لهذه الحالة.

و لقد انخفضت قيمة الدينار بنسبة 7.3% في شهر مارس 1994م وبـ 40.17% في شهر أفريل من نفس السنة، هذا الانخفاض المعلن من قبل الدولة أدى إلى تقارب الانخفاض في السوق الموازية حيث أصبح الفرنك الفرنسي يقابله 14 دينار في السوق الموازية أما في البنوك فإن الفرنك الفرنسي يقابل 11 دينار جزائري و من حيث القيمة الحقيقية الفعلية انخفضت قيمة الدينار بنسبة 28.7% سنة 1994م و 6% سنة 1995م و نجد أن هذا الانخفاض كان له آثار إيجابية على الخزينة على حساب المؤسسات العمومية الاقتصادية حيث أن الانخفاض في قيمة الدينار و صرامة الإنفاق أدى إلى تحسين رصيد الخزينة بشكل سريع ووفر له يسيرا ماليا نسبيا و مؤقتا، و مما أدى إلى التفكك المالي للمؤسسات نتيجة خسائر الصرف التي تعرضت لها و لم تستطيع تدارك الوضع برفع أسعار البيع نظرا لتقلص الطلب على منتوجاتها و منافسة المنتجات الأجنبية، و حسب صندوق النقد الدولي فإن الخزينة صرفت 193 مليار دينار كخسائر الصرف[1] بين سنتي 1991م و 1996م و يعتبر هذا المبلغ قليلا بالمقارنة بالخسائر الحقيقية.

---

[1] - عند دراسة المراجعة الثالثة لبرنامج الاتفاق الموسع.

هـذا الانخفـاض فـي قيمـة الـــدينار الجزائـري أدى بالجـــزائر إلـى تصـــفية مؤسساتها الاقتصـــادية إما بـالغلق النهـــائي أو الخوصصـة، ممـا أدى إلـى عـــدم بعث استثمارات جديدة أو تجـــديد الاستثمارات القديمـة بسبب العـــجز المـالي ممـا أدى إلـى تســريح عدد كبير من العمال و زادت قوة طــلب العمل في سوق العمل وقلة العــرض، نتج عنه ارتفاع مســتوى البطالة.

المبحث الثاني : اثر برنامج التعديل الهيكلي على مستوى التشغيل

ان لتحقيق هذا البرنامج مجموعة من الاجراءات من اهمها

1- أثر سياسة الإصلاح في القطاع العام و الخوصصة على مستوى التشغيل

إن التـــطور فـي العلاقـات الاقتـــصادية و الدوليـة و إجـراء اتفاقيـــات الجزائـر وصندوق النقد الـــدولي و البنك العالمي. وجد القـــطاع العام نفسه أمام محيط جـــديد دون تهيئة المناخ المناسب لهذا القطاع و بخاصـــة قضية نقص التمويـــل لهذه المؤسســـات العمومية و الاقتصادية مما أدى إلى تفككـــها حيث زادت مديـــوناتها و تعقدت وضـــعية خزينتها بعدما كانت إيجابية في كثـــير من السنوات قبل تطـــبيق عملية الإصلاح حـــيث أن القطاع الصناعي كان يتوفر علـــى خزينة إيجابية تـــقارب 8 ملايير دينـار جـــزائري في سنة 1993، و لعـــل من أهم زيـادة مديونيـة المـــؤسسات العمومية الاقتصـــادية، تحرير الأسعار، و ارتـــفاع أسعار الفائدة و تخـــفيض قيمـة الـدينار و سيـــاسة الانفتـاح الاقتصادي و الجـــدول التالي يبين وضـعية خـــزينة المؤسسـات العـــمومية خلال فـترة تطبيق سياسة التعـــديل الهيكلي.

جدول (6-6) وضعية خزينة المؤسسات العمومية (بـ 10 [6] دج)

	الخزينـة فـي 31/12/95	الخزينـة فـي 31/12/96	الخزينـة فـي 31/12/98	خزينـــة 96 رقم الأعمال	خزينـــة 98 رقم الأعمال
الحديد /الصلب	5.655	6.135 -	9.294 -	1.9 شهر	3.5 شهر
الميكانيك / الصناعة المعدنية	17.146 -	43.291 -	141.03 -	14.8 شهر	5.5 شهر
الكهرباء/ الإليكترونيك	12.642 -	17.846 -	86.21 -	9 أشهر	3.4 شهر
مواد البناء / الزجاج	2.840	4.743	29.28	1.4 شهر	-
الخشب / الورق و غيرها	7.190 -	8.744 -	224 -	7.3 شهر	2 شهر
الصناعات الغذائية	1.831 -	6.836	13.923	0.5 شهر	-
المنسوجات / الجلود	14.794 -	18.242 -	4.084 -	12.6 شهر	2.7 شهر
الكيمياء / الأسمدة / الصيدلة	3.937 -	2.072 -	2.495 -	1 شهر	-
مجموع الإنتاج	73.525 -	84.751 -	16.981 -	2.9 شهر	0.5 شهر
الخدمات – التوزيع	19.620 -	28.288 -	3.791 -	6.8 أشهر	3.2 شهر

المجموع	- 90.724	- 113.288	- 20.771	3.4 شهر	0.6 شهر

المصدر: تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر، نوفمبر 1998، مصدر سبق ذكره، ص 83

من خلال هذا الجدول يتضح أن الركود و الكساد الاقتصادي أصاب مختلف القطاعات الاقتصادية و بدرجة متفاوتة و القطاع الصناعي قد أخذ حصة الأسد في ذلك حيث سجل إنتاجه انخفاضا متواصلا و ظلت معدلات استغلال قدراته متدنية للغاية و تدهورت خزينته أشد تدهور، و بقي القطاع الوحيد الذي يتوفر على ميزانية إيجابية هو قطاع مواد البناء و الزجاج و ذلك بتبني سياسة جديدة في عملية الإسكان، وإذا كان القطاع العام يضم أكبر الشركات الصناعية و المؤسسات الإستخراجية و التحويلية فإن الصناعات المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية والإلكترونية هي التي تحملت أكثر من غيرها أثار التعديل الهيكلي، وبالتالي نجد أن المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام، واجهت أحد الاحتمالات النمطية إما التصفية الكاملة أو الخوصصة و إعادة الهيكلة. و تبقى عملية إعادة الهيكلة المطبقة على المؤسسات الصناعية عديمة الفعالية رغم الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة سواء في إطار مخططات التطهير المالي للمؤسسات العمومية التي كلفت الخزينة العمومية 840 مليار دينار، أو من خلال عمليات التقويم الداخلي للمؤسسات التي خلفت خلال فترة نهاية 1996 و نهاية 1998 تريح 60 ألف عامل من القطاع الصناعي لوحده، أو حتى بعد تطبيق آلية البنوك و المؤسسات، مما جعل المؤسسات الصناعية لم تجد طريقها نحو النمو الدائم، و أرجع بعض الخبراء[1] عدم قدرة المؤسسات الصناعية على تحقيق الإنعاش، إلى تميزه بهياكل تنافسية و كثرة احتياجاتها و مشاريعها في مقابل نقص مصادر تحويلها، بالإضافة إلى أن مقاييس اتخاذ القرار تعد معقدة مع أن الإطار الاقتصادي الكلي لاسيما عدد كثير من المؤسسات الصناعية لتطوير إمكانياتها الذاتية و بالتالي نجد أن حصيلة مختلف مراحل إعادة الهيكلة التي شهدها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1981 و مرورا بعام 1988م و وصولا إلى سنة 1998، إذ أنها كانت تفتقد إلى استراجية واضحة فيما يخص رسم الأهداف و الآفاق المراد الوصول إليها.

[1] - الملتقى حول تقييم عمية إعادة الهيكلة 'وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة" 2 و 3 مارس 1999، الجزائر.

إن الترتيبات و الإجراءات التي بدأت بها الجزائر في سنة 1996 سواء بتقارب بين البنوك و المؤسسات حيث تم تخفيض مستوى الديون المترتبة عليها بمقدار 122 مليار دينار في هذه السنة أو إعادة جدولة ديونها الخارجية و تحويلها إلى قروض متوسطة الأجل و تميزت هذه المؤسسات بنتائج استغلال إيجابية، أما المؤسسات الغير قابلة للاستمرار من الناحية الهيكلية فهي تستهلك أكثر مما تنتج فهي عاجزة عن دفع الديون المترتبة عليها وثمن عوامل الإنتاج و أجور عمالها، و نجد أن من مجموع 768 مؤسسة التي مستها الترتيبات الجديدة منها:

-339 مؤسسة استفادت من تحويل جزء من عجزها إلى قروض متوسطة الأجل و من دعم قدمته الخزينة في شكل شراء جزء من مديوناتها.

-38 مؤسسة عالجتها البنوك

-138 مؤسسة تدخلت الخزينة للتخفيف عنها من حيث الجانب الاجتماعي

-193 مؤسسة عدم إمكانية معالجة ديونها لأن تقدم نتائج الاستغلال يتجه نحو السالب

و الدعم المالي لهذه الإجراءات انقسم إلى مساهمة الخزينة بمقدار 60 مليار دينار 100.3مليار دينار من قبل البنوك، أي بمجموع 160.3 مليار دينار.

إن هذه الإجراءات تؤثر على النحو السلبي في مستوى التشغيل، حيث أن التصفية الكاملة تؤدي إلى الاستغناء كلية عن العمال، أما إعادة الهيكلة فتعتمد على الأساليب الإنتاجية الحديثة الكثيفة رأس المال قليلة العمل مما يستدعي التخلص من العمالة الزائدة، أما الخوصصة و هي عملية تحول الوحدات الإنتاجية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن عن طريق رفع درجة الكفاءة الاقتصادية بعيدا عن الاعتبارات الاجتماعية، و تشير الإحصاءات التي تم إعدادها في جوان 1998م[1]، إن إجراءات حل المؤسسات شملت 815 مؤسسة، منها 679 أي ما يعادل 83 % عبارة عن مؤسسات عمومية محلية 134 مؤسسة اقتصادية عمومية أي ما يعادل 16% منذ سنة 1994. و الجدول التالي يبين المؤسسات المنحلة بين 1994م و 1998م.

[1] - تقرير حول الظرف الاقتصادي السداسي الأول من سنة 1998 الدورة الثانية عشر المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، نوفمبر 1998 ص 96

جدول (6-7) حصيلة العـمال المسرحين حسب قطـاع النشاط

(السـداسي الأول 1998)

القطاع القانوني قطاع النشاط	مؤسسة اقتصادية عمومية	النسب %	مؤسسة اقتصادية محلية	النسب %	مؤسسة خاصة	النسب %	المجموع	النسب %
الفلاحة	2205	1.7	1234	1.5	370	35.6	3819	1.8
البناء و الأشغال العمومية و الري	76514	59.6	51557	61.7	195	18.8	128266	60.2
الخدمات	19345	15.1	24522	29.3	150	14.5	44017	20.7
الصناعة	30235	23.6	6310	7.5	323	31.1	36868	17.3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

المصدر: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر،، مرجع سبق ذكره، ص 92

انجر عن ذلك تسـريح 212960 عـاملا أي بنـسبة 99.56% مـن عمـليات التقليص المنفذة و قد بلغت حصة القطاع العمـومي الوطني ما يقـارب 60% أمـا نسـبة القطاع الخـاص فبلغـت 0.46% بمجـموع 970 عـاملا، أمـا حسـب قطـاع النشـاط، فقطاع السكن و الأشـغال العمومـية و الـري بلغـت بنسـبة 60.2% و الخـدمات بنسـبة 20.7% و القـطاع الصـناعي بنسبة 17.3% أما القطاع الزراعـي فبلـغت النسبة بـه 1.8%، و الجدول التالي يبين حصيلة العمال المسرحين حسب قطاع النشاط:

جدول (6-8) توزيع المؤسـسات حسب قطاع نشاطها إلى غاية

30 جوان 1998

القطاع	مؤسسة اقتصادية عمومية	مؤسسة اقتصادية محلية	مؤسسة خاصة	المجموع
الفلاحة	5	18	2	25
الصناعة	60	383	-	443
البناء و الأشغال العمومية و الري	54	195	-	249
خدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	2	815

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر،، الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتعديل الهيكلي ص 93

يضاف إلى العـدد الأول عدد العمال الذين غادروا مؤسسـاتهم بطريقـة إداريـة (طوعية) حيث كان عـددهم 50700 عامل، و تـم إلغاء ما يقارب 213300 مناصـب عمل شاغرة (حصيلة أربع سنوات)، إي إلـغاء ما يقارب 264000 منصـب عمـل بمـا

فـــي ذلـك المناصـب الشـاغرة بالـذهاب الإرادي و قـد تسـارعت وتـــيرة تقليـص العمـال بطريقة كـبيرة حيـث زادت فـي سـنة واحـــدة (1997م – 1998م) بـ 43% أمـا العمـال الذيـــن أحيلوا على البطالة التقنية فكان عـــددهم حوالي 100840 عامل.

إن مرحلة التعديل الهيكـــلي قد أثرت على الشغل بمـا يـــعادل 6% مـن مجمـل الســـكان المشتغـــلين في القطـاع الهيكلي المنـــظم عام 1997م.

أمـا فيمـا يخـص سياسـة الخوصصـة الـتي تشـمل العديـد مـن السيـــاسات الـتي تسهتـــدف المؤسسـات التابعـة للقطـاع العـام و المرشحـــة للخوصصـــة إمـا فـي المـدى المتوسط أو المدى القصـــير، و هذه السياســـات تنطوي على تغيرات في تنظـــيم العمـل، الإدارة المالية، ســـياسة العمل و التشغيل، إعـــادة هيكلة هـذه المؤسســـات، الاسـتثمار و نقل الملكـــية وإن كانت الخوصصة في الجـــزائر قـد أدخلـت بعـض المـــفاهيم فـي سـنة 1988م بمـوجب القـــوانين الخاصـة باسـتقلالية المؤسســـات العموميـة، أمـا دســـتور 1989م فقـد كـرس مـن ناحـــية بالمـادتين 17ـ 18 بمفهـوم المـــيدان الخـاص بالدولـة شامـــلا مجموعة الـتراث الاقتـــصادي العمـومي و قانـــون التجـارة المـــعدل فإنه مـن جهته يسمح بالإفـــلاس والنظـام التشـريعي علـى المؤسســـات العموميـة للدولـة حســـب الشروط و الإجراءات المطـــبقة علـى القطـاع الخـاص و يـأتي قانـــون الماليـة التكميلـي لسـنة 1994 مدعـــما بمـادتيه 24ـ 25 للاستـــقلالية الماليـة للمؤسســـات العموميـة بترخيـــصه فـي نقـل (بيـع وشـــراء) الأسـهم و السنـــدات الاجتماعيـة، و قـد بـدأت الحـــكومية الجزائرية في تنفيذ سياســـة الخوصصة منذ 1995م بمفهوم نقل الملكـــية إمـا بالتنازل عـــن جزء من رأس المـال الاجتـــماعي أو البيع لـــمن يريـد اقتنـاء أسـهم مـن الأصـــول المادية أو الاستقلال المخصـــص عـــن طريـــق إيجـــار الأداة أو المؤسسـة مدعـــمة بمجموعة من النصوص

التشريعية[1] بترخيص عملية الخوصصة أو بيع أصول بعض المؤسسات التابعة للدولة[2] و التي اعتبرت أن الخوصصة تمثل شكلا من الأشكال الضرورية لإعادة الهيكلة و أن حصيلة عملية الخوصصة إلى غاية 8 ماي 1998م[3].

-من أصل 2715 مقاولة بلدية محلية تم حل 116 مقاولة

-من أصل 1323 مؤسسة عمومية محلية، تم حل 827 منها 696 مؤسسة تم التنازل عنها لصالح الأجراء

-496 مؤسسة عمومية محلية لم يتقرر مصيرها بعد

و إن القطاعات التي مستها عملية الخوصصة هي الفندقة و السياحة والتجارة و التوزيع و الصناعات النسيجية، و الصناعات الغذائية، و الصناعات التحويلية من قطاعات الميكانيك، و الكهرباء، و الاليكترونيك، و الخشب ومشتقاته، والورق، والصناعات الكيميائية والبلاستيك، وصناعة الجلود، إلى جانب النقل البري للمسافرين والسلع، والتأمينات، وأنشطة الخدمات في الموانئ والمطارات، والصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العمومية المحلية ومؤسسات الدراسات و الإنجاز في ميدان البناء و الأشغال العمومية و الري.

و يستفيد العمال وفق المواد 36، 37، 46 من الأمر رقم 95/22 من امتيازات خاصة، حيث يخصص مجانا في إطار خوصصة المؤسسات العمومية 10% من أقصى رأسمالها القابلة للخوصصة إلى مجموع الأجراء، إلا أن هذه الحصة ممثلة في أسهم تقدم دون حق التصويت و لا تمثيل في مجلس الإدارة، و تسير عائدات هذه الأسهم من قبل صندوق مشترك للتوظيف و بعد 5 أشهر من نشاط مجلس الخوصصة [4]عرض 16 وحدة صناعية للمياه المعدنية و المشروبات الغازية إلى جانب 23 وحدة لإنتاج الأجور و 9 مساحات تجارية و أخيرا 20 فندق، و إن عملية البيع للمساحات التجارية بواسطة

---

[1] - الأمر المتعلق بالخوصصة أوت 1995:
- تسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، أكتوبر 1995
- الأمر المكمل للأمر الصادر في شهر أوت المتعلق بالخوصصة

[2] - قانون المالية التكميلي لعام 1998، خاصة المادة 24 و 25 منه

[3] - تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة الثانية عشر، مرجع سبق ذكره ص 105.

[4] - نصب في 21 سبتمبر 1996 و بدأ نشاطه فعليا في 15 سبتمبر 1998 و يترأسه الدكتور عبد الرحمن مبتول أستاذ من جامعة وهران

التنازل عن الأسهم و القيم المنقولة أو التنازل الكلي أو الجزئي لأصول هذه الوحدات القابلة للخوصصة، تجني منها الخزينة العمومية [1]72 مليار دينار ما يعادل 1.2 مليار دولار أمريكي فضلا عن تنشيط هذه المساحات من خلال دفع الضرائب و خلق مناصب الشغل.

إن عدد العاملين بالقطاعات المراد تخصيصها و المقدرة بـ 50.000 عامل لم يتمكن إلا 20% فقط من العاملين بشراء هذه المؤسسات أي حوالي 10.000 أجير، و البقية قد تم الاستغناء عنها، أما المؤسسات الاقتصادية العمومية التي بلغ عددها 350 قبل إنشاء الشركات القابضة فلم يتم خوصصة أي مؤسسة منها حتى نهاية جوان 1998م، أما المؤسسة الوحيدة التي فتحت رأس مالها للمساهمين هي مؤسسة رياض سطيف، و بالتالي نجد أن الخوصصة في الجزائر سارت ببطء شديد مما كان يتوقعه برنامج التعديل الهيكلي و هو ما جعل البنك الدولي و صندوق النقد الدولي يقد م انتقادات لاذعة للجزائر لتباطؤ تنفيذ برنامج الخوصصة.

هناك كثير من الآثار الإيجابية التي يمكن أن تعود على الاقتصاد الجزائري من جراء عملية الخوصصة إذا ما أحسن استغلالها، غير أن عملية التطبيق كشفت عن العديد من الآثار السلبية على مستوى التشغيل، مما أدى إلى زيادة حدة مشكلة البطالة حيث عملية إعادة الهيكلة و حل المؤسسات ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 24% سنة 1993م إلى أكثر من 29% سنة 1997م.

كما نجد أن الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين أحيلوا على البطالة التقنية في الفترة بين 1994 و 1998م يتجاوز عددهم 360.000 عامل و الجدير بالملاحظة هنا أن هناك توقع مسبق يمثل هذه الآثار السلبية على مستوى التشغيل من قبل واضعي برنامج الإصلاح الاقتصادي وخاصة سياسة الخوصصة بدليل إنشاء نظام التكفل [2] للتخفيف من أعباء الإصلاح على محدودي الدخل. إن إلزامية الحكومة للمستثمرين لهذه المشروعات بالاحتفاظ بعمالها لفترة انتقالية لمدة 5

[1] - تصريح صحفي لرئيس مجلس الخوصصة، جريدة الخبر ليوم 18 فيفري 1999، العدد 2484 السنة التاسعة، ص 2

[2] - و هذا ما سيتم توضيحه في الفصل الثامن.

سنوات على الأقل، فـإن هذا الأمـر لا يعد حلا للمشكلة بقدر ما هو إلا تأجـيلا لها وبالتالي سينضم هؤلاء العـمال إلى نسـبة البطالـة القادم. و إن عملية الخوصصـة لا تقتصـر علـى الجـانب الاجتماعـي و الاقتصـادي للمسـرحين فحـسب و إنمـا إلـى مـا ينـطوي عليه من هدم في قيمة العـمل الإنساني، خاصة و أن جانبا كبـيرا من العـاملين المستغنى عنـهم من المؤهلين و الفنـين و عمال مهارة و نـصف مهارة و قد تحـملت الدولة في سبيل تعليمهم و تدريبهم جـانبا هامـا مـن المـوارد و يعنـي تعطيلهـم هدرا مباشـرا لهـذه المـوارد المحدودة [3] و بالتـالي يظـهر أثـر الخوصصـة السلبي علـى العمـالة و يكون ذلك قـد أثر على سياسة التشـغيل كما يمكن أن تكـون الخوصصـة إيجابية في العمـالة إذا كانت ستترتب عنها خلق مـناصب فـرص عمل بمـعدل أكبر مما كان يخلقه القـطاع العام و هذا الافتراض من الصـعب قبوله منطقيا لأن خلق فـرص عمل جديدة أصـعب في القطاع الخاص نظـرا لاستثماراته المحدودة بسبـب سياسـة الانكماش العـام الـذي يسـود الاقتصـاد الجزائـري فـي ظـل تطبـيق سياسـات الإصلاح الاقتـصادي

2- اثر سياسة تحرير الاسعار على مستوى التشغيل

إن ارتـفاع أسعار السلع و الخدمات بـما يفوق الزيادة في القـوة الشرائية للأفـراد يزيـد مـن انكماش الطلب الكلي محـليا، و من ثم يـحد من التوسع في كل من الاستـثمارات الجديدة و الاستثمارات القائـمة، لقد ساعد تـدهور قطاع التشغـيل في الجزائـر و غيـاب تحسـين الظروف المعيشية و تطبيـق سياسات التعديل الهيكـلي والإنعـاش الاقتصـادي من زيـادة أسـعار المواد حيث شـهد المؤشر العـام للأسعـار عنـد الاسـتهلاك ارتفـاع كبير حيـث وصـل إلـى 30% مـن الزيـادة السـنوية سـنة 1995م وهذا نتيجـة تطـور مؤشر أسـعار المواد الغذائية التي تمثل في المـعدل 60% مـن نفقـات الأسـرة الجزائريـة حيـث بلغ مؤشر الأسعار فـي سـنة 1994م 41.3% و فـي سـنة 1995م نسـبة 31% و الجـدول التالي يـبين المؤشـر العـام للأسـعار عنـد الاسـتهلاك و مؤشـر أسعـار المـواد الغذائية خلال السنتين اللتين شملتهما اتفاقات إعـادة الجدولة (1994-1995م).

---

[3] - د/ حسين عبد الرحمن قدوس، الصورة في مواجهة المخاطر الاجتماعية، الاستقرار القانوني لعلاقات العمل، و تحويل الهيكل القانوني لقطاع الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة 1999 جمهورية مصر العربية، ص 3 و 4.

جدول (6-9) تطور مؤشر الأسعار

المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك، و مؤشر أسعار المواد الغذائية 1993-1997 الأساس 100 في 1989.

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
أسعار عند الاستهلاك	235.5	303.5	394.4	468.1	494.9
أسعار المواد الغذائية	230.4	325.6	426.9	510.8	539.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء: مجموعة إحصائيات مستخرجة من نشرية الإحصاءات للديوان.

إن مؤشر أسعار المواد الغذائية أعلى بكثير من مؤشر الأسعار عند الاستهلاك و ذلك منذ بداية فترة إعادة الجدولة.

إن عملية تحرير الأسعار التي كانت تهدف إلى إزالة الموانع التي تحول بين توازي الأسعار في الداخل و الخارج بحيث تصبح الأسعار الداخلية دالة الأسعار الدولية و أن سياسة عملية تحرير الأسعار مست بالدرجة الأولى القطاع الفلاحي ثم بقية القطاعات الأخرى.

حيث يمثل القطاع الفلاحي أهمية خاصة في الاقتصاد الجزائري [1] اذ يساهم بشكل فعال خاصة بعد الإصلاحات الهيكلية التي بدأت في سنة 1987م وقد ارتفعت القيمة المضافة من 41.1 مليار دينار في سنة 1987م إلى 147 مليار دينار في سنة 1993م و يعمل بالقطاع الفلاحي [2] نحو 24.37% من إجمالي العمالة و ذلك لسنة 1998م هذا فضلا على الإنتاج الصناعي الذي يعتمد على مدخلات زراعية، حيث أن إنتاج المزروعات الصناعية تضاعف ثلاث مرات بين 1988م و 1994م، و يظهر مما سبق مدى أهمية تحرير أسعار القطاع الزراعي و انعكاس ذلك على الإنتاج الصناعي.

---

[1] 1- Mourad BOUKELLA, Les restructurations agricoles dans l'Algérie des années 90, quels objectifs ? quels moyens ?,Les cahiers du CREAD, Algérie N° 51, 1ère Trimestre 2000, page 5

[2] - التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الدورة التاسعة عشر، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، نوفمبر 2001، ص 322

و قد شـــملت إجراءات تحرير الأســـعار فـي القطـاع الفلاحـــي مجموعـة مـن الإجـــراءات منها إلغاء التسعيرة الجـــبرية للمنتجـات الزراعيـة عـــلى أن تتـم تحديـدها وفق قانون الـــسوق، إلغاء كل أشكال الوســـاطة بين المنتجين والمشـــترين، هـذا مـا أدى إلى ارتفاع المحصولات الزراعية و بالتـــالي ارتفاع دخل الملاك و المـــنتجين، غيـر أن ذلك كـــان علـى حساب المزروعـات التـــي تجلـب أكبر ربـح ممـــكن و علـى حساب المنتوجات الإستراتيجية حـــيث تراجعت المحاصيل من الحبوب بـ(-22 %) و العلـف بـ(-45%) و الخضر الجافة بـ(-14%) و اللـــحوم البيضاء بـ (-7%) بينمـا زاد الإنتـاج من الفواكه الطـــازجة نسبة 53% و الحمضـيات نسبـــة 26% و الخضـر بنسبة 16% واللحـــوم الحمراء بنسبة 36%،[1] إلا أن الأثر الصـــافي لهـذا الارتفـاع يـــتوقف علـى مدى زيادة أســـعار مستلزمات الإنتاج الفلاحـــي بمـا فيهـا القـروض الفلاحـــية، و علـى الغالب فإن أســـعار مستلزمات الإنتاج تفوق زيادة أسعـــار المنتجات الأمـــر الذي يـؤدي إلى تحول جانـــب من ملاك الأراضي الصغيرة و غـــير المستصـــلحة إلـى مستأجرين وبالتـــالي زيادة عرض العمـــل الفلاحي.

إن تـــحرير أسـعار المـواد الفلاحـــية لـم يـؤدي إلـى تنميـة معتـبرة للإنتـــاج بـل مازالت الجزائر لها تبعية غذائيـة تجـاه الخـــارج و مـا زال الإنتـاج للخـــضر و الفـواكه غير كافي وعلى الرغم من أن الجـــزائر اجتهدت في تقليل وارداتـــها خلال فترة التعـديل الهيـــكلي إلا أن واردات المنـــتوجات الفلاحيـة تميـل إلـى الارتـــفاع حيث أن حـــصة الواردات الفلاحية انتقلت من 25.5 % في ســـنة 1985م إلى نسبة 30% سنـــة 1995م ووصلت إلى 29.3% في سنة 1997م، و بالـــتالي فقد تضاعفت الواردات مـــن الحبـوب عشر مرات خلال العقود الثلاثة الأخيرة و هو مـــا جعل معدل التبعية بالنـــسبة للواردات ينتقـل مـن أقـل مـن 20% إلـى حـوالي 70% فـي سـنة 1998م، و تمثلـت فـي الحـــبوب والحليب و مشتقاته 60%، حيث نلاحـــظ وجود عجز فـي تغطيـة الطلـب بنســـبة 67% في مجال الحبوب و 60% بالنسبة للحليـــب و مشتقاته و 89% بالنسبة للخـــضر الجافـة و 36% بالنسبة للحوم الحمـــراء و 25% بالنسبة للفواكه[2].

---

[1] - تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سبق ذكره، ص 94

[2] - استنتاجات الباحث من مجموعة من الإحصائيات

إن التدابير المتخذة في مجال التعديل الهيكلي و خاصة إجراء خوصصة الأراضي الفلاحية التي تكاد تكون شبه كاملة مع نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتخلي الدولة على تدخلها في هذا المجال نظرا لطبيعة اقتصاد السوق جعلت تكاليف إنتاج بعض المزروعات يرتفع مما أدى إلى تخلي الفلاحين على إنتاجها؛ لأنها مزروعات قليلة الربح و التخلي على هذه المزروعات معناه المزيد من البطالة و هدر مناصب شغل حتى ولو كانت مؤقتة، إضافة إلى الحالة الأمنية التي كانت تسود في الأرياف مما جعل هروب أكثر المنتجين إلى المدن و هجر أراضيهم خلال سنوات الإرهاب، و أن الحرق و النهب و خاصة في الأرياف القريبة من الغابات جعلت الإنتاج الفلاحي يتقلص بشكل كبير ضف إلى ذلك الجفاف الذي عرفته الجزائر في هذه السنوات.

.

3-: أثار سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل :

تهدف سياسة تحرير التجارة إلى جعل الاقتصاد الجزائري اقتصاد مفتوح قليل الحماية الجمركية و العمل على الحد من عجز الميزان التجاري و بالتالي الحد من عجز ميزان المدفوعات. و ينطوي برنامج الإصلاح الاقتصادي على تخفيض الرسم الجمركي و إلغاء الحضر الذي كان مفروضا على بعض السلع فضلا على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الأخرى، و ترتب عن هذه السياسات العديد من الآثار على مستوى التشغيل، حيث أن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الرأسمالية و الوسيطية يؤدي إلى انخفاض إنتاج السلع النهائية، و من ثم تنخفض أسعارها و تزداد قدرة المؤسسات على منافسة السلع الأجنبية و كذلك تزداد أرباحها و بالتالي يزداد الطلب على اليد العاملة مما يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة كلما زاد الطلب على السلع التصديرية.

أما إذا كان تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع النهائية فإنه يؤدي إلى انخفاض أسعارها مما يؤثر سلبا على الصناعات المحلية المنتجة للسلع

المماثلة و هو ما يهدد الإنتاج المحلي بالتوقف لعدم قدرته على المنافسة مع المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية [1] و الأسعار المنخفضة و انضمام جزء من المشتغلين بها إلى متعطلين مما يؤدي إلى زيادة البطالة و الواقع أن الإنتاج المحلي يتحمل تكاليف جديدة نتيجة تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي و منه:

-زيادة أسعار الفائدة و ما يؤدي إليه من رفع تكلفة رأس المال

-ارتفاع أسعار الطاقة إلى حدود أسعار العالمية

-رفع الدعم على المواد الأولية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها

-خفض سعر الصرف و ما ترتب عنه من زيادة في أسعار المدخلات المستوردة و الواردات الوسيطية

-زيادة أسعار الخدمات المختلفة

-زيادة و تنوع الضرائب المختلفة على الإنتاج المحلي.

إن تأثير خفض الرسوم الجمركية و تخفيض الدينار على زيادة الصادرات مرهون بدرجة مرونة الطلب الخارجي على صادرات الجزائر من جهة و بدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي من جهة ثانية فضلا عن مقدار الحماية و القيود التي تفرضها الدول الأجنبية على وارداتها من جهة ثالثة، و يبدو أن الهدف من تحرير التجارة الخارجة و بالأخص تحرير الاستيراد هو تمكين الدول الرأسمالية الصناعية من زيادة صادراتها إلى أسواق العالم الثالث و منه الجزائر مهما كان تأثير هذه السياسة على إضعاف الطاقة الإنتاجية المحلية و زيادة عجز الميزان التجاري فضلا عن خفض إمكانية خلق فرص عمل جديدة بل و زيادة معدلات البطالة القائمة.

الخلاصة

إن الجزائر أخذت على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، منها إصلاح المنظومة المالية سواء بالإصلاح النقدي أو المالي. و ذلك ضمن إجراءات التوازن النسبي للأسعار و توسيع الرسوم و إلغاء بعض الإعانات و فحص

[1] - د/ أحمد محمد مندور، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على أسواق العمل في مصر، مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ص 102.

جميع النفقات العامة و التقليل منها و ترشيدها وفق مبادئ الاتفاق. كما أن إصلاح القطاع العام و تنمية القطاع الخاص و ذلك بتشجيع الاستثمارات الخاصة، و الشراكة ضمن البنوك التجارية الجزائرية، و إغلاق المؤسسات المفلسة. يعتبر ذلك من ضمن وصفة صندوق النقد الدولي للجزائر، ضف إلى ذلك عملية الخوصصة وتطهير القطاع الفلاحي و تحرير التجارة الخارجية، كل ذلك جعل عملية التوظيف محصورة جدا و أدى إلى التضييق على الدوائر الحكومية بإلزامية خفض عدد وظائفها إما بالتسريح أو التقاعد المسبق أو الذهاب الإرادي، و نجد أن أكبر قطاع تأثر بعملية الإصلاح هو القطاع الصناعي حيث أن هذا الأخير كان المصدر الرئيسي في استيعاب القوى العاملة. كل هذه الإصلاحات أثر على سياسة إدارة الطلب الكلي. و تفاقمت مشكلة البطالة و إرادات الجزائر علاجها من خلال مجموعة من السياسات التي سوف نتطرق إليها في الفصل القادم.

تمهيد

لاشـــك أن ظاهرة البطالـة تكـاد تكـون عامـة بيـن مجتمـــعات العـالم المتـــقدم أو النامي، و إن تزايدت حـــدتها في هذه الأخيرة. و بالـــتالي فإن البطالة في الجـــزائر قائمة و تمتد جذورها إلى سنوات طويلة مـــضت نتيجـة أسـباب متعـددة أدت إلـى ظـــهورها و تفاقمها في الاقتصـــاد الجزائري،ومن أسبابها ما هو اقتصادي و منها ما هـــو سياســي و كذلك سكاني و منها التقـــني و التنظيمـي و الإداري و قـــد تـرك ذلـك كـــله، عـدم قـدرة الاقتصاد الجـــزائري على توفير فرص العمل الكافـــية أمام الـداخلين الجـــدد فـي سـوق العمل. و بالتالـــي تصبح مشكلة البطالة أكثر تعقـــيدا نظرا لعدم وجود سياســـات واضحة للتشغيل تعـــمل على زيادة فرص العمل ووفـــقا لذلك سوف نقسم هذا الفـــصل المبـاحث التالية:

المبحث الأول البطالة مفهومها و أنواعها:

إن انتـشار البطالـة يعتـبر مؤشـــرا لضعـف الأداء الاقتصـــادي الـوطني و قصـور الجـهاز الإنتاجـــي، و يعتـبر مفهـوم البطـــالة غـير محـــدود بعـض الشـــيء؛ لأن مـن الممكن نظـريا أن نقـول إن أي فـرد سيكـون راغـبا فـي العـمل فـي مقـابل تعـويض

مجز و سخي و قد رأى الاقتصاديون على ربط تعريف البطالة بمستوى معين من الأجر.[1]

أما الإحصائيات الحكومية فقد أخذت بتعريف العامل العاطل بأنه العامل الذي لا يعمل بصفة مؤقتة، و يعرف معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للمشاركين في القوى العاملة، كما انصب الاهتمام على التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة عبر الزمن و عبر المناطق الجغرافية بين المجموعات التي تختلف من حيث العمر و الجنس و الأصل و رغم بساطة هذا المعدل فإنه يواجه صعوبات كثيرة أهمها صعوبة المفاهيم التي تتعلق بتحديد مفهوم العاطل و أخرى تتعلق بدورية إعلان معدل البطالة، حيث يعلن عن معدل البطالة في الدول التي تقل فيها الإمكانيات المادية و البشرية كل سنة كما هو حال الجزائر إلا أن هذا المعدل يعلن شهريا في الدول المتقدمة، و تفاوت مناهج قياس معدل البطالة سواء بالاعتماد على التعداد السكاني أو خلال المسوحات الإحصائية من خلال مكاتب إحصائيات العمل.

و تؤخذ عدة تحفظات عن معدل البطالة أهمها المغالاة في تقدير عدد العاطلين، بحيث لا توجد وسيلة للتأكد من صحة ما يدعيه العاطلين من حيث مدى جديتهم في البحث عن فرص العمل و قد لا يشتمل إحصائيات البطالة جانبا مهما من العاطلين فعلا و ذلك لمجرد أنهم توقفوا عن البحث عن فرصة للعمل بسبب إحباطهم و تشاؤمهم فإنهم لا يسجلون في قوائم المتعطلين، و من ثم لا يدرجون ضمن قوة العمل كما لا يشكل العاطلين عن العمل فئة متجانسة، بل عدة فئات تتفاوت فيما بينها من حيث مدى ارتفاع معدل البطالة و طول فترة البطالة، ومدى المعاناة منها، حيث يحسب معدل البطالة على أساس النسبة إلى الجنس أو على أساس الريف أو المدينة، أو على أساس العمر أو على أساس العرق، حيث أن

[1] - رونالد ايرفمبرج – روبروت سميث، تعريب د/ فريد بشير طاهر- مراجعة الدكتور محمد حمدي السباخي، اقتصاديات العمل، دار المريخ للنشر- السعودية 1994 ص 577.

حسابات معدلات البطالة على أساس هذه التقسيمات يعطي نتائج مختلفة تماما عن المعدل الإجمالي للبطالة.[1]

كما نجد أن بيانات معدل البطالة لا تعطي بالضرورة أي فكرة عن الضيق الاقتصادي الذي يعانيه الراغبون في العمل حيث أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار العمل الخاص بالأفراد العاملين كما أنه لا يؤخذ في الحسبان دعم المداخيل للعمال العاطلين خلال فترة تعطلهم عن العمل، سواء تعويضات حكومية للبطالة أو مدفوعات داعمة من هيئات خاصة أو التأمين عن البطالة و غيرها، فبيانات معدل البطالة تقدم معلومات عن النسبة العاطلة من القوى العاملة و لا تعطي أي فكرة عن النسبة العاملة من السكان، و بالرغم من كل هذه العيوب فقد ظل معدل البطالة مؤشرا هاما لظروف سوق العمل.

و سيهتم هذا الفصل بأسبابها و أسباب تغير معدل البطالة عبر الزمن و حسب المنطقة الجغرافية و بين المجموعات السكانية كما سيهتم بمختلف السياسات الحكومية و تأثيرها على مستوى البطالة.

1- أنواع البطالة

قبل التعرض إلى أنواع البطالة، يمكن الإشارة إلى نقطتين أساسيتين[2]، الأولى أن البطالة التي يدور البحث عنها بصورة مركزة هي بطالة الذين لا يعملون لدى الغير، لأنهم يؤلفون الغالبية العظمى من القوى العاملة، و الثانية أن الطلب على العمل مشتق من طلب آخر و أن هذا الأخير يتغير بصفة مستمرة بسبب التغيرات التكنولوجية المستمرة التي تأتي بسلع جديدة و طرق جديدة في الإنتاج و إلى اختفاء سلع و طرق أخرى، و يتوقف الطلب أو يتناقص على بعض السلع فينقطع أو يتناقص إنتاجها فيتغير الطلب على العمل و تظهر البطالة.

1-1-البطالة الهيكلية:

---

[1] - د/ زكي رمزي – الاقتصاد السياسي للبطالة- تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة . مكتبة مدبولي، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 1993 ص 18-20.

[2] - راجع ج.د.ن وارسك، ترجمة محمد عزي، و محمد سالم كعيبة، البطالة مشكلة سياسية اقتصادية، منشورات، جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، 1997 ص 22-23.

و تعني ارتفاع نسبة البطالة نتيجة تغيرات هيكلية حدثت في الاقتصاد الوطني مرده حدوث تغيرات في هيكل الطلب على المنتجات أو راجع إلى تغير أساسي في الفن التكنولوجي المستخدم أو إلى تغيرات سوق العمل نفسه أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توظيف جديدة.

في جميع الأحوال تؤدي زيادة الطلب المحلي أو الخارجي إلى تراجع نسبة البطالة فورا بتشغيل الطاقات العاطلة، و الإسراع في أعمال التقنيات الجديدة، ويستلزم ذلك التكيف في عرض العمل يسيرها واقع سوق العمل بدرجة عالية من السيولة.

و قد عرفت البلدان الصناعية المتقدمة نوعا جديدا من البطالة الهيكلية نجم عن تعاظم ظاهرة العولمة عبر نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في تحويل الكثير من استثماراتها إلى البلدان النامية للاستفادة من المزايا، و الامتيازات التي وفرتها هذه البلدان للاستثمارات الأجنبية تاركة بذلك العمال الذين كانوا يعملون فيها في حالة بطالة هيكلية طويلة المدى. فنجد أن معظم الدول التي تمر بتغيرات في هيكلها الاقتصادي يوجد لها هذا النوع من البطالة و أن ارتفاعها يعكس عدم قدرة عنصر العمل على التكييف مع التغيرات الجديدة في الاقتصاد و هذا هو جوهر المشكلة في الجزائر، كما أن البطالة الهيكلية تنشأ لأسباب منها التغيرات في هيكل الطلب و التقدم التكنولوجي بإدخال أنواع جديدة من التكنولوجيا الحديثة، و التغيير في هيكل العمري للسكان، و زيادة نسبة صغار السن و الإناث في القوة العاملة . إلا أن علاج البطالة الهيكلية تتطلب فترة طويلة نسبيا لعلاجها حيث تتطلب تدريب وتكوين لاكتساب مهارات جديدة و التكييف مع المهارات الجديدة المطلوبة.

2-1- البطالة الدورية:

جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية،، و هي التقلبات الدورية التي تطرأ على مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة و تمثل السبب الرئيسي لبطالة الواسعة في التحول من الازدهار و الرواج إلى حالة الركود و الكساد، و تحدث عندما ينخفض الطلب الكلي على العمل في مواجهة عدم

مرونة الأجور الحقيقة في الاتجاه النزولي و بالتالي ينضم مجموعة من العمال إلى العاملين العاطلين أصلا. و سميت ذلك عندما تقوم المنشأة على التوقف المؤقت عمالها و تقلل من معدل شغل الوظائف التي تعرف بترك بعض العمال لوظائفهم أي أن التدفق في البطالة يزيد و التدفق في العمالة يقل[1] ، و يوصف كثير من الاقتصاديين هذه البطالة باسم بطالة النقص أو العجز في الطلب، كما توصف باسم البطالة الكينزية، حيث أدت دراسات كينز إلى ظهور ما يسمى بأساليب إدارة الطلب و التي استخدمت منذ الحرب العالمية الثانية.

و يتطلب علاج البطالة الدورية إتباع سياسات اقتصادية تختلف من الدول المتقدمة عن الدول النامية حيث أن السياسة التوسيعية الهادفة إلى زيادة مستوى الطلب الكلي من خلال تشجيع زيادة كل من الاستيراد و الصادرات و الإنفاق الحكومي و إنقاص كل من الواردات و الضرائب و تكون هذه السياسة أكثر ملائمة لظروف الدول المتقدمة. أما في الدول النامية فإن سبب نقص الطلب الكلي هو انخفاض الدخول بسبب انخفاض مستويات الإنتاج و أن استغلال الموارد المعطلة و هذا بدوره يؤدي إلى زيادة الدخول، و من ثم زيادة الطلب الكلي.

3-1- البطالة الاحتكاكية:

البطالة الاحتكاكية تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل[2]، و لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل، أي عدم التقاء جانب الطلب مع جانب العرض، أي افتقاد حلقة الوصل بين طالبي الوظائف و من يعرضونها، لذلك يعتقد عدد من الاقتصاديين ضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل، لأن عملية بحث العمال عن الوظائف و بحث أصحاب الأعمال عن العمال تأخذ وقتا و حتى لو كان حجم القوى العاملة ثابتا لا يتغير، فسيكون في كل فترة بعض الأفراد الداخلين إلى

---

[1] - رونالد ايرفمبرج – روبروت سميث، تعريب د/ فريد بشير طاهر- مراجعة الدكتور محمد حمدي السباخي، اقتصاديات العمل، مرجع سبق ذكره ص 592

[2] - د/ البشير عبد الكريم، تصنيف البطالة و محاولة قياس الهيكلية و المحيطة منها خلال التسعينيات، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا السنة الأولى عدد 00 السداسي الثاني 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف الجزائر، ص 149

سوق العمل بحثا عن العمل، و في نفس الوقت سيكون هناك آخرون من العاطلين أو العاملين راحلون عن القوى العاملة ، علاوة على ذلك فقد تسببت التقلبات العشوائية للطلب في أن تقوم بعض المنشآت بوقف بعض العاملين في الوقت الذي تبحث فيه مجموعة أخرى من المنشآت عن عمال للوظائف الشاغرة لديها، ويتحدد مستوى البطالة الاحتكاكية في أي بلد بتدفق الأفراد من و إلى سوق العمل و سرعة الحصول على منصب عمل، و تتحدد هذه السرعة بدورها تبعا للمؤسسات الاقتصادية القائمة و تؤثر التغيرات في هذه المؤسسات على مستوى البطالة الاحتكاكية. و أن البطالة الاحتكاكية قليلة الاهتمام لدى الاقتصاديون؛ لأنها تتطلب إجراءات تصحيحية في السياسات بحيث أنها تمثل بطالة مؤقتة تتوقف فترتها عموما على مدى توافر المعلومات و شفافيتها في سوق العمل.

1-4- البطالة السافرة (الصريحة): [1]

و تتمثل بالشكل الواضح لفائض العرض في سوق العمل مقارنة بالطلب عليه، يرجع تزايد هذا النوع إلى عدم ملاحقة الزيادات في فرص العمل للتدفقات المستمرة إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع، و البطالة السافرة يمكن أن تكون احتكاكية و دورية و هيكلية [2] ومدتها الزمنية قد تطول أو تقصر حسب طبيعة نوع البطالة و ظروف الاقتصاد الوطني، و في البلدان الصناعية يتزايد حجم و معدل البطالة السافرة في مرحلة الكساد الدوري.

و البطالة السافرة في الجزائر لها عدة أشكال كالبطالة الهيكلية و ذلك في الصناعات الحديثة و البطالة الموسمية و خاصة في قطاعي الزراعة و المحروقات (تمييع الغاز) و بطالة المتعلمين التي تزايدت بصورة كبيرة خاصة بين خريجي الجامعات و المدارس و المعاهد الجدد.

1-5- البطالة المقنعة:

---

[1] - د/ سلوى سليمان، البطالة في مصر، مؤسسة الرضا للطباعة، القاهرة، جمهورية مصر العربية،1989، ص 2.

[2] - د/ أسامة محمد الغولي، د/ مجدي محمود سقاب. أساسيات الاقتصاد السياسي، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، جمهورية مصر العربية 1998 ص 98.

و يقصد بالبطالة المقنعة تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض و توصف الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأنها تعادل صفرا، و قد تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم، و يعتبر ذلك بأن وجودهم في الوحدة الإنتاجية كان يعرقل جهود الآخرين، و هذا النوع عرف في المجال الفلاحي حيث تتركز الزيادات السكانية الكبيرة و تخلق فائضا في عرض العمل كما تشكل عبئا على النشاط الاقتصادي، و مع تتابع مراحل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية أخذ موقع البطالة المقنعة في التحرك نحو المدن عبر قنوات الهجرة الداخلية، استجابة للفروق النفسية و الاجتماعية و المادية بين الريف و المدينة، و قد مثل التعليم إحدى تلك القنوات حيث كان الربط بين سياسة مجانية التعليم في جميع المراحل، و سياسة الالتزام الحكومي بتعيين المتخرجين في مختلف أجهزة الدولة و مشروعاتها و مصانعها، و هكذا أخذت الزيادات السكانية طريقها إلى مراحل التعليم المجاني و منها إلى الوظائف العامة التي تضخم حجمها و أصبحت بطالتها المقنعة عبئا كبيرا عليها.

و عليه فكان للبطالة المقنعة في الجزائر هو انعكاسا لتزايد عرض العمل بمعدلات كبيرة نتيجة النمو الديمغرافي مما أدى إلى فائض في العمل في قطاعات مختلفة، أهمها القطاع الفلاحي نتيجة لخصوصيته، و السياسة الفلاحية المتبعة في الجزائر منذ نهاية السبعينيات، كما أن البطالة المقنعة تعاظمت في قطاع الخدمات والمؤسسات العمومية و ذلك نتيجة لاتباع الجزائر سياسة اجتماعية نابعة من أفكار الحزب الواحد و تدخل النقابة في عملية التوظيف و التوظيف العشوائي بقرارات مركزية (كتوظيف المجاهدين و ذوي الحقوق و أبناء الشهداء .....).

و لا توجد أي إحصائيات رسمية تبين هذا النوع من البطالة أو معدلها أو عن توزيعها على مختلف الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبالتالي فإن جميع الدراسات قدمت تقديرات لهذه الظاهرة في بعض القطاعات.

6-1- البطالة الموسمية:

البطالة الموسمية تنشأ عن تذبذب الطلب عن العمل، غير أن التقلبات في هذه الحالة أكثر انتظاما و بالتالي يمكن توقعها خلال أوقات معينة من السنة، و تظهر البطالة الموسمية في الأنشطة الفلاحية و السياحية و البناء.[1]

و قد عرف الاقتصاد الجزائري هذا النوع من البطالة خاصة في القطاع الفلاحي نظرا لطبيعة هذا النشاط، كما أنه يستغل إلى حد كبير كثافة عالية من العمل، كما أنه يتزايد نسبيا في مواسم الاصطياف في مجال السياحة رغم أن هذه الأخيرة مهملة نسبيا من قبل الدولة.

1-7- البطالة الإجبارية:

هي الحالة التي يتعطل الفرد فيها بشكل جبري و تحدث عن طريق تسريح العمال، وعندها لا يجد الداخلون الجدد في سوق العمل فرصا للتوظيف، رغم بحثهم الجدي عنها و قدرتهم عليه و قبوله عند مستوى الأجر السائد و قد تكون البطالة الإجبارية هيكلية أو احتكاكية أو موسمية.

1-8- البطالة التكنولوجية:

و تسمى كذلك بالبطالة الفنية، و يسببها إدخال تكنولوجيات جديدة تحل محل العمل اليدوي مما يعني الاستغناء عن جزء من العمال و يتركون إلى الراحة الإجبارية، و هذا النوع من البطالة يوجد في الدول النامية التي أخذت بنظام اقتصاد السوق.

2- نظريات البطالة ظهرت مجموعة من النظريات من أهمها:

2-1- النظرية التقليدية

ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وكانت البرجوازية مهيمنة في الاقتصاديات حيث أن الصناعة هي المجال الرئيسي للحصول على الأرباح و قد ترتب عنها صراع اجتماعي (البطالة و الفقر ...) جعل من الفكر التقليدي يدرس نتائج هذا الصراع و منه البطالة

2-1-1- النظرية الكلاسيكية:

[1] - د/ أسامة محمد الغولي، د/ مجدي محمود شعبان، أساسيات الاقتصاد السياسي، مرجع سبق ذكره ص 59.

تقر المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة الاحتكاكية و البطالة الاختيارية،ولا تعترف بوجود البطالة الإجبارية التي يجبر فيها جزء من قوة العمل على التعطل على الرغم من رغبة و بحث هذا الجزء عن العمل و فرص التشغيل ، ولم تكن أشكال البطالة المقنعة واردة في ظل أفكار المنافسة الكاملة وسيادة المشروع الخاص وسعيه لتحقيق أقصى ربح وحريته في التعامل مع عنصر العمل بالتشغيل أو بالاستثناء دون عوائق قانونية أو نقابية .وقد جسد الاقتصادي الفرنسي جان باتيست ساي موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم قانون "ساي" والذي يقول فيه أن" العرض يخلق الطلب المساوي له و بالتالي فإن عرض قوة العمل لابد أن يقابله بطلب مساوي وفقا للتوازن في سوق تنافسية"[1].

تشير نظرية الاقتصاد الجزئي إلى أنه في ظل المنافسة يميل المشروع إلى توظيف ذلك القدر من العمال حتى النقطة التي تتساوى فيها قيمة الناتج الحدي من التكلفة الحدية للعمل.

وبالنسبة لجانب الطلب على العمل ، فإن الطلب على العمل دالة في الأجر الحقيقي .ووفقا لقانون تناقص الغلة ،فإن الإنتاجية الحدية تنخفض مع زيادة مستوى التوظف، ومن ثم فإن هذه الزيادة تستلزم زيادة في الأجر الحقيقي . أما جانب عرض العمل، فإن عرض العمل مثل الطلب عليه يعتمد على الأجر الحقيقي. ومن العرض والطلب يتكون سوق العمل. و يتحدد الأجر الحقيقي التوازني (ثمن العمل) الذي يستقر عنده سوق العمل من خلال تعادل العرض و الطلب ،وعند هذا الثمن يتحدد المستوى التوازني للتوظف.

وبافتراض أن مستوى الأجر الحقيقي أعلى من مستوى الأجر التوازني فإن ذلك سيعكس فائض من عرض العمل ، وهذا الفائض من شأنه أن يدفع الأجر الحقيقي إلى الانخفاض الأمر الذي يدفع إلى التمدد في الطلب حتى يستوعب هذا الفائض تماما وبافتراض أن المستوى التوازني للتوظف لم يكن عند مستوى التوظف الكامل ، أي أن هناك قوة عاملة راغبة في العمل وساعية إليه . فمعنى ذلك أن توظيف هذه القوى

[1] 1- فريد احمد سليمان قبلان – العوامل المحددة لسوق العمل الفلسطيني و متطلبات تطوير القوى العاملة الفلسطينية – رسالة الماجستير,معهد البحوث و الدراسات الغربية، جمهورية مصر العربية، 2000 ص 50

سيؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية الحدية للعمل ، وبالتالي فإن المنتجين لن يوظفونها إلا عند أجر حقيقي أقل . وينطوي هذا الأجر الحقيقي على فائض في الطلب من شأنه دفع الأجر الحقيقي نحو الارتفاع حتى يتحدد المستوى التوازني للتوظف، وإذا وجدت عند هذا المستوى بطالة فإنها تكون اختيارية ، أي ترجع إلى عدم الرغبة في العمل عند الأجر السائد.

يعتبر التحليل الكلاسيكي للعمل على انه سلعة قابلة للتبادل في السوق مثل سائر السلع أي التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل و هذا لا تبرز البطالة كصورة مجسمة للاختلال في سوق العمل إلا كحالة عرضية لتعطيل جزء من قوة العمل سرعان ما تقوم آلية السوق بإصلاح هذا اللاتوازن و اختفاء البطالة وبالتالي فإنها بطالة اختباريه ناشئة عن رفض العمال للعمل بالأجر السائد الذي تقرره أحوال السوق ، فوجود البطالة بين العمال تدفعهم للتنافس على فرص العمل المتاحة و القبول بالأجر السائد؛ مما يعني قبولهم أجورا أقل و انخفاض الأجور يترجم إلى انخفاض في تكاليف الإنتاج الذي يعني زيادة التكاليف على العمالة فتختفي حينئذ البطالة [1].

و الخلاصة أن وجود بطالة في سوق العمل يدفع الأجر الحقيقي نحو الانخفاض ،ومن ثم يتمدد الطلب على العمل حتى تزال البطالة نهائيا . وعليه فالاتجاه نحو التوظف الكامل يستلزم مرونة الأجر الحقيقي في الاتجاه النزول.

2- 2-1- التحليل النيو كلاسيكي :

يرى أصحاب هذه النظرية أن سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص الذي تميز هذه السوق منها تباين سوق العمل ومرونة الأجور المساواة بين جميع الأفراد و علمهم التام بأحوال السوق ونبهت إلى وجود بطالة دورية و هيكلية حتمية يتعين معالجتها بأدوات غير سوقية، أما فيما يتعلق بالتصور النيوكلاسيكي من المنظور الكلي فإنه يتحدد من خلال المستوى التوازني للدخل و مستوى التوازن أقل من ذلك و يمكن أن يتحقق ذلك

[1]- د/ زكي رمزي.الاقتصاد السياسي للبطالة- تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة-مرجع سبق ذكره، ص 150

المستـوى بالتوظف الكامل .فهذا يعني أن هناك فائضـا في سوق العمل ، الأمر الذي مـن شأنه دفع الأجور ، و من ثم التكـاليف و الأسعار نحـو الانخـفاض. و ينطـوي ذلـك علـى الزيادة في القـيمة الحقيقية لعرض النـقود ، مما يعني انخفاضا في سعر الفائـدة و بالتـالي زيـادة فـي الاستثمار و التوظـف و الـدخل . و نتيـجة لـذلك يصـير الوضـع التـوازني النهـائي عند مستوى الدخل و سعر الفـائدة و هنا تميل البطالة إلى الاختـفاء تلقائيا.

2- 1- 3- المدرسة الكينزية :

رفـض جون مينارد كينز شقا مـهما من النظرية الكلاسيكية في التشـغيل ، و هـو أن الأجور الحقيقـية هي المتغير الوحـيد الـذي يتحـدد بـه عـرض العمـل ، كمـا رفـض بوضـوح فكـرة أن مرونـة الأجـور يمكـن أن تمنـع حـدوث البطالـة الإجباريـة بـل أقـل بإمـكانية حدوث البطالة الإجبارية، و أشار إلى أن تـدخل الدولة في النشـاط الاقتصـادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العـرض و الطلب و ذلـك لمـنع حـدوث الـدورات الاقتـصادية و ما يترافق معها من كـساد اقتصادي ، وانتشار البطالة على غـرار الكسـاد الاقتصـادي الكبير في الفترة (1929-1932م).

لقد جـاء كينز بمفهوم مغـاير للنظريـة الكلاسيكـية ، حيث ذكـر أن الطلـب علـى العمل لا يتأثر بتغير الأجـور نحـو الارتفـاع أو الانخفـاض ،و أن حجـم استخـدام يعتمـد على فعالية العـرض الإجمالي، و الميل للاستهلاك ، و مقـدار الاستثمار [1]. إذ أن الميـل للاستهلاك ، و مقدار الاستثـمار هما اللـذان يحـددان حجـم الاستخـدام و مـن ثـم فـإن حجم الاستخدام هم الدي يحدد الأجـور الحقيقية ، و ليس العكـس. فالطلب على العـمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستـوى الأجور ، إلا أن تغيرات الأجـور تؤثر بصورة غيـر مـباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرهـا علـى المـيل للاستهلاك و الميـل للاستثـمار بالرغم من نقـد كينز للنظرية الكلاسيكية ، إلا أنـه أقر من ناحيـة أخـرى صـحة التحليـل الكلاسيكي في مجال نظـريات الأسعـار و التوزيع [2]

(أ)- المنظور الجزئي :

1- لمزيد من التفاصيل الرجوع إلى:علاء شفيق نوجاسم، عبد الرسول .اقتصاد العمل ، العراق، 1983، ص 39-40.

2- نفس المصدر السابق ، ص 41-42

إن أكثر مـــا اعـترض عليـه كينـز فـي التصـور النيـو كلاسـيكي هـو أن البطـــالة سوف تختفي إذا قبل العمـــال تخفيضا كافـيا في الأجور، و قد قالت وجهة نظـــر بيجـو أن سوق العمل هو دائما ســوق بائعين يجد فيه العمال فرص العمـــل إذا فبلوا ما ينطوي عليه الســوق من انخفـاض فـي الأجـور .وجـاء اعتـــراض كينـز علـى وجهـة نظـر بيـــجو أن الأجور المرنة من شأنهـا معالجة البطالة مـن جـانبين : الجـــانب الأول عملـي و الجـانب الثـــاني نظري .

فمـن الناحيـة العملـــية أصـبحت نقابـات العمـال جـزءا متكـاملا فـي المجتمـــعات الديمقراطية وهناك تشريعات للرفاهية مثل قوانيـــن الحـد الأدنـى مـن الأجـور و تأمينـات البطالة. و مـــن الناحية النظـرية ، لا يقبل كينز تصور النيوكلاسيك لـدالة عـرض العمـل و التي من شأنـــها أن العامل يوازن عند عـرض قوة عمله بين المنفعة الحدية التـــي يبذلها و الأجر الحقيقي الذي يحـصل عليه ،و أضاف أن عرض العـمل من جانب العمـل مـرن مرونة لانهائيا مادام عاطلا ، وعندما يتحـقق له الحد الأدنى من توظيف كمـية عمله التي يراها كـــافية يضـعف مرونـة العـرض بـــعد ذلـك حـتى تصـل إلـى الصـفر عنـد تحقيـق التوظـف الكامل أو الحـد الأقصـى لســاعات العمل

(ب) -المنظور الكلي:

ينطوي انخـفاض الأجور عند كينز على خطر من المنظور الكـلي ، حيث يـــعني انخفـاض الـدخل، انخـــفاض الاسـتهلاك، و الطـــلب الكلـي وزيـادة المخـزون و ظهـور الكـساد و تفاقم البطالة . فالعـمال عاطـلون حسب مفهوم كينـز لأن الطلـب عليهـم ليـــس كافيا لخلق فرص العمل المطلـوبة ، و يرفض كينز قانون ســاي الذي يستعبد فائضـا فـي العـرض . و يشرح كينز استخدام مبدأ الطلب الفـعال، و يعنـي بـه تعـادل للطلـب الكلـــي مع العرض الكلي ، و كل منها دالة في مستـوى التوظف. و بالنسبة للطلـب الكـــلي تعنـي هـذه الدالة أن هذا الطلب يعتمد على مستوى التـوظيف ، فكلمـا زاد توظـف العـــمال زاد الناتج والـدخل و الإنفاق ، و بالتالي الطـلب الكلي

و يتحدد المستوى التوازني للتـوظف عند نقطة " الطلب الفعال" ، حيث أكد كـينز على أنه يمكن الوصـول فقط إلى ذلك التوازن بانتقال دالة الطلـــب الكلـي ،وركـز تحليلـه

على افتـراض أن هناك إمكانية لانتقال دالة الطـلب الكلي في الأجر القصير ، بينـما هـذا الإمكان غير قائم بالنسبة للـعرض الكلي . ومع ذلك و فـي ظـل ظـــروف الثـورة العلميـة التكنولوجية يبدو الإمكـان قائما لنقل دالة العرض الكـلي في الأجل القصيـر [1]

و الخـــلاصة أن كينـز لا يقـرر أن التـوازن الكلـــي فـي الاقتصـاد يتحقـق عنـد التوظـف الكـامل فقط ، بل يتحقـق عنـد أي مســتوى مـن مستويات التـــوظيف ، ومـن ثـم يتحقـق مستـوى البطالة ، و قد يظل فتـرة طويلة دونـما فترة في الاقتصـاد على إجراء تصحيح ذاتي أو معـالجة ذاتية لهذه البطالة ، وفقـط يأتي العـلاج في الأجـل القصـير مـن خـــلال تحريك الطلب الكـلي .

4-1-2- المدرسة الماركسية :

يـرى كارل ماركس و المنتمين إلى مدرسـته الفكـــرية أن رغبـة الرأسـماليين فـي تحـقيق أقصى ربح في ظل النظام الرأسمـالي يدفعهم إلى زيادة الاسـتثمارات، وتطـــوير التكنولوجيـات المستخـــدمة فـي الإنتـاج ، وهـذا يـــؤدي إلـى زيـادة الإنتـاج فـي حيـن أن الأجـور و الدخول الموزعة لا تزيد بنفـــس النسـبة ، و النتيجـة أنـه يحـدث قصـــور فـي الطلـب الفعـال ممـا يـؤدي إلـى وجـود فـــائض فـي عـرض السـلع و تزايـد للمـــخزون، وانخفاض نسبة المبيـعات مما يؤدي إلى توقف أعـداد كبيرة من المصانع نتيجة عجـزها عن تصريف إنتاجها و يقـود إلى تفشي ظاهرة البطـالة الإجبارية بصورة غير عـادية.

وتـرى المـــدرسة الماركسية أن التحـولات الاجتماعيـة الـتي تتـــرافق مـع تطـور النظام الرأسمـالي تؤدي إلى نـزوح أعداد كبيرة مـن الريـــف إلـى المدينـة بحيـث ترتفـع نسبة العـاطلين بينهم ، و في نفس الوقـت يشكـلون احتياطا ضروريا للرأسماليين حتـــى يسهل عليهم الضغط على أجـور العـــمال واستبدالهم بهؤلاء المتعطليـــن .وبصـفة عامـة ينظر الفكر الماركسي إلى البطـالة باعتبارها تجسيدا لعجـز النظـــام الرأسـمالي خـــاصة عندما تتحول إلى ظاهرة واسعة الانتشار وذات آثار سلبـية علـى حيـاة نسـبة كـبيرة مـــن النـــاس ينجم عنه أثار سيـاسية مهمة

2-2- النظريات الحديثة :

[1]1- د/ زكي رمزي.- الاقتصاد السياسي للبطالـة - تحليل لأخطـر مشـكلات الرأسـمالية المعاصـرة- الكـويت- أكتـوبر 1997- ص 319-342

و يشـــمل هـذا المنظـور عـدد مـن النظريـات و الاتجـــاهات الـتي سـعت لتغييـر الاختلال في سـوق العمل اعتمـدا علـى صـياغة بعـــض الفـروض المتعلقـة بهيكـل سـوق العمـل وآلية التوازن الـداخلي نتيجة بروز ظـاهرة البطـــالة و مـن أبـرز هـذه النظريـات نظرية البـحث عن و نظرية اخـتلال سوق الـعمل و نظرية تجـزؤ سوق العمل .

1-2-2- نظـرية البحـث عن العمل :

ترتكـز هـذه النظريـة علـى تغيـر فـرض أساسـي مـن فـــروض النمـوذج التقليـدي لسـوق العمل و المتمثل في أن جميع المـتعاملين في هذا السوق على علم كامل بما يجري فـيه ، وهذه مهمة صعـبة للحصول على المعـلومات الكافية عن سوق العمل، و بالـــتالي الأمر الذي يدفعهم للسعي من أجـل الحصول على هذه المـعلومات و تقييم عمليـة البحـث هذه بسمتين أســاسيتين السمة الأولى عملية مخـتلفة؛ لأنها تتضمن نفقـات متعلقة بـــالبحث والاختبـار و السـمة الـــثانية أن عمليـة تسـتغرق فـترة زمنيـة مـــن الـوقت و تسـتند هـذه النظـرية على هاتين السمتين في تفسير ظاهرة وجـود كم من المتعطلين طبـــقا إلـى حيـن مـــع وجود فرص عمل شاغرة ، و لتفـسير تباين الأجـور المتعلقـة بنفـس فئـــات المهـارة دون أن يعني ذلك وجـود أي نوع من الاختلال في آليات سـوق العمل[1] .

فمـن وجهة هذه النظرية أن الأفراد يتركون مناصب عمـلهم، و التفرغ للبحث عن وظـائف جديدة الملائـمة لقدراتهم و حسب هيكل الأجور و بالتالي فالبطالة في هذه الحالة هو سلوك اخـــتياري ، كمـا أن هـــذه البطالـة (الاحتكاكيـة) تعتـبر ضـرورية مـن أجـــل الحصول إلى التوزيع الأمـثل لقوة العـمل بين الاستخدامات المختلفة ، لحالهـا أنهـا تـؤدي إلى حصـــول كل الفرد على أفضل فرصـــة للعمل[2].

و يتوقف طـول فترة البطالة على معدل الأجـر الذي يتوقع الفرد أن يحصـل عليـه نتيـجة تحسين درجـة معـــلوماته بـأحوال السوق و علـى المنـاخ الاقتـــصادي العـام فـي المجتمع ، و في حـــالة الرواج الاقتصـــادي فإن البطالة تطول نتيجة وفـرة فـرص العـــمل المتاحة و على العكس في حـــالة الكسـاد الاقتصـادي، كـــما أن الـداخلين الجـدد فـي سـوق

---

[1] 1- د/ سلوى سليمان، البطالة في مصر، ، مرجع سبق ذكره ص 186

[2] 2- نفس المصدر السابق ص 187

العـمل و خاصة الفئة الشـبانية نظرا لانعدام خبرتهم بأحوال السـوق تـزداد درجـة تنقلهم بيـن الوظـائف المختلفـة مـن أجـل الحصـــول علـى المعلومـات المطـــلوبة، و بالتـالي يتعرضون لفترة بطالة أطـول من غيرهم .

و الــواقع أن نظرية البحث عن العمل لا تفـسر حقيقة البحث على معلومات فرص العـمل و تلاعب معدلات البطــالة المرتفعة ، فلا يمكـن إرجاعهـا لمـــجرد رغبـة الأفـراد في التفـرغ لعملية جمع المعلومــات، و بالتالي فهي عـاجزة عـن تفسير ظـاهرة البـــطالة وحاجة في الآجال الطـويلة ، كما أن الواقع الميـداني أثبـت أن البحـث عـن العمـل الجديـد يكون للفرد المشــتغل و ليس البطال، كما أن تغيير الوظائف و انتــقال العمـل مـن وظيفـة إلى البحث عن وظيفة أخـرى و ذلك بدون المــردود بحالـة التعطـل ،كمـــا أن الدراسـات أثبتت أن نسبة كبيرة من البـطالة ترجع إلى تخلي المشروعــات عن العمل و لـيس الفكر.

2-2-2- نظرية اختلال سوق العمل:

تقوم هـذه النظرية على رفض الفــروض الأساسية للنمـوذج الكلاسـيكي و النيـو كلاسيكي لتحـليل سوق العمـل (المتعلق باستجابة الأجـور و الأسـعار علـى النمـو الـذي يحـقق التوازن بين العرض و الطلب)، وفرض بديل و هو جمود الأجور و الأســعار في الأمد القصير ، و يرجع هـذا الجمود إلى عجـز كـل مـن الأجـــور و الأسـعار فـي الأجـل القصــير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن و نتيــجة لذلك قد يتعـرض سـوق العـــمل لحالـة من الاختلال أو عـدم التوازن تتمثل في وجود فائـض في عرض العمل عن الطلب علـيه ، مما يؤدي إلى ظهور البطــالة الإجبارية ، و لا تربط هـذه النظرية وقوع البطالة نتـيجة لاختلال سوق العـمل بمفرده بل محصلة متزامنة لاختلال العـــرض و الطلـب فـي سـوق السلــع و الخدمات، و سـوق العمـل يعتـبر البــطالة آليـة مـن آليـات التـوازن الكمـــي بيـن عرض العمل و الطلب علـيه نتيجة عدم فعالية التوازن الأخـرى ، و علـى الرغـم مـن أن هذه النظــرية تعتبر أحـد الامتــدادات النظريـة للتحليـل التقليـدي لســوق العمـل إلا أنهـا تختلف جــوهريا معه لاعترافها بإمكانية وجـود إجــبارية علـى حيـن لا يتضـمن النمـوذج التقليـــدي سـوى نـوعين فقـط مـن أنـــواع البطالـة همـا البطـــالة الاختياريـة، و البطالـة الاحتكاكية ، كما أنــها خطوة متقدمة بالمقارنة بالنمــاذج السابقة لأنهـا لا تقتــصر البحـث

عن أسباب البطالة في إطـار دراسة سوق العمل و إنمـا تسعى لتحليل هذه الظـاهرة مـن خلال دراسـة العلاقـات القائمـة بيـن السـوق العمـل، وسـوق السـلع ويوضـح E.MALINVAUD [1] الـذي يرجع الفضل له في صياغـتها أن علاقات التشـابك بين هذه الأسواق يمكن أن ينتج عنـها نوعين من البطـالة[2]

1- وجود فائـض في العرض عن الطلب في كلا من سوق العـمل و سوق السلع وفي هذه الحـالة لا ترجع البطـالة إلى ارتفاع معـدلات الأجـور، و إنمـا لقصـور الطلـب سوق السـلع، و بعبارة أخرى فإن المنظمين سـوق يجمعون عن تشغيل عـدد إضـافي مـن العمال طـالما أن الزيادة في الإنتـاج التي ستترتب علـى الزيـادة التشـغيل لـن تجـد مـن ستتـربها ونتيجة لتشابك هذا النوع مـن البطالـة مـع حالـة نقص التشـغيل الناجـمة عـن انخفاض الطلب الفـعال في تحليل الكينزي توصف الـبطالة في هـذه الحالـة بأنهـا بطـالة كينزية.

2- تقتـرن فيها البطالة في سوق العمل بـوجود نقص فـي المعـروض مـن السلـع عـن الطلـب عليهـا، و تمكـن أسباب البطـالة فـي هـذه الحالـة فـي ارتفـاع معـدل الأجـور الحـقيقية للعمال مما يدفع رجـال الأعمـال إلى عدم زيادة المعـروض مـن السلع و عـدم زيادة مستـوى التشغيل، و ذلك بسبـب انخفـاض ربحية الاستثمارات الإضافية التي تمكن أن يقومونـها و نجد تشابها بين هذه النظـرية و جوهرية التحليل الكلاسـيكي ، ممـا يـدفع إلى توضيف البطـالة في هذه الحالة بأنها بطـالة كلاسيكية .

الجـديد في هذه النظرية للاختلال هو استخدامـها لنفس الإطـار التحليلـي لتفسـير كل من البطالة الكينزية و الكـلاسيكية على حد السواء، و هو مـا يعني أن نـوع البطالـة و أسـبابها ليسـت مـن الثـوابت فـي أي نظـام اقتصـادي، و إنمـا تتوقـف علـى طبيعـة الاختلالات التي تعاني منها الأسـواق المختلفـة أي أن هـذه النظريـة توضـح أن البطالـة غير الاحـتكاكية ترجع فـي البلـدان الصـناعية المتقدمـة إلـى انخفـاض مستوى الإنتـاج

---

[1] - Edmond MALINVAUD, Chercheur en économie, Professeur INSEE-CREST, Centre de recherche de l'économie et statistique, France

[2] – Alain Lipietz, Robert Boyer, La régularisation: les mots et les choses A propos de La théorie de la régularisation: une approche critique, Revue économique, Vol.38 N°5 (Septembre 1987) Page 1049.

ولكـن هذا الأخير قد يكـون ناتجـا عنـة انخفـاض معــدل ربحــية الاستثمــارات (بطالـة كلاسيكية) أو لعدم وجود قدر كافي من الطلب الكـلي (بطالة كينزية)

إلا أ، هذه النظــرية تنقسم نوعين من القصــور :

1- إن التحلـيل يكون في فترات قصيرة الأجل و يقوم على دراســة مظـاهر الاختلال فـي الأســواق المختلفة داخل كل فترة و لكـنه يهمل تماما العلاقة بين المتغيـرات الاقتصــادية عبر الفترات طويلة و لا يتم مراجعــتها بعد كل فترة زمــنية قصيرة.

2- يبين التحلــيل السابق على أساس تجانس عنصر العــمل من ناحية ووجود سوق واحـدة للسلــع مـن ناحيـة أخــرى، و هـو مـا يعنـي أن البطالـة الواقعـة فـي المجــتمع تكـون إمـا كينــزية أو بطالة كلاسيكية و لكن فـي حقيــقة الأمـر نجـد أن هــذه الفـرص تتسـم بعــدم الواقعية فهناك العديد من أنواع عنصر العمل ، كمــا أن هنـاك العديـد مـن أسـواق السلــع ومن ثم يكون الأقرب للمنطــق هـو تزامـن نـوعي البطالـة معــا ، وهـو مـا يعنـي ضـمنيا استحــالة مواجهة ظـاهرة البطــالة ، فالسياسـة الملائمـة للقضــاء علـى البطالـة الكينزيـة والتي تتمــثل في العمل على رفع الطلــب الكلي عـن طريـق زيـادة الإنفـاق الحكــومي أو زيادة أجور العمال ستــؤدي إلـى تفـاقم البطالـة الكــلاسيكية نظـرا لتخفيضــها لمعـدلات ربحية الاستثمــارات بدلا من رفعــها .

و تخلـص مـن ذلـك إلا أن نظريـة الاخــتلال و إن كـانت قـد أصــابت فـي تحليـل أسباب البــطالة المعاصرة من الناحية النظــرية ، إلا أنها تعني من الناحــية الواقعية إخفاق كافـة السياســات الاقتصــادية الممكـن إتباعهـا لمواجهـة هـذه الظــاهرة ممـا يشـير إلــى استمرارها كأحــد سمات النظام الرأسمــالي في الوقت الراهــن.

3-2-2- نظرية تجزئة الســوق:

ظهرت نظــرية تجزئـة السوق العــمل علـى إثـر إجـراء العديـد مـن الدراســات الميدانيـة فـي الاقتصـاد الأمــريكي خلال فـترة السـتينات الـتي أوضـعت أن قــوة العمـل الأمريكية تتعرض لظــاهرة من التقسيم أو التجزئة على أســاس الجنسية ، النوع ، السـن ، المستــوى التعليمي، و تتعارض هذه النظــرية مع النظرية التقليدية لسوق العــمل و الـتي

تفترض للحصول على العمل ، من حيث الخصائص الشخصية (أي إنتاجيتهم الحديثة) والمساواة للحصول على العمل مما يعني ضمنيا وجود فوارق بين النظريتين.

لكن وجود قصور النموذج التقليدي على عدم قدرته في تفسير الأوضاع السائدة في المجتمعات الصناعية الحديثة و خاصة البطالة التي مست فئات كبيرة من الإناث والشباب و العمالة المهاجرة،و من ثم تعددت نظرية تجزئة السوق العمل كمحاولة للتغلب على هذا الوجه من أوجه قصور النموذج التقليدي ،و تقوم هذه النظرية على فكرة رئيسية تتبنى وجود سوقين سوق رئيسي و أخرى ثانوية أي (حديث ثانوي)

وأوضح Piore [1]واضع هذه النظرية ، أي الازدواجية التي يتم بها سوق العمل تتسم وفقا لمعيار درجة الاستقرار التي يتمتع بها المشتغلون في كل سوق و يتصف المشتغلون بالسوق الرئيسي بمهارات عالية و فرص للترقي جيدة و يحصلون على أجور مرتفعة كما يتمتعون بدرجة استقرار مأمون وشريط عمل جديدة ، و تكون فئة الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين (25-45) سنة هي الفئة الغالبة لهذه السوق ويتمتعون بمستويات مهارة عالية على حين يتصف السوق الثانوي بعدم استقرار المشتغلين فيه و بانخفاض المهارات و فتوة الفئة العاملة و حصولهم على أجور منخفضة، و تضم هذه السوق فئة الشباب و المهاجرين و الإناث و كبار السن والعمالة المنخفضة المهارة . وتتكون السوق الرئيسية (الحديثة) من المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم الفنون الإنتاجية كثيفة رأس المال و فئات معينة من العمالة المهاجرة ، التي تعمل هذه المنشآت على الاحتفاظ بهم لما اكتسبوه من مهارات أثناء عملهم ، و نظرا لسيطرة هذه الوحدات الكبيرة على أسواق السلع و أسعارها فإنها تتمتع بدرجة عالية من استقرار الطلب على منتجاتها و من الطبيعي أن ينعكس هذا الاستقرار على العمالة المنشغلة فيها ، و البعض يدرج تحت مسمى هذا السوق كافة المنشآت ووحدات القطاع الحكومي و القطاع العام و منشآت القطاع الخاص المنظم أما السوق الثانوية (التقليدية) فتتكون من الوحدات الإنتاجية صغيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل و التي تتأثر بالتقلبات في مستوى النشاط الاقتصادي، وهي تحتاج

[1]1- Michael Piore et Charles Sabel, Revue Hawar N°9 Octobre 1995 www.hevgirtin.net/hawar-9/ar/8htm,

إلى عمـالة قليلة المهارة تحتاجـها عند الحاجة أي عند الـرواج و تستغنـي عنهم أوقات الكساد، و هو ما يـعني أن المشتغلون في السوق الثانوية أكثر عرضـة للبطالـة و ذلك لعدم وجـود تشريعات تحميهم و خاصـة العمـالة المهاجرة أو لأنهم لا يمثلون الدخـل الأساسي لأسرتهم مثل الشبـاب و الإناث.

و ينـدرج تحت مسمى هذا السوق قطـاع الزراعة، وحدات الصناعات التحويلـية غير المنظمة و قطاع الخدمـات و التجارة و غالبة وحدات القطـاع البـناء ، إلا أنـه جدل حـول هـذا التقسـيم بحسـب النشـاط أو بحسـب تكنولوجيـا الإنتـاج مـا زالـت إشكـاليته مطروحة. إن جذور التجـزئة ترجع إلى تطور النظام الرأسمـالي مـن مرحلـة الرأسمالية التنافسـية التي كانت آليات سوق العـمل تؤدي إلى تحقيق التجـانس بيـن الفئـات المختلفـة من العاملين ، إلى مـرحلة الرأسمالية الاحتكارية التـي شـعر رجـال الأعمـال بضـرورة فرض سيطرتهم على أسـواق عناصر الإنتاج و بالتالي في حـاجة إلى قوة عمل مجـزئة السهل قيادتها ، و خلق الصـراعات داخلية و بالتالي عدم المطالبـة برفـع الأجـور .....و بالتالي فإن ظاهرة البطـالة تظهر فـي نظريـة تجزئـة سـوق العـمل بمظهـر مـن مظـاهر التـعديل، فتانة سـوق العمـل تعترضـها صعـوبات نظريـة و عمليـة مـن حيـث التسمية والتصنيف و التوصـيف و التسميات المتـداولة لثنائيـة السـوق كالقطـاع الحـديث مقـابل القطاع التقليدي، القطاع غير الرسـمي و القطـاع المنظم مقابل الـقطاع الغير المنظم.

و نسـتخلص من كل ما سبق أن ظاهرة البطالة الـتي تسـود المجتـمعات مـا زال محل جدل بين النظريات المختلفـة التي تتناول علاقة هذه الظاهرة بهيكـل سـوق العمـل ، فهي أحيانا اخـتيارية يتسبب فيها الفـرد بفرض الوصول إلى فرصة عـمل ممكنة و أكثر جانبية و أحيانا مجـرد وسيلة لتحقيق التـوازن الكمـي فـي سـوق العمـل و أحيـانا كأحـد آليات التي تضمن استمرار مواجـهة التقلبات الاقتصـادية ، و إذا كـانت هـذه النظريـات قد عجزت عن تفسير الواقـع الذي تنتمي إليـه و التي تشكلت في إطـاره و بالتـالي فإنهـا من الأحـرى أن تعجز عن تحلـيل أسباب انتشار البطـالة في المجتمعـات النامية و منهـا الجزائر الـذي يختلف اقتصادها من حيث ظـروف تطـوره الاقتصـادي ، و مـن حيث هيكلـة الإنتاجي و طبيعة سوق العمل فيه اختـلافا جذريا عـن المجتمعـات الأكـثر تقـدما

وأرقى تطـورا. و بالتالي سنسـلك منهجـا عكسـيا يتمثـل فـي البـدء بتحليـل واقـع سـوق العمـل في الجزائر و ما طرأ عليـه من تغيرات خلال السنوات المـاضية ، و منه سنصل إلى تحلـيل ظاهرة.

3- أسباب ظهور البطالة:

لم تـعد العـوامل الاقتصـادية هـي المحـدد لظـهور البـطالة بـل أصبـحت الـعوامل غيـر الاقتصـادية أيضـا ذات أهمـية مـساوية و أن أسبـاب ظهـور البـطالة أبعـد مـن أن تكـون مؤقـتة بل قـد تـكون ممـتدة مـن فتـرة طويلـة قـبل ظـهورها و لـذا فـإن أسبابـها تكمن في خـلل فـي أكـثر مـن محـور من المحاور التالية.

3-1- المحور الأول: محور القوى البشرية:

تحـتاج الدولـة فـي كل مجـال و علـى كـل مـستوى عـددا مـن الأفـراد التـي يـتم الاعتـماد علـيها فـي تحـريك و تطـوير الاقتـصاد الوطـني، لـذا كـان الاهتـمام بالقـوى البشـرية قويـا فـي كـافة المجـالات و علـى كـل المستـويات، و فـي هـذا المـجال لابـد مـن دراسـة تـأهيل القـوى العـاملة فـي الاتـجاه المطـلوب، و العـمل علـى مـراجعة تدريـبها مـن حـين لآخـر و إعطـاء أهمـية كبيـرة لعملـية التـدريب و مـنه التطـوير المسـتمر لمـجالات التعليم لملاحـقة التطـور العلمـي والتكـنولوجي.

إن الإنـتاج هو الهـدف و الوعـاء الذي تنصـهر فيـه مجـهودات الأمـة ككل مـن أجـل تـقديم سلـع و خدمـات مطلـوبة داخـل الوطـن أو خـارجها، و إن زيـادة الإنـتاج تـؤدي إلـى زيادة الدخل الوطـني و إتـاحة فـرص العـمل و منـه رفـع المسـتوى المعيـشي للسـكان، كـما أن التكنولوجـيا لها أثر على تخطيط القوى العاملة، فبـدون إدراك المعـارف لا يمـكن اخـتيار التكـنولوجيا الملائـمة و بـدون دراسـة سـوق العـمل مـن إنتاجـية الكـم والكيـف لا يمكـن الاخـتيار بدقـة السلـع و الخـدمات التـي يـتم التركـيز عليهـا و لا يمكـن تحـديد مواصفتـها و أسعارهـا في مختـلف الأسـواق المنافسـة، كـما أن عـدم الربـط بيـن التعليم و التسـريح و التمـويل و التـدريب مـن جهـة و تكنولوجـيات الإنـتاج مـن جهـة أخـرى تـؤدي إلـى العجـز و الحد مـن مواجهـة المشـاكل، أمـا بالنسـبة للقـوى البشـرية فلابـد مـن المشاركـة فـي تحديـد المستـوى المعـرفي و الأسلـوب التعليـمي لمـؤسسات

التعليم و طرق التكوين و ذلك من أجل ملائمة تأهيل الخريجين لمتطلبات بناء القدرة التكنولوجيا الذاتية المتجددة.

2-3- المحور الثاني: المعلومات و المعرفة:

إن جمع المعلومات و المعرفة هي من الأساسيات الهامة لوضع الاستراتيجيات اللازمة للقضاء على الخلل في وجود البطالة، و من بين هذه المعلومات

1-محاولة معرفة جميع البيانات التي تعطي مؤشرات تساعد على التحليل اللازم سواء على المستوى الوطني أو مستوى كل قطاع .

2-معرفة و وضع تصورات في مختلف المجالات و تحديد العوامل المؤثرة فيها على أن يتضمن ذلك الآليات المستخدمة لتحقيق عملية التطور في البلدان الأكثر تطورا مع المراجعة المستمرة لأحداث التطور و ضوابطه و أساليب تحقيقه.

3-الاستفادة بتجارب الآخرين في معرفة أسباب البطالة و مدى تكييف خطة للقضاء عليها.

4-محاولات التعرف على الأداء و أسلوب العمال و مستوى و معدل تطوره في الدول المختلفة و وسائل التوصل إلى المستويات العالية و ضوابطه و قوانينه.[1]

المبحث الثاني: أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر:

إن للبطالة أسباب كثيرة منها القضية السكانية و السياسة التعليمية و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و الشؤون التنظيمية و أن كل منهم يؤثر في جانب عرض العمل أو في جانب الطلب عليه أو في كل منهما، و بالتالي توجد أسباب خارج

1- الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة:

و هي التي أضعفت معدلات الاستثمار المحلي و منها عدم توفر فرص العمل و التي كانت خارج نطاق الحكومة في تصرفاتها من خلال إبعاد مسؤوليتها سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة و من أهم هذه الأسباب ما يلي:

---

[1] - د/ سلوى سليمان، البطالة في مصر، ، مرجع سبق ذكره ص 45 .

1-1- انخفاض أسعار المحروقات:

بما أن الجزائر بلد طاقوي يحتل فيه قطاع المحروقات أهمية كبيرة بحيث يعتمد الاقتصاد بالدرجة الأولى على إنتاج و تصدير المحروقات بنسبة 96% إلا أن انخفاض أسعار البترول بصورة مستمرة خلال فترة الثمانينات من حوالي 35 دولار للبرميل في سنة 1980 إلى 15 دولار في عام 1986 ما أدى إلى انكماش اقتصادي في الجزائر نتيجة إتباع سياسات تقيدية بسبب تدهور الريع البترولي و هذا ما أدى إلى تقلص حجم الاستثمارات المحلية ومن ثم تقلص إيجاد مناصب عمل جديدة، و الجدول التالي يبين الميزان الجبائي و النقدي.

جدول (7)-1) الميزان الجبائي و النقدي (مقدر بالنسبة المئوية)

	1985	1986	1987	1988
إيرادات الخزينة / الناتج الداخلي الخام	36.8	30.6	28.4	26.7
منها الجباية النفطية	15.9	7.1	6.3	6.9
نفقات الخزينة / الناتج الداخلي الخام	46.4	42.3	35.6	39.4
النفقات الجارية	18.2	21.1	20.1	21.8
الاستثمار العمومي	15.3	13.8	11.7	12.4
القروض الصافية المقدمة للمؤسسات العمومية	7.8	5.8	4.9	5.9
مصاريف أخرى	5.1	1.6	1.1-	0.7-
رصيد الخزينة / الناتج الداخلي الخام	9.6	11.7	7.2	12.7
M2 / الناتج الداخلي الخام	76	75	79	84
تضخم مؤشر الأسعار عند الاستهلاك (IPC)	10.5	12.3	7.5	5.9

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر،، نوفمبر 1998، مرجع سبق ذكره، ص 11

و يبدو من خلال الجدول تأثرت إيرادات الخزينة بمتغيرات أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض الجباية البترولية إلى أكثر من النصف بين سنتي 1985 و 1986م و هذا ما أدى إلى إيجاد سياسة التقشف في الاستثمار العمومي و في القروض المقدمة للمؤسسات العمومية و بالتالي تخلي الدولة عن دورها في تمويل هذه المؤسسات.

1-2- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى:

و ترتب عن ذلك إتباع سياسة انكماشية في فترة الثمانينات من قبل الدول المتقدمة لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول قد انخفض من 94% في سنة 1980م إلى 5.3% في سنة 1983م ثم إلى 3.3% في سنة 1986م [1] مما أدى إلى

[1] - مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلة تطبيقية، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية ، 2005،ه ص 144

تناقص واردات هذه الدول من الدول النامية و منها الجزائر، و بالتالي فإن ظاهرة الركود الاقتصادي العالمي كان له الأثر على مستوى الدخل و من ثم على مستوى قطاع التشغيل خاصة في قطاعات التصدير.

1-3- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي:

إن انخفاض أسعار الصرف لعملية التبادل الدولي أي الدولار من 124.3% في عام (1984 - 1985م) إلى 101.9% في عام 1986م / 1987م فحسب سنة 1980م هي سنة الأساس، أدى إلى إضعاف الجزائر لقوتها الشرائية لأن الجزائر تتعامل في بيع محروقاتها بالدولار الأمريكي و بالتالي تأثير إستيراداتها من السلع التامة الصنع حيث انخفض سعر صرف الدولار نحو 30% و 20% أمام كلا من الين الياباني و المارك الألماني على التوالي في بداية الثمانينيات، كل ذلك أثر على حجم المبادلات التجارية و أي انكماش في أطراف التبادل التجاري يؤثر على مستوى الدخل الوطني و قدرة الجزائر على خلق فرص عمل جديدة.

1-4- القضية السكانية:

يلعب السكان في أي مجتمع دورا أساسيا في تحديد حجم المعروض من القوى العاملة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج بغرض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة و تلاقي انتشار البطالة بصورها المختلفة و لقد عرفت الجزائر في الفترة 1962م إلى 1985م تضاعف عدد السكان بثلاث مرات أي بنسبة سنوية للنمو الديمغرافي تجاوز 3% [1] و منذ نهاية الثمانينيات و تبعا لأثر المزدوج للتنمية و الانتشار الواسع لوسائل منع الحمل في المجتمع، سجل تباطؤا محسوسا لوتيرة نمو السكان حيث بلغت نسبة النمو الديمغرافي سنة 1998م 1.52% أي ما يعادل انخفاضا بالنصف خلال عقد واحد وقدرت هذه النسبة بـ 1.46% سنة 1999م و 1.43% سنة 2000م، و أن زيادة السكان حتى نهاية الثمانينات أدت إلى تزايد نسبة السكان النشطاء اقتصاديا من 3049952 شخصا في

[1] - التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص 68

سنة 1977م إلى 8326000 شخص سنة 1998م [1] و هكذا أصبحت مشكلة تزايد السكان مع عدم وجود سياسة واضحة لامتصاص نسبة التزايد مما أدى إلى تفاقم البطالة

2- الأسباب النابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية:

إن السياسات المتعاقبة بينت مدى هشاشة القرارات الحكومية في زيادة حدة البطالة بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة و تتمثل هذه السياسات فيما يلي:

2-1- التوقف على تعيين الخريجين:

إن سياسة التعين المباشر لحاملي الشهادات العليا و الجامعية و كذلك خريجي المعاهد و المدارس المتخصصة كانت من أهم مهام الحكومة الجزائرية حيث كانت تتكفل الدولة بتعيينهم في القطاعات الحكومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية ضمن سياسة اجتماعية متكاملة و هذا ما أدى إلى ظهور البطالة المقنعة بهذه الأجهزة لأن السياسة الخاصة بإنشاء عدد هائل من مناصب العمل في القطاع العمومي نجم عنه ارتفاع في نسبة العمال الأجراء الدائمون في مجمل الوظائف حيث أصبح الأجراء يمثلون نسبة 66.5% من مناصب الشغل سنة 1982م بينما لم تتجاوز هذه النسبة 35% سنة 1966، بينما خلال النصف الثاني من الثمانينات و الموافق للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989م) تميز تطور الشغل بسلسلة من العوامل منها الصدمة النفطية لسنة 1986 أو الإجراءات الاقتصادية الأخرى مما أدى إلى تغيير دور الدولة في تعيين الخريجين و تغيرت شكل مشكلة البطالة لتظهر بطالة المتعلمين في الثمانينات بدلا من بطالة الأميين في السبعينيات.

2-2- عدم التنسيق بين التعليم والتكوين و سوق العمل:

إن مدة التعليم و من ثم مدة التكوين أو التدريب تتطلب تكاليف كثيرة يتحملها الفرد و المجتمع معا و هذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد للحصول على أفضل الوظائف و أحسن أجر و كذلك العائد الاجتماعي من وجهة النظر المجتمع و يتمثل في الارتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل، و أن عدم التناسق بين

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص 69

التعليم و التوظيف[1] قد أدى إلى تراجع عائد التعليم و هذا نتيجة الحصول على مناصب عمل دون مراعاة التخصصات التعليمية حيث أن هذه الأخيرة نمطية وغير متطورة مما أدى إلى تزايد أعداد الخريجين و خاصة ذوي المؤهلات المتوسطة مما أدى إلى زيادة في المعروض من الخريجين عن حاجة سوق العمل و عدم تجانس في هيكله بحيث كان هناك عجز في بعض التخصصات مقابل فائض في تخصصات أخرى مع عدم وجود طلب مماثل لها، و هذا يرجع إلى قصور السياسة التعليمية و عدم مواكبتها لمتطلبات سوق العمل كما يوضح الجدول التالي:

جدول (7)-2) توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي في 87 و 95

	ابتدائي	متوسط	ثانوي	تكوين مهني	تعليم عالي	بدون مستوى تعليمي	غير محدود	المجموع
1987	-	52.7	6.9	-	-	35.2	5.2	100
1995	25.8	29.9	20.7	11.3	4.4	7.3	0.6	100

المصدر: التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره ص 321

و عليه فإن السياسة التعليمية المطبقة في الجزائر، عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، و يظهر ذلك في نقص المهارات و أيضا في الزيادات غير العادية التي تدفع بها الجامعات و المعاهد و المدارس سنويا من الخريجين دون أن يكون ذلك طلب حقيقي لسوق العمل، و يرجع ذلك إلى غياب التخطيط و التنسيق السليم بين الوزارات المعنية والتقييد في النظم المتبعة و يرجع ذلك إلى:

أ- افتقار عناصر التكامل و الترابط و التناسق في سياسة التعليم حيث تمت دراسة كل مرحلة على حدة (أساسي، إكمالي، ثانوي، جامعي)

ب- عدم الربط بين التعليم و معدلات النمو السكاني

جـ- غياب المهارات للمكونين بحكم ضعف المنظومة التربوية

د- تطبيق أنماط تعليم مختلفة (عام، مهني، حرفي) دون دراسة سوق العمل

هـ- غياب المنهج المتطور، و ذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة و ضعف الإدارة التعليمية

حيث أدى هذا إلى تضاعف العدد عند الانتقال من الثانوية إلى الجامعة و من الجامعة إلى سوق العمل و بالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه، و أصبح المتعلم اليوم غائبا

[1] - مشروع تقرير حول علاقة التكوين بالشغل، الدورة الرابعة عشر،المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، نوفمبر 1999، ص 62

على المجتمع نظرا لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه و لا لمجتمعه و عليه لابد من تخطيط سليم للقوى العاملة حيث يتم من خلاله تحديد الأعداد المقبولة بالمدارس والجامعات و التي يمكن لسوق العمل استيعابها بعد ذلك، و إلا سوف تزداد المشكلة.

3-2- قوانين العمل و تشريعاته:

إن محتوى التشريعات الخاصة بقانون العمل قد أسهمت بطريقة مباشرة في ارتفاع معدلات البطالة في التشريع الصادر في سنة 1990م و المتمثل في 5 قوانين كان ضمن استمرارية الإصلاحات الاقتصادية التي جاءت بها قوانين يناير 1988م وأحكام دستور 1989م بمثابة القطيعة مع الأسس و التوجيهات الواردة في التشريع السابق [1] و كان بهدف الصفة محررا و ضامنا للحريات الفردية و الجماعية و مطابقا للمبادئ التي تحكم علاقات العمل و دور الدولة في اقتصاد السوق.

إن محتوى هذا التشريع الجديد له علاقة بالتزامات الجزائر اتجاه الهيئات و المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية و كان الأمر كذلك بالنسبة إلى المبادئ الأساسية المتعلقة بالمفاوضات الجماعية (اتفاقية 98) و الحرية النقابية للعمال و أرباب العمل (اتفاقية 1987م) و حق الإضراب (اتفاقية 87) و دور مفتشية العمل و إدارة الشغل (اتفاقية 81)، و بالتالي فإن تشريع سنة 1990م الذي ينفذ المبادئ المذكورة في بنود الاتفاقيات و المحمية من قبل دستور 89 جعل من العمال و أرباب العمل و المؤسسات التابعة للدولة وجود الامتثال لها و تطبيقها، مما ترك لإدارة الشركاء الاجتماعيين مهمة القيام عن طريق الاتفاق و الوفاق بتحديد القواعد التي تحكم علاقات العمل الفردية و الجماعية، و من المسلم به الانتقال من نظام القانون الأساسي و التنظيمي إلى قانون اتفاقية العقود الجماعية لتسير علاقات العمل أمر يدل على تغير سياسة التوظيف بحيث صار انتقال العامل من درجة إلى أخرى يرتبط بعوامل شكلية بعيدة عن حسابات المهارة و الكفاءة يضاف إلى ذلك أن الأجور تتحدد وفقا لهذه التشريعات بصرف النظر عن حسابات الكفاءة الإنتاجية مما أدى إلى انخفاض إنتاجية العامل في القطاع الحكومي و قطاع المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أن نظام الأجور في

[1] - القانون رقم 78-12 المتضمن القانون الأساسي العام للعمل المؤرخ في 5 أوت 1978

القطاع الخاص اتسم بالجمود مما يجعله مسئولا عن تزايد معدلات البطالة، مما نتج عن البحث عن أعمال إضافية خاصة في القطاع الخاص و في القطاع غير الرسمي مما يؤدي إلى حجب فرص عمل إضافية على الدخلاء الجدد لسوق العمل و بالتالي تزايد معدلات البطالة.

2-4- قلة المؤسسات البحثية:

إن تطور أساليب الإنتاج و الاختراعات و الابتكارات التي تتمتع بها المؤسسة من شأنها أن تحدث ثورة تكنولوجية باستحداث وضع سلع تتلاءم مع منتجات في الأسواق الدولية، أما الطرق التقليدية في الإنتاج أدى إلى ضعف القدرة التصديرية للاقتصاد الوطني و أثر على مستوى الدخل و العمالة معا، بالإضافة إلى عدم وجود مخابر البحث لدى هذه المؤسسات و عدم تخصيص مبالغ مالية من أجل تطوير البحث لديها، كما أنه لا يوجد تناسق بين مراكز الدراسات و البحوث التطبيقية و بين المؤسسات الاقتصادية مما أدى إلى ضآلة في التدفقات الاستثمارية الخارجية إلى الجزائر، و عليه كان انتقال التكنولوجية الحديثة إلى الجزائر بمثابة أحد أسباب زيادة البطالة حيث يرى البعض [1] أن ثبات حجم الإنتاج و ارتفاع مستوى التكنولوجية يؤديان إلى خفض العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية، و يرفع عدد العاملين الغير مباشرين في هذه الأنشطة، و بالتالي فإن التكنولوجية الحديثة تؤدي إلى زيادة البطالة إذا لم يواكبها زيادة في الإنتاج.

2-5- تخطيط القوى العاملة:

إن سوء تخطيط القوى العاملة سببا جوهريا في زيادة حدة البطالة حيث أن هدف تخطيط القوى العاملة [2] هو خلق الوظائف و الأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية وربما تحقيق فائضا و تراكما رأسماليا يعاد استثماره، و من ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، و إن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في معرفة و تقدير الأعداد المطلوبة من العمالة في مختلف المجالات، و القدر المتوفر منها في المجتمع و

---

[1] - أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، أطروحة الدكتوراه، جامعة القاهرة 2002، جمهورية مصر العربية، ص 26

[2] - محمد كمال مصطفى، تخطيط القوى العاملة (المفاهيم- الأسس- الأساليب) كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 141، 01/10/1999، مؤسسة الأهرام مصر العربية، ص 3

التعرف على الفجوات فيما بين المطلوب و المتوفر أو من خلال العمل على تغير بعض الأساليب الإنتاجية و بالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كما و نوعا وصولا إلى أفضل الإنتاج و لا شك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة، كما يؤدي إلى توجيه العمالة إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها و يظهر مضمون تخطيط القوى العاملة من الشكل التالي:

مضمون تخطيط القوى العاملة

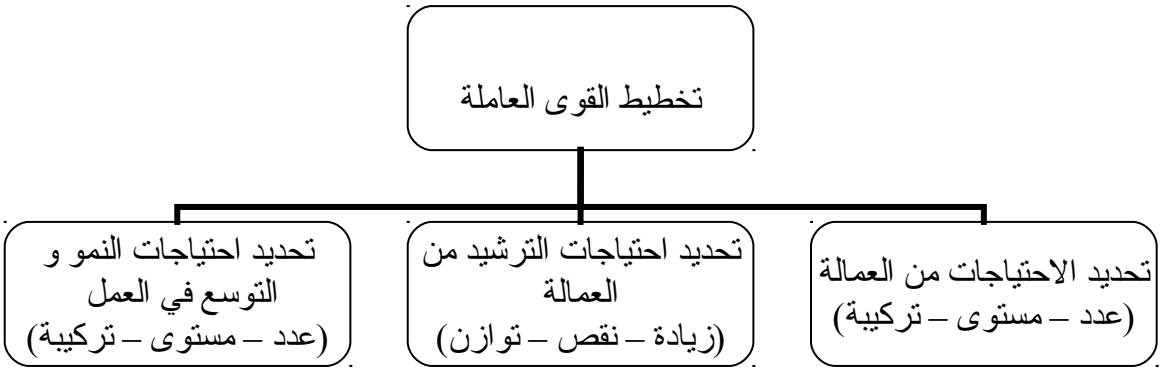

الشكل رقم 2

من هذا الشكل يتضح لنا إيجاد توازننا في العمالة حيث يؤدي هذا إلى إنتاجية مساوية تماما للعمالة المستخدمة من حيث العدد و المستوى و التركيبة، و أن أي زيادة أو نقصان في العمالة في أحد أطراف التوازن يؤدي إلى الخلل و عدم التوازن و يرجع قصور تخطيط القوى العاملة في الجزائر إلى عدة عوامل منها:

أ- نقص و عدم توافر البيانات و الدراسات الإحصائية و التي غالبا ما تكون متناقضة

ب- عدم وجود أجهزة تقوم بالربط والتنسيق بين السياسة العامة للشغل و سياسات التعليم و التكوين

جـ- عدم وجود أجهزة خاصة تقوم بقياس الكفاءات الإنتاجية و معدلات العمل التي يمكن من خلالها تحديد حجم العمالة الزائدة أي البطالة المقنعة و البطالة الجزئية التي يمكن تحويلها إلى مجالات أخرى ذات إنتاجيات عالية.

و من هنا يتضح أن غياب مخطط القوى العاملة وتخطيط القوى العاملة بشكل يساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة

6-2- التوزيع الجغرافي للسكان:

شهدت الجزائر نموا سريعا في إنشاء عدد المدن حيث ارتفع عدد المدن[1] إلى 4055 مدينة سنة 1998م بعدما كانت 3488 سنة 1987م مما زاد من نسبة سكان الحضر حيث بلغت 80.80% سنة 1998م إي بزيادة 9.98% مقارنة بسنة 1987م و 24.70% مقارنة 1966م مما أدى إلى انخفاض عدد السكان في الأرياف في الفترة 1966م و 1998م من 6744332 نسمة إلى 5626720نسمة بسبب الهجرة الداخلية المرتبطة أساسا بالبحث عن العمل، ذلك لأن الهجرة تؤدي إلى تفوق معدل نمو الباحثين عن عمل عن معدل النمو الطبيعي للسكان في المناطق الأكثر جذبا.

كما أن الهجرة الداخلية ليس فقط من الريف إلى المدينة بل هي أيضا من الولايات الأقل جاذبية لفرص العمل إلى الولايات الكبرى الأكثر جاذبية لفرص العمل، وذلك بسبب غياب سياسة توزيعية واضحة للإنفاق العام و تمركز المؤسسات الإنتاجية في المدن الشمالية، كما أن الأعمال الإرهابية خلال سنوات الأزمة الأمنية في الجزائر والهجومات المتكررة والدامية ضد السكان العزل أجبرتها على التخلي عن مساكنها والالتحاق بالمدن؛ لأنها كانت أكثر أمنا من المناطق الريفية و لذلك انخفضت حصة السكان المقيمين في المناطق الريفية بصورة كبيرة حيث انتقلت من 43.90% إلى 19.20% و يتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول (7)-3) التوزيع السكاني حسب التجمعات السكانية

	1966	1977	1987	1998
السكان المقيمون في تجمعات سكانية	56.10%	61.20%	70.82%	80.80%
السكان المقيمون في تجمعات ريفية	43.90%	38.80%	29.18%	19.20%
المجموع	100%	100%	100%	100%

[1] - تقرير المجلس الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سبق ذكره، ص 76

المصدر الديوان الوطني للإحصاء: الإحصاء العام للسكان و السكن

www.ons.dz

و بوجه عام تعاني الجزائر من اختلال في توزيع السكان و كثفاتهم في المنطاق المختلفة حيث يرتكز 97% من السكان في مناطق شمال الصحراء رغم أن الكثافة السكانية لا تعتبر عالية، 12.29 نسمة في كم ² سنة 1998 أما المدن الكبرى فكثافة سكانها عالية. إن هذا التباين في التوزيع الجغرافي أدى إلى ظهور نسبة البطالة في التجمعات السكانية الكثيفة وبالتالي يؤدي إلى الطلب المتزايد على الخدمات الاجتماعية كما خلق ضغوطا على المنشآت الإنتاجية و بالتالي أدى إلى خلل في سوق العمل الجزائري.

و الجدير بالذكر أن معدل البطالة يتباين من منطقة إلى أخرى و ذلك حسب التوزيع السكاني لها و توجيه الاستثمارات و كذا طبيعة المنطقة المدروسة من حيث المادة الأولية و يمكن تلخيص معدلات البطالة في التعدادات السكانية الأربعة (90-91-92-98) في الجدول التالي:

جدول (7-4) توزيع البطالة حسب المناطق

المنطقة	1990	1991	1992	1998
الوسطى	28.5	16.06	19.33	35.15
الغربية	26.46	19.06	22.4	23.05
الشرقية	36.02	21.92	21.81	33.88
الجنوبية	22.52	25.25	19.05	8.02
معدل البطالة على مستوى الوطن	230.12%	20.18%	20.64%	29.6%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن معدل البطالة مس كل المناطق بما فيها المناطق الجنوبية. حيث أن معدل البطالة لسنتي (1990-1991م) الخاص بالمناطق الجنوبية هو في ارتفاع رغم انخفاض الكثافة السكانية بالمقارنة مع المناطق الأخرى و ذلك راجع لعدم التوازن الجهوي مع توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة غير عادية، الشيء الذي شجع الكثير للانتقال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي المتواجد في المدن الكبرى، كما أن معدل البطالة ارتفع بنسبة (9.6%) سنة 1998 مع الإشارة أن قلة

البطالة في المناطق الجنوبية كما هو عليه في المناطق الأخرى نظرا لإتباع سياسة التوازن الجهوي التي تضمنت توزيع المشاريع الاستثمارية بطريقة ملائمة مع مراعاة القدرات الاقتصادية لكل منطقة و كان هدف هذه السياسة القضاء على النزوح الريفي و تشجيع استصلاح الأراضي على مستوى الجنوب خاصة لدى فئات الشباب و تقديم تسهيلات رغم هذه المجهودات لم تتصدى لمستوى البطالة المرتفع، فوصل في المنطقة الوسطى (35.15%) رغم المشاريع الضخمة التي وجهتها السلطات المعنية للمنطقة.
تعتبر مثل هذه الأرقام و المعدلات مقياس تراكم للمشاكل و التذبذبات التي مرت بها الجزائر في الفترة الأخيرة .

7-2- برنامج الخوصصة:

من أبرز التحولات المميزة للسياسات الاقتصادية في الجزائر، برنامج الخوصصة كأسلوب و أداة للتنمية بعد عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، و ارتباط برامج الإصلاح الاقتصادي بآليات السوق بسياسة الخوصصة حيث أن هذه الأخيرة هي[1] أحد الأدوات الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي بغرض الاعتماد الأكبر على السوق والقطاع الخاص بهدف تحقيق أعلى فائدة ممكنة في التنمية الشاملة و التوظيف الكامل.

و عندما بدأ الإعداد لبرنامج الخوصصة كان فائض العمالة في المؤسسات الاقتصادية العمومية هو أحد العقبات الرئيسية للبرنامج، حيث فكرة الحجم الأمثل للعمالة يتناقض مع حجم العمالة القائمة بتلك المؤسسات و مع ذلك فإنه كان يعتقد أيضا أن العمالة القائمة بهذه المؤسسات التي سيجري عليها تطبيقات الخوصصة سوف تتأثر تبعا للظروف المحيطة بكل مشروع من حيث انتقال المؤسسات العمومية إلى أداة القطاع الخاص و ما يعني ذلك من حرية التي سوف يتمتع بها كل مشروع في تحديد حجم العمالة الملائمة للإنتاجية. فمن ناحية تأثير البيئة المحيطة بالمؤسسات التي يتم انتقالها إلى القطاع الخاص فإن بعض أدبيات الاقتصاد دلت على أن المشروعات التي تتمتع بتسويق كبير فإنه بمجرد خوصصتها تصبح هذه المؤسسات حرة في تنفيذ خطط

[1] - أحمد ماهر، دليل المدير في الخوصصة، الجزء الأول و الثاني، الدار الجامعية للطباعة و النشر، مكتبة عين شمس، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية جمهورية مصر العربية، بدون تاريخ، ص 22-23

الاستثمار الخاص بها فإنها لن تحتاج إلى خفض عدد عمالها بل إنه يستوعب عدد عمال آخرين نتيجة توسع نشاطها الإنتاجي[1] حتى في حالة المشروعات التي لا تتسم بالكفاءة الكاملة بسبب عدم ملائمة البيئة الاقتصادية فإنه عند خوصصة هذه المشرعات وتمرير الاقتصاد الوطني سوف تتمتع المشروعات بمزيد من الحرية وتصبح قادرة على المنافسة في ظل بيئة اقتصادية أكثر ملائمة و يصبح الأمر يسيرا على ذلك المشروع و أن يحتفظ بالقوة العاملة الموجودة به[2]، أما من ناحية تطبيقات الخوصصة التي لا تؤثر سلبا على العمالة بالمؤسسات فإن أسلوب تمليكها لاتحادات العاملين المساهمين و أساليب أخرى من بينها حصص صغيرة من أسهم المؤسسات ببورصة الأوراق المالية و كذلك خوصصة نسبة أقلية لرأس المال الخاص مع الاحتفاظ بحق الإدارة للشركة الأصلية الأمر الذي يعطي لهذه الإدارة الحق في الإبقاء على العمالة الموجودة بتلك المؤسسات إلا أنه عند البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي في الجزائر وجد أن المؤسسات الاقتصادية العمومية تعاني من فائض العمالة حيث قدرت النسبة الواجب تصفيتها بحوالي 5% من عدد العمال سنة 1997م، إلا أن هذه النسبة يمكن أن ترتفع من وجهة نظر المستثمرين إلى أكثر من الضعف و قد انخفض بالفعل عدد العاملين بمؤسسات القطاع العمومي بـ 519881 عامل في نهاية السداسي الثاني لسنة 1997م كما يتضح من الجدول التالي:

جدول (7-5) عدد العمال المسرحين من المؤسسات التي تم حلها خلال الفترة

1994-1997

البيان السنوات	عدد العمال	عدد المؤسسات
1994	20908	200
1995	236300	300
1996	1004998	162

[1] - د/ هالة السعيد، الآثار الاقتصادية لبرنامج التخصيصية في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية، مجلة مصر المعاصرة ، جمهورية مصر العربية، ص 63

[2] - خالد أبو الذهب، إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دراسة للحالة المصرية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، قسم الإدارة العامة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1986 ص 84

1997	162175	503
المجموع	519881	* 985

*985 مؤسسة منها: 633 مؤسسة محلية، 268 مؤسسة عمومية، 85 مؤسسة خاصة

المصدر: MAATOUK Belataf، PAS En Algérie، Quelques effets socio – économiques، Colloque PAS et perspectives de l'économie Algérienne، CREAD – ANDRU، Alger 1998.

حيث أظهرت الدراسات التي أعدها مجموعة من الخبراء على أن نتائج الخوصصة للمؤسسات المحلية الغير مستقلة تم حلها بين 94 و 96 تكاد تكون منعدمة حيث وصلت نسبة النجاح إلى غاية 8 ماي 1998م إلى أقل من 5% أي ما بين 2715 نشاطا اقتصاديا لم تحقق سوى 116 [1] عملية للخوصصة و تم حل 825 مؤسسة منها 696 أصبح ملكا للعمال على حساب 1323 مؤسسة عمومية محلية، إن بيع المؤسسات للعمال حسب العدد 10.000 أجير من بين 50.000 أجير أي حوالي 20% أما المؤسسات العمومية الاقتصادية فلم يتم خوصصتها التي كان عدد 350 مؤسسة في هذه الفترة ما عدا مؤسسة رياض سطيف التي فتح رأس مالها للرأسمال الخاص.

و من خلال هذه المعطيات يبدو واضحا أن العملية تعرف تأخرا كبيرا قد يعود إلى عدم اهتمام المتعاملين الخواص بهذه المؤسسات المحلية لعدم توفرها على ممتلكات مادية قابلة للتطور أو الاستثمار فيها مستقبلا أما بالنسبة لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد قدرت في سنة 98 بحوالي 176650 مؤسسة منها 50% تنشط في قطاع الصناعة و 18% في قطاع الخدمات و 24% في قطاع البناء و الأشغال العمومية والري و يذكر أن مساهمات هذه المؤسسة في الإنتاج الوطني الخام تجاوز 20%.

الخلاصة

تعود مشكلة البطالة في الجزائر إلى عدة أسباب يمكن إجمالها في مجموعتين، مجموعة الأسباب الخارجية عن سيطرة الدولة وتتمثل في انخفاض أسعار المحروقات و الركود الاقتصادي في الدول المتقدمة، و إن انخفاض سعر الصرف مقارنة بانخفاض قيمة الدولار الأمريكي في مواجهة العملات الأخرى و تدهور شروط التبادل التجاري و ارتفاع معدل النمو السكاني، أما المجموعة الثانية و هي الأسباب التي تدخل في نطاق

[1] - CNES Rapport éliminaire les effets économiques et sociaux du P.A.S Bulletin officiel N°6 Douzième session CNES Algérie 1998 page 223

سيطرة الحكومة و هي تراجع الدولة في التزامها بتعين خريجي الجامعات و المعاهد العليا و عدم ملائمة المنظومة التعليمية و التكوينية مع متطلبات سوق العمل و انخفاض النفقات الاستثمارية و استخدام فنون إنتاجية كثيفة لرأس المال، يضاف إليها التشريعات الخاصة بالعمل و عدم الاهتمام بالبحث العلمي و كذلك قصور تخطيط القوة العاملة مع سوء توزيع السكان و يؤثر بعض الأسباب في جانب الطلب العمل بينما يؤثر جانب آخر من جانب العرض منه، و قد يؤثر بعض منها في كلا الجانبين. و إذا كانت الإصلاحات الاقتصادية زادت من معدلات البطالة و بإيعاز من المؤسسات المالية الدولية بعد موجة الانتقادات التي وجهت لهم، عملت هذه الأخيرة على اتفاق بعض الاجراءات للتخفيف من أثار هذه الإصلاحات مثل الإبقاء الجزئي على جانب من الدعم أو توفير بعض الخدمات الصحية الأولية و إنشاء شبكات الأمان الحديثة أو ما يعرف بصناديق اجتماعية و هو ما سوف نتطرق إليه في الفصل القادم.

تمهيد

لقد كان لتطـــبيق سياسة التعديل الهيكلي في الـــجزائر الأثر الكبير في تفاقـــم حدة الـــبطالة نتيجة السياسات المالية و النقـــدية الـتي اتبعتهـا الدولـة فـي هـــذا الشـأن حيـث أوضحت النتائج النظـــرية و التطبيقية بأن هناك انخفاضـــا ملحوظا في معـدل التضـــخم ممـا أدى إلـى ارتفـاع فـي مـــعدل البطالـة حـــيث أوضـحت الدراسـات بـــأن انخفـاض معـــدلات التضخم بمقدر 1% يـــصاحب ارتفاع في معدل البطـــالة تتراوح مـا بيـن 1%

و 1.5% [1] . نظرا لأسلوب مواجهة البطالة الذي يختلف باختلاف النظام الاقتصادي المتبع و بناءا على ذلك يتم اختيار الأدوات و الأساليب السياسية و الاقتصادية المناسبة لمواجهة مشكلة البطالة، حيث عملت الجزائر على تحقيق:

-إدخال مرونة أكبر على علاقات العمل[2] بما يتلائم و طبيعة المرحلة أي تأطير سوق العمل

-تخفيض الكلفة الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي كإجراء انتقالي

و في هذا الشأن أخذت مجموعة من التدابير نلخصها كما يلي:

1. الاستفادة من التأمين عن البطالة و تحفيزات التقاعد المسبق
2. استحداث جهاز الشبكة الاجتماعية[3]
3. برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة
4. عقود ما قبل التشغيل
5. العمل المأجور بمبادرة محلية
6. دعم تشغيل الشباب
7. برنامج الأشغال الكبرى

المبحث الأول سياسة مواجهة البطالة ضمن برنامج تشغيل الشباب و إدماجه

يمكن إحصاء مختلف التدابير المتخذة ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة لعملية التشغيل سواء كانت تلك المسيرة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل أو الأجهزة المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أو أجهزة الدعم و الإدماج المهني للشباب و هو ما سوف نتطرق إليه .

1- سياسة مواجهة مشكلة البطالة:

[1] - أشرف محمد جمعة البنان، دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، مصدر سبق ذكره، ص 33

[2] - Mohamed ARABI et Yasmine FERFERA, réformes économiques et gestion de la rémunération au sein de l'entreprise publique Algérienne, Les cahiers du CREAD, Algérie N° 49, 3ème Trimestre 1999, page 36.

[3] - Décret N° 94/336 du 24 Octobre 1994, Filet social

تمثل قضية البطالة إحـدى المشكلات الأساسية التي تواجه دول الـعالم على الرغم مـن اختلاف مستـــويات تقـدمها و أنظمتهـا الاقتصـــادية و السياسـية حيـث أن خطـورة البطــالة تكمن في الاعتبــارات التالية:

-إن عنصــر العمل يتميز عن بقية عناصر الإنتاج بأنه يمثـل وسيلة الإنتـاج و الغايـة منـه في آن واحـد و بالتالي تمثل البطالـة إهـدار لمـوارد المجــتمع كمـا أنهـا تعد مـن ناحيـة أخــرى مؤشرا لفشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجيات سكــانه، و من ثـم فـي تحقــيق مستوى مرتفع لرفاهية الفرد التي تعد الهـدف النهائي للتنمية.

- تؤدي البطــالة إلى الكثير من المخـاطر السياسـية و الاجتمــاعية، فالاسـتقرار السياسـي مرهون بمقـدرة الدولة على خلق مناصب عمل، كـذلك، فإن العقد الاجتماعي بيـن الدولـة و الأفـراد لا يمكن الحفاظ عليه دون زيادة الموارد المحلــية و خاصـة المـوارد البشـرية، فتعبئــة المواد الإنتاجية و الاستخدام الفعال للمــوارد البشـرية يعتـبران محـددان أساسـيان لقـدرة الدولة على القيام بأعبائها الاجتمــاعية، و لكن على الرغم من تزايـد حــدة مشـكلة البطالة عالميا و محليـا فهـذا لا ينفـي أن هنـــاك عـدة حـالات فرديـة لبعــض الـدول الـتي نجحت في إتبـاع مجموعـة مـن التدابــير و سياسـات للحـد مـن تفـاقم حـدة البطـــالة، و لا يختلف الوضع في الجزائر عن بقية الــعالم فقد شهد سـوق العمـل الــجزائري تفاقمـا كميـا ونوعيا لمشكلة البطالة و ازدادت حـدتها عنـد تطـبيق الإصـــلاحات الاقتصـادية المختلفـة وعليه وضعت الجــزائر مشروع لسياسة مواجهــة البطالة مستخلصة مـن تجـارب بعـض الــدول التي خاضت غمار الإصــلاحات الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال سـياسة تقييـم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة[1] و وضــع إستراتيجية للنمو الكثيف للعمل وأصــبحت مكونات هذه الإستراتيجـية في:

1.توسيع القــاعدة الإنتاجية للاقتصاد و ذلك بالاعتـماد علـى الاسـتغلال الأمــثل للمـوارد الاقتصادية المــحلية و بخاصة العمل، الركيزة الأولى لإستراتيجــية النمـو كـثيف العمـل، فهــو من ناحية يؤدي إلى زيادة معدلات النمــو، و من ناحيـة أخـرى إلـى زيـادة مســتوى التشغيل و خاصة و نــحن نعلم أن الطــلب على العمل هو طلب مشـتق مـن الطــلب علـى

[1] - المرحلة الثانية للمخطط الوطني لمكافحـة البطالـة – برنامـج التنظيم الاقتصـادي- المجلس الـوطني الاقتصـادي و الاجتماعي- فيفري 1998.

الناتج، و للزيادة الاقتصادية الإنتاجية المحلية لابد من إعطاء أهمية للتنمية الزراعية[2] وذلك بإعطائه نصيب هام من الاستثمارات الوطنية حيث خصصت الجزائر قيمة 147 مليار دينار سنة 1993 للاستثمارات الفلاحية و ذلك قصد جلب أكبر عدد من فئات الشباب إلى ميدان الفلاحة و من ثم خلق مناصب عمل جديدة و ذلك أن الدولة تلعب دورا هاما عن طريق تحديد الإستراتيجية اللازمة ووضع الميكانيزمات الضرورية لخلق تنمية فلاحية مقدرة من شأنها أن تقضي على التبعية الغذائية. "يساهم القطاع الفلاحي بـ 12%من الناتج الإجمالي الخام و به 25% من السكان النشيطين".

و إن أهم مصادر التشغيل في الجانب الفلاحي يكمن في إعطاء الأولوية لإصلاح البنية الأساسية القائمة ثم إقامة بنية أساسية جديدة للأراضي الجديدة الناتجة عن عملية استصلاح الأراضي، كما أن محور الارتكاز في التنمية الزراعية هو إصلاح و صيانة شبكات الري و الطرق الزراعية و تحقيق استقرار المستثمرات الفلاحية وتوفير شروط الإنعاش القادرة على جلب الاستثمارات، و تنظيم تنمية مكثف من شأنه تحقيق نمو اقتصادي و زيادة الإنتاجية و رفع معدل النمو الزراعي بالإضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل، و يكون ذلك بالتدرج و وضع خطة مبنية على مراحل مستقبلية و إن برنامج التنمية الفلاحية راهن على خلق 470.000 منصب عمل بقيمة مالية قدرها 200 مليار دينار منها 49 مليار كمساهمة من الفلاحين، و ذلك لمدة خمس سنوات (1997-2001م) كما أن حصة الاستثمار السنوي المقدرة بـ 40 مليار دينار سنويا موزعة بين القطاع العام بنسبة 30 مليار دينار سنويا و 10 مليار دينار سنوي للقطاع الخاص.

2. سياسة الإنعاش الاقتصادي في مجال الاستثمارات، إن نمط توزيع الاستثمارات الوطنية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة قد لعبت دورا غير مباشر في زيادة البطالة و ذلك من خلال التأثير على معدلات النمو لتلك القطاعات و من ثم قدرتها على استيعاب الزيادة في القوة العاملة خلال هذه الفترة.

---

[2] - د/ شعباني إسماعيل، خوصصة الأراضي العمومية في الجزائر، إرادة سياسية أم حتمية اقتصادية، les cahiers du CREAD Algérie, N° 49 3ème Trimestre 1999، ص 19.

إذا كـان تطبيق برنامج الاستقرار و التعديل الهيكـلي أدى إلى تحسين التـوازنات الكبرى للاقتصاد الكلـي و الميزانية و تم ذلك على حساب التـدهور الحاد للقدرة الشـرائية للأسـر الجزائرية، و استفحال ظـاهرة البطالة التي اتسمت بارتفاعهـا لـدى فئـة الشـباب (أكثر من 80% تقل أعمـارهم عن 30 سنة) و نقص التأهيل و ارتفـاع لدى فئـة الإنـاث وانخـفاض لعدد مناصب الشغل الجـديدة و تسريـح العمال (360.00 عامل تم تسـريحهم في الفـترة الممتدة بين سنة (1994-1998م) أي مـا يفـوق نسـبة 8% مـن عـدد العـمال المشغلين).

لقد بـدأت وضعية سوق العمل[1] في التـدهور فـي نهـاية الثمانينـات لتتفـاقم خلال فترة التسعينـيات أي فترة الإصـلاحات الاقتصـادية و أدى إلـى اضـطرابات كبيـرة فـي الخريطة العامة للشـغل في الجزائر ممـا أدى بالجزائر إلى اتخاذ بعض التدابيـر لمكافحة هذه الظاهرة و رصـدت لها مبلغ من النفقات بنسـبة 1.10% من الناتج الداخلي الخـام [2] و هـي نسبة ضـعيفة لمقارنتهـا ببـعض النسـب المسجـلة فـي اقتصـاديات السـوق علـى المستوى العالمـي. [3] و قد تمثلت هذه التدابير في إيجـاد برامج لإنشاء مناصـب العمـل و ترقية التشغيل و إدخـال وسـائل جديـدة بتخصيـص مـوارد جـديدة أو بإعـادة تخفيـض الموارد التي كـانت موجودة و أن أجهـزة التشغيل هي:

1-المناصـب المـأخوذة بمبـادرة محليـة الـتي تسـير مـن طـرف منـدوبية تشـغيل الشـباب للولاية.

2-أشغال المنـفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليـد العامـلة و التنميـة المشـتركة و عقـد مـا قبـل التشـغيل و القـروض المصـغرة و هـي الـتي تسـير مـن طـرف وكـالة التنميـة الاجتماعية.

---

[1] - إدوارد غاردنز، خلق فرص العمل في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مجلـة التمويـل و التنميـة، صـندوق النقد الدولي، عدد مارس 2000، ص 6

[2] 2- التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998 الدورة العامة الثالثة عشر-مصدر سبق ذكره، ص 108.

[3] 3- خصصت بولندا في سنة 1994 ما يقارب 2.5 مليار دولار و هو ما يعادل 2.2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

3-نشـاطات البـــحث عـن العمـل و التكـوين، و إعـادة التأهيـل و المسـيرة مـن طـــرف الصندوق الوطني للتأمينات من البطالة لاستكمـــال تـأمين البطالـة للأشـخاص الـذين فقـدوا مناصـــب عملهم لأسباب اقتصـــادية.

4-المؤسســـات المصغرة التي تسيرها الوكـــالة الوطنية لدعم تشغيل الشـباب[1].

ترقية الاستثـمارات التي تتابع من طرف الوكالة الوطنـية لدعم الاستثمار و لجـان دعم و ترقية الاستثمـــارات و تحديد مواقعها

2- برنامج تشغيل الشباب:

و يتمثل بـــرامج تشغيل الشباب في تشغيل الشباب بشـكل مؤقت في ورشات منفعة عـامة المنظمة من قبل الجماعـات المحلـــية و الإدارات و الـوزارات المكلـــفة بقطاعـات الفلاحة و الري والغـابات و قطاع البناء و الأشغال العمومـية و في تكوين طالبي العـــمل لأول مرة دون أي تأهيل خـــاصة المقصيين من النظام التربوي و ذلك بغـية تسهيل عملية إدماجـــهم في الحياة المهنية، إن برنامج تشغـيل الشباب الممول من قبـل الدولـة بإعـــانات وفق عدد المستفيدين و مســتوى التأجير على حسب الأجـــر الوطني المضمون دون الأخذ مختلف مستـويات تأهيل الشباب و كـــان من أهداف برنامج تشغـيل الشباب:

1-تخفيـض البطالة و إدماج أكبر عدد ممكن من الشـباب العاطل عن العمل

2-إعادة الاعـتبار للعمل

3-تطور الحـركة التعاونية.

إلا أن تطبيـق هذا البرنامج كشف عن بعض النقـائص منها:

1-إن الإدماج في منـاصب العمل المؤقتة غير محفزة و غير مؤهـــلة بارتباطهـا بـالأجر الوطنـــي الأدنى المضـمون.

2-مركزية نظام تسيير و تخصـص موارد صندوق دعم تشغيل الشـباب.

3-غياب هيئة محلية تقوم بالتوجـيه و التنسيق.

---

[1] - Décret N° 96/297 du 08 septembre 1996, portant la création de l'agence nationale de soutien à l'emploi de jeunes (ANSEJ). N°52 du 11 décembre 1996

و نتيجـة لفشل هذا الجهاز في مضمونه لجأت الجـزائر إلى إنشاء جهاز جديد مـع بـداية سنة 1990[2] لاستخـلاف برنامج تشغيل الشـباب.

3- جهاز الإدماج المهني للشباب:

تأسس مـنذ مطلـع التسـعينيات بهـدف التشـغيل المـؤقت للشـباب بإنشـاء مناصـب عـمل مأجورة بمبـادرة محليـة، و الإعـانة علـى إنشـاء نشـاطات علـى أسـاس مشـاريع يقترحها الشباب في شكـل تعاونيـات فرديـة أو جمـاعية، و كـان هـدف الجهـاز إزالـة و تصحـيح النقائص التي أظهرها برنـامج تشغيـل الشـباب و الـتركيز علـى المبـادرة و الشراكة المحلية.

إن برنـامج الوظـائف المـأجورة بمبـادرة محـلية يهـدف إلـى تمكيـن الشـباب مـن اكتسـاب خبرة مهنية في وحـدة إنتاجية أو إدارية خلال فترة تتـراوح بيـن ثلاثـة أشـهر و إثنى عشر شهـرا مـع تكفـل السلطـات المحليـة بتوظيـف الشـباب بمقابـل أن المؤسسـات العمـومية هي التي تدعم صـندوق المساعدات لتشـغيل الشـباب و الـذي أصـبح يعـرف منذ 1996م بالصندوق الوطني لدعم تشغـيل الشباب الذي يهدف إلى ترقية تشغيل الشباب و مساعدتهم في إنشاء مؤسسات مصـغرة الـذي يخضـع فيـه كـل مشـروع لدراسـة تقنيـة اقتصـادية و يستفيد من هذا الأجراء الشبـاب العاطلون عن العمـل الذي تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة و المؤهلين و القـادرين على تقديم مسـاهمة شخصـية تـتراوح نسبتـها من 5% إلى 20% من تكـلفة المشروع مع استفادة مساهمـة البنك بـ 70% علـى الأكـثر أما مسـاهمة الصـندوق الوطني لدعم تشغيل الشـباب تكـون بيـن 10 و 25% مـن تكلفـة المشـروع كما أن تسديد قيمة القرض البنكـي يتم على مـدة خـمس سـنوات بنسـبة 17% أما قرض الوكـالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فهو بـدون فوائد كما أن الفوائد المـترتبة عن القـرض يتكفل بها الصندوق بنسبة 50% على الأكـثر و يتم تسديد قرض الوكالة بعد تسـديد القرض البنكي.

---

[2]- المرسوم التنفيذي رقم 90-143 المؤرخ في 22 مارس 1990 المعدل و المتضمن جهاز الادماج المهني للشباب و المحدد لقانون مندوب تشغيل الشباب.

تهدف المساعدة الممنوحة في إطار برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية إلى تغطية تكاليف الأجور و مقيدة بالتشغيل الدائم و إلى استغلال إمكانيات التشغيل المتوفرة على المستوى المحلي و في بعض القطاعات الاقتصادية كالفلاحة و الري و الغابات و البناء. كما أنها تهدف إلى ترقية روح المبادرة و إنشاء النشاطات لدى الشباب.

إلا أن حصيلة جهاز الإدماج المهني بالشباب لم ترقى إلى طموح السلطات فيما يخص وجود صفة عمل دائم حيث لم يستفيد من هذه الصفة إلا نسبة ضئيلة تتراوح ما بين 3 إلى 4% من عدد الشباب المستفيدين [1] و قد استفاد قرابة 33200 من منصب عمل لمدة 6 أشهر في مختلف القطاعات حيث كانت:

-الإدارة و القطاعات الاجتماعية و التربوية 45%.

-البناء و الأشغال العمومية 34.6%.

-الفلاحة و خاصة قطاع الغابات 17.7%.

-القطاع الصناعي و خاصة المؤسسات المحلية 2.7%.

كذلك كان خلال الفترة (1990-1994م) حيث نجد أن عدد الشباب الذين استفادوا من منصب دائم لم يتجاوز 11000 أي نسبة 3.3% من إجمال الإدماجات المنجزة، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول (8-1) عرض عمليات الإدماج التي أنجزها جهاز الإدماج المهني للشباب

الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية

	1990-1991	1992	1993	1994	المجموع
عمليات الإدماج في إطار الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية	69927	64719	81775	115.582	332003
المعدل الدائم	41385	31310	40176	47105	159975
الدائمين	20834	2789	2173	3206	11.002

المصدر: تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الدورة العشرون، 2002، ص 96

[1]- التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998 مرجع سبق ذكره، ص 93.

من خلال الجـدول نجد أن قطاع الإدارة يتصـــدر عمليـة الإدمـاج و ذلـك لسياسـة الحـكومة في إنشاء مناصـب عمل ضـمن التـدابير الرامية إلـى تحســين مستوى الإدارة العمومية، أما أضعـف نسبة نجـدها فـي قطـاع الصـــناعة حيث لـم تتعدى 3%، و ذلـك نتيـجة تطبيق الإصلاحات الاقتصـادية الممولة من قبل الهـيئات المالية العالمية.

و في سنة 1997م بلـــغ عـدد الشـباب المستفيـــدين 185.160 منهـم 8300 استفادوا مـن منصـــب عمل دائم أي نسـبة 4.5% أما قطاعات النشاط نجد أن:

قطاع الخـدمات 38.7%، قطـاع البناء و الأشـغال العمـــومية و الـري 29.5%، الإدارة 22%، قطاع الفلاحة 7.5%، أما قطـاع الصناعة فلم يتعدى نسـبة 2.3%، أما القـروض التـي خصصـتها الدولـة لتمويـل هـذا البرنـــامج فقد بلغت 2.6 مليـار دج استـــهلك منهـا 80%في نهاية سنة 1997م، 2.3 مليار سنة 1998م، إلا أن هـذه النتائج تظل دون تحقيق تكـافوء حسب إحصائيات 1998م.

كما يلاحظ أن جهاز الإدمـاج المهني للشباب قـام بعـدة نشـــاطات للتكـوين شـملت الفـترة الممتدة من سـنة 1990م إلـى سـنة 1994م مـا يقـارب 18642 شـابا أي بمعـدل سنـوي قدره 3728 شابا و شملـت عمليات التكوين المتخصصة للتدريـــب علـى التسـيير و التقنيات المختلفة، و الجـدول التالي يـبين عـــرض عـام لعمليـــات الإدمـاج عـن طـرق التكوين.

جـدول (8-2)نظرة عامة على عمليات الإدماج التي أنجزها جهاز الإدماج المهني للشباب - التكوين

	1990-1991	1992	1993	1994	المجموع
الإدماج عن طريق التكوين	6550	7339	2291	2462	18642
خلق النشاطات	4145	790	1342	1363	7640
تكوينات أخرى	2405	6549	949	1099	11002

المصدر: تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الدورة العشرون، 2002، ص 101

أما طـــريقة الإدمـاج بإنشـاء النشاطـــات فقد تـم إنجـاز 19010 مشـــروع سـواء بطريقـة جمـــاعية أو فرديـة حيـث احـــتلت الصـناعات الحرفيـة نسـبة 71% أمـا قطـاع

الفلاحــة و البناء و الأشــغال العمومية فكانت 17.9% و 11.10% علــى التوالي و يــبين لنا الجــدول التالي توزيع إنشاء النشــاطات حسب القطاعات:

جدول (8-3) توزيع إنشاء النشاطات و عمليات الإدماج المطابقة حسب قطاع النشاط

	الفلاحة	البناء و الأشغال العمومية	الحرف و الخدمات	الإجمالي
إنشاء النشاطات				
1- جماعي	2628	2038	7810	12476
2- فردي	762	76	5696	6534
المدمجين بإنشاء النشاط	3390	2114	13506	19010

المصدر: تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الدورة العشرون، 2002، ص 102

لقد حــقق جهــاز الإدمــاج المهنــي للشــباب نتائــج ضــعيفة نســبيا و يبقــى دون المســتوى المطلوب منه و ذلك؛ لأن حــجم الوظائف يخضع لمستــوى التمويل المخصص لهذا البرنــامج في إطار الغلاف المالي المــوجه إلى تمويل مختلف أجهزة تشغــيل الشباب و هذا المستوى بعــيد كل البعد عن تلبيــة حاجيــات الجمــاعات الإقليميــة و أبــرز إحصــاء لعدد الوظــائف المرغوب فيها على الصــعيد الــوطني فــي سنة 1997م حاجــات قدرها 300.000 منصــب شــغل / سـنة، إلا أن الاعتمــادات الممــنوحة لهــذا البرنامــج فــي انخفاض مستمر منذ 1997 مما نجم عنه انخــفاض محسوس لمناصب الشــغل فــي الفــترة 1997-2000 حيث يصــل متوسط الإعانة لكل مستفيد و حــسب طبيعة النشاط إلى:

- 68000 دج لإنشاء النشــاطات.
- 12600 دج للوظائف المــأجورة بمبادرة محلية.
- 3800 دج للتكــوين.

كما أن مبلغ متوسط الإعــانات التي تقدم لكل فرد في إطــار مختلــف عمليــات الإدمــاج 19500دج، و الجدول التالي يبين الحصيلة المالية لجهاز الإدماج المهني للشباب:

جدول (8-4) الحصيلة المالية لجهاز الإدماج المهني للشباب 1990-1994

	الإعانات المقدمة لمفوضي تشغيل الشباب (1)	%	الإعانات المستهلكة (2)	%	الباقي (3)	%	1/3%
1- إنشاء النشاطات	4.042.614	41.90	3.487.648	43.60	554.966	34.00	13.70
2- الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية	5.182.129	53.88	4.176.755	52.10	1.005.374	61.60	19.40
3- التكوين	87.455	0.90	71.530	0.90	15.925	1.00	18.20

4- الدراسات	31.451	0.40	24.37	0.30	11.414	0.70	32.20
5- البناء المحلي	259.130	2.70	225.503	2.80	33.627	2.10	16.90
6- متنوعة	34.433	0.30	24.020	0.30	10.413	0.60	30.20
الإجمالي	9.641.212	100	8.009.493	100	1.631.719	100	16.90

تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الدورة العشرون، 2002، ص 104

إن القراءة الأولى لجهاز الإدماج المهني لم يعطي النتائج المرجوة منه و ذلك لاعتبارات:

1-اقتصرت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية على الأشغال غير المنتجة و ذات تأهيل ناقص.

2-عدم وجود فرص التثبيت بحيث كانت النسبة 4% سنة 1999م.

3-ربط المنح للمستفيدين بالحد الأدنى الوطني المضمون لسنة 1990 الذي حدد بـ 2500 دينار كل شهر و بالتالي يعتبر هذا المبلغ إعانة و ليس أجرا.

4-غياب معايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات و صعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة و غياب الضمانات الكافية لحماية المستفيدين.

5-عدم ملائمة التشريع القانوني لإنشاء التعاونيات الشبانية في إطار إنشاء النشاطات الاقتصادية و ذلك من حيث العقود و الالتزام و الفسخ.

6-صعوبة التموين سواء بالمواد الأولية أو اللوازم مما أدى إلى توقف الأنشطة.

7-عدم الاستفادة من العناية الكاملة بالمقارنة مع التكوين باعتباره أحد عوامل الإدماج المهني للشباب.

كل ذلك أدى إلى ضعف الإدماج بحيث استفاد 408.042 شاب من عملية الإدماج خلال فترة 90-94 أي 82000 شاب كمتوسط سنوي.

جدول (8-5) توزيع عمليات الإدماج حسب الفئات السكانية

(إجمالي الإدماج 1990-1994)

الفروع	الإجمالي	منها		
		المعوقين	الذكور	الإناث
1- إنشاء النشاطات (الإدماج)	51.334	1.233	7.460	43.474
2- عمليات الإدماج عبر الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية	332.003	3.313	36.997	295.006
3- الإدماج بالتكوين	11.002	264	7.109	3.893
4- باقي التشغيل	13.703	--	-	-

إجمالي الإدماج	408.042	4.810	51.566	342.373

المصد: تقرير حول تقويم أجهزة التشغيل، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الدورة العشرون، 2002، ص 103

المبحث الثاني : برامج مرافقة أخرى للتخفيف من حدة البطالة

إن مشكلة البطـالة ما فتأت تتزايد باستمـرار رغم محاولات الحكـومة لتثبيتها فـي مسـتوى مقبـول، إن الفـائض فـي عـرض العمـل، و نـدرة مناصـب الشغـل، و عـدم استقرارها قد غيـرت من سلوكات البطالين، إن مكافحة البطـالة و خاصـة لـدى البـالغين السن القـانوني للعمل و العـاطلين عن العمل و امتصاص جزء منهم فكرت الجـزائر فـي حلول مؤقتة تتمثل في:

1-التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة

هي عملية تشغيل ضـمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلـديات مقابل تعويـض محدد بـ 3000دج لكل شهر تكـون الاستفادة منه شخصا واحـدا لكل عائلة دون أي شـرط محـدد عدا الأشخـاص البالغين السن القانونية للعمل و العـاطلين، و إن طريقـة تشـغيلهم تتم وفق القوانـين الخاصة بالتشغيل العـادي و قـد سمـح هـذا الجهـاز بـالتخفيف مـن حـدة البـطالة و لـو بصـفة ضـئيلة ووجـود مصـدر عيش لبعض العـائلات، كمـا أنـه سـاعد الجماعات المـحلية للتعويض عن نقـص العمال و خاصة في نشاط الصيانة، إلا أن عـدد المستفيدين بدأ بالتراجع خـلال فترة التثبيت و التعديل الهيكلـي و ذلك لعدة عوامل مـنها

1-انخفاض عدد ورشـات البلديات المفتوحة و ذلك لنقص وسائل الصـيانة و عجز أغلـب البلديات عـن دفع الديون المستحقة عليهم.

2-صعوبة اختيار شـخص لكل عائلة.

3-صعوبة الأعمال المـنجزة و حرمان فئة النساء من المشاركة.

وقد بلـغ عدد المستفيدين مـن التعويض [1] سـنة 1995م مقابـل نشـاطات ذات منفـعة عامة، 588200 شخـص بـ 31500 ورشة، أما في سـنة 1996 فقد بلغ عدد المسـتفيدين 283100 بـ 17200 ورشة أما سنة 1997م حيث بلغ عدد المستفيدين 11400 شخصا بـ 8500 ورشـة، إلا أن هذا الجهـاز سجل عدة نقائص منهـا:

[1]1- CNES 10ème session, op cit . page 112.

1-عدم وضوح الأهداف المـرجوة منه بالإضافة لضعف الجوانب التنظـيمية الخاصة به.

2-تحديد التعـويض بالأجر.

3-إقصاء فئة الشباب البالغـين 16، 17 سنة مع السماح لباقي الفـئات الأخرى بالاستفادة حتى و إن تجـاوز سن التقاعد حيث كانت نسبتهم 1.9% سنة 1995، 1996 [1]

2- الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

أنشئ هـذا الجهاز على أساس القرض الممنوح للجـزائر مـن قـبل البنـك الـدولي للإنشاء و التعمير [2]، الأهداف الرئيسية لهـذا البرنامـج هـي تنمية و تطـوير المجتمعـات السكانية الأقل نموا بهـدف إنشـــاء عـدد معتـبر مـن مناصـــب الشـغل المؤقتـة مـع تطـور وصـيانة الهياكل العمومية و ذلك بتـطبيق الأشغال ذات المنفعة الاقتصـادية والاجتماعية مـن صـيانة الملـــحقات مـن طـرف البلديـة و الولايـة، أشغـــال الغابـات كغـرس الحلفـاء وصيـــانة شـبكة الميـاه و الصـرف الصـحي و مشـــاريع أخـرى خاصـة بالإصـلاحات الحضـرية.

وجـد هذا الجهاز بغرض التخفيف من آثار الإصـلاحات الاقتصادية على الفئـات السكانية المحرومة و لدعم تحسـين النشاط الاجتماعي للدولـة رغـم إنجـــاز هـذه الأشـغال على مـرحلتين:

أ- المرحلة الأولى (1997-2000):

و هـــي مرحلـة نموذجيـة يسمـــح بـانطلاق الأشـغال ذات المنفعـة العمـــومية للاسـتعمال المكثـف لليد العـــاملة بإحـداث مناصـب عمـل مؤقتـة فـي القطـــاعات الخاصـة بـالطرق، الغابات و الأشغال البسيـطة في مجال الري و خاصة:

- صيانة طرق البـلدية و الولائية ذلك ضمن مخـطط تحدده السلطات الولائية.
- غرس الأشجار و التخـفيف من ظاهرة الجفاف و مكـافحة التصحر.
- تصليح و صيانة الهياكل الهيـدروغرافية، الري إنشاء شبكات توزيع و تطـهير المـياه.

---

[1]-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العاشرة، مرجع سبق ذكره ص 113

[2]- اتفاق القرض رقم 4006 الموقع في 15 ذي الحجة عام 1416 الموافق لـ 3 مـاي 1996 بواشـنطن بيـن الجزائـر و البنك الدولي للإنشاء و التعمير لتمويل مشروع دعم الشبكة الاجتماعية.

و قد خصصت الجزائر قيمة 4.13 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار، ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء و التعمير و ذلك من أجل إنشاء 3846 ورشة بقيمة مالية قدرها 1.075.958 لكل ورشة و تخص المشاريع كالتالي: الطرقات 42%، الفلاحة و الري 30%، منشآت الري الصغرى 24.3%، العمران وأشغال التهيئة 3.5%، 0.2% أشغال أخرى، و خلال هذه المرحلة نجد أن أغلب المشاريع تم إنجازها خلال سنتي (1998-1999م) أما بالنسبة لسنة 2000 لم يبقى إلا الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف مما أدت إلى تشغيل 140.000 شخص، و منه تم إنشاء 42.000 منصب شغل دائم، و الجدول التالي يبين حصيلة الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة إلى غاية 30 سبتمبر 2000م.

جدول (8)-6) حصيلة الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة

المكونات	عدد المشاريع			الوظائف		
	التقديرات	الإنجازات	%	التقديرات	الإنجازات	%
الطرق	1638	1622	99	70399	56670	93.3
الغابات	1130	1149	101.6	42517	40037	94.2
الفلاحة	10	5	50	457	471	103
الري	931	933	100	30097	29581	98
التهيئة	137	137	100	5333	4210	79
المجموع	3846	3846	100	148803	139969	94

المصدر: التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000 منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر،، الدورة التاسعة عشر نوفمبر 2001، ص 157

من خلال الجدول نلاحظ أن المرحلة النموذجية حققت بعض الأهداف الرئيسية للبرنامج و لو نسبيا، حيث تم إحداث عدد معتبر من مناصب الشغل و تم بالفعل صيانة الهياكل العمومية عبر تنفيذ أشغال ذات النتائج الاقتصادية و الاجتماعية النافعة، كما أدى البرنامج

إلى ترقية القطاع الخاص و لا سيما في المجال المتعلق بالمقاولة الصغيرة و المؤسسات المصغرة.

ب- المرحلة الثانية (2001-2004):

وتخص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على المرحلة (2001-2004م) من أجل إنشاء 22000 منصب شغل ثابت سنويا لغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار [1]، إن جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة و الاستعمال المكثف لليد العاملة قد يسمح بتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة حيث كانت 108406دج سنويا أو 9.034دج شهريا و ذلك نتيجة التنافس و نسبة ضئيلة للمواد و المعدات مع كثافة عالية لليد العاملة.

إن جهاز برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة و الاستعمال المكثف لليد العاملة تميز بنقائص رغم أنه قد وفر عدد من مناصب العمل المؤقتة بتكلفة زهيدة إلا أن هذه النقائص تميزت بـ:

1-عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن.

2-التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد.

3-اقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني.

4-المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة و المؤسسة المصغرة.

5-ضئالة مشاركته في التخفيف من آثار التصحر و ذلك لقلة الاهتمام بهذا الجانب.

3-عقود ما قبل التشغيل

نتيجة تزايد عدد خريجي الجامعات و المعاهد المتخصصة وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية و الاقتصادية وللحد من ظاهرة تفشي البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل في شهر جويلية من سنة 1998م[2] وهدف هذا الجهاز هو

[1]- تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر مرجع سبق ذكره ص 158

[2] - المرسوم 98- 402 المؤرخ في 2 ديسمبر 1998 المتضمن الإدماج المهني لضمان الحاملين لشهادات التعليم العالي و المتمهنين السامين، خريجي المعاهد الوطنية للتكوين.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 91 الصادرة بتاريخ 06 ديسمبر 1998

التكفل بعروض العمل و تشجيعها و تشجيع إدماج الشباب حاملي الشهادات في سوق العمل بالإضافة إلى تشجيع المستخدمين لتوظيف الجامعيين بعد فترة 12 شهرا و هو موجه للعاطلين عن العمل من حاملي الشهادات الجامعية التدرج أو التقنين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و 35 سنة، كما يمكن أن يستفيد منه العاطلون عن العمل الذين سبق لهم أن تقلدوا مناصب عمل في إطار برنامج العمل المؤقت مثل برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية أو الأنشطة ذات المنفعة العامة و تبلغ مدة العقد سنة و يمكن امتدادها بصفة استثنائية مرة واحدة و لمدة ستة أشهر و ذلك بطلب من المستخدم [1] و يلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب [2] بتمويل و دفع أجور المستفيدين من هذه العملية وفق ما يعادل 6000 دج بالنسبة للجامعين و 4500دج بالنسبة للتقنين السامين خلال المرحلة الأولى أي مدة سنة حيث تغيرت هذه النسبة و أصبحت [3] مع تغيير مدة الامتداد حيث أصبحت سنة إضافية، و في حالة قبول التمديد لـ 6 أشهر أخرى، فإن الراتب الشهري الواقع على عاتق الدولة ينخفض حسب السلم السابق و يعوض بنسبة 80% من طرف المستخدم لتصبح 4000دج للجامعيين و 3000 للتقنين السامين (خام شهريا) كما يتحمل الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بالاشتراكات الاجتماعية بنسبة 7% و قد بلغت التكلفة المالية لعقود ما قبل التشغيل بالنسبة للفترة (1998-2001 م) حسب الجدول التالي:

جدول (8-7) التكلفة المالية لعقود ما قبل التشغيل بالنسبة للفترة 1998-2001 (بالمليار دينار)

السنوات	التخصصات المالية	الاستهلاكات المالية	نسبة الاستهلاك %
1998	0.25	/	/
1999	1.14	0.42	36.9
2000	0.68	0.71	104
2001	0.89	0.75	84.3
المجموع إلى غاية 31/12/2001	2.96	1.88	63.5

[1] - منشور رقم 08 مؤرخ في 20 جوان عام 1998 يتعلق بإجراءات تطبيق جهاز الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات في إطار عقود ما قبل التشغيل، الصادر عن وزارة العمل و الحماية الاجتماعية

[2] - مقرر وزاري رقم 137 المؤرخ في 18 جويلية 1998 يتضمن تكوين مندوبي تشغيل الشباب لتسيير عقود ما قبل التشغيل. وزارة العمل و الحماية الاجتماعية و التكوين المهني الصادر بتاريخ 16 جويلية 1998 من طرف وزارة العمل و الحماية الاجتماعية و التكوين المهني.

[3] - حيث تغيرت هذه النسبة و أصبحت 7500 دج مع تغير مدة الامتداد إلى سنة إضافية

المصدر: التقرير الوطني حول تقويم أجهزة الشغل، منشورات المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، الجزائر،، الدورة العشرون،جوان 2002، ص 122

و تظـهر حصيلة 3 سنوات من تطبيق برنامج عقود ما قبـل التشـغيل تقـدر النسـبة الإجمالية لإنجاز برامج عقود ما قبل التشـغيل بـ 74%، و منهـا تـم توظـيف مـا يقـارب 63% من إجمالي حاملي الشهادات في الإدارات و كـانت حصيلة عقود مـا قبـل التشـغيل لفترة 1998-2000 كالتالي لمجمـوعة الولايات عدى ولاية سـوق أهراس.

جدول (8-8) حصيلة عقود مـا قبل التشغيل لفترة 1998-2000(منصب عمل)

قطاع النشاط	1998		1999		2000	
	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف	العرض	التوظيف
المجال الإداري	5980	5347	7274	5927	4000	2000
المجال الاقتصادي	991	926	6332	4639	7543	7711
المجموع	6971	6273	13606	10566	11593	9711

المصدر: التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، منشورات المجلس الوطني الاجتماعي و الاقتصـادي الدورة العامة التاسعة عشـر ص 156

إن مجموع العـروض في إطار عقود ما قبل التشـغيل أكبر بكثير من توظيـف فـي نـفس الإطار، و أن أكبر نسـبة كـانت فـي الإدارة و ذلـك نظـرا للتوظيـف الضـئيل فـي قطـاع الوظـيف العمومي طبقا لمختلف الاتفـاقيات بين الجزائـر و المنظمـات الماليـة العـالمية. إلا أن الطلب على هـذا الجهـاز كـان حسـب عـدد المتخرجيـن مـن الجامـعات و المعاهـد المتخصصـة. و الشكل التالي يبين تطور المتـرشحين المسجلين في برنـامج عقود ما قبل التشغيل

جدول(8-9) تطور المتـرشحين المسجلين في برنـامج عقود ما قبل التشغيل

السنوات	1997-1998	1998-1999	1999-2000
عدد المسجلين	45228	25606	32323
عدد خريجي الجامعات	37323	39521	42214
التكوين المهني (تقني سامي)	7572	19620	8101

المصدر: تجميع الباحث

إن العنـصر النسوي يسجل نسبة 64.5% مـن إجمـالي عـدد المســجلين للسـنوات الثلاث السابقة و تتوزع مستـواهن الدراسي كما يلي:

48.7% المتحصلين على شــهادة الليسانس

21.30% المتحصلين على شهــادات جامعية أخرى

29.50% المتحصلين على شهــادة تقني سامي

و تقدر نسبة الذكور بـ 35.5% من عدد المسجلـين و تتوزع مستواهـم الدراسي كما يلي

32.41% المتحصــلين على شهادة الليسانس

29.21% المتحصــلين على شهادات جامعية أخرى

38.38% المتحصــلين على شهادة تقني سامي

و نلاحظ من خــلال خريجي الجامعات لكل سـنة أن فرعـي التكنولوجيـا و العلـوم الإنســانية و الاجتماعية لها حصـــة الأسد مـن النسـب، حيـث تصـل إلـى 60.22%، أمـا حسب الفروع فإن الفـروع التكنولوجيا فنسـبتها 30.42%، و فـروع العلـوم الإنســانية و العلوم الاجتماعيـة 29.80%، و أقـل نسبـــة سـجلت لفـروع العلـوم الطبيـة بــ 4.01% و للهـندسة المعمارية 2.30%.

إن إدماج هـؤلاء الشباب في مناصب عمل دائمة بعد فترة عـقود مـا قبـل التشـغيل كان ضــئيلا جدا بحيث تم تثبيت 3520 شاب فـي مــناصبهم مـن مجــموع 31085 إلـى غاية نهاية سنة 2000، و البقية تحـصلوا على شهادة انتهـاء العقـد. إن الحــصيلة الأوليـة لهذا البرنامج الــذي لازال قيد العمل به يمكــن حصرها فيما يلــي:

1-نسبة التثــبيت في القطاعات ضعيفة بالمقارنة مــع عدد المسجلين و الراغبين في العمل

2-نسـبة عـروض العمـل المقدمـة مـن قبـل الهــيئات المسـتخدمة لا تتمــاشى و الارتفـاع المستمر لطلب العمل و بخــاصة في فترة تمديد العقد لمدة 6 أشـــهر فـي بدايـة التطـبيق و مدة سنة الآن.

3-ضعف الإقـبال على خريجي الجامعات و المــعاهد المتخصصـة مـن قــبل المؤسسـات الاقتصــادية و القطـــاع الخـاص، و ذلـك لنمـط النشـــاط الاقتصــادي لهـا و الانكمـــاش

الاقتصادي الحـاد من جهة و لاختصاصات المتخرجين و خاصـة فـي العلـوم الإنسـانية و الاجتماعية من جهة أخرى.

4-تداخل الصلاحيات بـين أكثر من هيئة رسمية لتسجـيل طالبي العمل في هذه الفئة.

5-ضعف الراتـب الشهري الممنوح للمستفيد بالمـقارنة مـع المناصـب الدائمـة فـي نفس الصنف

6-التميز بين الجنسين الـذكر و الأنثى في الاستفادة من خـدمات هـذا الجهـاز و بالتـالي نجد أن العنصر النسوي يفـوق بكثير عدد الذكور و ذلـك لإجـبارية الإعفـاء مـن الخدمـة الوطنية للذكور.

4- برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة

أصبح هذا الجـهاز عمليا منذ السداسي الثـاني من سنة 1997م[1] ووضع خصيـصا لفئـة الشباب الراغبـين في إنشـاء مؤسسـات ذات طابـع إنتـاجي أو خـدماتي مـن أجـل إيجـاد مناصب شغل من جهـة، و السـعي لـبروز هـؤلاء الشـباب كـأفراد مهميـن فـي المجتمـع يساعد في تحقيق مشاريع معتبـرة و منه القضاء على التهميـش الاجتمـاعي، كمـا أن هـذا الجهـاز يتحمـل جـزء مـن العمـال الـذين تعرضـوا للتسـريح جـراء عمليـات تصـفية المؤسسات العموميـة الاقتصـادية، بحيـث يـتراوح سـن الشـباب مـن 19 إلـى 35 سـنة. ويمكن رفـع سن المسير إلـى 40 سـنة عنـدما تجـد المؤسسـة المصـغرة ثلاث مناصـب عمل دائمة. و يمول هذا الجهـاز من قبل الصنـدوق الوطني لدعم تشغيل الشـباب وتسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشـباب و تكون التركيبة المالية للتمـويل تأخذ ثلاث أشكال:

4-1- التمويل الذاتي:

و فـي هذه الصيغة يتشكل الاستثمار كـله من الحالة المـالية للشـباب أو الشـباب أصحاب المشاريع مع إعطـاء امتيازات استثنائية من الإعـفاءات الجبائية و شبه الجبائية.

4-2-- التمويل الثنائي:

[1] - المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ في 8 صفر 1417 الموافق لـ 24 يونيو 1996، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 39، الصادرة بتاريخ 26 جوان 1996

بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد و يكون الاستثمار و الإنشاء بتمويل ثنائي كالتالي:

جدول (8-10) التركيبة المالية للتمويل الثاني

مستوى التمويل	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
المستوى الأول أقل أو يساوي 2.000.000 دج	75%	25%
المستوى الثاني قيمة الاستثمار بين 2.000.000دج و 10.000.000دج	80%	20%

3-4-التمويل الثلاثي:

في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه الأموال المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع و أهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة و التركيبة المالية للاستثمار الثلاثي و يكون حسب قيمة الاستثمار كما في الجداول التالية:

جدول (8-11) المستوى الأول: قيمة الاستثمار تساوي أو أقل من : 2.000.000 دج

المساهمة الشخصية	القروض بدون فوائد	القرض البنكي
5%	25%	70%

جدول (8-12) المستوى الثاني: قيمة الاستثمار ما بين 2.000.000 و 10.000.000

المساهمة الشخصية		القروض بدون فوائد	القرض البنكي	
المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
8%	10%	20%	72%	70%

جدول (8-13) تخفيض نسب الفائدة:

	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية	90%	75%
القطاعات الأخرى	75%	50%

إن برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة يختص بإعانة الدولة و ذلك نتيجة الإعفاءات الجبائية و شبه الجبائية من مرحلة الانجاز إلى مرحلة الاستغلال، بحيث تكون كالتالي:

أ- مرحلة الانجاز:

1.الإعفاءات مـن الرسم على القيمة المضـافة لاقتناء التجهيزات و الخدمـات التي تـدخل مباشرة في تنفـيذ الاستثمار قيد الانجاز .

2.تخفـض حقوق الجمركـة بنسـبة 5% علـى كـل التجهيـزات المستوردة الـتي تدخـل مباشرة في تنفـيذ الاستثمار.

3.الإعفاءات من رسـوم نقل الملكية على الاكتتـابات العقارية.

4.الإعفاء من حقوق التسجـيل على عقود تأسيس المؤسسـة المصغرة

5.الإعفاء من الرسم العقـاري على البنايات و إضـافات البنايات

6.إعانات لمنح قرض بـدون فوائد من قبل الوكالة حسـب مستوى التمويل.

7.تخفيف نسبة فـوائد القروض البنكية بنسبة 50% في المنـاطق الأخرى و بنسـبة 75% في المناطق الخـاصة، ترتفع معدلات التخفيـض إلى 75% في المناطق الأخرى و 90% في المـناطق الخاصة للمشاريع المنجـزة في قطاع الفلاحة تشجيعا لإنشاء مناصب شغـل دائمة بهذا القطاع

ب- مرحلة الاستغلال:

1-الإعفاء من الضـريبة على أرباح الشركات

2-الإعفاء من الضـريبة على الدخل الإجمالي

3-الإعفاء من الدفـع الجزافي

4-الإعفاء من الرسـم على النشاط المهني

5-الإعفاء من الرسـم العقاري على البنايات و إضافات البناء

6-معدل منخفـض لـ 7% لاشتراكات أصحاب العـمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة

تبين حصيلة نهـاية سنة 2000م أنه تم تسجيل 145600 طـلب، تم الموافقـة علـى 130309 طلب حيث باشرت نشاطها، و شملت 366685 شخصا بعـدما كـان فـي نهايـة سنة 1997، ما يقدر بـ 3570 مؤسسة مصغرة و بها 8280 شخصا، و فـي نهـاية شـهر مارس 1998م بلغ عدد الملفـات التي تم إيداعها بالوكالـة الوطنيـة لـدعم تشـغيل الشـباب

22700 ملف، منها 16000 ملف معتـمد و يمكنها الاستفادة من الامتيازات التي تمنـحها الدولة[1]

و قـد صـنف قطـاع النقـل فـي الـصدارة بـ 34.14%، منهـا (17.88% لنقـل المسـافرين) و يليه قطاع الفلاحة بـ 20.51% و الخـدمات بـ 20.08%.

أما في مجال الصـناعة و الأشغال العموميـة فقد سـجلت علـى التـوالي 6.54% و 3.41% كمـا سـجل قطـاع الصـيد و الـري نسـبة ضـعيفة تقـدر بـ 3.6% مـن مجـموع المشاريع المؤهلة

جدول (8-14) تقسيم المشريع المؤهلة إلى غاية 30/09/2001

النشاطات	عدد المشاريع المؤهلة	النسبة
النقل	44499	34.14
نقل المسافرين	23303	17.88
سلع	12722	9.76
-	8474	6.50
فلاحة	26732	20.51
خدمات	26170	20.08
الحرف	12889	9.89
صناعة	10406	7.99
البناء و الخدمات العمومية	6041	4.64
المهن الحرة	1767	1.36
صيانة	1341	1.03
الصيد	285	0.22
الري	179	0.14
المجموع	130309	100%

المصدر : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

كمـا أن نسبة 34% أي 44.200 مشروع استثمـاري قد تحصل على تمـويل مـن قبل البـنوك بقيمة 52293 مليار دينار بسعر إجمالي سعر إجمالي 81522 ملـيار دينـار و الجـدول التالي يبين مستوى الاستثمار إلى غاية 30/09/2001.

[1] - التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998، الدورة الثالثة عشر – المجلس الاقتصادي و الاجتمـاعي مـاي 1999، ص 96.

جدول (8-15) مستوى الاستثمـار للمشروعات الممولة في الفترة 30/09/2001

مستوى الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة
أقل من 100.0000	8561	22.68%
من 600.000 إلى 20.000.000	17771	47.07%
من 20.000.000إلى 30.000.000	8225	21.79%
من 30.000.000إلى 40.000.000	3196	8.47%
المجموع	37754	100%

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS

من خـلال الجدول يتبين أن أكثر من نصـف المشـاريع أي 17771 مشـروع، تنحـصر في مستوى الاستثمار من 100.000 إلى 200.000دج، و هذا دليل أن معـظم المشـاريع لطـالبي العمـل الجـدد و ليسـت لـديهم قـدرات ماليـة معتـبرة حيـث أن نسـبة 70% مـن المشاريع قيمتها أقل 20.000.000دج.

و علـى غرار الأجهزة التي سبق ذكـرها، و رغـم الجهـود المبذولـة و إيجـابيات المؤسسـة المصـغرة و بخاصـة بهـدف إنشـاء مناصـب عمـل بواسـطة إنجـاز الأشغـال الكبرى و استصـلاح الأراضي الفلاحية، و ذلك عـن طريق الامتياز إلا أنه لا تزال هناك ضغـوط قوية حيث أن طـول مدة تأسيس المؤسسة المصـغرة طويلـة تـتراوح مـا بيـن 8 أشـهر و 18 شهرا بسبب رفـض البنوك أغلب المشاريع بالإضافة تكلفـة التأسيـس الـتي تبقى غالية الثـمن على الرغم من الإعفاءات مـن حـقوق تسـجيل العقـود، بالإضـافة إلـى ضعف تقنيـات المعلوماتية و الانتقال بين الوكـالة و المؤسسـة المنجـزة، هـذا ممـا جعـل المؤسسة تنشأ و لكن ليس ضـمان حيـاتها الاقتصـادية حيـث وجـد الشـباب أنفسـهم فـي مواجـهة وضعية جديدة تفرض عليه حل عدة معـضلات ناهيـك عـن مشـاكل التسيـير و المردوديـة، و متطلبـات السـوق، هـذا مـا دفـع بالشـباب التفكيـر فـي الاسـتغناء عـن مؤسساتهم. و كان أهم قطـاع تعرض إلى هذه المشـاكل المؤسسـات المصـغرة الخـاصة بالإعلام الآلي و ذلك للمنافسة الغـير نزيهة و حرب الأسـعار مـع ارتفـاع تكلفـة الخدمـة بالنسبة للسعر المـعروض و التطور السريع في مجـال الاتصال و نظام المعلوماتية.

5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار و بخاصة العمومي و القليل التشغيل و زيادة الطلب على العمل بوصول بطالين جدد، و التقليص المتزايد للعاملين مضافا إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية حيت تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني إلى 3% أي 7580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993م- سبتمبر 1994م [1]مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة [2] هذا الجهاز في بلد في طريق النمو يعد تحديا كبيرا و في مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق و تمدد العرض.

5-1-فعالية التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

يشكل التشغيل أهمية كبرى في دفع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كل البلدان من خلال محاربة البطالة و التوجيه الفعال للموارد البشرية عبر قنوات الإنتاج والتراكم و خاصة بلد نام كالجزائر التي رغم وفرة الموارد المتعددة إلا أنها تعاني من معدل مرتفع للبطالة و التي تقارب حسب الإحصائيات الرسمية حوالي 24% من حجم القوة العاملة. هذه البطالة تمس شرائح واسعة من الشباب و حتى الجامعيين منهم. و يعتبر هذا الصندوق الأول على المستوى العربي، و الثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا و جاء الصندوق بإضافات جديدة تتمثل في تعبئة البطالين المترقيين عن طريق مستشارين منشطين يكمن دورهم في تعبئة البطال المرقى حول المسار الذي ينتظره و تقوية كفاءاته البشرية و قدراته الذهنية و ذكائه حتى يرى مشروعه النور و يتجسد في الميدان.

---

[1] -وثائق الدورة العادية الثالثة للجمعية العامة (آراء، توصيات، تقارير و دراسات) من 25-27 أفريل 1995 – المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي ص 9

[2] -القانون رقم 94/188 المؤرخ في 6 جوان 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة في 7 جويلية 1994.

إن فكرة التشـــغيل بموجب هذا الصندوق و رغم إدراجـــها فـي مفهومها الضـيق ضمن أجهزة التشـــغيل أنها تحافظ على مناصـــب العمل أو المساعدة على العودة إلـى الـــعمل، و المساهمة في التقلـــيل من حدة البطالة.

إن هـــذا الصندوق يحوز كـــفاءات و قدرات مالية في مجال التسيير و قد أصـــبح بصفة طبيعية بمثابة آلية عمـــومية لمحاربة البطالة للفئة الشبابية (35ـ 50 سنة) و الـتي لـــم يوجد لها حل من طـــرف إجراءات الوكالـة الوطـــنية لـدعم تشـغيل الشـباب و ذلـك بـــعامل السن، فبعد تعويضات العـــمل الذين فقدوا مناصب شغـــلهم لأسباب اقتصـادية،[1] تمكن الصندوق طـور المســـاعدة وفق فلسـفة الإدمـاج عـبر التكـوين المســـتمر لهـؤلاء العمال إضافة إلى إيجـاد مراكـز البحـث عـن الشـــغل و مراكـز المســـاعدة علـى العمـل ومراكز دعـــم العمـل الحـر و منظمـة لأطـــوار التكـوين و التكييـف و آليـــات مسـاعدة المؤسســـات التي تواجه صعوبات.

2-5- مركز البحث عن عمل:

إن فكـــرة مركز البحث هي بمثابة طريقة للدعم و البـــحث عن الشـغل لمجموعـة لها هـــدف حول الباحث عـــن عمـل مستقلا فـي خطـواته للاندمـــاج المهنـي فـي سـوق العـــمل، و لهذا المركز الإستشرافي فلسفة تقوم على التمهـــين القائم علـى تكـرار الأفعـال و الـــذي بـدوره يسـمح بتغيـــير السـلوكيات مـع تنمـــية التطلعـات و القـدرات اللازمـة لمجـــابهة الوضـعية الصـعبة مـع إبـــراز طريقـة لتعلـم تقنيـــات السـلوكيات فـي تكـوين القدرات الخـــاصة بالبحث عن العمل مع مســـاعدة الفرد بتطوير و خلق ثقـة كبـــيرة فـي نفسه لأجل استصـلاح الصـــفات و القـدرات المرضـية، لهـذا الفـرد للإشـارة فـإن مفهـوم مركز البحث عن العمل قد تطـور عالميـا خلال سـنة 1989م و قـد تـم تبنـــيه مـن طـرف الصندوق الوطني للتـــأمين عن البطالة في الجزائر بعملية تجريبيـــة، و يتمثل المركز في تأطير الشبـــاب الباحثين عن العـــمل و ذلك من خلال تعليمهـم التقنيـات الحـــديثة للبحـث

[1] - المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 مـاي 1994 و المتضـمن الحفـاظ علـى التشـغيل و حمايـة الأجـراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائريـة، العـدد 34، الصـادرة بتاريخ 01 جوان 1994.

عن العمل و تـــدوم مدة التكوين ثلاثة أسابيع بـأفواج عـــمل تـتراوح أعـــدادها بيـن 10 إلى 14 مشاركا حيث يلتقون يومـــيا و تقوم هذه الطريقة على :

- التمهين بواسطة الفعل الحركي
- المقاربة الإيجابية و المشاركة الفعالة
- المعرفة الكاملة بالمعطيات الملموسة لسوق العمل
- تعريف و تقدير المنافع و المزايا الشخصية القدرات و الكفاءات المهنية للمشاركين.

كـــما يقوم المركز بتقديم نـــوع جديد مـن الخـدمات يتعلـق الأمـر بوسـيلة جـــديدة هـي إمكانية الاستفادة من حصيلة المهـــارات التي يضعـــها تحت تصرف الصندوق الوطنـــي للتأمين عن البطالة.

5-3- مركز دعم العمل الحر:

يهدف إنشـــاء مركز دعم العمل الحر إلى مســـاعدة المشتركين الراغبين في إنشاء عـــمل بأنفسهم و ذلك من خـــلال تقديم خـدمات فـي العديـد مـن المـــجالات و مسـاعدتهم على تكـــوين مشاريعهم أو بنـاء مشـــروع أو تقـديم خـدمات فـي العديـد مـن المجـــالات ومساعدتهم على تكـــوين مشاريعهم أي بناء مشروع أو تقـــديم دراسـة تقنيـة و اقتصـادية لبلوغ الأهـــداف المرجوة و تكون لمـــدة سنة كاملة بعد تجسيد المشـــروع و إضـافة إلـى الاستشارة يستفـــيد المترشحون من تكوين شخـــص يساعدهم علـى تسـيير شؤونـــهم فـي مجالات مختلفة كالجـــباية و المحاسبة و قانون العـــمل والتوثيـق ... إلـخ و لقـد أظهـرت نتـــائج سنة 2001م[1]، إن أكثر من 1500 مودع للمشـــاريع من الخدمات التـــي يقترحها الصـــندوق الوطني للتأمين عـن البطـــالة، منهـا 1441 مشـروع يسـيره المستثمـــرون، 160 منهـم فـي نشـــاط، 270 مشـروع سـتنطلق أشغـــاله و 1099 مسـجل فـي إطـار القـــروض المصغرة.

5-4- التكوين وإعادة التأهيل:

يقترح الصـــندوق الوطني للتأمين عـن البطالـة متابـــعة سياسـة التكـوين و إعـادة التأهيل لتثميـــن مستوى التشغـــيل و ذلك من أجل تحسين مؤهلاتـــهم المهنيـة و إدمـاجهم

[1] - د/ الأخضر عزي ، فعالية سياسية التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – جامعة المسيلة – المجلة الاليكترونية ص 30 سنة 2004

في الحياة الاقتصـــادية، كانت هنـــاك عدة اتفاقيات مع وزارة التعليم المهـــني و التكوين، الغرف المهـــنية، المركـز الـوطني للسـجل التـــجاري و الصـندوق الـوطني للتأميـــنات الاجتماعية و المديرية العامـة للجـــمارك حيث فـي سـنة 2001م بلـــغ عـدد الأشـخاص المكـونين 7286 شخـــص[1] جـاء هـذا الإجـــراء نتيجـة أن أغلـب المستفـــيدين ذي المسـتويات الـدنيا أي حـــوالي 80.70% دون المسـتوى التعليـم الأســـاسي بينمـا ذوي المستوى الثـــانوي 15.09% أما الجامعيين فقد بلغـــت النسبة 4.29[2]%.

5-5- مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات:

و يدخـــل ذلك في إطار علاقة الصندوق الوطـــني للتـأمين عـن البطالـة و محيطـه وبخاصـــة المؤسســـات الاقتصادية المواجهة للصعوبات و الهـدف مـــن ذلـك دعـم هـذه المؤسســـات في الحفاظ على مناصب الشـــغل لديها لعملية إعادة التأهيل ضـــمن أسـس و مبادئ لصـــالح التشغيل في ظل اقتصـــاد السوق و هذا الإجـراء وقـائي لحـــماية الشـغل حيث نـــجد أن المؤسسـات تـواجه بـدرجات متـــفاوتة و أشـكال مختلفـة و صعـــوبات ظرفية هيكلية سواء أكـــانت مؤسسات عمومية أو خاصـــة.

إن وضـــعية المستفيدين من إجراءات التأميـــن عن البطالـة تضـاعفت مـع مـرور السـنوات بحيث انتقلت الملفات المقبـولة من حيث الكم من 36108 ملف ســـنة 1996 إلى 188411 ملف عـــند نهاية 2003م، و هذا الأمـــر عكس مـدى الإقبـال عـــلى هـذه الطريقة في إنشاء مناصـــب الشغل الجديـدة للبطـالين و إن هـذه الـــشريحة مـن البطـالين تساهم في دفـــع التنمية الاقتصادية و الاجتـــماعية خاصة مع ما يعرف بفلسفة الرجـــوع إلى النمو الذي انطلق فيها منذ الفـــترة (2000 ـ 2003م) مع تمديد هدف أولى بمعـدل 7% إلى 8% بين (2004- 2007م) و هـــذا ما يسمـــح بخلق المزيد من المناصب العمل لحســـاب غالبية السكان الذين يشـكل عنصـــر الشـباب الجـانب الأكـبر منـه و الجـــدول التالي يبين تطور وضـــعية الملفات.

الجـــدول (8-16) تطور وضـــعية الملفات

وضعية الملفات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003

[1] - تقرير حول أجهزة التشغيل، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 146
[2] - نفس المرجع السابق، ص 142

ملفات مودعة	38045	108696	188007	192558	195279	191763	198379	199328
الملفات المقبولة	36108	92151	164630	179127	183384	184311	186456	188411
الملفات في وضعية التسديد	22767	76385	154286	173360	178008	180154	183085	184159
ملفات نهاية الحقوق	6868	21845	42761	81139	126173	155102	169124	172407

المصدر: إحصائيات الصندوق لغاية 31/07/2004، الموقع الاليكتروني www.cnac.dz

إن نظـــام التـأمين عـن البطالـة فـي الجـــزائر يعـد تحـديا كـبيرا و علـى البلـدان العـــربية و السائرة في طريق النمو الاستفادة منـــه لاسيما، و أن جـــميع الدول معرضة لمسار الشمـــولية و اقتصاد السوق الذي يتقدم بخطـوات سـريعة وفقـا لمقاييـــس تحـددها الـدول المصـــنعة و المجموعـات المـــالية الكـبرى و الهيئـات المـــالية الدوليـة ويـرى Peter Auer[1] أن المكـــتب الدولي للعمل يولي اهتماما خاصـــة بالتجـــربة الجزائريـة في مجـــال التأمين عن البطـــالة و إنها تجربة فذة بالنسبة لبلـــدان المغرب العربي و لبلـد سائر في طريق النمـــو و هو البلد الوحيـد فـي هـذه المنطـــقة الجغرافيـة و هـــو بالفعـل نموذج متتالي إلا أنه ينبـــغي إعادة النظر في الجهاز قصد تغطـــية أكـبر عـدد ممكـن مـن الأشخـــاص و إدماجهم ضمن مصلـــحة عموميـــة للشغل[2].

إن الإستراتيجـــية التي جاء بها الصنـــدوق الوطني للتأمين عن البطالـة مستفيـــدا من الخبرات الأجنبيـــة خاصة الأمريكية الكندية في مجال سياسة التشغـــيل في دفع عجلة النمو حيـث كان الجهاز بمثابة الممهل الاجتمـــاعي في ظل ظروف صـــعبة علـى كافـة المستويات يسمـــح للمؤسسات كالمجلس الوطني الاقتصـــادي و الاجتمـاعي و الوكـــالة الوطنيـة لـدعم تشـغيل الشبـــاب و الـديوان الـوطني للإحصـــائيات و التكـوين المهنـي والحكومات المتـــعاقبة بالمبـادرة بالتجديـد فـي مـــعرفة ظـاهرة البطالـة و التكفـل بهـــا وظهرت المبادرات إلـى الوجـود و مـن بيـــنها عقـود مـا قبـل التشـغيل بالنسـبة لخريجـي الجامـــعات و الوكالـة الوطنيـة لـدعم تشـغيل الشـباب و أن انطـــلاق الصـندوق الـوطني للتأمين عن البطالة بـــمراكز البحـث عـن الشـغل و التكـوين و إعـــادة التأهيـل و مراكـز العـــمل الحر، و مساعدة المؤسســـات الاقتصادية، ذلـك مـن أجـل الحفـــاظ علـى الشـغل داخـل الجزائـر، أمـــا عـن الصـعيد الخـارجي تمكـــن الصـندوق الـوطني للتـأمين عـن البطـــالة من استغلال إمكانيات التعـــاون و الشراكة التي تتيحها الهيئـــات الدوليـة و مـن

[1] - خبير بالمكتب الدولي للعمل، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نوفمبر / ديسمبر 2002- عدد خاص ص 2

[2] - النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، ص 29

بينها المؤتمرات الدولية المنظمة في الجزائر في ظروف صعبة [3] و مؤخرا برنامج الشراكة بين الجزائر و فرنسا و الذي يضع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في مكانة مميزة.

خلاصة

من نتائج تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر تفاقم مشكلة البطالة التي وصلت نسبتها إلى أكثر من 29% بمجموع 2.3 مليون بطال مع سنة 1997 حيث نجد أن مصدر البطالة يكمن في 52% في القطاع العمومي و 48% في القطاع الخاص و ذلك كنتيجة حتمية لتراجع مخصصات الاستثمار و ترشيد الإنفاق العام مما جعل الجزائر تنظر في إعادة نشاطها الاجتماعي و هكذا عملت من أجل التخفيف من الانعكاسات السلبية المتمخضة خاصة عند تحرير الأسعار و تقليص عدد المستخدمين و أثارها على القوة الشرائية و مدخول الفئات الاجتماعية المحرومة قامت الجزائر بإيعاز من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بوضع مجموعة من التدابير منها ما هو مفروض عليها و منها ما جاء مصاحبا مع تطبيق مختل برامج الإصلاح.

[3] - الملتقى الدولي حول التأمين عن البطالة الذي نظم بتاغيت- الجزائر من 29 إلى 31 أكتوبر 2002

الخاتمة

لقد قامـــت هذه الدراسة على تقييم سياسة الإصـــلاح الاقتصـادي المطبـق فـي الجـــزائر مـــع أخذ الأثر الذي أحـــدثه هذا البرنامج على سياسة التشـــغيل و معالجة البطـــالة وقـد خلصت هذه الرســـالة إلى مجموعة مـــن النتائج كانت كالتالي:

1- إن سيـــاسة الإصلاح الاقتصادي مرتبطة أســـاسا بـالاختلالات الهيكـــلية الداخليـة و الخارجية و مـــن أهـم الاختلالات الداخليـة، ارتفـــاع عجـز الموازنـة الـــعامة للدولـة و ارتفاع معدل التضـــخم و انخفاض نسبة التمويل المـــحلي و هو ما جعل عجز المـــيزانية العامة سببا لنمو زيادة الديـــون الخارجية من المؤسســـات المالية الدولية و هـو مـــا أدى بهذه الأخيرة إلى شـــرط تطبيق مجموعـة مـن الإصـــلاحات الاقتصـادية مـــنها سياسـة برنامج التثبيت الاقتصادي عـــلى المـدى القصـير و ســـياسة برنامـج التعـديل الهيـــكلي على المدى المتوسط و الـــطويل، و قد اقترن العـــجز أيضا باللجوء إلى عمـــلية التمويـل التضخمي أو ما يعـــرف بسياسـة النقـود الرخيـــصة وفـي هـذا المنظـور شهـــدت قيمـة العملة الوطنية تخفيضا كبيرا في أفـــريل 1994 م استمر هـذا الانخـــفاض تـدريجيا فيمـا بـــعد مـن خلال اعتمـاد نظـام ســـعر صـرف متذبـذب. ممـا أدى إلـــى ارتفـاع الأسـعار الداخـــلية و تزايد عجز المـــيزان التجاري و من الاختـــلالات الداخليـة ارتفـاع معـــدل التضخم و ما انجر عنه من آثار مـــن الناحية الاقتصادية و النـــقدية و الاجتماعيـة، فمـن الناحـــية الاقتصادية تمـــثل في تأثير الادخـــار الوطني بزيادة حجم الادخار الإجـــباري لصالح أصحاب وسائل الإنتـــاج، و في نفس الوقت يقلـل مـــن المـدخرات الاختـــيارية، كما أن تأثيره عـــلى ميزان المدفوعـــات يظهر من خلال صـــعوبة التصدير بسـبب رفـع أسعار المنتـــجات فـي الـداخل ممـا يـؤدي إلـى زيـادة الـــواردات وكـذلك تـأثر جـــانب الاستثمار حيث أن تشجـــيع الاســـتثمارات التي تتميز بســـرعة دوران المـال ممـا يسـبب تخـــفيض الموارد المادية و البشـــرية، أما الآثار النقدية للتضخم فتجـــعل العملة الوطنيـة تفـــقد جميع وظائفها كمقياس للقيمة، و كمـــخزن لها و كمقيـاس للتبـادل مـع الاستـــمرار في ارتفاع الأسعـــار، أم الآثار الاجتمـــاعية لظاهرة التضخم تتمـــثل فـي التوزيـع الغيـر

عادل في الدخـــول بين الطبقات و الفئـــات الاجتماعية داخل المجتـــمع، كما أن في مجتمع يتميز بظاهرة التضـــخم ينعدم فيه العمل الجاد و يـــزداد التفاوت الطبقي الاجتمـــاعي و يبحث الجمـــيع عن المكسب السريع.

أما الاختلالات الخـــارجية فتكمن في عجز ميـــزان المدفوعات و ارتفاع الديـــون الخارجية، إن عجز ميزان المدفوعات و خاصة عجـــز الميزان التجاري و اختلال التـــوازن في مواجهة الـــعالم الخارجي نتيجة اختـــلال هيكل الإنتاج و تخلف أسالـــيبه، يرجع ذلك إلى ضـــعف الصادرات و اعتماد الجـــزائر على المحروقات حيـــث أنها اتسمت بتقلب أسعارها في الأســـواق العالمية، كما ترتـــب عن عجز ميزان المدفـــوعات تزايد حجم الديـــون الخارجية، و أرادت الجـــزائر أن لا تلجأ إلى إعادة جـــدولة ديونها الخارجية إلا أن فائض الحســـاب الجاري الذي وصل إلى -2.08 مليـــار دولار سنة 1994 يـــدل على مستوى الاستيراد المنخـــفض مقارنة بالمســـتوى الذي كان يتـــطلبه جهاز الإنتاج و استعمال احتيـــاطات الصرف إلى حد الوصول بها إلى مســـتوى ينذر بالخـــطر و يتم في إطار سياسة التثـــبيت الاقتصادي سنة 1994 بإعادة جـــدولة 4.4 مليار دولار علـــى مدى 16 ســـنة منها 4 سنوات إعفاء من الـــدفع، كما أن حدة عبء الديـــون الخارجية تتوقف على شروط الاقتـــراض مثل حجم القـــرض و فترة التسديد المعتمـــدة بالطريقة المختلفة حيث أنها تتمثل في تسديد استـــحقاقين فـي السنة يتم الأول في 30 ماي و الـــثاني في 30 نوفـــمبر من كل سنة و عليه كانت 52% من المـــبالغ المستحقة توزع دفـــعها على السبع سنوات الأولى بـــينما ستدفع 48% المتبقية خلال السنوات الثـــلاث الأخيرة، كما أن عمـــلية إعادة جدولة الديـــون الجزائرية أدت إلى خفض نسبة خـــدمة المديونية حـــسب جداول المـــديونية إلى 55.3% بدلا من 96% نتيـــجة لإبرام الاتفاق سنة 1994.

2- إن المصـــادر الفكرية التي عملت علـــى إعادة صياغة دور الـــدولة في البلدان النامية و تطـــبيق مجموعة السياســـات الإصلاحية تمثلت في فلسفة دور المؤسســـات المالية العالمية و الذي يلخـــص فكرا واضح من ضـــرورة و جدوى استخدام رأس المـــال الدولي المتفق في الدول المتقدمة الرأســـمالية الصناعية في شـــكل قروض

بشـــروط لصالحها مع تطبيق سياسات معـــينة لحصـول الجزائـر علـى المـــساعدة ممـا أدى إلى تدخل صـــندوق النقد الدولي و البـــنك الدولي في اقتصـاديات البلـدان المـــختلفة و منها الجزائر و خـــاصة في فترة الثمانيـــنات عندما تفجرت أزمة القـــروض الدوليـة، حيث أن الإصـــلاح الاقتصادي ينطلق من النظـــرية التقليدية الجديـدة لتـــحليل اختلالات ميزان المدفوعـــات و ما يترتب عليها من ارتفاع للـــديون الخارجية.

3- إن صـــندوق النقد الدولي و الـــبنك العالمي لعبا دورا كبـــيرا فـي تمويـل الـدول الـتي تعـاني مشـــاكل فـي اختلالات مـــيزان المـدفوعات و عجـز المـــوازنة، و أن تحـرك المؤسستين باتجاه بعـــضهما البعض من أجل القيام بـــالدور القيادي في تقـديم مجـــموعة من القروض و إعادة جـــدولة الديون السـابقة علـى أن تقـوم هـذه الـــدول المدينـة بإتبـاع ســـياسات اقتصـادية جديـدة الهـــدف منهـا إعـادة التـوازن فـي الكمـــيات الاقتصـادية بواســـطة معالجـة قضـايا محـددة و هـي عـــجز الموازنـة العامـة و عجـز ميـــزان المدفوعات و أسعار الصـــرف و أسعار الفائدة و هـــي مؤشرات كمية يمكن مـــراقبتها و إن سياسة التنمية و التعديل، تعتبر وصـــفة واحدة تطبق على جميع الـدول دون مـــراعاة الأوضـــاع الداخلية لكل دولة، حـــيث ترتكز على سياسات إدارة جانب الطـــلب لتصحيح الاختلالات الاقتصـــادية الداخلية و الخارجية و ذلك بالقـــضاء على فائض الـــطلب، كما أن هذا البرنامـج يهـــمل الجـوانب الاجتماعيـة ممـا أدى إلـى زيـادة معـــدلات البطالـة و انتـــشار الفقر، و زيادة الـــتفاوت في توزيع الدخل و لقد ظهرت بعـــض شبكات الأمـان و الصـــناديق الاجـــتماعية لتفـادي أو تخفيـف مـن هـــذه الآثـار و إن كـانت محـدودة الجـــدوى لقلة الموارد المخصصة لها، أما أن السياسة المالية المطبقـة فـي ضـوء برنامـج الإصـلاح الاقتصـــادي تهـدف إلـى القضـاء علـى عجـــز الموازنـة و يتـم ذلـك بزيـادة الإيـــرادات باتخاذ عدد من السياســـات أهمها فرض ضريبة عامة علـى الإنـــفاق و هـي ضريبة غير مبـــاشرة و تقليل عدد العـاملين في القطاع الحكـومي و خفـــض الأجـور و الرواتب و خفـــض الدعم و هي مفـــردات تـؤدي إلـى زيـادة نسـبة البطالـة المـــتزايدة و خفض مستوى المعـــيشة، فهو عبارة عن وصفة لدعم ميـــزان المدفوعات و يقدم للـــدول التي تـــعاني من اختلالات هيكليـة تنـــعكس فـي اختلال خـارجي كـبير، و ذلـك بتقـــديم

قروض وفق درجـــة عاليـة مـن المشـروطية متمـــثلة فـي الاسـتخدام الأمثـل للمـــوارد العامة و بالأخص القطـــاع العام و تحسين معايير الاستثمـــار و أولوية و تحرير سياسـات الأسعـــار في مخـــتلف القطاعات و تحرير التجـارة الخـــارجية، إن تنـوع أشـكال الـدعم المـــعروضة من قبل المؤسسات الماليـــة الدولية جعلت صـعوبة فـي التميـــز بيـن مهـام صنـــدوق النقد الدولي و البنك العالمـــي رغم أن أهداف الإنشاء يختلف من هيئـة لأخـرى و الملاحـــظ أن البنك الدولي تحـــول من مؤسســـة قد تكون خالية من المشـــروطية إلـى مؤسسة تتطلب درجة عالية من المشـــروطية، كما أن مشروطية البنك تـــجاوزت نطاقهـا المعـــتاد و هي السياسات الهيكلية إلى الســـياسات الاقتصادية الكلية و هـــي نطـاق عمـل صـــندوق النقد الدولي، كـــما أن المشروطية المتبادلة بيـــن صندوق النقد الدولي و البنـك العـــالمي تظهر ذلك من اشتراط قبـــول الدولة المقترضة مـن البـــنك لشـروط الإقـراض من صـــندوق النقد الـدولي حـــتى وإن لـم تتعامـل هـذه الـدول مـــع الصـندوق حيـث أن إنـــشاء قروض تسهيل التعديل الهيكلي سنـــة 1986 و تسهيل التعديل الهيكـــلي الموسـع 1987 بيـــن النشاط المشـــترك فيمـا بينهمـا، و عليـــه علـى الجزائـر أن تقـــبل بتطـبيق شروط برنامج التثبيت الاقتصادي و قبول شـــروط برنامج التعديل الهيكلي عنـدما طلبـت ديون جديدة و كـــذلك إعادة جدولة ديونها في إطار نادي باريس.

4- لقد انجر عن تطبـــيق برنامـج لتعـديل الهيكلـي انعـــكاسات اقتصـادية و اجتـــماعية بحيث حقق الاقتـــصاد الوطني نتائـج إيجابيـة علـى مســـتوى التحكم فـي التضـخم مـــع الاتجاه نحـو الانخفـاض حيـــث وصـل إلـى 5.1% مـع انتهـاء فـــترة اتفـاق التسـهيلات التمـــويلية الموسعة و تأثر هـــذا التطور تأثرا إيجابيا مـــن جراء اسـتقرار معـدل صـرف الدينـــار، الذي سجلت قيمته تحسنـــنا طفيفا بالمقارنة مع الفـــرنك الفرنسـي، إلا أن ذلـك راجـــع إلى تبعية الاقتصاد الوطنـــي وإلى إيـــرادات الصادرات من المحروقات.

5- عانى المجتـــمع الجزائري من خلال فتـــرة تطبيق برنامـــج الإصـلاح الاقتـــصادي من مختلف صور البطالة ســـواء كانت سافرة أو مـــقنعة أو اختيارية أو موسمية، حيـــث أثرت الإصلاحات تأثيرا سلبـــيا في معدل نمو التشغـــيل أو زيادته بمعدل لا يتناسـب مـع الزيـــادة في قوة العمل. ذلك أن مختـــلف السياسات قد أثرت ســـلبا على قدرة الاقتـــصاد

في توفير فرص الـــعمل الكافية لاستيعاب التـدفقات المـــتزايدة إلـى سـوق العمـل و منهـا زيـادة تفـاقم الـــبطالة فـي الاقتصـاد، الأمـر الـذي يتنـــاقض مـع رؤيـة واضـــعي هـذا البرنـــامج في الدول النامية و منها الجـــزائر، حيث أنه يرجـــع إلى زيادة حدة البطالة في المجتمع الجزائري إلى مجـــموعة من الأسباب منـه خـــارج سيطرة الدولـة كهـــشاشة الاقتصاد الوطنـــي من خلال انخفاض سعر النفط بالنـــظر إلـى آثـاره المتعـددة الأشـكال على احتياطـات الصـــرف و حجم خدمـة الـديون و توازنـات الميـــزانية حيث وصـلت خـــدمة الـديون إلـى 41% خـــلال فـترة الإصـلاحات و مـــنها انخفـاض الإيـرادات و الصـــادرات من المحروقات، كمـــا ساهم المحيـط الـدولي المتـــسم بـالركود الاقتصـادي العـــالمي بالتـأثير علـى مستوى التشـغيل و البطالـة حـــيث تفـاقمت أزمـة بلـدان جنـوب شـــرق آسيا و تـــدهور الأزمة المالية في روســـيا و انتقال اليابان إلـى حالـة الـــركود و خطر امتداد الأزمة إلى اقتـــصاديات بلـدان أمـــريكا الشـمالية زاد مـن تـدهور أســـعار النفط حيث تراجـــعت إلى مستوى ما قبل ســـنة 1973. كذلك من أسـباب تفـاقم البـــطالة انخفاض قيـــمة الـدولار الأمريـــكي فـي مواجهـة العملات الأخـــرى و تـدهور شـروط التـــبادل التجاري في غير صالح الاقتـــصاد الجزائري مع ارتفاع معدل النـــمو السكاني. كل ذلك يعتبـــر من الأسباب التي كانت خارج إدارة الـــدولة أما الأسباب التي تـــدخل في سياق سيطـــرتها هـي تراجـع الدولـة علـى سياسـة تعـــيين المتخرجيـن مـن المـــعاهد و المدارس المتخصـــصة و من حاملي الشهادات الجامعـــية، و عدم ملائمة الهيكل التعليمي لمتطـــلبات سوق العمل مـــع تدني قيمة الإنفـاق علـى الاستثـــمارات و تطـبيق مجموعـة من التشـــريعات تحكم العمل و علاقـــاته مع قلة الاهتـــمام بالبحث العملي و سوء تخطيط القوة العاملة مـــع ســـوء التوزيع للسكان و عدم الاستـــغلال الأمثل للموارد المتاحة.

6- قد تعرضنا من خـــلال الدراسة إلى معرفة الســـياسات والاستراتيجيات التـــي تطبقها الجـــزائر لعلاج مشـــكلة البطالة سواء أكان ذلـك بالحـــلول التقليديـة أو الحلـول الغـــير تقليدية حيث خدمت مجـــموعة من الحلول المؤقتة و الســـياسات المتنـاثرة التـــي عملـت على تأجيل المشكلة مؤقـــتا و قد أسهمت بصـــورة غير مباشرة فـي زيـادة حجـم الصـور غيـر الصـريحة للبطالـة و مـــعدلاتها و إن الرضـوخ إلـى كـل مـا جـــاء فـي برنامـج

الإصلاح الاقتصادي و تطبيقه جعل كل مشروع للتقليل من حدة البطالة يتسم بالهشاشة و عدم معرفة نتائجه حيث أن الشغل يعتبر بمثابة الحلقة الرئيسية في التنمية الاجتماعية، ربما أن التنمية الاجتماعية تعتبر في نظر الهيئات المالية الدولية كنتاج للاختلالات الداخلية و لا يعتبر بمدى تأثير هذه البرامج عن الحياة الاجتماعية للبلدان التي تطبق هذا النوع من السياسة.

7- تغير الهيكل العام للبطالة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي إذ تبلغ البطالة ذروتها فيما بين الشباب بحيث يوجد أكثر من 80% من البطالين لا يتجاوز سنهم 30 سنة مع ارتفاع عدد البطالين المتعلمين و الذي يبحثون عن فرص للعمل لأول مرة و حاجة حاملي الشهادات العليا، و تزداد حدة هذه البطالة فيما بين الإناث مقارنة بالذكور حيث وصلت نسبة 38% كما أن ثلثا عدد البطالين غير المؤهلين و هم طالبوا العمل لأول مرة مما يوحي بوجود تهميش و الإقصاء، حيث تعد البطالة أكثر ارتفاعا في أوساط الفئات الاجتماعية المحرومة إذ تقدر بنسبة 44% عند الفقراء، فضلا عن زيادة معدلات نمو البطالة الريفية عن نظيرتها الحضارية مما يعكس حالة التنمية الريفية و الفلاحية في ظل هذا البرنامج كما أن مدة البطالة أي مدة البحث عن منصب للشغل انتقلت من 23 شهرا سنة 1989 إلى 24 شهر سنة 1996 حيث بلغت نسبة البطالين الذين استغرقت مدة بحثهم عن منصب عمل أكثر من سنة 55% أما الذين استغرق بحثهم عن عمل لمدة سنتين 35.4%

8- نقص التنسيق بين مختلف الوظائف و ضعف العلاقة بين التشغيل و التكوين و التعليم و الأخذ بعين الاعتبار عدم تلاؤم التكوين مع التكنولوجيات الحديثة

9- الطابع المؤقت و المتذبذب في التشغيل الذي انجر عن استحداث أجهزة التشغيل،

10-ضعف أجهزة التشغيل في تقديم الإطار المنهجي و القيام بالدراسات و التحقيقات للوصول إلى حقائق عن سوق العمل

11-عدم ملائمة النصوص التي تسير هذه الأجهزة و تداخل الصلاحيات مع ارتباطها بتقلبات القوانين المالية

12-أن أجـــهزة مواجهة البطالة في ظل تطبيق برنـــامج الإصـلاح الاقتصـــادي شـديدة التواضع و غر كافيـة فلـم تقـدم هـذه الأجهـــزة منـذ نشـأتها إلا 23.000 منصـــب عمـل سنوي أي مـــا يقارب حوالي 245.00 منصـــب دائم، منها حـوالي 60% فـرص عـــمل دائمة و 40% فرص عمل مؤقـــتة و إذا تم الاقتصار على فرص العـــمل الدائمـة فقـط و هو الأجر الأكثر دقة فإن هـــذه النسبة تكون 2.7% فقـــط و هـو عـدد محـــدود جـدا مـن مناصب الشغل المستـــديمة بالمقارنة مع الشـغل المـــؤقت فـي النشـاطات التـبعة للشـبكة الاجتماعية و التشغيل التـــضامني (الإعانة للنـــشاطات ذات المنفعـة العـــامة، الوظـائف المـؤجرة بمبـادرة محلـــية، عقـود مـا قبـل التشـغيل، التنمـــية التكميليـة، الـــتأمين عـن البطالة، التكـــوين و باقي التشغيل).

إن الخروج من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر تتمثـل فـي العمـل علـى وضـع نمط تنموي جديد يكون هدفه تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف و الحد من مشكلة البطالة و ذلك برسم و تنفيذ برامج تطوير القطاعات الإنتاجيـة مـع الإسـراع نحـو تطـوير أسـواق العمل خاصة و إن التوقعات تشير إلى إمكانية أن يصل عدد المنظمين لأسـواق العمـل فـي الجزائر 3 ملايين شخص بحلول 2010 و على ضوء ذلك تكون التوصـيات علـى النحـو التالي:

- العمل على توفير قاعدة بيانات و إحصاءات دقيقة عن سوق العمل حتى يتـم تحليـل كل قطاع و التقليل مـن تشـوهات فـي سـوق العمـل و يكـون ذلـك باسـتخدام أدوات النشر و تحديثها باستمرار و اتباع طريقة علمية لعملية المسح.
- إعادة تنشيط عمليات استثمار رؤوس الأموال حتى يصل معدل النمـو إلـى 07 % سنويا لتجاوز معدلات البطالة حاليا.
- تنشيط التدريب التحويلي عـن طريـق ضـرورة تطـوير مناهـج التعليـم لتتـواءم مـع متغيـرات العصـر اجتماعيـا واقتصـاديا..... و ضـرورة تغيـر نضـم التـدريب بمـا يتناسـب و هـذه المتغيـرات و ضـرورة دراسـة مـا تحتـاجه الأسـواق المختلفـة مـن العمالة المدربة.

- العمل على كسر حلقة الفقر المفرغة للارتباطها بالبطالة و غيرها من المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و الأخلاقية و لقد وجد أن العمل وحده هو سبب إخراج الفقراء من فقرهم.
- الحد من البيروقراطية الإدارية في الحصول على القروض المسيرة من طرف البنوك و إعادة النظر في طريقة تسديدها وفقا للمعايير الدولية (قيمة القرض، مدة القرض، معدل الفائدة.....) و تشجيعهم على إنشاء المشاريع لهم خاصة في الأرياف.
- فتح باب العمل بالخارج و خاصة في الدول الخليجية و ذلك باستثمار العلاقات الدبلوماسية الجزائرية العربية.
- إنشاء جهاز واحد فقط لتشغيل يعمل على تحقيق هدف واحد كأداة لمواجهة مشكلة البطالة.
- العمل على تحسين نظام التعليم و خاصة التعليم المهني بما يتناسب و احتياجات سوق العمل و العمل على تنسيق بين مخرجات التعليم و التكوين و متطلبات سوق العمل.
- تبني سياسة إعادة تأهيل العمالة وفقا للمتطلبات الحديثة و بأساليب علمية.
- تشجيع المشروعات الصغيرة و إعطاء الأولوية للمشروعات و استثمارات ذات الفن الإنتاجي الأكثر استخداما لعنصر العمل مع تطوير الاستثمار كثيف استخدام لعنصر العمل مع توفر البيئة الملائمة لدعم المشروعات الصغيرة من خلال تقليل القيود و استقرار القوانين و القرارات و رفع كفاءة الجهاز المصرفي و تفعيل دور البنك في دعم المؤسسات.
- تشجيع القطاعات المكثفة للعمالة و لارتفاعها النسبي لمرونة التشغيل إلى الناتج به و منها قطاع الأشغال العمومية و البناء و بالتالي الحد من العمالة الأجنبية الموجودة بهذا القطاع كما يلزم تشجيع قطاع الخدمات الشخصية و ذلك على الدولة توفير البيئة الملائمة لأنشطة من خلال تخفيض معدلات الضريبة و تسهيل إقامة

مشروعاتها و تسهيل الحصول على التمويل لأن هذه الخدمات الصغيرة تستوعب أكبر عدد من اليد العاملة.

- توفير الحاضنات الحكومية للصناعات الصغيرة و تقديم القروض المسيرة لها.
- العمل على استقرار النظام السياسي و مناصب المسؤوليات و استعادة الأمن كشرط أساسي و ضروري للتنمية الاقتصادية المستدامة.
- الإسراع في إصلاح القطاع الفلاحي و حل مشكلة العقار.
- المحافظة على النتائج المتحصل عليها على مستوى الاقتصاد الكلي.
- الإسراع في إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية حتى تسجل معدلات نمو موجبة.
- تشجيع الصادرات خارج المحروقات.
- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات و الشراكة الإنتاجية و إعادة توجيه الاستثمارات في مجالات التجارة و التوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية المنشأة لمناصب العمل و المساهمة في تقليص حجم الواردات
- إعادة هيكلة نظام التعليم من حيث النوعية و مستوى المهارة المطلوب.
- زيادة الاستثمارات الخاصة و المشروعات الجديدة.

و لاشك أن هذه الاقتراحات تزيد من فرص العمل و تقلل من البطالة

الفهرس

المقدمة..... 1

الفصل الأول فلسفة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يؤازره صندوق النقد الدولي..... 10

تمهيـــد..... 11

المبحث الأول: تطور مفهوم الإصلاح الاقتصادي لدى مدارس الفكر الاقتصادي..... 11

1- المدرسة التقليدية..... 11

2- المدرسة الكينزية..... 14

3- المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)..... 16

3-1- التضخم كظاهرة نقدية..... 17

3-2- اختلال ميزان المدفوعات كظاهرة نقدية..... 18

4- المدرسة الهيكلية..... 19

المبحث الثاني: المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر صندوق النقد الدولي..... 20

1- أنـــــواع برامج الإصـــلاح الاقتصادي..... 22

1-1- التثبيت الاقتصادي..... 22

1-2- التصحيح الهيكلي..... 25

المبحث الثالث متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي..... 26

1- تخفيف عجز الميزانية العامة للدولة..... 27

1-1- تخفيف النفقات الجارية للحكومة..... 28

1-2- زيادة الإيرادات العامة..... 28

1-3- تخفيض الدعم..... 30

1-4- إصلاح هيكل تمويل عجز الميزانية العامة..... 30

1-4-1- التمويل من البنوك..... 31

1-4-2- التمويل غير البنكي..... 31

1-4-3- التمويل الخارجي..... 32

2- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات..... 32

2-1-تخفيض فجوة الموارد المحلية..... 33

2-2 إصلاح سعر الصرف..... 35

2-3- تحرير التجارة الخارجية..... 36

2-4-إصلاح هيكل أسعار الفائدة..... 37

3- دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي..... 40

3-1- تقليص دور القطاع العام..... 41

3-2- دعم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر..... 42

3-3- الخوصصة..... 42

3-4- توفير فرص لكل من القـــطاع العام و القطاع الخاص..... 44

الخلاصة 44
الفصل الثاني الثنائية العالمية و سياسة الإصلاح الاقتصادي **46**
تمهيـــد 47
المشروع الأول اقتراحات كينز 49
المشروع الثاني اقتراحات هوايت 50
المبحث الأول: البيان المشترك لخبراء الاقتصاد و المال و توقع اتفاق الصندوق 51
1- أهداف صندوق النقد الدولي 52
2- وظائف صندوق النقد الدولي 53
2-1- استقرار أسعار الصرف 53
2-2- السحب الاحتياطي 54
2-.3- أشكال التسهيلات و أشكال التفاوض 55
2-3-1 تسهيل التمويل التعويضي 56
2-3-2- تسهيل التمويل التعويضي الطارئ 56
2-3-3- تسهيل تمويل المخزون السلعي الاحتياطي 57
2-3-4- التسهيل الموسع (الممتد) 57
2-3-5- تسهيل التمويل التكميلي 58
2-3-6- مساعدات الطوارئ 59
2-3-7- تسهيل التصحيح الهيكلي 59
2-3-8- تسهيل التعديل الهيكلي المعزز 60
2-3-9- تسهيل التحول في الأنظمة الاقتصادية 60
2-3-10- تسهيل النمو و الحد من الفقر 61
2-4- حقوق السحب الخاصة 62
3- موارد الصندوق 62
4- تحرك صندوق النقد الدولي باتجاه مجال البنك الدولي 65
المبحث الثاني البنك الدولي **66**
1- أهداف البنك الدولي 66
2- مكونات البنك الدولي 67
2-1- مؤسسة التمويل الدولية 67
2-2- رابطة التنمية الدولية 68
3- موارد البنك الدولي 69
4- السياسة الافتراضية للبنك الدولي 70
5 شروط الاقتراض 71
6-نشاط البنك الدولي 72
6-1- النشاط الاستثماري للبنك الدولي 72

2-6- النشاط الغير استثماري للبنك 72
3-6- البنك الدولي و تسوية منازعات الاستثمار 73
7- تحرك البنك الدولي باتجاه مجال صندوق النقد الدولي 74
الخلاصة 75
الفصل الثالث نماذج الإصلاح الاقتصادي الرئيسية المقترحة من خبراء صندوق النقد الدولي **77**
تمهيـــد 78
المبحث الأول: النماذج المختلفة **78**
1- نموذج ج جاك بولاك 79
1-1- قروض النموذج 79
2-1- معدلات النموذج 80
2- نموذج صندوق النقد الدولي 83
2-1- فروض النموذج 83
2-2- معدلات النموذج 84
3- نموذج البنك الدولي 88
3-1- نموذج البنك الدولي RMSM 89
3-2-نموذج البنك الدولي المعدل 93
32--1- نموذج RMSM-X 93
32--2- نموذج RMSM-XX 95
4- نموذج خسرو و دوديان 96
4-1- نموذج النمو الاقتصادي 97
4-2- نموذج التضخم 97
4-3- نموذج الحساب الجاري 98
المبحث الثاني: تقييم النماذج(صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) **101**
1- تقييم نماذج الصندوق الدولي 101
1-1- من ناحية الفروض التي تقوم عليها هذه النماذج 101
1-1-1- التغيير في معدلات التبادل التجاري العالمي 101
1-1-2- التغيير في معدلات أسعار الفائدة 102
1-2- من ناحية الآثار المترتبة على إجراءات الإصلاح 103
2- تقييم نماذج البنك الدولي 104
الخلاصة 105
الفصل الرابع الجزائر و صندوق النقد الدولي **106**
تمهيـــد 107
المبحث الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي 107
1- برنامـــــــــــج التثـــــــــــبيت الاقتصـــــــــــادي الأول 31/05/1989 إلـــــــــــى 108

30/05/1990..... 110
2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 03/06/1991 إلى 30/03/1992 114
3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995..... 120
المبحث الثاني: برنامج التعديل الهيكلي من 01 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998..... 122
1- السياسة النقدية..... 123
2-تحرير الأسعار..... 124
3-تحرير التجارة الخارجية و التحكم في نظام الصرف..... 125
4- تنمية القطاع الخاص و إصلاح المؤسسات العمومية..... 126
1-4-ترقية القطاع الخاص..... 126
2-4-إصلاح المؤسسات العمومية..... 132
5- قطاع الفلاحة..... 135
6- قطاع السكن..... 136
الخلاصة..... .... **137**
الفصل الخامس تحليل تطور التشغيل في الجزائر(1966-1999)..... 138
تمهيـــد..... .... **138**
المبحث الأول: المحطات الهامة لسياسات التشغيل في الجزائر..... 138
1- المرحلة الأولى 1966-1980..... 139
1-1- الفترة السابقة لسنة 1973 139
2-1-الفترة بين 1974-1980..... 141
2- المرحلة الثانية 1980-1990..... 141
1-2-الفترة الأولى 1980-1984..... 145
2-2- المخطط الخماسي الثاني:1985-1989..... 148
3- المرحلة الثالثة التشغيل في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق (1990-1999) 150
3- 1- حالة الشغل عند الاتفاق الأول 151
3- 2-حالة الشغل عند الاتفاق الثاني 153
3- 3-حالة الشغل في مرحلة التعديل الهيكلي 156
1-3-3- العوامل المؤثرة في حالة الشغل في مرحلة التعديل الهيكلي..... **159**
المبحث الثاني: سوق العمل الجزائري في فترة الإصلاح الاقتصادي 159
1- جانب العرض..... 159
1-1- معدل النمو السكاني..... 160
2-1- مستوى مهارة و كفاءة قوة العمل..... 165
2- جانب الطلب..... 165
2-1- معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي..... 166
2-2- تطور الاستثمار..... 167

3-2- أساليب الإنتاج..... 169
3- خصائص سوق العمل..... 169
3-1- تجزؤ سوق العمل..... 169
3-1-1- سوق العمل الرسمي..... 170
3-1-1-1- القطاع الحكومي 171
3-1-1-2- قطاع المؤسسات العمومية..... 172
3-1-1-3- القطاع الخاص..... 173
3-1-1-3-1- سوق القطاع الخاص التقليدي..... 173
3-1-1-3-2- سوق القطاع الخاص الحديث..... 173
3-1-1-3-3- القطاع الأجنبي..... 173
3-1-2- سوق العمل الغير رسمي..... 176
3-2- جمود سوق العمل..... 176
3-3- انتشار ظاهرة البطالة..... 177
3-4- ظاهرة نقص التشغيل..... 177
الخلاصة..... **179**
الفصل السادس: آثار سياسة الإصلاح على مستوى التشغيل و البطالة..... 180
تمهيـــد..... **180**
المبحث الأول: آثار برامج الاستقرار الاقتصادي على مستوى التشغيل 180
1- أثر السياسة المالية على مستوى التشغيل 184
2- أثر سياسة سعر الصرف على مستوى التشغيل **185**
المبحث الثاني أثر برنامج التعديل الهيكلي على مستوى التشغيل..... 185
1- أثر سياسة الإصلاح في القطاع العام و الخوصصة على مستوى التشغيل و البطالة..... 193
2- أثر تحرير الأسعار على مستوى التشغيل..... 196
3- آثار تحرير سياسة تحرير التجارة الخارجية على مستوى التشغيل و البطالة..... 197
الخلاصة..... **198**
الفصل السابع أسباب مشكلة البطالة في الجزائر و تقييم سياسات علاجها..... 199
تمهيـــد..... **199**
المبحث الأول البطالة، مفهومها و أنواعها..... 201
1- أنواع البطالة 201
1-1-البطالة الهيكلية..... 202
1-2- البطالة الدورية..... 203
1-3- البطالة الاحتكاكية..... 204
1-4- البطالة السافرة (الصريحة) 204
1-5- البطالة المقنعة..... 205

1-6- البطالة الموسمية 205
1-7- البطالة الإجبارية 206
1-8- البطالة التكنولوجية 206
2- نظريات البطالة 206
1- النظرية التقليدية 206
2-1-1- النظرية الكلاسيكية 208
2-1-2- التحليل النيو كلاسيكي 208
2-1-3- المدرسة الكينزية 209
(أ)- المنظور الجزئي 210
(ب) -المنظور الكلي 211
2-1-4- المدرسة الماركسية 211
2- 2- النظرية الحديثة 211
2-2-1- نظـرية البحـث عن العمل 213
2-2-2- نظرية اختلال سوق العمل 215
2-2-3-نظرية تجزئة السـوق 218
3- أسباب ظهور البطالة 218
3-1-المحور الأول: محور القوى البشرية 219
3-2-المحور الثاني: المعلومات و المعرفة 219
المبحث الثاني أسباب تفاقم مشكلة البطالة 219
1- الأسباب الخارجة عن إرادة الدولة 220
1-1- انخفاض أسعار المحروقات 220
1-2- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى 221
1-3- تدهور شروط التبادل التجاري الدولي 221
1-4- القضية السكانية 222
2- الأسباب التابعة من اتجاهات الدولة الجزائرية 222
2-1- التوقف على تعيين الخريجين 222
2-2- عدم التنسيق بين التعليم و سوق العمل 224
2-3- قوانين العمل و تشريعاته 225
2-4- قلة المؤسسات البحثية 225
2-5- تخطيط القوى العاملة 227
2-6- التوزيع الجغرافي للسكان 229
2-.7- برنامج الخوصصة 232
الخلاصة **233**
الفصل الثامن الإجراءات المرافقة لبرنامج التعديل الهيكلي للتخفيف من آثاره 234

تمهيـــد **235**
المبحث الأول سياسة مواجهة البطالة ضمن برنامج تشغيل الشباب و إدماجه 235
1- سياسة مواجهة مشكلة البطالة 238
2- برنامج تشغيل الشباب 239
3- جهاز الإدماج المهني للشباب **244**
المبحث الثاني: برامج مرافقة أخرى للتخفيف من حدة البطالة 244
1- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة 245
2- الأشغال ذات المنفعة العامة و ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة 246
أ- المرحلة الأولى (1997-2000) 247
ب- المرحلة الثانية (2001-2004) 248
3- عقود ما قبل التشغيل 252
4- برنامج المساعدات لإنشاء المؤسسات المصغرة 252
4-1-التمويل الذاتي 252
4-2- التمويل الثنائي 253
4- 3- التمويل الثلاثي 253
أ- مرحلة الانجاز 254
ب- مرحلة الاستغلال 257
5- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 257
5-1- فعاليـــة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 258
5-2- مركز البحث عن عمل 259
5-3- مركز دعم العمل الحر 259
5-4- تكوين إعادة التأهيل 260
5-5- مساعدة المؤسسات المواجهة للصعوبات 262
الخلاصة 263
الخاتمة 272
قائمة الجداول 274
قائمة المراجع 284
الفهرس .....